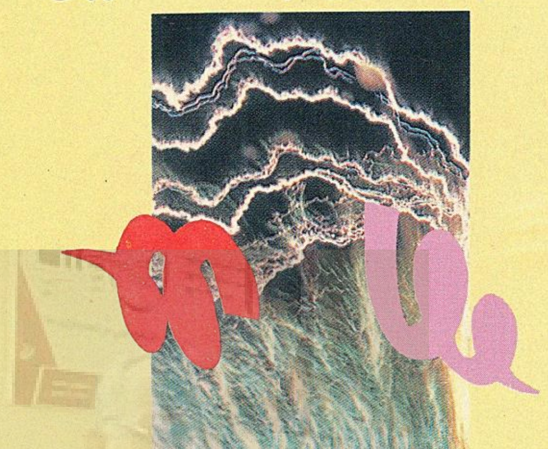
بول كينيدي

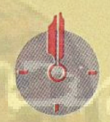
تعريب: د. نظير جاهل

الإعداد للقرن الواحد والعشرين

الرابحون والخاسرون



الجزء الثاني



دار الأزمنة الحديثة


محمد خطاب


الإعداد للقرن الواحد والعشرين
الرابحون والخاسرون


محمد خطاب

بول كينيدي

الإعداد للقرن الواحد والعشرين

الجزء الثاني

الرابحون والخاسرون



* الإعداد للقرن الواحد والعشرين.

الجزء الثاني (الرابحون والخاسرون).

* تأليف: پول كينيدي.

* تعريب: د. نظير جاهل.

الطبعة الأولى: كانون الثاني (جانفيي) 1998

دار الأزمنة الحديثة لبنان - بيروت

المصيطبة: شارع بشير جنبلاط

هاتف: 00961-01/305429 - 00961-03/880040

مقدمة الناشر

عالج پول كينيدي في الجزء الأول من هذا الكتاب المشاكل الكبرى التي أنتجها النظام السياسي ـ الاجتماعي العالمي، متابعاً في ذلك تحليله الذي بدأه قبل إنهيار الاتحاد السوفياتي في كتابه الشهير «ولادة وإنهيار القوى العظمى». وخلص إلى أن الآفات والمخاطر البيئية مثل زيادة الدفيئة وثاني حامض الكربون تهدد توازن الطبيعة بالانفجار نتيجة عسف النظام الاقتصادي والسياسي العالمي والأسلوب الإنتاجي الغربي الذي يفرض تصميمه على العالم.

وفي الجزء الثاني يتناول كينيدي دراسة «الرابحون والخاسرون» من الإعداد لمواجهة القرن المقبل. وتحليله في هذا الجزء كما هو في الجزء الأول يبتعد عن التحريض ويحرص حرصاً خاصاً على عدم الوقوع في مطب التبسيط الساذج والمدح الرخيص مثلما يحرص على التخلي عن الأفكار المسبقة.

فهو على عكس المؤلفين الساذجين الذين انطلقوا بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي في كيل المديح للنظام السائد واختصار الإنهيار السوفياتي بفشل الشيوعية والثقافة السياسية التي كانت قائمة في البلدان الشرقية. يتناول كينيدي دراسة الجذور في أعماقها ويبحث

في الأسس وعلى ضوء هذه الجذور والأسس يحاول أن يجري عملية تقييم لكل ميدان من الميادين التي تشكلت منها التجربة التاريخية في بلد من البلدان. وهو يعتبر أن نظام القطبين كان معرّضاً للانهيار نتيجة عجزه عن مواكبة طموح البشرية وأن انهيار أحد القطبين مؤشر على انهيار النظام برمته.

ينطلق پول كينيدي من إعادة تقييم النظام العالمي في القرن المنصرم لا سيما بعد تثبيت ركائزه إثر نهاية الحرب العالمية الثانية وما أفضت إليه بترسيخ الدولة ـ الأمة في البلدان الصناعية القديمة (البلدان المستعمِرة مثل بريطانيا وفرنسا) وبروز قطبين جديدين أتاحت نهما ظروف الحرب العالمية الثانية تحديداً أن يتشكلا أوسع من الحدود القومية ويشكل كل منهما أمبراطورية تمتد سلطتها العسكرية أساساً إلى نفوذ يغطي القارات الأخرى.

إن هذا التجاذب بين الطرفين كان معرَّضاً للانهيار مع تغيير الظروف التاريخية التي أنجبته وكان من نتائجها:

1 ـ إعادة نهوض البلدان التي هزمت في الحرب العالمية الثانية (اليابان ـ المانيا).

2 ـ إعادة تشكيل البلدان الصناعية القديمة بأفق أوسع من الحدود القومية (أوروبا الغربية).

3 ـ دخول مناطق فتية جديدة إلى التأثير في الصراع الدولي متمثلة بشرقي آسيا (الصين ـ كوريا ـ التنانين الأربعة).

إن هذه النتائج الظاهرة (فضلاً عن نتائج أخرى تشمل العالم بأسره) كانت تعبيراً عن إنقلاب العملية الانتاجية وتمدّد ظاهرة

التفاعلات العالمية (الكوسموبوليتية) وإحتلال التقنية موقعاً حاسماً في التبادل والإتصالات. وهذا الإنقلاب أدّى إلى تفكك كل القواعد القديمة التي قامت عليها المجتمعات بدءاً من تشكيل الطبقات والفئات الاجتماعية، ونهاية بطبيعة وجود الدولة ودور السياسة والاقتصاد والتعليم و... وأفضى ذلك إلى تفكك المجتمعات وولادة مجتمعات جديدة في داخلها على رأسها شرائح تحتل مواقع الثقل في هذه المجتمعات من جراء مواقعها التقنية والإدارية، لكن إرتباطها أوسع وأعمق من وجودها في المجتمع الأساسي.

إن هذه الظاهرة ما فتئت تتشكل وتتبلور في نهاية القرن العشرين. وعلى ضوئها يدرس پول كينيدي احتمالات الإنهيارات في القارات وإعادة تشكيل الحدود والدول. ويعتقد بهذا الصدد أن نهاية القرن وبداية القرن المقبل ستشهدان جنباً إلى جنب تفكك العديد من البلدان وإعادة تركيب بلدان أخرى. وهو ما يعرف حالياً بالميل إلى انتشار ظاهرة الفوقومية من ناحية وظاهرة العرقية من ناحية أخرى. كما أنه يحاول أن يدرس القوى التي تعدّ نفسها لدخول القرن الواحد والعشرين معتمدة على مراكز القوة والنفوذ في نهاية القرن الآفل، مثلما يدرس القوى المتضررة من هذه المراكز. لذا سمّى الجزء الثاني من كتابه «الرابحون والخاسرون». وهؤلاء ليسوا فقط بلداناً أو مناطق جغرافية على غرار القرن الماضي بل هم أيضاً إنقسامات عمودية تشمل جميع القارات والبلدان تحصد نتيجة الفرز والانهيارات.

غير أن پول كينيدي لا يتوقف ملياً لدى استعراض منطقتنا العربية وبالطبع لا يتفاءل كثيراً بمستقبلها، انطلاقاً من المعطيات

الحالية للنظام العالمي وينسجم هذا التحليل مع منهجه في تغليب العوامل الداخلية على تطور البلدان حيث يقوم بتحليلها ودراستها. لكن پول كينيدي ليس متخصصاً بدراسة العالم الثالث والبلدان التي خضعت للاستعمار ونتيجة استغراقه في تحليل ونقد الآلية الداخلية للمجتمعات الصناعية فاته معطى تاريخي مؤثر في تشكيل المناطق وبلدان العالم الثالث. فإذا كانت المرحلة المقبلة ستشهد إعادة تشكيل الحدود والبلدان، متجاوزة الحدود القومية، حسبما خلص في تحليله، إلى حدود فوقومية وحدود عرقية، فكيف يتم تشكيلها في المناطق والبلدان التي لم يتسنَّ لها بناء الدولة القومية سابقاً؟ وهب أنها ستتشكل على أساس العرق أو الأساس الفوقومية، فإن منطقتنا العربية مؤهلة في الحالتين أن تشكل حدودها القومية الطبيعية.

بالحقيقة يسعى النظام العالمي الحالي إلى فرض حالتين متناقضتين على منطقتنا. الحالة الأولى هي معطى فوقومية (دون أن يكون قد تشكل قومية سياسية أساساً). وتتمثل هذه الحالة بالدعوة إلى بناء شرق أوسط جديد، أي أن تلعب إسرائيل دور المحرّك والمسيطر في السوق العربية. وجنباً إلى جنب، يسعى في سبيل نجاح هذه الحالة، إلى تمزيق بعض البلدان وتفتيتها طائفياً ومذهبياً معتبراً أن الطوائف والمذاهب تشكل أعراقاً على غرار الأعراق الأوروبية (يوغسلافيا مثلاً).

إن هذا المسعى بحدَّيه ليس مستجداً وإن لبس حلّة جديدة وهو يعود إلى لحظة تكريس الدولة ـ الأمة في الغرب ولحظة ازدهار بروز القطبين وغياب الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت الأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية تجاه منطقتنا بدأت بالانهيار وتتجه أكثر فأكثر إلى الاضمحلال، فهل ستبقى خصائصها ثابتة في منطقتنا وهل ستتوفر معطياتها الثابتة على الرغم من انهيارها في مراكزها؟

وبكلام آخر إذا كانت الدول الغربية التي رسمت تلك السياسة في منطقتنا وسعت إلى إنجاحها طيلة القرن الماضي، قد أخذت بالتلاشي كدول وإعادة تشكيل نفسها على أسس مختلفة، فهل يتسنّى لها أن تحافظ على السياسة إياها في منطقتنا؟

قد تبدو مثل هذه التساؤلات مفرطة في تفاؤلها سيما لمن يرى الإنهيارات تقتصر على الشيوعية والاتحاد السوفياتي السابق ويرى النظام العالمي المقبل استكمالاً للماضي برأس واحد. فهذه الرؤية لم يتسنَّ لها الإطلاع على طبيعة الانشقاقات في غلاف القشرة الأرضية والهزات المجتمعية العميقة في داخل العالم القديم والتي ضربت الاتحاد السوفياتي مثلما تضرب غيره من مداميك النظام العالمي.

فهذه الشراسة الحالية على منطقتنا (غير المستجدة) يمكننا أن نقرأها قرائتين مختلفتين:

1 ـ إمّا ان تعتبر أن الغرب قد فشل في الماضي في تفتيت منطقتنا وبناء شرق أوسط اسرائيلي نتيجة دور الإتحاد السوفياتي السابق معتبرين في ذلك أن شعبنا جثة هامدة يشرّحها البياطرة على هواهم.

2 ـ إما أن نرى أن التوازن القديم ساهم في إنشاء إسرائيل

ودورها في المنطقة وأن منطقتنا حالت دون تفتيتها في دول طائفية ومذهبية مثلما حالت دون قبول السيطرة الإسرائيلية وأن ما تبقى من النظام العالمي يحاول جاهداً قبل أفوله تحقيق ما عجز عنه في الماضي.

وفي هذا الصدد يحق لنا أن نتساءل إذا ما كان الغرب الذي رعى إسرائيل وما زال يتحمل نفقاتها يريد أن يترك لها إرثاً سائباً في المنطقة العربية، لأنه يريد زيادة دعمه لإسرائيل وتوسيع مدخراتها، أم على العكس من ذلك لأنه يدرك أنه بات عاجزاً عن تحمّل الرعاية والنفقات إلى ما لا نهاية وأن الدول التي كانت تقتطع هذه النفقات من مواطنيها باتت هي الأخرى تعيش مأزقاً من المقدّر له أن يتفاعل ويتأزم في العقود المقبلة. وبالتالي هل تنجح إسرائيل في ما فشل فيه النظام العالمي القديم.

في هذا الأفق الواسع يقتضي بنا أن نقيم الحوار والنقاش فيما بيننا للبحث في واقع منطقتنا ومصير مستقبلها. وهذا الكتاب بجزئيه معيناً لمن يريد عمل التفكير في القضايا الهامة التي تطول حياة الشعوب.

دار الأزمنة الحديثة

الفصل التاسع

العالم النامي: أمم رابحة، أمم خاسرة

إن أفضل ما يُبين تعاظمَ الفوارق بين البلدان النامية، هو أن الناتج القومي القائم للفرد، كان يعادل في كوريا الجنوبية ما كان عليه في غانا أي (230 دولاراً)، فيما هو اليوم أعلى بعشرة أو اثني عشر ضعفاً[1]. وكان هذان البلدان يعتمدان على اقتصاد ذي طابع زراعي غالب، وقد خضعا للإستعمار أكثر من نصف قرن. ومع نيلهما الإستقلال، كان على كل منهما مواجهة العديد من الإعاقات، لمحاولة «اللحاق» بالغرب، وعلى الرغم من أن كوريا أشد تماسكاً من الناحية التاريخية والثقافية، فإن حظوظها بدت أقل، كونها لا تمتلك ما يكفي من الموارد الطبيعية (ما عدا التنغستين) وَلِمَا عانت منه خلال معارك 1950-1953. ولكن ما حصل فعلياً هو أن دول أفريقيا الغربية، لم تزل بعد ثلاثين عاماً، تنتمي إلى مجموعة البلدان الأفقر في العالم (الناتج القومي القائم للفرد لا يتجاوز في نيجيريا وسيراليون وتشاد مثلاً 500 دولار)[2]، فيما التحقت كوريا بالبلدان ذات المداخيل المرتفعة. فبعد أن تبوأت المرتبة الثالثة عشرة بين الأمم التجارية، تسعى كوريا إلى أن تصبح من أغنى دول العالم في القرن الواحد والعشرين[3]، بينما تواجه الأمم الأفريقية بالمقابل،

مستقبلاً يسوده على المدى القصير، على الأقل، الفقرُ المزمن وسوء التغذية والتخلف. وأخيراً، فيما يترافق الإزدهار المتعاظم في كوريا مع تدني نموها السكاني، ما تزال معظم البلدان الأفريقية تشهد إنفجاراً سكانياً هو كفيل بالقضاء على جميع مكاسب الإنتاجية الوطنية.

ولا يعتبر هذا الاختلاف أمراً مستجداً. فلقد وجدت على الدوام أممٌ أغنى من الأمم الأخرى، فما من شك في أن الفارق مثلاً بين أمستردام والساحل الإيرلندي الغربي، أو بين المرافىء الناشطة في الهند مثل سورات وكالكتا[4] وقرى هضاب غينيا الجديدة كان مهماً جداً، وإنْ لم يبلغ على الأرجح الفارقَ الذي يفصل اليوم بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة. غير أن المختلف الآن، هو أن ثورة القرن العشرين في مجال الاتصالات العالمية، تنشر صورَ هذه الفوارق في العالم أجمع. وهو ما قد يثير كراهية الشعوب الفقيرة ضد المجتمعات المزدهرة، إلى جانب الرغبة بالإقتداء بها (مثلما إقتدت كوريا باليابان). أما المسألة الرئيسة هنا، فهي إدراك الشروط الضرورية لتحويل أمة محرومة إلى أمة ثرية. هل يكفي لذلك اعتمادُ تقنيات اقتصادية، أم أن الثوابت الثقافية والبنية الاجتماعية والمواقف من الممارسات الأجنبية، تدخل هي أيضاً في الحسبان؟

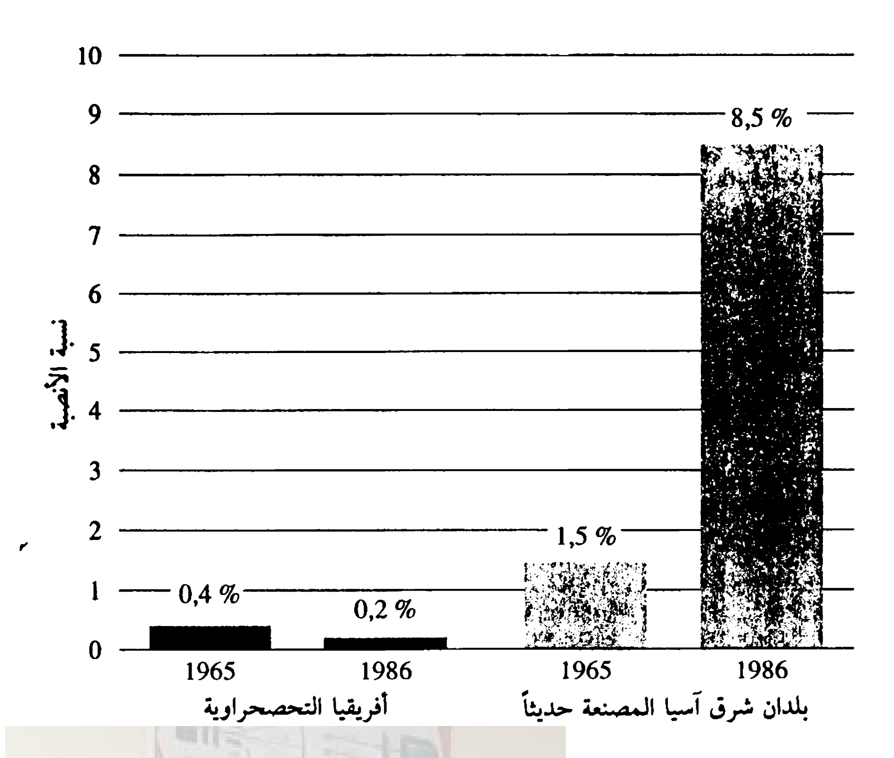
يظهر ما يفصل بين ما وصلت إليه بلدان شرق آسيا وبلدان أفريقيا التحت صحراوية، أن مفهوم «العالم الثالث» لا يتلاءم مع أي صدقية. فبقدر ما كان هذا التعبير مفيداً في الخمسينات، عندما كانت دول عدم الانحياز الفقيرة التي نالت استقلالها حديثاً تسعى إلى الاستقلال عن الدولتين العظميين[5]. كان صعود البلدان الثرية

المنتجة للنفط كافياً لخلخلة دلالته. أما اليوم، وحين يصل الناتج الفردي في بعض بلدان شرق آسيا المزدهرة، إلى مستوى أعلى من روسيا وأوروبا الشرقية، أو حتى بعض بلدان أوروبا الغربية مثل البرتغال، فهل ما يزال هذا التعبير مبرراً؟ الواقع أنه لا بد لنا الآن، وبعد أن أصبحت المؤسسات التايوانية والكورية تمتلك مصانعَ تركيب في الفيليبين، وبعد أن بدأت تنشىء شبكاتها الخاصة للتوزيع في إطار المجموعة الأوروبية، من الاعتراف بالفوارق الاقتصادية القائمة بين البلدان غير الغربية. وبالفعل يميّز بعض الباحثين اليوم بين خمسة أنماط من البلدان النامية[6]، لتقويم قدرات أمم آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية[7].

وقد أكد ما شهدته الثمانينات من نمو نسبي على المستوى القومي هذه الاختلافات. وفيما عرفت دول شرق آسيا معدلَ نمو سنوي وسطي لافت يصل إلى 7,4 % لم تتقدم دول أفريقيا وأميركا اللاتينية إلا بنسبة 1,8 % و 1,7[8] . وبما أن سكانها قد تزايدوا بوتيرة أسرع، فقد شهدت تراجعاً مطلقاً ونسبياً في آن. وكذلك تعمقت الفوارق بين البنى الاقتصادية خلال هذه السنوات العشر: لقد سعت البلدان الأفريقية والأمم الأخرى المماثلة، إلى بيع موادها الأولية بأسعار أعلى، فيما عملت الأمم الصناعية المصدِّرة في شرق آسيا، على إبقاء الأسعار في أدنى مستوى ممكن. يبرز الفارق الأهم من خلال توزيع التجارة الخارجية الخاصة بالسلع المصنعة، وهو المؤشر الرئيسي على وجود قدرة تنافسية اقتصادية (انظر الرسم البياني ص (14).

إذاً، وعلى الرغم من اعتماد بعض الجامعيين مهفوماً ثنائياً

أنصبة التجارة العالمية من المنتجات المصنعة(9)



للإقتصاد العالمي، يقوم على الفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة(10)، فإن التمايز بين هذه الأخيرة، يتعمق دوماً. ونحاول فيما تبقى من هذا الفصل تعليل ذلك.

إن البلدان النامية التي تلحق بالغرب بأعلى درجة من النجاح، هي البلدان التجارية في المحيط الهادىء وشرق آسيا. فقد عرفت بلدان ساحل المحيط الهادىء (ومنها المناطق الغربية من كندا والولايات المتحدة وجزئياً أستراليا) إزدهاراً اقتصادياً طويل الأجل،

في ميدان الصناعة والتجارة والمال. إلا أن مركز هذا الإزدهار يقع في الجانب الآسيوي من المحيط الهادىء، وهو يتغذى أساساً مما يشهده اليابان من نمو مدهش، ومن الإندفاعة التي تؤمنها البلدان المجاورة، ومن التجارة عبر الهادىء.

وعام 1962 كان غرب المحيط الهادىء (أساساً شرق آسيا) يمثل حوالي 9 % من الناتج القائم العالمي، وأميركا الشمالية 30 % وأوروبا الغربية 31 %، أما بعد عشرين عاماً، فقد تجاوز نصيب غرب الهادىء 15 % فيما لم يعد نصيب أميركا الشمالية سوى 28 % وأوروبا 27 %. ومن الآن وحتى العام 2000، من المحتمل أن يصل نصيب غرب الهادىء إلى ربع الناتج القائم (غير الصافي) العالمي، وأن يقترب نصيب منطقة الهادىء بأكملها من نصف الناتج القائم العالمي، بعد أن لم يكن يتجاوز 43 % إلا قليلاً[11].

ومما لا شك فيه، أن شرق آسيا لا يشهد حالياً ازدهاراً متسقاً وموحداً، بل إن الباحثين يُميزون بين مراحل مختلفة من النمو الإقتصادي والتقاني، تمر بها دول هذه المنطقة الشاسعة. وهي تُصنّف إجمالاً على النحو الأتي:

أ ـ اليابان: وهو اليوم أهم مركز مالي في العالم، وهو يتحول تدريجاً إلى البلد الأشد إبداعاً في مجال التقانة العالية غير العسكرية.

ب ـ التنّينات الأربعة في شرق آسيا: الدولة المصنعة حديثاً، سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان وكوريا الجنوبية. وتتميز الدولتان الأخيرتان عن جارتيهما المشهورتين بمرفئيهما، بكثافة سكانهما، ووسع أرضهما. إلا أن ما عرفته الدول الأربع من نمو خلال هذه

العقود الأخيرة، يبقى مرتبطاً بالتصدير.

ج ـ دول شرق آسيا الكبرى مثل تايلاندا وماليزيا وأندونيسيا، التي بدأت، متشجعة بالاستثمارات الأجنبية (اليابانية أساساً)، تتحرك في ميدان التصنيع والجمع والتصدير؛ (أما اعتبار الفيليبين كعضو في هذه المجموعة فيبقى غير محسوم).

د ـ وأخيراً البلدان الفقيرة الضامرة، مثل فيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية وبرمانيا التي تتابع «طريقها البرمانية نحو الإشتراكية».

وانطلاقاً من هذه الفوارق في النمو، يلجأ علماء الاقتصاد المختصون بشرق آسيا، إلى صورة «سرب البجعات» لرسم العلاقات بين دول هذه المنطقة: اليابان هو بمثابة البجعة المرشدة، تتبعه دول شرق آسيا المصنّعة حديثاً، ثم دول جنوب شرق آسيا الضخمة. وما أنتجه اليابان طوال عشر سنين ـ من ألعاب رخيصة نسبياً وأوان مطبخية وأجهزة كهربائية ـ سوف يقلده السربُ الجديد من البجع طوال السنوات العشر التالية، ثم السرب الثالث. وربما لم تكن هذه الإستعارة صحيحة من حيث تفاصيلها، إلا أن اللوحة العامة واضحة: فهذه الطيور تحلّق بكل تصميم وتتقدم بشكل مدهش.

وبين كل هذه البلدان، تبقى تلك المصنعة حديثاً النموذجَ الأفضل عن التحول الناجح. وعلى الرغم من أنها قد تبدو متشابهة بالنسبة للمعاين من البعيد، فإنها تختلف كثيراً من حيث حجمها وسكانها[12] وتاريخها ونظامها السياسي. حتى أن بناها الاقتصادية متمايزة: مثلاً يبقى إقتصاد كوريا التي بدأت بالنمو عشر سنوات على

الأقل بعد تايوان، مرتهناً بقوة لبعض التجمعات الصناعية الضخمة التي تسمّى شيبول Chaebol. وتمثل مبيعات الشركات الأربع الأهم منها (سامسانغ، هيونداي، لاكي ـ غولد ستار وديوو) نصفَ الناتج القومي غير الصافي. وبالمقابل، تمتلك تايوان عدداً كبيراً من المؤسسات الصغيرة التي تتخصص في قطاع إنتاجي واحد أو قطاعين. وفيما تخشى تايوان من أن تتغلب الشركات الأجنبية العملاقة على مؤسساتها، تقلق كوريا على الشيبول لما تعاني منه للحفاظ على قدرتها التنافسية في العديد من القطاعات الصناعية وفي آن واحد، مثل البتروكيمائيات ونصف الموصِلات وأحواض بناء السفن[13].

ومما لا شك فيه، أن لهذه المجتمعات، رغم اختلافاتها البنيوية، بعض المميزات الأساسية التي، إذا ما أخذت معاً، تسهم بتفسير نموها الدائم. الأولى وربما كانت الأهم وتكمن في التركيز على التربية. فاحترام الدراسة والامتحانات، هو جزء من التراث الكونفوشيوسي الذي تدعمه الأم يومياً حتى تكمّل ما يتعلمه ولدها في المدرسة. وبالنسبة للغربيين، يبدو أن التدريس هنا يركز كما هي الحال في اليابان، على الحفظ والمعارف العملية التقنية، والتشديد على التناسق الجماعي، أكثر مما يشجع على إبراز المواهب الفردية والإعتياد على وضع السلطة على بساط البحث. وعلى الرغم من أن بعض المعلمين في شرق آسيا يتقبلون اليوم هذا النقد، فإن معظم المعنيين بالشأن التربوي، يعتقدون أن عاداتهم التربوية تزيد من التنافس الإجتماعي، وتنتج مجموعة سكانية ناشطة معدة جيداً. أضف إلى ذلك، أن أوحدية هذا النظام، لا تحول دون التنافس

الحاد بين الأفراد. ففي تايوان (حيث نال 12 من 14 وزيراً عام 1989 شهادة دكتوراه من الخارج)، لم يُقبل سوى ثلث الطلاب الذين بلغوا 110,000 طالب تقدموا إلى المباراة الوطنية للدخول إلى الجامعة، وهو ما يظهر مدى الأهمية المعطاة للتعليم العالي[14]. وربما لا يبرز شيءٌ هذا الاهتمام بالجامعة أكثر من عدد طلابها في كوريا (43 مليون نسمة) حيث يبلغ 1,4 مليون. فيما لا يصل في إيران (54 مليوناً) إلا إلى 140,000، وإلى 15,000 في إثيوبيا (46 مليوناً) و 159,000 في فيتنام (64 مليوناً)، أو أكثر من عدد خريجي الجامعات الكورية التي منحت حتى عام 1980 «عدداً من شهادات هندسة يوازي ما منحته بريطانيا وألمانيا الغربية والسويد مجتمعة»[15].

أما العامل المشترك الثاني، فهو المستوى المرتفع للإدخار القومي. فقد شجعت الإجراءات الضريبية والرسوم ومراقبة التصدير الادخارَ الفردي، الأمر الذي وفر هكذا كميات كبيرة من الرساميل المتدنية الفائدة والجاهزة للإستثمار في الصناعة والتجارة. وخلال العقود الأولى للتنمية، وضعت قيودٌ على الإستهلاك الفردي، ومستوى الحياة، مثل الحد من إنتقال الرساميل إلى الخارج، ومن إستيراد الأصناف الكمالية ـ وذلك لتقنين المواد نحو التنمية الصناعية. وقد ترافق إزدياد الإزدهار الوسطي مع معاودة استثمار معظم ما أثمرته النجاحات الاقتصادية، وذلك لتأمين المزيد من النجاحات اللاحقة، ولم يبدأ النظام بالتبدُّل إلا في مرحلة متقدمة من «الإقلاع» الاقتصادي.. وقد سمح الاستهلاك المكثف والشراء من الخارج واستثمار الرساميل في مؤسسات جديدة، بأن يلعب

الطلب الداخلي دوراً كبيراً في التنمية القومية. وفي ظل مثل هذه الظروف، كان من المنتظر أن يتراجع الإدخار. إلا أن البلدان المصنعة حديثاً في شرق آسيا، حافظت على معدلات إدخار قومي مرتفعة، حتى خلال الثمانينات، وهذا ما يتبيّن من الجدول الآتي:

معدلات الإدخار المقارنة 1987 (16)

تايوان	33,8 %
ماليزيا	37,8 %
كوريا	37,0 %
اليابان	32,3 %
أندونيسيا	29,1 %
الولايات المتحدة	12,7 %

أما السمة الثالثة، فتمثلت بتحقيق التنمية الاقتصادية داخل إطار سياسي قوي. فعلى الرغم من تشجيعها لروح المقاولة وللملكية الفردية، لم تسمح دول «النمور» أبداً بنموذج «دعه يفعل دعه يمر». وقد أفادت الصناعات التي ارتكزت إليها التنمية من مساعدات متعددة: إعانات للتصدير، منح إعداد، حماية جمركية من المنافسة الأجنبية. وكما سبقت الإشارة إليه، أقيم النظام الضريبي على نحو يؤمن معدلاتٍ مرتفعةً للإدخار. ووضعت السياسة الضريبية في خدمة قطاع الأعمال، كما وضعت أيضاً سياسة الطاقة. أما النقابات، فكانت تعمل في إطار مراقبة الدولة. وهكذا كان حاكم هونغ كونغ والإدارات الموجّهة في سينغافورة والأنظمة العسكرية في تايوان وكوريا، تضغط الحياة السياسية. وبالفعل، لم

يُسمح بإجراء انتخابات وبتشكيل أحزاب سياسية إلا حديثاً. كما أن المدافعين عن هذا النظام، كانوا من أنصار الحد من الحرية المتفلتة، كما عملوا في الوقت نفسه على إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية، وإظهار الاصلاحات كمكافأة للشعب على صبره وصموده. والجوهري هنا، هو أنهم إنتهجوا سياسةً داخلية مختلفة عن سياسة الدول الغربية، ولكنْ دون الإضرار بالنمو التجاري.

ويكمن الطابع الرابع بإصرارهم على التصدير بصورة تتعارض مع سياسة الهند القائمة على الإستعاضة عن الاستيراد، أو سياسة الولايات المتحدة القائمة على الإستهلاك. وفيما إستندت هذه السياسة التصديرية إلى تراث عريق في هونغ كونغ، هذه الدولة التجارية الصغيرة، تطلبت في تايوان وكوريا إعادةَ تنظيم على نطاق واسع، بحيث كان من الضروري إعدادُ المسؤولين والعمال لإنتاج ما يتطلبه الزبائن الأجانب. وفي جميع الحالات، كان لا بد من الإبقاء على قيمة الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، في أدنى مستوى ممكن، لزيادة الصادرات والحد من الواردات. أضف إلى ذلك، أن دول شرق آسيا المصنعة حديثاً، قد أفادت من بعض الظروف الدولية المؤاتية: تدني كلفة اليد العاملة بالنسبة لأميركا الشمالية وأوروبا، النظام التجاري العالمي المفتوح، الذي أنشأته الولايات المتحدة وظلَّ تحت حمايته، غير أنه لم يمنع هذه الدول، رغم ذلك، من حماية صناعاتها الخاصة من المنافسة الخارجية. ومع الزمن، أدّى ذلك إلى إنتاج فوائض تجارية مهمة، إستدعت التهديدَ بالتدابير الثأرية من قبل الولايات المتحدة ودول أوروبا، وهو ما يُبيّن مدى إرتباط الدول المصنعة حديثاً، بالنظام الاقتصادي الدولي الراهن. إلا

أن المهم، هو أن هذه البلدان قد توخَّت التنمية من خلال الصادرات الصناعية فيما تابعت بلدانٌ نامية أخرى اعتمادَها على تصدير المواد الأوليـة، ولـم تبـذل سـوى جهـود قليلـة لتلبيـة أذواق المستهلكيـن الأجانب[17]. والواقع أن التجارة تلعب دوراً بالغ الأهمية، إلى حد أنه توجد في آسيا الآن سبعة من أكبر المرافىء في العالم.

وأخيراً، فإن دول شرق آسيا المصنعة حديثاً، تمتلك نموذجاً محلياً يتقلّد اليابان، تفتقده أممٌ أخرى مثل اليمن أو الغواتيمالا. ومنذ أربعين عاماً، تتأمل شعوب شرق آسيا بالنجاح الباهر الذي حققته دولة جارة لا تقع في الغرب، عرفت كيف تؤسس إزدهارَها على معاييرها التربوية ومعارفها العملية التقنية ومعدل إدخارها المرتفع وسياستها الصناعية والتجارية الطويلة الأمد التي توجهها الدولة، وإصرارها على البقاء في موقع المنافس عالمياً. غير أن هذا الإعجاب باليابان، يبدو ممزوجاً اليوم بالخوف من فكرة الدخول في كتلة خاضعة للين ولطوكيو. وعلى الرغم مما تمثله السوق اليابانية الداخلية من أهمية بالغة بالنسبة لدول شرق آسيا المصنعة حديثاً، وما تفيده هذه الدول من الإستثمارات ومصانع التركيب اليابانية، وخبرة المهندسين اليابانيين، فإنها تبقى غيرَ متحمسة لإنشاء إطار مشترك للإزدهار في شرق آسيا[18].

ولا تقتصـر مفـاعيـلُ هـذا النجـاح الاقتصـادي علـى الإرتفـاع المنتظم لمستوى الحياة في شرق آسيا. لقد أصبح الأولاد أطولَ بعشرة أو اثني عشر سنتيمتراً قياساً لعام 1940 وهم يترعرعون في بلاد تعتبر من أفضلها صحياً:

يمكن للمولود في تايوان عام 1988 أن يأمل بالحياة حتى سن

الرابعة والسبعين، أي سنة واحدة فقط أقل من المولود الأميركي أو الألماني الغربي و 15 سنة أكثر من التايواني المولود عام 1952. وللكوري الجنوبي المولود عام 1988 حظٌ بأن يعيش 70 عاماً على وجه الأرض مقابل 58 عاماً 1965. وفي 1988 بات سكان تايوان يحصلون على كمية من الوحدات الحرارية اليومية أكثر بـ 50 %، قياساً على ما قبل 35 عاماً. وهم يملكون عدداً من أجهزة الإذاعات والهاتف والسيارات لكل بيت أكثر بمئتي مرة. وكذلك يمتلك الكوريون أكثر فأكثر أجهزةً من هذا النوع[19].

أضف إلى ذلك، أن دول شرق آسيا المصنعة حديثاً، تعرف نسباً عالية من المتعلمين، وهو ما يؤكد أيضاً أنها أقرب إلى البلدان الصناعية منها إلى البلدان الفقيرة التي ما تزال في طور النمو.

هل سيستمر هذا التقدم في القرن الواحد والعشرين؟ من الوجهة السياسية، يبقى مستقبل هونغ كونغ غيرَ مضمون، والعديد من الشركات تنقل الآن مقرها: تظل تايوان دولة منبوذة على المستوى الديبلوماسي، وذلك بفعل مطالب بيجينغ التقليدية.

أما كوريا الجنوبية، فتشعر نفسها مهددة دوماً من قبل الشمال. وكذلك فإن مستقبل الصين ـ وسيبيريا ـ يبقى مجهولاً ومقلقاً. أما ما عرفته بورصات آسيا من زيادة في قيمة أسهمها خلال الثمانينات (من جراء الزيادة المهمة للرساميل المتوافرة)، فقد كانت مفرطة وقائمة على المضاربة، وهي تبقى عرضةً للإنهيار. ويتهدد ما يعرفه العالم الصناعي من ميول للحماية، الدولَ التجارية أكثر مما تتهددها الضغوطاتُ الخارجية لإلغاء دعم أسعار المزارعين المحليين. وقد أدى إرتفاع قيمة العملات الأجنبية في كوريا

وتايوان، إلى تدني الأرباح الناتجة عن الصادرات، وقلّصت معدل النمو العام. كما أن بعض المنافسين اليابانيين نقلوا إنتاجهم إلى البلدان المجاورة، حيث اليد العاملة رخيصة، مثل تايلاندا وجنوب الصين[20]. وكذلك ترفع الزيادات الحادة لأسعار النفط كلفةَ الإستيراد، كما يؤثر إرتفاع الأجور (التي زادت في كوريا 14 % كحد وسطي عام 1988 و 17 % عام 1989) على كلفة اليد العاملة وقدرتها التنافسية. ويضطرب السلم الأهلي الهش في هذه البلدان، لما تشهده من انفجارات طلابية وتحركات في المعامل[21].

ولكن ربما لا يمثل ذلك سوى اضطرابات مرحلة النمو. فمعدلات الإدخار ما تزال مرتفعةً جداً. وكذلك يتخرج عددٌ كبير من المهندسين والتقنيين كل عام. وقد أدى أيضاً تحسنُ قوة العمال الشرائية، إلى إنشاء سوق محلية مزدهرة جداً، كما أن الحكومات تزيد من إستثمارها في المساكن والبنى التحتية والتجهيزات الجماعية. وعلى الرغم من أن المجموعة العاملة لم تعد تزيد سريعاً كما في السابق بعد أن تباطأت وتيرة النمو الديموغرافي، غير أنها تلقى المزيدَ من التأهيل وتصرف أكثر من السابق[22]. ويفيد ميزان المدفوعات على المدى الطويل من الزيادة القوية التي تشهدها الإستثمارات في الخارج. وطالما أن أسواق أندونيسيا وتايلاندا وماليزيا المكتظة بالسكان، تنمو بنسب بالغة ، تجد الدول التجارية الكثيرَ من العمل. ومن الممكن سد العجز الحاصل بفعل ارتفاع العملات الأجنبية، بإعادتها إلى وضعها السابق، من خلال الصادرات النوعية ومعدلات الاستثمار الصناعي المرتفعة، إضافة إلى مزيد من التحديث والدقة التقانية في مجال الصناعة، انطلاقاً من

نموذج إعادة تنظيم الصناعة اليابانية خلال الثمانينات، عندما عرف الين إرتفاعاً سريعاً. ففي أي بلد آخر، لا يثير معدل النمو «القلق» عندما لا يصل إلا إلى 5 أو 6 % «فقط»، ولا يرى أحدٌ فيه نذيرَ إنحطاط. وما لم تندلع حربٌ في شرق آسيا، أو تحصل أزمةٌ عالمية حادة، فكل شيء يشير إلى أن «النمور» الأربعة مؤهلةٌ أكثر من معظم الدول الأخرى للنمو مالياً وصحياً.

مستويات الحياة المقارنة[23]

	العمر المقدر عند الولادة 1987 (سنوات)	معدل المتعلمين الراشدين 1985 %	الناتج القومي القائم (غير الصافي) للفرد 1988 (دولار أميركي)
النيجر	45	14	300
طوغو	54	41	310
الهند	59	43	340
سينغافورا	73	86	9070
كوريا الجنوبية	70	95	5000
إسبانيا	77	95	7740
زيلاندا الجديدة	75	99	10 000

وقد تكون الأوضاع الصعبة الراهنة التي تمر بها أميركا اللاتينية، شاهداً على ما تقدم. فقد خسرت مواقع في الثمانينات، فيما ربحت دول شرق آسيا مواقع جديدة. وهنا أيضاً، لا بد من

التمييز بين بلدان عدة وسط قارة تعد أكثر من 400 مليون نسمة، على مساحة تصل إلى 18 مليون كليومتر مربع، تمتد من ريو غراندة إلى الانتاركتيك، وهي كناية عن مروحة واسعة من الثقافات السياسية والبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية. الأرجنتين التي كانت تتمتع عام 1900 بمستوى حياة، جعلتها اقتصاداً «متطوراً» إلى حد ما، تختلف جداً عن الهندوراس والغويان. وتعرف أميركا اللاتينية أيضاً ثلاثة نماذج ديموغرافية مختلفة: البلدان التي تتميز بخصوبة مرتفعة ومعدل عمر متدنٍ جداً مثل بوليفيا، جمهورية الدومينيك وهايتي. المجموعة الوسيطة التي بدأت تسجل معدلَ خصوبة متدنياً ومعدلَ عمر أطول مثل البرازيل، كولومبيا، المكسيك، فنزويلا، كوستاريكا وبنما. وأخيراً المناطق المعتدلة التي تتميز بخصائص البلد المتطور سكانياً وتشمل الأرجنتين، الشيلي والأوراغواي[24].

إلا أنه من الممكن، على الرغم من هذا التنوع، النظر إلى ما لأميركا اللاتينية إجمالاً من حظوظ، وذلك استناداً إلى بعض المعطيات التي تسمح بذلك: فجميع هذه البلدان تواجه التحديات الاقتصادية نفسها، وهي تعيش أوضاعاً سياسية داخلية متشابهة ـ خاصة تلك الأنظمة السريعة العطب التي ولدت حديثاً ـ وتتأثر بعلاقتها بالعالم الصناعي، وخاصة بالولايات المتحدة.

قبل عقود عدة، بدا مستقبل أميركا اللاتينية واعداً. لقد كانت تشارك بالإزدهار الدولي (بعد 1950)، وتفيد من الطلب على القهوة والخشب ولحم الأبقار والبترول والمعادن، ومن الاستثمارات الأجنبية في زراعتها وصناعتها وبناها التحتية: إجمالاً كانت القارة تتقدم. وبين عامي 1945 و 1965 تضاعف إنتاجها من الصلب 20

مرة، وإنتاج الطاقة الكهربائية والمعادن والآلات 4 مرات[25].

وكذلك وصل الناتج القومي القائم (غير الصافي) الفعلي للفرد إلى معدل سنوي بلغ 3,4 % سنوياً خلال السبعينات. إلا أن إتجاه النمو، انقلب بين 1980 و 1988، وهو ما يؤسف له فعلاً، وقد تدنى الناتج القومي القائم (غير الصافي) للفرد في أميركا اللاتينية بنسبة 0,9 % كمعدل سنوي[26]. وفي بعض الدول مثل البيرو والأرجنتين نقص الدخل الفعلي معدل الربع خلال الثمانينات. وعدا بعض الاستثناءات (الشيلي، كولومبيا، جمهورية الدومينيك بارباد، باهاماس)، أصبح الناتج القومي القائم للفرد اليوم أدنى مما كان عليه قبل عشر سنين أو حتى قبل عشرين سنة.

الناتج القومي غير الصافي للفرد لبلدان أميركا اللاتينية[27]

(بالدولار الأميركي)

البلد	1960	1970	1980	1988
شيلي	1 845	2 236	1 448	2 518
أرجنتين	2 384	3 075	3 359	2 862
أورغواي	2 352	2 478	3 221	2 989
برازيل	1 013	1 372	2 481	2 449
باراغواي	779	991	1 612	1 557
بوليفيا	634	818	983	724
بيرو	1 233	1 554	1 716	1 503
أكواتور	771	904	1 581	1 477
كولومبيا	927	1 157	1 595	1 739
فينزويلا	3 879	4 941	5 225	4 544

غويانا	1 008	1 111	1 215	995
سورينام	887	2 337	3 722	3 420
مكسيك	1 425	2 022	2 872	2 588
غواتيمالا	1 100	1 420	1 866	1 502
هندوراس	619	782	954	851
السلفادور	832	1 032	1 125	995
نيكاراغوا	1 055	1 495	1 147	819
كوستاريكا	1 435	1 825	2 394	2 235
باناما	1 264	2 107	2 622	2 229
الدومينيكان	823	987	1 497	1 509
هايتي	331	292	386	319
جامايكا	1 610	2 364	1 880	1 843
ترينيداد وتوباغو	3 848	4 927	8 116	5 510
بارباد	2 000	3 530	4 994	4 233
باهاماس	8 448	10 737	10 631	11 317

وتبين الأسباب الكامنة وراء هذا الإنقلاب التناقضَ الحاد مع دول شرق آسيا المصنّعة حديثاً. فبدل تشجيع الصناعيين لاستهداف الأسواق الأجنبية، وتنشيط الاقتصاد بالتنمية المرتبطة بالصادرات، اتبع العديد من بلدان أميركا اللاتينية سياسة إيجاد بديل الواردات، من خلال إنشاء مصانع صلب خاصة لها ومصانع إسمنت وورق وسيارات والكترونيات، ومن خلال حمايتها من المضاربة العالمية بالتعريفات الجمركية والمساعدات الحكومية والتسهيلات الضريبية.

ونتيجة ذلك، فقدت منتوجاتها جاذبيتها بالنسبة للخارج[28]. أضف إلى ذلك أنه فيما كان من السهل نسبياً إقامة صناعات مثل صناعة الصلب وصناعة الحديد الأساسية، بدا من الصعب تأسيس صناعات تعتمد على التقانة العالية مثل المعلوماتية والطائرات والآلات والأدوات والمنتوجات الصيدلية. إذن، ظلت هذه الدول بمعظمها تعتمد على استيراد السلع المصنَّعة، وعكفت على تصدير المواد الأولية أساساً، مثل الزيت والقهوة والسوجا[29].

ثانياً لقد ترافق هذا النمو الاقتصادي مع سياسات مالية متساهلة ومع اللجوء إلى القروض الأجنبية. ولم توظف الحكومات أموالها في البنى التحتية والمدارس فقط، بل أيضاً في المؤسسات الحكومية، مكونة هكذا بيروقراطية مهمة وقوات عسكرية ضخمة، وفرت لها المال من خلال ضرب العملة وجلب القروض من المصارف الغربية (الأميركية أساساً)، والمنظمات الدولية. والنتيجة أن حصة النفقات العامة في الناتج القومي القائم (غير الصافي)، زادت كثيراً، كما تسارعت وتيرة التضخم وأخذت بعداً خطيراً، من جراء زيادة الأجور التي رُبطت بسلّم الأسعار. وقد بلغ التضخم حداً جعل من الصعب فهم أسبابه، أو خاصة مقاومته. «عام 1989 مثلاً تجاوز التضخم في نيكاراغوا نسبة 3400 %، وفي الأرجنتين 3700 %، وفي البرازيل ما يقارب 1500 % والبيرو 3000 %، وحدها الإكواتور خرجت بـ 60 % فقط»[30]. ومن هنا، لم يعد للعملات الأجنبية أية فائدة عملية، وكذلك لمحاولة زيادة معدلات الإدخار الوطني لإفساح المجال أمام الإستثمارات الطويلة الأجل.

نتيجة أخرى: وجدت بعض دول أميركا اللاتينية نفسها في

خانة البلدان الأشد مديونية في العالم، كما يظهر من الجدول التالي:

إزدياد الدين في أميركا اللاتينية
بلدان مختارة[31]

البلد	الدين الخارجي الاجمالي بمليارات الدولارات الأميركية			الدين العام الطويل الأجل % من الناتج القومي القائم		
	1977	1982	1987	1977	1982	1987
الأرجنتين	8,1	32,4	53,9	10	31	62
البرازيل	28,3	68,7	109,4	13	20	29
شيلي	4,9	8,5	18,7	28	23	89
غويان	0,4	0,9	1,2	100	158	353
هندوراس	0,6	1,6	3,1	29	53	71
جامايكا	1,1	2,7	4,3	31	69	139
المكسيك	26,6	78,0	93,7	25	32	59
فينزويلا	9,8	27,0	29,0	10	16	52

وهكذا يبلغ الدين العام لدول أميركا اللاتينية ما يصل اليوم إلى معدّل ألف دولار للفرد. ولكنْ، بدل أن يوظف بشكل منتج، يُبدّد داخل البلد أو «تسرب» عبر الحسابات الخاصة المفتوحة في المصارف الأميركية الشمالية أو الأوروبية. إذن، تجد معظمُ هذه البلدان نفسَها عاجزةً حتى عن دفع فوائد قروضها. ويقود عدم الدفع

(الإنقطاع عن سداد الديون) المصارفَ الغربية إلى إيقاف القروض؛ وهكذا تخرج الرساميل من أميركا اللاتينية في وقت هي بأمسِّ الحاجة إليها لتدعيم النمو الإقتصادي[32]. وبعد أن أصبحت محرومة من العملات الأجنبية وبعد فقدان النقد الأجنبي قيمتَه، بفعل التضخم الهائل، تجد بلدانٌ عديدة نفسَها في موقع أسوأ بكثير مما كانت تتصورّه قبل 25 عاماً[33]. وخلال فترة معيّنة، ساد تخوّفٌ من أن تعرِّض المشاكلُ المالية الخاصة بالمنطقة، جزءاً من النظام المصرفي الدولي للخطر. أما اليوم، فنكتشف أن القارة برمتها تتعرض لنكبة، إذ إن 180 مليون نسمة أي نسبة 40% من سكانها يعيشون في الفقر. وقد شهدت الثمانينات وحدها زيادة بلغت 50 مليوناً.

ونظراً لحجم النفقات، ولسياسة البيت الأبيض المناهضة «للتدخل الحكومي» خلال العقد الجاري، يتوّقع أن يُرغم المصرفُ الدولي وصندوقُ النقد الدولي، والمصارفُ الخاصة وواشنطن، أميركا اللاتينية على إيقاف نفقاتها العامة وضبط التضخم ودفع ديونها. وهو ما يبدو قولُه أسهلَ من فعله في ظل الظروف السائدة. وقد وجدت في هذه القارة بعض الجزر مثل كوستاريكا، إلا أن دولاً عديدة كانت تحكمها بالمقابل الديكتاتوريات العسكرية اليمينية المتطرفة، وكانت الحروب الشعبية الداخلية، والإنقلابات العسكرية، والحركات النقابية، من الأمور السائدة. فحتى بعد أن كسبت الحياة السياسية مساحةً جديدة في الثمانينات، وجد الحكام الجدد أنفسَهم أمام وضعية شبه مستحيلة: لقد ورثوا ديوناً خارجية ضخمة وقعت عليها الأنظمة السابقة، وفي العديد من الحالات، أنظمة متضخمة تقوم على تقييس الأجور، تبقى موضعَ إستياء الملاك

العقاريين، أو هجمات الثوار الذين يستفزهم فسادُ الإدارة التي غالباً ما تعاني من التعقيد ومن غياب الموظفين المؤهلين. وفي مواجهة هذه المشاكل، إكتشف هؤلاء أن العالم الغربي الذي يصفق للعودة إلى الديمقراطية، ليس على إستعداد لإعطاء قروض جديدة، وهو يميل أكثر فأكثر إلى الحماية، ويصر على فرض إجراءاتٍ من طرف واحد، (مثلاً بالنسبة لغابات الأمازون الإستوائية) لوقف مفاعيل الدفيئة.

وأدى بروز نقطتي ضعف إضافيتين إلى تبديد أي أمل بانطلاقة جديدة. الأولى وهي نتائج الأنظمة التربوية التي كانت بمثابة خيبة أمل. ولا يعود هذا أساساً إلى نقص في المدارس والجامعات، كما هي الحال في بعض مناطق افريقيا، لا بل إن لبلدانٍ عديدة في أميركا اللاتينية أنظمةً تعليمية رسمية كاملة، وأيضاً عشرات الجامعات ونسبةً عالية من المتعلمين بين الراشدين. مثلاً في البرازيل يوجد 68 جامعة وفي الأرجنتين 41 [34]. فالمشكلة الحقيقية تكمن في عدم الإهتمام وقلة الإستثمارات وهاكم ما قاله مواطن كان يرثي الأرجنتين مؤخراً:

«إن قطاع التعليم الذي قضى على الأمية طوال أكثر من قرن، يتعرّض الآن للدمار. فالجامعات دون وسائل تدفئة، وهناك مدارس رسمية عديدة تبقى نوافذها من دون زجاج. وفي الصيف الماضي (عام 1990) كان المعلم يتقاضى بعد عشر سنوات خبرة أقلَّ من 110 دولارات شهرياً. وفي جامعة بوينس آيرس كان الأستاذ الذي يعلم 10 ساعات أسبوعياً يتقاضى 37 دولاراً شهرياً. فيما وصل أجر الطبيب في المستشفى الحكومي إلى 120 دولاراً

شهرياً. . . وأحياناً يبدِّل الأساتذة مواقيتَ ساعات تعليمهم أو يدمجونها، كونهم لا يمتلكون، مثلهم مثل طلابهم، المالَ لدفع النقليات»[35].

ولو توفرت الموارد، لكان بالإمكان إحياء البنى التربوية والصحية المدمرَّة للإسهام بالنهضة الوطنية. ولكنْ، من أين تستحضر الرساميل اليوم! ولنشر هنا إلى أن بلدان أميركا الوسطى الممزقة، تكاد تفتقد أيَّ نظام تعليمي. في غواتيمالا أظهر الإحصاء الأخير، أن 63% من الذين تتجاوز أعمارُهم العشرَ سنوات أميون، وفي الهندوراس تصل هذه النسبة إلى 40% [36]. ومن المؤسف فعلاً هو أن يقود النمو السكاني في هذه البلدان الأشد حرماناً، إلى تآكل الموارد بسرعة لا تعرفها أي منطقة أخرى.

إلا أن التقارير المعدة مؤخراً حول أميركا اللاتينية، تشير إلى أن إنطلاقةً جديدة سوف تلي، على الرغم من هذه المساوىء «زمن الثمانينات الضائع». فهناك بروز الأنظمة الإصلاحية والتسويات لإعادة جدولة الديون والإصلاحات الاقتصادية الصارمة (تخفيض الإنفاق العام، التخلي عن مقايسة الأجور) الهادفة إلى تخفيض معدل التضخم، واستبدال الحماية من قبل الدولة تنظيم الإستيراد والخصخصة[37]، وتحويل عجز الموازنة إلى فوائض. . . وهذه العوامل هي التي قادت مصرف Inter - American Development Bank إلى الحديث عن «إنطلاقة ملحوظة» على وشك الحدوث، شرط تدعيم هذه السياسات الجديدة[38]. وسبق لإسبانيا والبرتغال واليونان، أن انضمت إلى مثل تلك الإنطلاقة، حين كانت تنعم بازدهار نسبي، فيما يتوجب على أميركا اللاتينية الإقدامُ على مثل

كبرى على كاهل مسؤوليها.

ومهما ادعى البعض أن هذه المنطقة تمسك بزمام أمورها، فإنه يبقى للولايات المتحدة تأثيرٌ قوي على مصيرها. ويمكننا مقارنة علاقات أميركا اللاتينية بالولايات المتحدة ومن نواحٍ متعددة، بتلك القائمة بين اليابان والدول المصنعة حديثاً في شرق آسيا، التي تشدها إلى جارها اليابان علاقاتُ تبعية غليظة، وذلك بما هو سوق ومصدر للرساميل الرئيسة[39]. إلا أن إرتباط أميركا اللاتينية إقتصادياً بالولايات المتحدة، قد أدى إلى نتيجة شبه معكوسة تمثلت بانهيار أميركا اللاتينية، وتضرر مصارف الولايات المتحدة من الدين الواقع على أميركا اللاتينية. وكذلك فقد عانت الصادرات الأميركية التي تفوق خمسين مرة تلك التي توجه إلى أوروبا الشرقية، من الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها أميركا اللاتينية. وهي قد تفيد كثيراً من معاودة النمو. ومن جهة أخرى، ربما كانت البيئة في الولايات المتحدة مهددةً اليوم بسبب انحسار الغابات الإستوائية في الأمازون وأميركا الوسطى. وكذلك، فإن ما تعاني منه من مشكلة رهيبة تتمثل بالطلب الداخلي على المخدرات، تستمر بفعل البضاعة الآتية من أميركا اللاتينية: أكثر من 80% من الكوكايين و 90% من الماريجوانه التي تدخل إلى الولايات المتحدة تنتج في هذه المنطقة أو تمر بها. وأخيراً تشهد المجموعة السكانية في أميركا الشمالية تبدلاً مرده الهجرة من المكسيك والكاراييب وأميركا الوسطى. وإذا ما حصل انهيارٌ إجتماعي إقتصادي كبير جنوب ريوغرانده، فإن جميع مناطق الولايات المتحدة ستشعر بوطأة «التدفق البشري» من

الخارج. وهكذا، فإن أميركا اللاتينية لم تهمش أبداً مع نهاية الحرب الباردة، بل إنها قد تطرح على واشنطن مشاكل رهيبة على الصعيد الإجتماعي البيئي والمالي، ثم على الصعيد السياسي[40]. ومن هنا، ولئن كان على شعوب هذه المنطقة أن تتحمل الجزءَ الأكبر من الإنطلاقة، فقد يكون من مصلحة الأمم الصناعية ـ وخاصة الولايات المتحدة، ـ أن تقدم لها العونَ والمساعدة.

ولئن كانت هذه الملاحظات تحبط القراء البرازيليين والبيروفيين، فليلقوا نظرة ناحيةَ العالم الإسلامي فيبعث المشهد مؤاساةً حزينة في قلوبهم. فأن تواجه منطقة الضغوطات السكانية وشح الموارد والنواقص التربوية والتقانية والنزاعات الإقليمية التي ترهق أفضل البلدان، يبدو أن قسماً كبيراً من العالم العربي والإسلامي لا يتقبل القرن الواحد والعشرين.

ولا بد لنا قبل تحليل دور الثقافة الإسلامية المميز، من الإشارة إلى الخطر الذي لا تخلو منه التعميمات حول منطقة على هذا القدر من التنوع. فلا شيء يؤكد لنا أي اسم نستخدم لدلالة على هذه المنطقة من العالم. فأن نسميها الشرق الأوسط[41]، يعني، عدا انحيازنا الضمني للأطلسي أننا نستبعد بلداناً في شمال أفريقيا، مثل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب. أما أن نسميها «العالم العربي»[42] فيعني ذلك أيضاً أننا نُسقط إيران، والأكراد والقبائل غير المسلمة في جنوب السودان وفي موريتانيا، وحتى كلمة «إسلام» أو «عالم إسلامي» تُخفي كونَ ملايين من سكان هذه المنطقة هم مسيحيون كما أن المجتمعات الإسلامية تشمل أفريقيا الغربية وأندونيسيا[43].

أضف إلى ذلك، أن التوزيع غير المتكافىء لآبار النفط في الشرق الأوسط، قد خلق نوعاً من الثنائية الحادة بين مجتمعات متخمة وأخرى بائسة بصورة لا مثيل لها في أميركا اللاتينية أو أفريقيا التحصحراوية[44]. وبالفعل، تتمتع بلدانٌ مثل الكويت (مليونا نسمة) والإمارات العربية (1,3 مليون) والسعودية (11,5 مليون) بأعلى المداخيل في العالم، فيما لا يصل جيرانهم حيث الكثافة السكانية، إلى ربع هذا المدخول (الأردن، إيران والعراق) أو حتى إلى عشره (مصر، اليمن). وتتعمق هذه الهوة بوجود أنظمة سياسية مختلفة. وتُبين المواقفُ المختلفة التي اتخذتها من الحرب العراقية ـ الكويتية النخبُ السعودية من جهة والجماهير في عمان والرباط الإنقسامَ بين الأغنياء والفقراء في العالم الإسلامي. وكذلك يعمق وجودُ ملايين المصريين واليمنيين والأردنيين والفلسطينيين الذين يهاجرون للعمل في الدول النفطية الغنية، الشعورَ المتبادل بالحقد والضغينة. ويعطي ما قدمته المملكة السعودية أو الإمارات من مساعدات للعراق إبان حربه ضد إيران أو لمصر، لتلبية حاجاتها الاقتصادية، إنطباعاً بأن هذه الأنظمة الغنية تسعى لما تعاني من ضعف لحماية أمنها، بشراء جيرانها الأقوى منها والحاسدين لها[45].

إذن، يبقى مستقبل الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية معرضاً أكثر منه في أي منطقة أخرى، للحروب والنزاعات. والواقع أن في هذه المنطقة عدداً من الجنود والطائرات والصواريخ والأسلحة الأخرى، لا تبلغه أيُ منطقة أخرى من العالم، وذلك بعدما سلّمه إلى دولها من معدات حربية بمليارات الدولارات الغربيون والروس والصينيون خلال العقود الأخيرة. ويبلغ ما لهذه الأسلحة من قدرة

تدميرية ما يجعل من أي نزاع آخر كابوساً فعلياً. هناك أيضاً في المنطقة نزاعاتٌ أخرى، وكذلك هناك في المنفى جماعات إرهابية تهدد بإزالة أعدائها، كما يهدد الهياج الجماهيري أيضاً مستقبلَ مصر والجزائر والمغرب والأردن[46]. وبدل أن يتحوّل ما شهده لبنان مؤخراً إلى مثل يقي من الوقوع في التعصب، غالباً ما يتخذ كأمثولة سياسية لإبراز فوائد القوة وأن الأقوياء يأكلون دائماً الضعفاء.

وبالنسبة للمعاين الغربي الذي تربّى في ظل تقاليد علمانية الدولة أو أيضاً بالنسبة لدعاة الإقتصاد العقلاني الذين يدافعون عن حسنات عالم بلا حدود، قد يكمن الحل لما تتعرض له الأمم الإسلامية من مشاكل في برنامج مكثف للتربية لا يطول فقط الناحية التقنية التدريجية، بل أيضاً بلورة الخطاب والثقافة المدنية العلمانية. ألا يفسِّر ذلك ما يعرفه اليوم اليابان وسكانديناڤيا من استقرار سياسي ونجاح إقتصادي؟

وفي حال صحة مثل هذا التفكير، فلن يجد هذا المعاين سوى القليل من هذه المميزات في البلدان الإسلامية المعاصرة. ففي البلدان حيث تسود المحافظة التقليدية لا يوجد أفقٌ تربوي أو فرصٌ تربوية حقيقية بالنسبة لنصف السكان من الإناث[47]. وعندما يتوجد عدد من المهندسين والتقنيين، فإن معارفهم، غالباً ما تستهلك في الجهود الحربية. أما في مصر، فالصورة مأسوية، إذ تنعم البلاد بنظام جامعي نشيط، إلا أنها تفتقد وظائفَ للخريجين والعمال المتخصصين الذين يبقى الملايين منهم عاطلين عن العمل. وفي اليمن يقترب وضعُ التعليم الرسمي من الكارثة. وبالمقابل دفعت الدول النفطية مبالغَ طائلة للمدارس والمعاهد التقنية والجامعات،

غير أن ذلك لا يكفي لتكوين «ثقافة متعهِّدة» تؤدي إلى حركة تصنيع تتجه إلى التصدير، كما حصل في شرق آسيا. ولسخرية القدر، فإن امتلاك مخزون نفطي ضخم، قد يتحول إلى مصدر ضرر كونه يُعفي من الإعتماد على مهارات السكان، كما فعلت دولٌ مثل سويسرا واليابان، لا تمتلك إلا القليل من الموارد الطبيعية. وربما تفسر هذه الظروفُ المحبطة، لماذا أقدم هذا العدد الكبير من المثقفين والمتعهِّدين العرب على الهجرة.

من الصعب فعلاً تقدير ما إذا كانت البلدان الإسلامية تعيش كل هذا الإضطراب لأسباب ثقافية أم تاريخية. فغالباً ما يغيب عن النقاد الغربيين الذين يشددون على دور التعصب الديني في المنطقة، وعلى التأخر التقاني والعقلية الاقطاعية، أن الإسلام كان، قبل قرون من «الإصلاح»، النهضة الأوروبية، يرسم سبيلَ التقدم للعالم في الرياضيات والجغرافيا والطب والعديد من الميادين العلمية والصناعية الأخرى، وأنه كان يهتم بالمكتبات والجامعات والمراصد، في وقت لم يكن اليابان أو أميركا قد عرفتاها بعد، أو كانت نادرةً في أوروبا. إلا أنه تم التخلي فيما بعد عن كل هذه المكتسبات، للعودة إلى الاتجاهات التقليدية وإلى الصراعات المذهبية بين الشيعة والسنة، غير أن إنطواء المسلمين على أنفسهم «وتفاوتهم التاريخي» على حد قول أحد الكتّاب[48]، كان على الأرجح بمثابة ردة فعل على صعود أوروبا الغازية المنتصرة. لقد استطاع الغرب، بما لديه من أساطيل تجوب الشواطىء العربية، ومن خلال إسهامه بإنهاء الأمبراطورية الماغولية، واختراقه نقاطاً إستراتيجية، بفضل سككه الحديدية وأقنيته ومرافئه، وتمركزه التدريجي في شمال أفريقيا ووادي النيل

والخليج العربي في الشرق، ثم في شبه الجزيرة العربية نفسها، وتقسيمه للشرق الأوسط بإقامة حدود مصطنعة في إطار الإتفاقيات الديبلوماسية التي عقدت إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، وبفضل تعاظم القوة الأميركية التي دعمت الدول الأوروبية ثم حلت محلها، وبفعل زرع إسرائيل في قلب العالم العربي، والتحريض على الإنقلابات العسكرية ضد القادة الشعبيين المحليين. وإجمالاً، إنطلاقاً من الرأي السائد بعدم أهمية هذه المنطقة من العالم، إلا لما لديها من نفط، لقد إستطاع الغرب إذن تغييرَ العالم الإسلامي وتحويله إلى ما هو عليه اليوم، وهو ما يتغاضى عنه جميع المعلقين من خارج البلاد[49]. مما لا شك فيه أن البلاد الإسلامية تعاني عدداً كبيراً من المشاكل التي تسببت بها لنفسها. ولكنْ، إذا كان جزءٌ كبيرٌ من موقفها الشرس تجاه النظام الدولي الحالي، يعود فعلياً لتخوفها القديم من أن يبتلعها الغرب، فانه لا يمكننا أن نتوقع أي تغييرٍ ما لم تُبدد هذه المخاوف.

أما حالة أفريقيا التحصحراوية ـ «العالم الثالث في العالم الثالث» فتبدو أيضاً ميئوسةً أكثر من أيةِ منطقة أخرى[50]. وعندما نستعرض ما شهدناه مؤخراً من أحداث مثل البيرسترويكا في الاتحاد السوفياتي السابق، توحد أوروبا الوشيك، والأعجوبة الإقتصادية في اليابان وبلدان شرق آسيا المصنعة حديثاً NPI، «إذا قارنا كل ذلك، كما أشار الجنرال أولوسيغان أوباسانجو الرئيس النيجري السابق. بما يجري في أفريقيا، يصعب التصديق أننا نعيش في المرحلة التاريخية نفسها»[51]. وتبدو التقارير الأخيرة حول الأوضاع السائدة في القارة قاتمةً جداً. وهي تتكلم على كارثة إنسانية وبيئية وتصف

أفريقيا بأنها تُنازع «وهامشية» «ولا أهمية لها بالنسبة لما تبقى من العالم». وهي تعاني مشاكل مستعصية، حتى أن بعض خبراء التنمية الأجانب يتركونها للعمل في مكان آخر. ويعتبر المصرف الدولي أن جميع المناطق في العالم ستشهد، كما هو متوقع، إنحساراً للفقر من الآن وحتى العام 2000، إلا افريقيا حيث تتفاقم الأوضاع أكثر فأكثر[52]. ويستخلص أحد علماء الاقتصاد: «أن افريقيا تعاني نكباتٍ اقتصاديةً وإجتماعية وسياسية ومؤسساتية وبيئية، أحبطت حتى الآن الجهودَ التنموية التي بذلتها البلدان الأفريقية والبلدان المعنية[53]. كيف يمكن لأفريقيا، تتساءل دراسة مهتمة بشؤونها، أن تستمر على قيد الحياة[54]؟

لا يبدو هنا الإجماع في تقييم الأوضاع عادياً، خاصةً إذا أخذنا بالاعتبار الإختلافات التي تفصل بين الخمس وأربعين دولة التي تؤلف أفريقيا الصحراوية[55] تسع منها تعد أقلّ من مليون نسمة، فيما تعد نيجيريا لوحدها 110 مليون. والبعض منها صحراوية، والبعض الآخر يقع وسط الغابة الإستوائية. الكثير منها غنيٌّ بالمعادن، وبعضها لا يملك إلا السباسب. وفيما شهدت بعض الدول (بوتسوانا، الكاميرون، الكونغو، الغابون، كينيا) تحسناً في مستوى الحياة منذ الإستقلال، توحي بعض الإستثناءات بأن العوائق أمام نمو على طراز شرق آسيا، تبقى عميقة الجذور وفي مواجهة ما يُعدِّه الخبراء الأجانب من «استراتيجيات تنموية» وكذلك في مواجهة خطط المسؤولين المحليين إلى حد أنه لا بد من تغيرات تطول أصلَ المواقف والسلوك لحصول إنطلاقة مناسبة.

لم يكن هو ذاك الرأي السائد منذ ثلاثين عاماً عندما حصلت

الدول الأفريقية على الاستقلال. كانت متأخرةً إقتصادياً، إلا أن هذا التأخر مرده إلى عهود الإستعمار التي ألحقت هذه البلدان بسوق البلد المستعمرِ وأخضعتها للزراعة الأحادية، ومنعتها من الحصول على الرساميل... وما إن يمسك الأفارقة بمصيرهم، حتى تبدأ ورشةُ إنشاء الصناعات وإعمار المدن والمطارات والبنى التحتية وجذب الإستثمارات الأجنبية، ومساعدات الدول الغربية أو الإتحاد السوفياتي وشركائه. وقد أدى ازدهارُ التجارة العالمية خلال الخمسينات والستينات، إضافة إلى الطلب المتعاظم على المواد الأولية، إلى تدعيم هذا الجو التفاؤلي. وعلى الرغم من بقاء بعض المناطق في حال العوز، إستطاعت أفريقيا إجمالاً، تحقيقَ الإكتفاء الذاتي على الصعيد الغذائي، أو حتى تصدير المواد الغذائية. كما أن الدول الأفريقية قد لعبت دوراً متعاظماً في الأمم المتحدة وبعض التنظيمات الدولية الأخرى.

ماذا حصل إذن؟ من المؤسف أن يكون الجواب: «الكثير من الأشياء»، الأول وربما الأخطر، هو الزيادة السكانية الكبيرة التي نتجت عن استيراد التقنيات الطبية والحد من باعوط المالاريا اللذين أديا إلى تدنٍ عظيم للوفاتية الطفولية. كانت المجموعة السكانية الأفريقية قد بدأت حتى منذ الستينات تزيد بمعدل 2,6% سنوياً. وقد بلغت 2,9% بالمئة في السبعينات ثم 3% أواخر الثمانينات ويعني ذلك أن يتضاعف حجمها كل إثنتين وعشرين سنة. إذاً، كان معدلُها، الأعلى في العالم[56]. في بعض البلدان بدت الزيادات مرعبة. بين عامي 1960 و 1990 تضاعف عدد السكان في كينيا من 6,3 مليون إلى 12,6 مليون. أما العدد الإجمالي لسكان أفريقيا ـ

ضمناً دول أفريقيا الشمالية ـ فقد تضاعف من 281 إلى 647 مليون نسمة خلال ثلاثين عاماً[57]. أضف إلى ذلك أنه فيما كان يسكن معظم الأفارقة في قرى ريفية، توسع العمران المديني في القارة بوتيرة مذهلة. وقد نشأت مدن صفائح واسعة في ضواحي العواصم (أكرا، مونروڤيا، ليلونغوى،) ويتوقع أن يبلغ سكان المدن من الآن وحتى عام 2025 ما يوازي 55% من عدد السكان الإجمالي في أفريقيا.

والأسوأ هو أن هذه الزيادة لن تتعرض للإنخفاض في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن معظم بلدان أفريقيا تخصص أقل من 1% من الناتج القومي القائم (غير الصافي) للنفقات الصحية، وتعرف أعلى معدلات وفاتية طفولية في العالم ـ (في مالي مثلاً يموت 169 رضيع من أصل كل ألف مولود حي)، ـ فإن هذه المعدلات تعتبر أدنى بكثير مما كانت عليه قبل 25 عاماً، وسوف تتناقص أكثر في المستقبل. وتبعاً لذلك، يتوقع علماء السكان أن تبلغ المجموعة السكانية الأفريقية عام 2025 ثلاثة أضعاف عددها اليوم[58]. ومن الأسباب التي تحول دون التمكن سريعاً من إيقاف هذا الإنفجار السكاني، المعتقداتُ التقليدية الأفريقية حول الخصوبة والأولاد والآباء الأولين ودور النساء. ويعي الأفارقة بحدة ما يتمتع به آباؤهم الأولون من حضور خفي، ولكنْ فعلي، وهم مصممون على زيادة فروعهم ويعتبرون العقم والعائلة الصغيرة من تأثير الأرواح الشريرة. وتبعاً لذلك، يسعى معظمهم إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الأولاد. أما قيمة المرأة والفائدة منها، فتقاسان بعدد ما يمكنها إنجابه من أطفال. ويتراوح «حجم العائلة المفضل» وفق

إستطلاع لرأي نساءٍ أفريقيات، بين خمسة إلى تسعة أطفال. أما المواقف الإجتماعية التي تدفع النساء في أميركا الشمالية وأوروبا واليابان إلى تأجيل ولادة أول طفل ـ (التعليم الطموح المهني والتوق إلى الإستقلال) ـ فإنها تبقى شبه غائبة عن المجتمعات الأفريقية. وحتى لو برزت، فإنها تسحق سريعاً من قبل الضغوطات العائلية[59].

لم يترافق هذا النمو السكاني مع زيادة للإنتاجية الأفريقية توازيه أو تفوقه، وهو ما كان ليغيّر المشهد. خلال الستينات زاد الإنتاج الزراعي بمعدل يصل إلى 3% سنوياً أي بما يوازي وتيرة الزيادة السكانية، إلا أن الإنتاج الزراعي لم ينمُ منذ عام 1970 إلا بما لا يصل إلا إلى نصف هذا المعدل. ويعود جزء من هذا الإنخفاض إلى الجفاف الذي أصاب معظم البلدان جنوب الصحراء، إضافة إلى التلف الذي أصاب الموارد الزراعية المتوافرة بفعل الرعي المفرط (الناتج عن الزيادة الكثيفة للمواشي من البقر والغنم) وكذلك من جراء قطع الغابات بهدف توفير الوقود والمأوى للعدد المتزايد من السكان. وعندما تمطر، تجتاح المياه الحقولَ العارية وتجرف التربة السطحية. ولم يؤدِ تبديل المحاصيل إلى أي حل فعلي. لقد تم تشجيع الفلاحين على زراعة الشاي والبن والكاكاو وزيت البلح والمطاط، بهدف التصدير وليس أساساً الأصنافَ الغذائية المستهلكة محلياً. وبعد أن أفادت من إرتفاع أسعار المواد الأولية في البداية، واجه المنتجون ضرباتٍ عدة، زيادة الضرائب على رزاعات الغلال، والإرغام على التعامل مع الأسواق الحكومية، ما أدى إلى الحد من حوافز زيادة الإنتاج، المنافسة المتزايدة من جانب المنتجين الآسيويين. ومنتجي أميركا اللاتينية، تضخم قيمة العديد من

العملات الأفريقية الذي جعل التصدير صعباً، وشهدت أواسط الستينات انهيارات أسعار المواد الأولية، فيما ظلت كلفة المصنوعات والمواد الغذائية المستوردة عاليةً، وارتفع سعر النفط الذي تدفعه أفريقيا التحصحراوية أربعةَ أضعاف[60].

وقد أدت هذه المساوىء إلى زيادة الدين الأفريقي بصورة مختلفة نوعياً. كان التحديث بدايةَ الدافع الأساسي لعمليات الإقتراض الأولى بعد مرحلة الإستعمار. وقد وُظِّفَ المالُ في معامل الأسمنت وصناعات الحديد والمطارات والمرافىء وشركات الطيران الوطنية وخطط كهربة البلاد ولمد الشبكات الهاتفية. ولقد عانى عدد كبير من هذه المشاريع من النظام البيروقراطي، ومن نقص الجهاز البشري المؤهل، ومن سوء التخطيط، وعدم ملاءمة التجهيزات والإمدادات القاعدية، ولم ينجز لذلك العديد منها أو ظلت بعد إنجازها، دون عناية كافية. إلا أن الإقتراض لاستيراد النفط أو لتأمين الطعام لأكثر من نصف سكان البلد، يعني أن الدين سيزيد دون أي زيادة للرساميل. وتبعاً لذلك، زاد الدين الأفريقي العام من 14 مليار دولار عام 1973 إلى 125 ملياراً عام 1987 وتناقصت هكذا سريعاً قدرة الدول الأفريقية على التسديد. وحوالي منتصف الثمانينات، استهلكت الفوائد على القروض ما يعادل نصفَ أرباح الصادرات الأفريقية، وهي نسبة تفوق تلك التي تعرفها الدولُ المدينة في أميركا اللاتينية ـ وبعد المفاوضات المتكررة على الديون، عمد أصحاب المصارف الغربية (الذين لم يكونوا حاسمين في البداية إلى التخلي عملياً عن القروض الخاصة لأفريقيا[61].

وبالنتيجة: أصبح الإقتصاد الأفريقي الآن في وضعية أسوأ من

زمن الاستقلال، وذلك إذا استثنينا بعض البلدان مثل بوطسوانا وجزيرة موريس. ولا شيء يظهر بجلاء هذه الوضعية أكثر من الأرقام التي تبيّن «أن الناتج القومي غير الصافي العائد لدول أفريقيا التحصحراوية ما عدا جنوب أفريقيا، يظل رغم عدد سكانها الذي يصل إلى 450 مليون نسمة، أدنى من ناتج بلجيكا التي لا يتجاوز عدد سكانها 11 مليوناً». والواقع أن القارة برمتها لا تحظى بأكثر من 1% من الناتج القومي القائم (غير الصافي) العالمي[62]. وقد تقلصت حصتها من الأسواق العالمية بالضبط، فيما شهدت حصة آسيا زيادة متسارعة. أما مشاريع التحديث، فما تزال على الورق. كما أن الصناعة لم تتجاوز 11% من النشاط الإقتصادي الإفريقي، أي أنها تزايدت بالكاد قياساً لنسبة 9% عام 1965. وكذلك فإن القارة لا تصدر سوى 12% من السلع المصنوعة (مقابل 90% في كوريا). وهكذا تتكاثر مؤشرات الإنهيار: سوء حال البنى التحتية، أعطال كهربائية، إنقطاع الإتصالات، التخلي عن المشاريع، وإجمالاً وطأة حاجات المجموعة السكانية المتعاظمة. إن أفريقيا بحاجة اليوم إلى إستيراد 15 مليون طن من الذرة سنوياً لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الغذائية، إلا أن هذا الرقم قد يتضاعف خلال العقد المقبل، وذلك بفعل تزايد السكان بوتيرة أسرع من تزايد الإنتاج الزراعي، وهو ما سوف يؤدي حتماً إلى تقليص الأموال المخصصة للبنى التحتية والإستثمار[63].

وهناك ظاهرتان تفاقمان الوضعية في أفريقيا، الأولى وهي كثرة الحروب والانقلابات وعدم الاستقرار السياسي. وهو ما يعود جزئياً إلى التجزئة الأوروبية لأفريقيا التي رسمت الحدود

الاستعمارية دون الاهتمام بالقبائل والجماعات الإثنية المختلفة[64]، أو بما نتج عن الغزوات التي قامت بها قبائل مظفرة أتت من بلدان مجاورة أو كانت تنتمي إلى شعوب أخرى. مثلاً تضم إثيوبيا 76 جماعة عرقية و 286 لغة[65]. وهناك شبه إجماع بعدم المس بهذه الحدود، إلا أنه من الواضح أن معظمها مصطنع. ولا تحظى الحكومات أبداً بالإعتراف بشرعيتها (إلا من قبل عشيرة الجماعة الحاكمة). وقد أدت النزاعات العرقية إلى نشوب العديد من الحروب الأهلية، مثل محاولة البيافرا نيل استقلالها من نيجيريا، والصراع بين الشمال والجنوب في السودان، والمعارك الأرتيرية للتخلص من إثيوبيا، وحرب توتسي ـ هوتو في بوروندي، والمعارك والمجازر وحرب العصابات الأوغاندية في الصحراء العربية، والأنغولية في الموزامبيك[66].

وغالباً ما أدت المعارك العقائدية أو المعارك من أجل السلطة، إلى شحذ هذه النزاعات. وغالباً ما تحولت أيضاً هذه الدول الأفريقية سريعاً إلى حكم الحزب الواحد. وقد تبنت الإقتصاد السياسي السوفياتي أو المادي، فاعتمدت على مراقبة الأسعار وخطط الإنتاج والتصنيع المفتعل وتأميم المؤسسات الخاصة وبعض خصائص «الإشتراكية العلمية» التي كانت تهدم الإقتصاد السوفياتي وهم عن ذلك غافلون! وفيما أهملت الزراعة، نمت البيروقراطية وازدهرت. وهكذا ما بنته هذه الدول هو القضاء على الفوائض الزراعية وعدم الاهتمام بتصنيع سلع توجه إلى السوق العالمية وتضخم بيروقراطيات الأحزاب والحكومة التي زادت الأوضاع تعقيداً.

اما نقطة الضعف الثانية، فقد تمثلت بغياب الإستثمارات بالمستوى المطلوب في مجال الموارد الإنسانية وتطوير ثقافة متعهِّدة مؤسسية والأبحاث العلمية ودفع التقدم التقني. ووفق تقرير بهذا الشأن، لا يتعدى إنفاق أفريقيا دولاراً واحداً في السنة لأغراض الأبحاث والتطوير للفرد الواحد مقابل 200 دولار تنفقها الولايات المتحدة. وهذا ما يفسر لماذا ظلت المجموعة السكانية التي تتعاطى العلم في أفريقيا في مؤخرة الركب العالمي.

وفي العديد من البلدان الأفريقية ـ مالاوي، زامبي، ليسوتو، الصومال ـ تقلص بند التربية في موازنة الدولة إلى حد بات عدد الطلاب الذين يذهبون اليوم إلى المدرسة، أدنى منه في الماضي، وذلك بعد عقود من التقدم. وهكذا لا يروى التعطش إلى المعرفة إلا لما دون المرحلة الثانوية عدا أقلية صغيرة. ففي أنغولا مثلاً، كان هناك عام 1982 - 1983 2,4 مليون طالب في المرحلة الإبتدائية ولكن 153000 فقط في المرحلة الثانوية و 4700 في الجامعة[67] مقابل السويد التي تضم عدداً أدنى قليلاً من السكان ويصل عدد طلابها الثانويين إلى 570,000 والجامعيين إلى 179000 [68]. وبين كل 5 ملايين نسمة في بوروندي لا نجد عام 1984 سوى 218 باحثاً أو مهندساً. وفيما يلح بعض الباحثين الأفريقيين على أن «يقدم السياسيون أنفسهم على اعتبار العلم والتقانة من المفاتيح الأساسية لتغيير المجتمع»[69]، فإن الظروف التي أتاحت لهؤلاء السياسيين الوصول إلى السلطة (انقلابات عسكرية مثلاً) والصراعات للإبقاء على وحدة البلد، تجعلنا نستبعد إعتماد أية سياسة علمية.

عدد الباحثين والمهندسين لكل مليون نسمة[70]

اليابان	3548
الولايات المتحدة	2685
أوروبا	1632
أميركا اللاتينية	209
الدول العربية	202
آسيا (بدون اليابان)	99
أفريقيا	53

وعلى الرغم من هذه المساوىء النسبية، يدعي بعض المراقبين وجودَ مؤشرات تغيير. فما عدا بعد السياسيين الأفريقيين[71]، يسعى العديد منهم إلى إجراء عددٍ من الإصلاحات. ولقاء بعض «التعديلات البنيوية»، أي الإجراءات التي تشجع التعهدات الحرة، حصلت بلدانٌ أفريقية على قروض إضافية من البلدان الغربية والمصرف العالمي. وقد قام هذا الأخير بتعيين أخطاء الماضي (التي غالباً ما نتجت عن نصائحها للحكومات الأفريقية) وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية. وقد اعتبرت الموزامبيك وغانا وزامبيا مؤخراً أنها استطاعت تقويم إتجاه النمو السلبي وحتى، وإن تم ذلك مقابل أثمان إجتماعية باهظة: إنهيار التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، وقف إطلاق النار في انغولا، إستقلال ناميبيا، نجاح الإزدهار في بوتسوانا، المطالبة بالإصلاح في الغابون وكينيا والزائير، تعاظم وعي المثقفين الأفارقة لما يجري في شرق آسيا، وقد يؤدي كل ذلك إلى تغيير المواقف، وهو الشرط الضروري لأية إنطلاقة[72]. أضف إلى ذلك أننا نجد في أساس هذه النماذج من

التقدم الإقتصادي مؤسساتٍ تعاونيةً تعمل على وقف التآكل ورفع المردودية، وأيضاً بعض المشاريع لرفع مستوى القرية[73]. والواقع أن القارة مليئة بالموارد الزراعية والمعدنية، والمطلوب إستغلالُها بذكاء.

ولكنْ على الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، من المرجّح أن تظل الأوضاع سيئة. فهناك الزيادات السكانية، وانحسار المراعي، وشح المؤن الغذائية، وثقل الديون، وانحطاط البنى التحتية، وتقليص النفقات الصحية والتربوية، ونفوذ الأديان الاحيائية، وأنماط التفكير التقليدية، وسلطة الادارات الفاسدة والولاءات الإثنية... وكل هذه المشاكل لا ترجح الكفة لصالح العدد القليل من القادة والمربين والباحثين والإقتصاديين الأفارقة، الذين يعون الحاجة إلى التغيير. وفيما تكافح أفريقيا لتحافظ على تواصلها مع العالم الخارجي، هناك مؤشرات ـ تراجع المساعدات، تدني التجارة والاستثمار، إنحسار التغطية الإعلامية، وتقلص التزامات الدول الكبرى ـ، تبيّن أن ما هو متوقع على الأرجح، إنما المزيد من التهميش. ويعتبر بعض الخبراء أنه قد يكون لانسحاب الدول الصناعية وتخليها عن إلتزاماتها أثرٌ إيجابي، وهو دفع الأفارقة إلى القيام بانطلاقتهم الخاصة التي تضع حداً لسوء استخدام المساعدة[74]. أما البعض الآخر فيعتقد أن أفريقيا غير قادرة على الحياة من دون المساعدات وأنه لا بد لقادتها ولسكانها من التخلي عن عاداتهم الحالية وتحسين استخدام المساعدات للتنمية[75]. ومهما يكن، فالسنوات العشر المقبلة ستكون صعبةً وحاسمة بالنسبة لأفريقيا. فحدوث إنطلاقة وإن جزئياً، سيبعث القليل من الأمل،

مما لا شك فيه أن إستجابات الدول النامية لقوى التغيير على المستوى العالمي ستكون متفاوتة. ففيما يبدو البعض منها في وضعية صعبة، يعيش بعضُها الآخر مرحلةً من الازدهار المطرد، ولكنْ، ما هي الوضعيات الأخرى التي يمكننا توقعها، خاصة عندما نحلل بلداناً شديدة الإختلاف مثل سينغافورة وبوركينا فاسو؟ أضف إلى ذلك أن كل شيء يُبيّن أن الهوة ستتسع، وبالفعل فيما يفيد البعض من التيارات الإيجابية، يعاني البعض الآخر من نقاط ضعف وثغرات متضاعفة[76].

ولعل المعطى السكاني يفي هنا للتدليل على ما نقول. فكما سبقت الإشارة إليه، أدى إهتمام دول شرق آسيا التجارية، بالتربية والصناعة والنمو المرتبط بالصادرات، إلى إرتفاع مستوى الحياة بانتظام، وسمح لهذه الأمم بإتمام الانتقال الديموغرافي إلى شكل من العائلة الأصغر حجماً. أما في أفريقيا التحصحراوية، حيث المواقف الثقافية والبنى الإجتماعية المختلفة، فلم يؤدِ تحسين الخدمات الصحية وارتفاع المداخيل، إلى تدني النمو السكاني، بل إلى نتيجة عكسية تماماً. فعام 1960 أي مباشرة قبل الاستقلال، كانت المرأة في كينيا مثلاً، تنجب 6,2 ولد كمعدل وسط، فيما ارتفع هذا المعدل إلى 8,2 [77] عام 1980 أي بداية إنهيار الآمال بحدوث تقدم اقتصادي في أفريقيا.

وفي الحالة الأفريقية، يتمثل «التيار العالمي» الذي يحكم جميع التيارات المؤثرة الأخرى بالإنفجار السكاني. وإننا نجد في

مكتبة

جميع الميادين: الرعي المفرط، النزاعات الإقليمية على الخشب والمياه، إنتشار العمران المديني بصورة متوحشة وكثيفة، البنى الإجتماعية والتربوية، الإرتهان لاستيراد المواد الغذائية (مقابل إزدياد الدَين)، التوتر بين الإثنيات، الإضطراب الداخلي والحروب على الحدود. ولم تبدأ بعض الحكومات الإفريقية سوى الآن باقناع العائلات بالحد من حجمها، وبعد أن أدركت أن التخطيط العائلي وتحسين إمكانات تعليم النساء، يسهمان إلى حد بعيد بخفض معدل الولادية. غير أن العديد من المؤثرات الثقافية والإقتصادية والسكانية التي سبق وصفها، تناهض هذه المؤشراتِ الواعدة لصالح العائلة الكبيرة. ومما يدّعم هذه الممانعة للتغيير، النقصُ العام للموارد في أفريقيا. قد يبدو العمل على رفع معدل المتعلمات من النساء في الصومال من (6%) ليساوي معدل كوريا الجنوبية، (88%) كفكرة رائعة فعلاً. ولكنْ، كيف يمكننا البدء بهذه الحملة الإصلاحية المكثفة، وكيف يمكننا تمويلها؟ من القبيح حقاً القول بأن مرض نقص المناعة (السيدا)، يبدو قادراً على الحد من عدد السكان الأفارقة، الذي سيزيد ثلاثة أضعاف خلال العقود المقبلة[78].

وفي العديد من مناطق أميركا اللاتينية، سيؤثر الإنفجار السكاني أيضاً على قدرة مواجهة قوى التغيير العالمية. وفيما توجد إختلافات هائلة بين معدلات الخصوبة الإجمالية في البلدان المعتدلة والبلدان الإستوائية، يتبيّن من اللوحة الشاملة، أنّ عددَ سكان أميركا اللاتينية، الذي كان يعادل تقريباً عددَهم في الولايات المتحدة وكندا عام 1960، يزداد بسرعة فائقة، حتى أنه سيبلغ الضعفين أو أكثر عام 2025 [79]. وحتى في حال تناقصت الآن معدلاتُ الولادية في أكبر

البلدان، فستتحقق رغم ذلك، زياداتٌ هائلة، أي سيصل عدد السكان في المكسيك إلى 150 مليوناً عام 2025، وفي البرازيل إلى 245 مليوناً[80]. وهو سوف يؤدي حتماً إلى تعاظم الفقر وسوء تغذية الأطفال، وإلى تزايد الطلب على الخدمات الصحية والمدرسية التي تبدو اليوم غيرَ مناسبة، وإلى تكديس ملايين البشر في دزينة تقريباً من المدن العملاقة، وتلوث واهتلاك المراعي والغابات والموارد الطبيعية الأخرى. في المكسيك مثلاً، يعيش 44 مليون إنسان دون مجارير صحية و 21 مليوناً من دون مياه شفة؛ وهذا يعني أن أي وباء (مثل الكوليرا)، سينتشر سريعاً[81]. وليست هذه قواعدَ صلبة لتحسين الموقع النسبي الذي تحتله هذه المنطقة في التراتبية الإقتصادية العالمية التي تخضع أكثر فأكثر للتنافس.

وفي هذا اللحاظ، نجد العديد من الدول الإسلامية، في هذه الوضعية نفسها؛ لا توجد دولة عربية لا يبلغ معدل زيادة سكانها 2% سنوياً[82]، والواقع أنه أعلى بكثير في معظمها. أما عدد السكان الإجمالي في المنطقة الذي يتجاوز اليوم 200 مليون نسمة، فسوف يتضاعف خلال أقل من 25 سنة، فيما سيزيد عدد سكان المدن بوتيرة أسرع مرتين من الوتيرة القومية الوسطية؛ وهذا ما سوف يخلق ضغوطاتٍ هائلة على الموارد المحدودة، من مياه ومواد غذائية وأرض، وهو ما يؤدي أيضاً إلى ظهور إختلالات سكانية. ففي معظم البلدان العربية، أربعة أشخاص من أصل عشرة، لا يتجاوزون اليوم سن الخامسة عشرة، وهي الحالة التقليدية التي تولِد الإضطراباتِ الاجتماعيةَ والثوراتِ السياسية.

جوبوا شارع الحبيب بورقيبا، الشارع الرئيسي في تونس،

وسوف ترون المقاهي مكتظةً بالشباب المصاب بالسأم والضجر. وبالفعل تصل نسبة العاطلين عن العمل في تونس إلى 40%. وقد أصبحت الدار البيضاء الراقدة، مدينةً من 3 ملايين نسمة تخيم عليها أكثر فأكثر ظلالُ أحياء الصفائح. وشهدت مدن المغرب الشمالية انتفاضات جياع عام 1984. أما القاهرة، فتعد 13 مليون نسمة، يعيش مئات الألوف منهم في المقابر ومدن الصفائح والأزقة ومداخل المنازل...» ومن أصل 5 مصريين في سن العمل، يبقى واحد دون وظيفة، وكذلك جزائري على أربعة[83]. إذاً، في هذه المنطقة الأشد إضطراباً في العالم، تدفع المسألةُ السكانية كلَ عام، إلى مزيد من الإضطراب.

ومن غير المحتمل فعلياً، أن يتدنّى النمو السكاني على المدى القصير، وذلك لأن معدل الوفاتية الطفولية ما يزال مرتفعاً في العديد من البلدان الإسلامية، ويعني ذلك أن تحسن العناية الطبية قبل الولادة وبعدها، سيرفع معدلَ الولادية، كما هي الحال في دول الخليج والسعودية.

وكما هي الحال في مناطق أخرى، للسياسة هنا أيضاً دورُها. فأنظمةٌ عديدة تشجع بكل صراحة النساءَ على إنجاب عدد كبير من الأولاد، بحجة تدعيم القوة العسكرية الوطنية. «كل مولود جديد، كما نقرأ على الملصقات في العراق، سهمٌ في عين العدو»[84]. وتوفر بلدانٌ مثل العراق امتيازاتٍ كثيرةٍ للعائلات الكبيرة، وكذلك دولُ الخليج والسعودية، التي تسعى إلى أن يقطن الدارَ أهلُها وليس العاملَ المهاجر. وحدها مصر تُطلق حملاتٍ اعلاميةً للحد من حجم العائلات، ولكنْ، على الرغم مما حققته من نجاح وفي ظل ممانعة

الإخوان المسلمين، ما تزال الأرقام الحالية مقلقة. وبالفعل، يُخشى إنطلاقاً من كتلة تصل إلى 55 مليون مصري منهم ستة على عشرة أقل من عشرين عاماً، ومن المليون ولادة إضافية كل ثمانية أشهر من أن يطفح البلد في العقود القادمة.

معدلات الوفاتية الطفولية المقارنة[85].

(الوفاتية في السنة الأولى لألف ولادة حيّة)

	1965 - 1970	1985 - 1990
الجزائر	150	74
مصر	170	85
السودان	156	108
اليمن	186	116
المملكة العربية السعودية	140	71
الكويت	55	19
العراق	111	69
اليابان	16	5
الولايات المتحدة	22	10
السويد	13	6

ولهذه الأسباب نفسها، نتوقع أن تتفاوت نسبة نجاح البلدان النامية في مواجهة التحديات البيئية، وأن تتقدم دولُ شرق آسيا المصنَّعة حديثاً على جميع الدول الأخرى مسافةً كبيرة جداً. إلا أنه لا يمكننا أن نتجاهل على الرغم من ذلك، البرامجَ المحلية المهمة التي تبرز في أفريقيا وتهدف إلى تحسين البيئة، إضافة إلى الإقتراحات المفيدة بشأن «النمو الممكن» في أماكن أخرى من

البلدان النامية[86]، كما أنه علينا ألا ننسى الأضرار البيئية في شرق آسيا، من طرقات مزدحمة وغابات مقطّعة. غير أن الأمم التي تمتلك الكثير من الموارد (رساميل، باحثون، مهندسون، تقانة، ناتج للفرد يفوق 4000 دولار) تبقى أكثرَ تأهيلاً، دون أي شك، لمواجهة الأخطار على البيئة، من تلك التي تفتقر إلى المال والجهاز البشري. وهناك أيضاً تأثيرٌ متبادل بين إرتفاع المستوى التربوي، وتبلور الوعي البيئوي، وإرادة حماية البيئة يوحي، بأن منطقة شرق آسيا، ستكون أنشط في هذا المجال. وبالمقابل، يصعب أكثر على البلدان الأفقر مثل (مصر وبانغالاديش وإثيوبيا)، التي تفتقد إلى الموارد المالية والإنسانية، أن تواجه الأعاصير والفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى التي تشرد السكان وتزيد بالملايين أعدادَ اللاجئين والمهاجرين. وإذا ما أدت الدفيئة إلى رفع منسوب البحر، وإلى إشتداد العواصف، فإن جزر الكراييب في المحيط الهادىء التي تعج بالسكان، تصبح عرضةً للدمار[87].

وأخيراً، فإن الإنفجار السكاني في أميركا اللاتينية وجنوب آسيا وأفريقيا، هو الذي يتسبب أساساً بالرعي المفرط، واجتراف التربة، والتملّح، وتقطيع الغابات الإستوائية، أي بكل ما يضر بالسكان المحليين، ويؤجج الصراعات الإقليمية على السلطة. وفي مكان آخر، في الشرق الأوسط، يشكل مخزونُ المياه المصدرَ الأساسي للقلق، خاصة إذا أُخذ بالاعتبار النمو السكاني الضاغط. فالأردني المتوسط بات يستخدم منذ الآن ثلثَ كمية المياه التي تُستهلك في إسرائيل، ودون أي أمل بزيادة المخزون؛ هذا علماً بأنه من المنتظر أن يتضاعف عدد الأردنيين خلال العشرين سنة

القادمة[88]. وفيما تحاول جميع الحكومات في المنطقة أن تزيد من الإنتاج الزراعي، وتقلق من المجاعة ومن الإنتفاضات، يُؤثّر البحث عن المياه على السياسات الداخلية والعلاقات الدولية والأولويات الإقتصادية. تخشى مصر مثلاً من أن يبني السودان أو إثيوبيا، سداً على النيل لزيادة الري. وكذلك إستنفرت سوريا والعراق من جراء سد أتاتورك الجديد في تركيا، الذي قد يقطع مياه الفرات. أما إسرائيل، فهي تعمل لحرمان الأردن وسوريا من حقهما الإفادة بمياه الليطاني واليرموك والأردن، وكذلك حق الفلسطينيين من آبار الضفة الغربية. أضف إلى ذلك، أن طموح السعودية لزراعة القمح، يجفف مياهَها الجوفية[89] وفيما يتنازع المزيد من الناس على كميات ثابتة أو متدنية من المياه، فإن الأفكار الكبرى للتحضير للقرن الواحد والعشرين، تفقد تدريجاً من أهميتها. فالمهم هو البقاء على قيد الحياة في القرن العشرين.

ومن جهة أخرى، سوف تكون للثورة الزراعية البيوتقانية أهميةٌ كبرى، بالنسبة للبلدان النامية، وذلك حتى في حال تلطيف نتائجها. فقد يؤدي تحسين النباتات والمبيدات والأسمدة، إلى زيادة المردودية في الدول النامية والحد من الضغط على الأراضي الهامشية، وإعادة الإكتفاء الذاتي الزراعي، وتحسين ميزان المدفوعات وأنماط الحياة. ولأن فرعاً من البيوتقانية، لا يتطلب مؤسساتٍ مكلفة، فقد نشهد إقدامَ جماعاتٍ من المزارعين على إجراء تجارب على أنواع جديدة من البذار، وبروز تقنيات متطورة لتربية الدواجن، وزراعة الأنسجة الجينية، وإنشاء مصارف جينية إقليمية، وابتكارات أخرى. ولكنْ، يُخشى بالمقابل، أن تحتكر

المؤسسات الصيدلية والكيميوزراعية العملاقة في العالم «الصناعي»، معظمَ المعارف والأرباح التي يستتبعها هذا التغيير. كما أنه من الممكن استخدام الفوائض العالمية من المواد الغذائية الناتجة عن الثورة البيوتقانية لمكافحة سوء التغذية. وهذا ما قد يستتبع أيضاً، تدنياً لأسعار المواد الأولية، وإلحاقَ الضرر بالأمم، حيث تعمل غالبيةُ السكان في الزراعة. إن الطابع غير المادي للإنتاج الزراعي، قد يُهلك المجتمعاتِ الزراعية، وهو ما يقود بعضَ خبراء البيوتقانة في مجال التنمية، إلى المطالبة بتخطيط جدّي «لتحويل الزراعة»، أي بجهدٍ تحويلي موازٍ لقطاعات إقتصادية أخرى[90].

وكما سبقت الاشارة إليه[91]، يتوقف كل ذلك على طريقة استخدام التقانة الجديدة: أي إذا ما وظفت أساساً لتحسين التقنيات التقليدية في إنتاج الغذاء. وبات سهلاً الحصول عليها، (من خلال المنظمات الدولية، ونقل التقانة، . . .) بالنسبة للفلاحين في الدول النامية، أو إذا ما وجهت نحو إنتاج الغذاء وتوضيبه in vitro في مختبرات الشركات المتعددة الجنسيات، الحائزة دون غيرها على البراءات، وهو ما سوف يؤدي إلى إهمال الزراعة التقليدية. وفي حال تغلب هذا التيار الأخير، يبدو التكيّفُ أسهلُ على بلد صناعي ذي تقانة عالية وقطاع زراعي منحسر (مثل كوريا)، مما هو بالنسبة لمجتمع يعيش على الصادرات من المواد الأولية (مثل غامبيا وساحل العاج أو كوستاريكا).

وفيما يبدو أن للبيوتقانة استخداماتٍ متنوعة نسبياً؛ فإن ذلك لا ينطبق على الأنسلة والصناعة المتأللية. وبالفعل تتطلب الصناعةُ المؤنسلة الخاصة ببلدٍ معين، رساميلَ وقطاعاً إلكترونيّا دائم التطور،

ومهندسين للمشاريع، وتفترض وجود نقص في اليد العاملة الماهرة. ومن المرجح أن تقتدي بلدانٌ مثل تايوان وكوريا بنموذج اليابان، خوفاً من أن يقضي ما يعتمده من تأللية على قدرة منتجاتها التنافسية. غير أن المصانع المتأللية التي تجمع بصورة أسرع وأكثر إنتظاماً وتوفيراً من البشر، تطرح الآن تحدياً على الدول ذات المداخيل المتوسطة (ماليزيا، المكسيك) التي ستخسر موقعَها التنافسي. أما البلدان التي لا تملك أصلاً قاعدةً صناعية، فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تعني لها شيئاً سوى كونها ستُفقد ما لمواردها الوفيرة من قيمة، أي أنها ستجعل من بشرها الفقراء وشبه الأميين، كتلاً بشرية لا قيمة لها.

وأخيراً يُخشى أن تعمق الثورةُ المالية العالمية، الهوةَ بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، حتى داخلَ العالم النامي. فالتجمعات الصناعية الكورية تستعد الآن لتتحول إلى شركات متعددة الجنسية، كما أنَّ دول شرق آسيا المصنعة حديثاً، تبدو قادرةً على الإفادة من الإقتصاد العالمي (كما يتبين من موازينها التجارية وأسواق البورصة الخاصة بها، وصناعاتها الإلكترونية وتحالفاتها الستراتيجية التجارية...). ولئن كان العالم بلا حدود، يفيد المتعهدين والمهندسين والصيارفة ومالكي البراءات والمحامين وجميع هؤلاء الذين يوفرون خدماتٍ ذاتَ قيمة مضافة عالية، فإن ما توليه آسيا الشرقية من إهتمام للتربية والعلم والتقانة، لن يؤدي إلا إلى مزيد من التقدم على البلدان النامية الأخرى. وبالمقابل، فإن النقص النسبي على صعيد الرساميل والباحثين والعمال الماهرين والصناعة الموجهة نحو التصدير، تجعل من الصعب أن تفيد الدولُ

الفقيرة من ثورة المواصلات والمالية، حتى وإنْ كانت دولٌ عدة (البرازيل والهند)، تفصح عن رغبتها في تحقيق ذلك. وهناك توقعات أكثر تشاؤماً أيضاً، توحي بأن العالم النامي قد يصبح هامشياً أكثر من الآن، وذلك لأن الدول الصناعية قد تركز على التبادلات التجارية التي تقوم أكثر فأكثر على المعرفة.

هل من طريقة لقلب هذا الإتجاه؟ بالطبع، يبقى من غير المحتمل أن تسهم أمةٌ شديدة التأثر بالعلماء التقليديين ولا تميل أصلاً إلى الحداثة، في الإقتصاد العالمي. فهي ليست مجبرة على أن تنتمي إلى العالم بلا حدود، إذا كان شعبها مقتنعاً أنه من الأفضل ـ على الصعيد الروحي، إنْ لم يكن الإقتصادي ـ البقاء خارجه. كما أننا لا نتوقع أيضاً أن تسرع البلدان التي تحكمها نخبٌ أنانية متسلطة لا تحكم إلا بتقوية سلطتها. لقد أنفقت البلدان النامية ما يقارب 150 مليار دولار للموازنة العسكرية خلال سنة 1988 وحدها لتقليد اليابان وسينغافورة.

ولكنْ، ما هي حال المجتمعات التي تطمح إلى التقدم، غير أن الظروف تمنعها؟ على الرغم من كل شيء، ما يزال مصير بلدانٍ نامية عديدة، مرتبطاً إلى حد بعيد، بتصدير المواد الغذائية والمواد الأولية. إن عشرات البلدان التي تسعى بإصرار لبيع محاصيلها من قصب السكر أو الموز، والخشب أو البن، في السوق العالمية، تعاني من إنهيار الأسعار، وهو ما يقودها إلى مزيد من اليأس[92]. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم مما تتلقاه البلدانَ النامية من مساعدات دولية ضخمة، فإن مبالغَ أضخم بكثير، تخرج من البلدان الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية لتذهب إلى البلدان الغنية

في أوروبا، وإلى أميركا الشمالية واليابان، وهي لا تقلّ عن 43 مليار دولار سنوياً[93]. وهذا الدفق الخارجي من مدفوعات الفوائد والأرباح المعادة إلى وطنها، ومن الرساميل المسرّبة، ومن عائدات البراءات وحقوقها، وبدل الخدمات الاستعلامية، يحول دون نجاح البلدان الفقيرة في إلتقاط أنفاسها. فحتى لو تمكنت من زيادة إنتاجها الصناعي، فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع كبير جداً «لتكاليف الإلتحاق التقاني»[94]. والواقع أن هذا الإستتباع الجديد الذي تعاني منه البلدان الجديدة، ينضاف إلى ذلك الذي يربطها ببلدان الشمال التي تزودها بالغذاء والمساعدات الطبية.

ويطول هذا التخلف البنيوي وسائلَ الإتصال أيضاً. وقد إتهمت بلدانٌ نامية عديدة الأممَ الغنية، بالسيطرة عليها ثقافياً، من خلال تحكمها بمصادر المعلومات الرئيسية، وبما لديها من دفق غير محدود لمنتجاتها الثقافية، ولقوة وكالاتها الإعلامية، وشبكات صحافتها العالمية، وشركاتها الصحافية، ولتحكمها بالبث والملاحة[95]. وحتى لو كان صحيحاً اليوم أن ما من حكومة تستطيع ضبطَ الثورة في ميدان الإتصال، فيظل من الأهمية بمكان، من الناحية السياسية، تحديد وجهات النظر (حول التعهدات الحرة، والعلاقات بين الشمال والجنوب، والقضايا الدينية والثقافية) التي ستعمل وسائلُ الإعلام العالمية على دعمها. ولكنْ، يتساءل البعض، هل للدول الفقيرة أيُ أمل بالإفادة من ثورة الإتصالات والمالية، وهي «ترزح تحت هذه الآلة الضخمة» التي تسحق الثقافات التقليدية ولا تفتح لها أيَ منفذ على الساحة العالمية؟[96].

وإجمالاً، وفيما نحن نتقدم باتجاه القرن المقبل، يبدو أن

البلدان الصناعية تمسك بيدها جميعَ الأوراق الرابحة: الرساميل والتقانية والتحكم بالإتصالات، والفوائض الغذائية، والشركات القوية المتعددة الجنسيات[97]، وأن ما لديها من حظوظ سيتزايد دون شك، وذلك لما ينتج عن التقانة من تدنٍ لقيمة اليد العاملة والمواد الأولية، وهما أساساً ما تملكه البلدان النامية. ورغم استقلالها الشكلي منذ نهاية الإستعمار، فإن هذه البلدان تبدو الآن أشدَّ ارتهاناً لأوروبا والولايات المتحدة، مما كانت عليه قبل قرن. ومن سخرية القدر أن لا تؤدي الجهود التي بذلتها البلدانُ النامية لمسك زمام أمورها، وذلك من خلال تأميم الشركات الغربية، وإنشاء كارتيلات تصدير المواد الأولية، ومساعدة الإنتاج المحلي، لتحل مكان الإستيراد والحملات من أجل نظامٍ عالمي جديد، يقوم على إعادة توزيع الثروات، إلا إلى الفشل. فقد تبيّن أن «السوق» المدعومة من قبل حكومات البلدان الصناعية قويةٌ جداً، وأن المعركة التي شنتها، قد أضعفت بدورها إقتصادَ البلدان النامية، إلا تلك (كوريا وتايوان) التي قررت الإنخراطَ في اللعبة.

وفيما تؤدي الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم الراهن إلى مزيد من الاختلال، غالباً ما دافع أنصار التخطيط عن تدخل الدولة المكثّف والحد من المنافسة المفتوحة، الذي كان لا يحمي الإنتاجَ الوطني لفترة قصيرة، إلا ليجعلها غيرَ قادرة على الصمود أمام المصانع الأجنبية التي تدفعها قوى السوق. وربما ما يزال بعض المثقفين[98] مفتونين بالنظريات التقليدية، غير أن تشجيع هذه الأمم على التطلع إلى الداخل، لم يسهم بإعدادها للتطور نحو إنتاج يؤمن قيمةً مضافة أكبر. وظاهراً، يبدو «نظام الاتصالات العالمي» الجديد

الذي اقترحته منظمة الاونيسكو منذ سنوات للحد من السيطرة الغربية، جذّاباً، إلا أنه سيتحول على الأرجح، إلى حقل تنازع بين المصالح البيروقراطية والإيديولوجية أكثر مما سيعمل كمصدر محايد للمعلومات. ومن جهة أخرى، غالباً ما يتجاهل مناصرو قوى السوق الحرة، ما سوف تتعرض له حكوماتُ الدول النامية من صعوبات سياسية، إذا ما أقدمت على إلغاء مراقبة الأسعار، وبيع الصناعات الوطنية، والحد من المساعدات الغذائية، كما ينسون أيضاً أن ما شهدته اليابان ودول شرق آسيا المصنَّعة حديثاً من إزدهار تجاري باهر، كان من صنع دول قوية لم تركن إلى مقولة «دعه يفعل دعه يمر». إذاً، تستطيع البلدان النامية، بدل الاقتداء إما بالنظم المحافظة أو بالسوق الحرة، أن تعتمد «الإستراتيجيات المزدوجة» التي تطبق في شرق آسيا وتدمج بين الرقابة الرسمية والمؤسسة الخاصة[99].

ولكن على الرغم من أهمية فكرة «الإستراتيجية المزدوجة»، فهل ستتمكن بلدان أفريقيا الوسطى أو الغربية، من الإقتداء بشرق آسيا، دون وجود دولة قوية أو تقاليد راسخة بين الحكومة والمؤسسات، وبمستوياتها المدرسية المتدنية جداً، وبما تتميز به من مواقف ثقافية تجاه حجم العائلة والإقتصاد الدولي؟ وفيما لم يعد المسرح الدولي يستقبل القادمين الجدد إلى سبيل التصنيع بلهفة الماضي، كيف سيتمكنون من تحقيق النجاحات التي عرفتها دول شرق آسيا المصنعة حديثاً التي بدأت ازدهارَها قبل ربع قرن؟[100] وحتى لو أن الخمسين أمة الأفقر في العالم، تبنت بفعل أعجوبة اقتصادية، الطرازَ الكوري للنمو المرتبط بتصدير المصنوعات، أفلن

يؤدي ذلك إلى أزمة فيض الانتاج الصناعي، شبيهة بتلك التي تسيطر على أسواق المواد الأولية اليوم؟

لا يمكننا أن نتنبأ بمدى نجاح الأمم النامية باتّباع نمو شرق آسيا. والواقع أن تقرير مؤسسة World Development Report لعام 1991 يتوقع بتفاؤل، تحققَ تقدم مهم في العالم أجمع، شرط أن تعتمد البلدان الفقيرة سياسةَ تفتحها على الأسواق، وأن تتلافى الأممُ الغنية سياسةَ الحماية. فإذا أقدمت أكبر دول جنوب شرق آسيا ثم جنوب آسيا وبعض دول أميركا اللاتينية، على الاقتداء بتايوان وكوريا، فسوف يؤدي ذلك إلى إزالة الإنقسام بين الشمال والجنوب، وتنويع المستويات الإقتصادية العالمية. أضف إلى ذلك، أن تحقق بعض النجاحات الاقتصادية في متن الدول النامية خارج شرق آسيا، قد يشجع على بروز نماذج أخرى. غير أن ما توحي به الآن مجموعةُ العوامل التي تحدد عادة النتائجَ الإقتصادية ـ المواقف الثقافية، التعليم، الإستقرار السياسي، القدرة على التعامل مع الخطط الطويلة الأمد ـ هو أن عدداً ضئيلاً، ولكنْ متزايداً من البلدان، سوف ينتقل من الفقر إلى اليسر، فيما سيبقى العدد الأكبر في المؤخرة. إذن، إن تاريخ الرابحين والخاسرين هو الذي سيستمر، إلا أن هذه المرة، سوف تذكرنا وسائل الاتصال الحديثة بالتفاوت المتعاظم.

هوامش الفصل التاسع

(1) *World Tables 1991,* World Bank, Washington, D.C. 1991, p. 268-269, 352 - 353.

(2) *Ibid.*

(3) راجع منشورات المصرف الدولي:

Trends in Developing Economies 1990, p. 299-303, à propos de la Corée.

(4) راجع:

F. Braudel, *Civilisation matérielle, Économie et Capitalisme,* vol. 3. Le Temps du Monde, Paris, 1979, p. 422-427.

(5) *Cf,* P. Lyon, «Emergence of the Third World» dans H. Bull et A. Watson (eds.), *The Expansion of International Society,* Oxford, 1983, p. 229 sq., G. Barraclough, *An Introduction to Contemporary History,* Harmondsworth, Mddsx., 1967 (ed.), ch. 6, «The Revolt Against the West».

(6) يُميّز رافينهيل Ravenhill (راجع الهامش التالي) بين البلدان ذات الدخل العالي والمصدرة للنفط، والبلدان في طور التصنيع التي لديها دولة قوية ومستوى منخفض نسبياً من الدين (تايوان..) والبلدان في طور التصنيع التي تبدو دولتها موضع اشكال و/او تعاني من مشاكل الديون (أرجنتين، بولونيا)، والبلدان التي هي بالقوة في طور التصنيع (منذ فترة قريبة) مثل (ماليزيا وتايلاندا) ومنتجي المواد الأولية مثل أفريقيا التحصحراوية وأميركا الوسطى).

(7) J. Ravenhill, «The North-South Balance of Power», *International Affairs,* vol. 66, n°4, 1990, p. 745-746. Lire aussi J. Cruickshank, «The Rise and Fall of the Third World: A Concept Whose Time Has Passed», *World Press Review 38,* février 1991, p. 28-29.

(8) Ravenhill, «North-South Balance of Power», p. 732.

(9) S. Fardoust et A. Dhareshwan, *Long-Term Outlook for the World Economy: Issues and Projections for the 1990s,* World Bank, Washington, D.C., février 1991, p. 9 tableau 3.

(10) W. L.M. Adriaansen et J.G. Waardensburg (eds.), *A Dual World Economy,* Rotterdam, 1989.

(11) P. Drysdale, «The Pacific Basin and its Economic Vitality» dans Morley (ed.), *Pacific Basin,* p.11.

(12) وفيما تعد كوريا حوالي 43 مليون نسمة وتايوان 20 مليوناً، تعد هونغ كونغ 5,7 وسينغافورة 2,7.

(13) راجع خاصة:

«Taiwan and Korea: Two Paths to Prosperity», *Economist,* 14 juillet 1990, p. 19-21; aussi «South Korea» *Economist Survey,* 18 août 1990.

نجد دراسة مقارنة مفيدة في:

L.A. Veit, «Time of the New Asian Tigers», *Challenge 30,* juillet-août 1987, p. 49-55.

(14) N.D. Kristof, «In Taiwan, Only the Strong Get U.S. Degrees», *New York Times,* 26 mars 1989, p. 11.

(15) أرقام مأخوذة من:

J. Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990-1991;* et de R.N. Gwynne, *New York Horizons? Third World Industrialization in an International Framework,* New York/London, 1990, p. 199.

(16) ولئن بدت هذه الأرقام قديمة جداً (1987) لا بد من الإشارة إلى أن الخطة الخمسية في كوريا تؤسس حسابها على معدل للادخار القومي يبلغ 33,5 % أوائل التسعينات.

انظر: Trends in Developing Economies, p. 300.

اللوحة 7 مأخوذة من:

T. Fukuchi and M. Kagami (ed.), Perspectives on the Pacific Basin Economy: A Comparison of Asia and Latin America, Tokyo, 1990, p. 31, tableau 10.

(17) Fukuchi et Kagami (eds.), *Perspectives on the Pacific Basin Economies, p. 4* جدول رقم 1، يُبيّن معدلات النمو المختلفة وحصة الصادرات في الناتج القومي القائم لأمم الهادىء الآسيوية بالمقارنة مع أميركا اللاتينية.

H. Hughes, «Catching Up: The Asian Newly Industrializing Economies in the 1990 s», *Asian Development Review,* vol. 7, n° 2, 1989, p. 132 (et tableau 3).

(18) «The Yen Block», *Economist Survey,* 15 juillet 1989; «Japan Builds a New Power Base», *Business Week,* 20 mars 1989, p. 18-25.

(19) «Taiwan and Korea: Two Paths to Prosperity», p. 19; «South Korea: A New Society», *Economist,* 15 avril 1989, p. 23-25.

(20) «When a Miracle Stalls», *Economist,* 6 octobre 1990, p. 33-34 (sur Taiwan); *Trends in Developing Economies 1990*, p. 299-300 (Corée); R.A. Scalapino, «Asia and the United States: The Challenges Ahead»,

Foreign Affairs, vol. 69, n° 1, 1989-1990, surtout p. 107-112; «Hong Kong, in China's Sweaty Palm», *Economist,* 5 novembre 1988, p. 19-22.

(21) راجع التوقعات المفصلة:

«Asia 2010: The Power of People», *Far Eastern Economist Review,* 17 mai 1990, p. 27-58. A propos de la réorganisation industrielle.

«South Korea», *Economist Survey,* 18 août 1990, p. 8-9. انظر:

(22) «Development Brief», *Economist,* 26 mai 1990, p. 81, pour les deux premières colonnes;

الناتج القائم للفرد مأخوذ من:

World Development Report 1990, p. 178-179.

(23) *Populations: The UNFPA Experience,* New York, 1984, ch. 4, «Latin America and the Caribbean», p. 51-52.

(24) A.F. Lowenthal, «Rediscovering Latin America», *Foreign Affairs,* vol. 69, n° 4, automne 1990, p. 34.

(25) Latin America s Hope Economist,9 December 1989,p. 14.

(26) G.W. Landau *et al., Latin America at a Crossroads,* Trilateral Commission, New York/Paris/Tokyo, 1989, p. 5, qui donne comme source *Economic and Social Progress in Latin America: 1989 Report,* Inter-America Development Bank, Washington, D.C., 1989, tableau B-1, p. 463.

(27) وكما سبقت الإشارة إليه عمل اليابان وكذلك منافسوه الآسيويون إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة إلا أن ذلك كان لهدف إنشاء قاعدة صلبة يشنون منها هجوماً تصديرياً، وليس لإقامة حصناً اقتصادياً تحتمي داخله صناعاتهم وتنعم بربوعه.

(28) لمزيد من التفاصيل راجع المقالات الوطنية العديدة في:

Paxton (ed.) *Statesman's yearbook 1990-1991;* et *Economist World Atlas and Almanac,* p. 131-157; Gwynne, *New Horizons.*

وله تعليقات مفيدة على «التصنيع الموجّه إلى الداخل» في أميركا اللاتينية (الفصل 11) الذي يقابله بعد ذلك «بالتوجه نحو الخارج» في شرق آسيا الفصل 12.

(29) *World Resources 1990-1991,* p. 39.

(30) *Ibid.*, p. 246.

(31) عام 1989 بلغ التمويل الصافي للرساميل التي خرجت من أميركا اللاتينية حوالي 25 مليار دولار.

(32) *World Resources 1990-1991*, p. 33-48, «Latin America at a Crossroads», *passim;* Mc Cormick, *World Economy.* ch. 13; «Latin American Debt:

The Banks'Great Escape», *Economist,* 11 févrie 1989, p. 73-74.

(33) Pour des détails sur l'éducation, *cf,* Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990-1991,* p. 95, 236; pour les taux d'alphabétisation, voir en particulier ceux de l'Uruguay du Costa Rica, de l'Argentine et du Venezuela dans le tableau «Development Brief», *Economist,* 26 mai 1990, p. 81.

(34) T.E. Martinez, «Argentina: Living with Hyperinflation», *Atlantic Monthly 266,* décembre 1990, p. 36.

(35) Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990-1991,* p. 584-605.

(36) T. Kamm, «Latin America Edges Toward Free Trade», *Wall Street Journal,* 30 novembre 1990, p. A 10.

(37) C. Farnsworth, «Latin American Economies Given Brighter Assessments», *New York Times,* 30 octobre 1990; «Latin America's New Start», *Economist,* 9 juin 1990, p. 11: N.C. Nash. «A Breath of Fresh Economic Air Brings Change to Latin America», *New York Times,* 13 novembre 1991, p. A 1, D 5.

(38) J. Brooke, «Debt and Democracy», *New York Times,* 5 décembre 1990, p. A 16; p. Truell, «As the U.S. Slumps, Latin America Suffers», *Wall Street Journal,* 19 novembre 1990, p. 1.

(39) راجع خاصة تلخيص:

Lowenthal, «Rediscovering Latin America», *passim;* aussi G.A. Fauriol, «The Shadow of Latin American Affairs», *Foreign Affairs,* vol. 69, n° 1, 1989-1990, p. 116-34; et M.D. Hayes, «The U.S. and Latin America: A Lost Decade?», *Foreign Affairs,* vol, 68 n° 1, 1988-1989, p. 180-198.

(40) انه التقسيم المناطقي الذي اختاره:

Economist World Atlas and Almanac, p. 256-271.

والذي يستعرض دول افريقيا الشمالية (ما عدا مصر) تحت باب «أفريقيا».

(41) «Arab World», *Economist Survey,* 12 mai 1990.

(42) *Cf,* «Major Religions of the World», *Hammond Comparative World Atlas,* Maplewood, N.J., 1986, p. 41.

(43) ما يزال في بعض البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا مثل الغابون ونيجيريا الناتج القائم للفرد متدنٍ جداً بالمقارنة مع دول الخليج.

(44) G. Brooks et T. Horwitz, «Shaken Sheiks», *Wall Street Journal,* 28 décembre 1990, p. A 1, A 4.

(45) «Arab World», p. 12.

(46) عام 1985، لم تكن نسبة النساء المتعلمات تتجاوز 3 %، في الجمهورية العربية اليمنية و 12 % في السعودية و 39 % في إيران. ومن جهة أخرى فإن النساء في

الدول الإسلامية من الطبقة البورجوازية المتوسطة والعليا غالباً يكّن متعلمات وهو ما يوحي أن للفقر دوراً لا يقل أهمية عن دور الثقافة.

(47) M.A. Heller, «The Middle East: Out of Step with History», *Foreign Affairs,* vol. 69, n°1, 1989-1990, p. 153-171.

(48) Voir aussi les remarques de S.F. Wells et M.A. Bruzonsky (eds.), *Security in the Middle East,* Boulder, Colorado/London, 1987, p. 1-3.

(49) D.E. Duncan, «Africa: The Long Goodbye», *Atlantic Monthly,* juillet 1990, p. 20.

(50) J.A. Marcum, «Africa: A Continent Adrift», *Foreign Affairs,* vol. 68, n°1, 1988-1989, p. 177.

راجع أيضاً:

K. R. Reichburg, «Why is Black Africa Overwhelmed While East Asia Overcomes?» *International Herald Tribune,* 14 juillet 1992, p. 1, 6.

(51) C. H. Farnsworth, «Report by World Bank Sees Poverty Lessening by 2000 Except in Africa», *New York Times,* 16 juillet 1990, p. A 3; Marcum, «Africa: A Continent Adrift», *passim;* Duncan, «Africa: The Long Goodbye», *passim*; «The Bleak Continent», *Economist*, 9 décembre 1989, p. 80-81.

(52) B. Fischer, «Developing Countries in the Process of Economic Globalization», *Intereconomics,* mars-avril 1990, p. 55.

(53) J.S. Whitaker, *How Can Africa Survive?*, New York, 1988.

(54) وكما سيتبين من النص فإن هذا النقاش لا يتطرق إلى جمهورية أفريقيا الجنوبية.

(55) Goliber, «Africa's Expanding Population: Old Problems, New Policies», p. 4-49, Article remarquable.

(56) *World Resources 1990-1991*, p. 254.

(57) المرجع نفسه، ص 254 (نمو المجموعة العامة للسكان حتى عام 2025) وص. 258 (الوفاتية الطفولية).

L.K. Altman «Who Says 40 Million Will be Infected with Aids by 2000», *New York Times*, 18 juin 1991, p. C 3.

(بما يتعلق بنسبة الناتج القومي المخصصة لنفقات الصحة).

(58) *Cf*, Whitaker, How Can Africa Survive?

خاصة الفصل الرابع «The Blessings of Children», pour une analyse plus complète; et J.C. Caldwell et P. Caldwell, «High Fertility in Sub-Saharan Africa», *Scientific American,* mai 1990, p. 118-125.

(59) «The Bleak Continent», *passim*; Whitaker, *How Can Africa survive?* ch. 1 et 2; Goliber, «Africa's Expanding Population», p. 12-13.

(60) Whitaker, *How Can Africa Survive?* Duncan, «Africa: The Long Goodbye», *passim.*

(61) «Fruits of Containment», *Wall Street Journal,* 18 décembre 1990, p. A 14,

للمقارنة بين أفريقيا وبلجيكا:

H. McRae, «Visions of Tomorrow's World», *Independent,* London, 26 novembre 1991, pour la part de l'Afrique dans le PNB mondial.

(62) «Aid to Africa», *Economist,* 8 décembre 1990, p. 48.

(63) في هذا اللحاظ تبدو أمم شرق آسيا مثل تايوان وكوريا مرةً أخرى في وضعية أفضل كونها تحتوي على مجموعات سكانية أهلية متناسقة.

(64) *Economist World Atlas and Almanac,* 1989, p. 293.

(65) إلى جانب التعليقات على كل بلد *Economist World Atlas and Almanac,* voir K. Ingham, *Politics in Modern Africa: The Uneven Tribal Dimension,* London/New York, 1990, *passim*; K. Ingham, «Africa's Internal Wars of the 1980s-Contours and Prospects», United States Institute of Peace, *In Brief 18* mai 1990.

(66) Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1989*, p. 84; Goliber, «Africa's Expanding Population», p. 15.

(67) Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1989,* p. 1159-1160.

(بعض المجموعات الطلابية الصغيرة حذفت من هذه المجاميع).

(68) Odhiambo, «Human Resources Development», p. 215.

(69) T.R. Odhiambo, «Human Resources Development: Problems and Prospects in Developing Countries», *Impact of Science on Society 155,* 1989, p. 214.

(70) P. Lewis, «Nyere and Tanzania: No Regrets at Socialism», *New York Times*, 24 octobre 1990.

(71) «Wind of Change, but a Different One», *Economist,* 14 juillet 1990, p. 44.

راجع أيضاً ما ورد من ملاحظات مشجعة بالنسبة لكل بلد في:

Trends in Developing Economies 1990 publié par la Banque mondiale ainsi que dans sa publication de 1989 *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth,* résumé dans «The Bleak Continent», *Economist,* 9 décembre 1989, p. 80-81.

(72) *Cf.* P. Pradervand, *Listening to Africa: developing Africa from the Grassroots,* New York, 1989; B. Schneider, *The Barefoot Revolution,* London, 1988; K. McAfee, «Why the Third World goes Hungry», *Commonweal 117,* 15 juin 1990, p. 384-385.

(73) Duncan, «Africa: The Long Goodbye», p. 24; G. Hancock, *Lords of Poverty: The Power, Prestige and Corruption of the International*

Aid, Boston, 1990; G.B.N. Ayittey, «No More Aid for Africa», *Wall Street Journal,* 18 octobre 1991, p. A 14.

(74) Whitaker, *How Can Africa Survive?* p. 231.

(75) Voir, par exemple, les conclusions dans Fischer, «Developing Countries in the Process of Economic Globalization», p. 55-63.

(76) Caldwell et Caldwell, «High Fertility in Sub-Saharan Africa», p. 88.

(77) *Cf.*, p. 42-43; «AIDS in Africa», *Economist,* 24 novembre 1989, p. 1 b; E. Echolm et J. Tierney, «AIDS in Africa: A Killer Rages On», *New York Times*, 16 septembre 1990, p. 1, 4; C.M. Becker, «The Demo-Economic Impact of the AIDS Pandemic in Sub-Saharan Africa», *World Development 18*, 1990, p. 1599-1619.

(78) كانت الولايات المتحدة وكندا تعدان معاً 217 مليون نسمة عام 1960 مقابل 210 مليون في أميركا اللاتينية. أما عام 2025 فيتوقع أن يصبح هذان الرقمان 332 و 762 مليون. *World Resources, 1990-1991,* p. 254.

(79) *Ibid.*

(80) إلى جانب الفصلين الثاني والرابع راجع:

World Resources 1990-1991, p. 33-48; T. Wicker, «Bush ventures South», *New York Times*, 9 décembre 1990, p. E 17; T. Golden, «Mexico Fights Cholera but Hates to Say its Name», *New York Times*, 14 septembre 1991, p. 2.

(81) «Arab World», p. 4.

(82) *Ibid.*, p. 6, Y.F. Ibrahim, «In Algeria Hope for Democracy but not Ecomomy», *New York Times*, 26 juillet 1991, p. A 1, A 6.

(83) Cité dans «Arab World», p. 4.

(84) *World Resources 1990-1991*, p. 258-259.

(85) راجع: Pradervand, *Listening to Africa, passim.* ومهمٌ أيضاً: D. Pearce *et al., Sustainable Development: Economics and Environment in the Third World,* Aldershot, Hants, 1990.

(86) F. Gable, «Changing Climate and Caribbean Coastlines», *Oceanus,* vol. 30, n° 4, hiver 1987-1988, p. 53-56; G,. Gable et D.G. Aubrey, «Changing Climate and the Pacific», *Oceanus,* vol. 32, n° 4, hiver 1989-1990, p. 71-73.

(87) «Arab World», p. 12.

(88) *World Resources 1990-1991,* p. 176-177; L.R. Brown *et al., State of the World 1990*, p. 48-49.

(89) Juma, *Gene Hunters,* p. 226-228.

(90) *Cf,* chapitre 4.

(91) D. Pirages, *Global Technopolitics,* Belmont, Cal., 1989, p. 152.

(92) McAfee, «Why the Third World Goes Hungry», p. 380.

(93) *Cf.* P.K. Ghosh (ed.) *Technology Policy and Development,* Westport, Conn., 1984, p. 109.

(94) A. Smith, *The Geopolitics of Information: How Western Culture Dominates the World,* Oxford/New York, 1989, p. 13.

(95) *Ibid.*

(96) C.J. Dixon *et al.* (eds.), *Multinational Corporations and the Third World,* London/Sidney, 1986, *passim.*

(97) للاطلاع على مثل معبّر B. Onimode, *A Political Economy of the African Crisis,* London/New Jersy, 1988, surtout p. 310 *sq.*

(98) M. Clash, «Development Policy, Technology Assessment, and the New Technologies», *Futures 22,* novembre 1990, p. 916.

(99) L. Cuyvers et D. Van den Bulcke, «Some Reflections on the "Outward-oriented", Development Strategy of the Far Eastern Newly Industrialising Countries», surtout p. 196-197, dans Adriaansen et Waardenburg (eds.), *Dual World Ecomomy.*

(100) *World Development Report 1991: The Challenge of Development,* World Bank/Oxford University Press, Washington, D.C., 1991.

انظر أيضاً:

Global Economic Prospects and the Developing Countries de la Banque mondiale, Washington, D.C., 1991.



الفصل العاشر

الإتحاد السوفياتي السابق وأمبراطوريته مهشّمان

يواجه المراقبون الذين يدرسون مستقبل جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، المشكلةَ نفهسا التي حيّرتهم عام 1918، إذ يبقى من الصعب فعلاً التكهنُ بالإتجاه الذي يحكم المنطقة، لا بل إننا نجهل حتى الآن، إلى أين سيصل تفكك الأمبراطورية الموحدة وتشظي أجزائها. وتبدو الأزمة قاسيةً ومركبة إلى حد أن الأمر المتيقن الوحيد، هو وجود عددٍ لا يحصى من مواضع الشك. وتبعاً لذلك، يصعب إلى أقصى الحدود، تحديدُ قدرة المنطقة على الإستعداد للقرن الواحد والعشرين، وذلك لأن مسؤوليها يحاولون خاصة تخطي الفوضى الحالية، فيما يكافح سكانها لتأمين قوتهم اليومي. وفي مثل هذه الظروف يبدو ما يبقى من طاقة غيرَ كافٍ للأخذ بالحسبان، الميولَ العالمية، أو خاصة للتكيّف على التحديات الجديدة.

وعلى الرغم من الأزمة الإجتماعية السياسية الراهنة، يمتلك ورثةُ الاتحاد السوفياتي، العديدَ من الموارد المادية. كانت مساحة الاتحاد السوفياتي تصل إلى 22,4 مليون كيلومتر مربع، أي سدس مساحة الكرة الأرضية. أي من الناحية الإستراتيجية كانت لديه

ممانعةٌ مميزة تجاه الهجمات الخارجية، وهذا ما اكتشفه فعلياً الغزاةُ من شارل الثاني عشر السويدي إلى هتلر، وقد دفعوا ثمن إكتشافهم غالياً. أما اقتصادياً، فكون الإتحاد السوفياتي سوقاً داخلية، يجعله أقل إرتهاناً للتجارة الخارجية من البلدان الأخرى، وهي ميزة لم تكن تتوفر إلا لبلدان نادرة، تتمتع بمساحة شاسعة، مثل الصين والولايات المتحدة. أضف إلى ذلك، أن لديه مواردَ زراعيةً كامنة هائلة، وذلك بفضل ما يمتلكه من أراض، صالحة للزراعة، تعادل أراضي الولايات المتحدة وكندا مجتمعتين. وتحتوي هذه الأراضي التي تمتد أكثر من 9500 كيلومتر على أوسع مروحة من المواد الأولية. وقبل إنهياره، كان الاتحاد السوفياتي أكبرَ منتج للحديد والنيكل والرصاص والبترول والغاز الطبيعي، وثالث منتج للفحم. كما أنه كان المصدّرَ الثاني في العالم للذهب والكروم، ومن المتنجين الأول للفضة والنحاس والقصدير. وكان العلماء السوفيات يتفاخرون بأن بلادهم تحتوي على 58 % من مخزون الفحم في الأرض، و 58,7 % من النفط و 41 % من الحديد، و 76,7 % من الأباتيت و 25 % من الخشب و 88 % من المنغنيز و 54 % من أملاح البوطاس وتقريباً ثلث الفوسفات»[1]. وعلى الرغم من افتقار هذه الإحصاءات إلى الدقة، فما من شك في أن باطن الأرض السوفياتية غني بموارد طبيعية مدهشة.

وقد أدى استثمار مثل هذه الموارد، ابتداء من أواخر العشرينات، إلى تشكل قاعدة صناعية هائلة، وبالفعل، أصبح الاقتصاد السوفياتي في منتصف الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من الأراضي الشاسعة التي خسرها، الثاني في العالم، بعد إقتصاد

الولايات المتحدة. قبل سنوات قليلة، كانت موسكو تتفاخر بأنها الرقم واحد في إنتاج الصلب، والحديد المصبوب (الفونت) والكوك والنفط والآلات ـ المعدات والقطارات الديزل والكهربائية، والإسمنت والأسمدة المعدنية والجرافات، والنسيج والأحذية والإسمنت المبني مسبقاً[2]. إن الاتحاد السوفياتي كان يملك، إضافة إلى شبكاته النهرية والجوية، أسطولاً تجارياً هائلاً وأكبرَ أسطول صيد في العالم.

ويحل في هذه الأراضي الشاسعة عددٌ من السكان يصل إلى 288 مليون نسمة (1989)، يستفيدون من أكمل الأنظمة المدرسية في العالم). أما التعليم، فكان مجانياً من سن السابعة إلى السابعة عشرة، وكانت دور الأمومة تستقبل الملايين من الأطفال. وكانت تُعطى أيضاً مقرراتٌ عديدة بدوام جزئي أو بالمراسلة، وتؤمن دورات إعدادية مهنية لهؤلاء الذين لا يتلقون تعليماً عالياً لدوام كامل. ووفق بعض الإحصاءات الرسمية، كان حوالي مئة مليون شخص داخل المدارس والجامعات والمعاهد، أو يتابعون دروساً بالمراسلة. كان هناك 44 مليون تلميذ في 140,000 مدرسة إبتدائية وثانوية و 4,6 مليون طالب في 4380 مدرسة تقنية و 5,2 مليون في 883 جامعة ومعهد في البلاد[3]. أما النظام التربوي فكان موجهاً نحو الفائدة الاقتصادية أكثر مما هو موجّه نحو المعرفة للمعرفة؛ وهذا ما كان يلحظ بوضوح، من خلال عدد المهندسين الهائل في الاتحاد السوفياتي ـ حوالي 40 بالمائة من الخريجين الجامعيين ـ وعدد المعاهد التقانية والعلمية المرتفع. وإجمالاً، كوّن الاتحاد السوفياتي 14,8 مليون باحث ومهندس عام 1985 يدعمهم 17,4 مليون من «التقانيين الناشطين اقتصادياً»[4]. كما أن البلد كان يضم 70000

مختص في البحث الطبي، إضافة إلى 960,000 طبيب وطبيب أسنان، أي عدد من الأطباء العاملين يفوق عددهم في أي بلد آخر[5]. وحين ننطلق من عدد الأشخاص في الميادين العلمية والتقانية والهندسية، لا نتعجب من كون الإتحاد السوفياتي يمتلك قوى هائلة في العديد من الميادين، من فيزياء الطاقات المتدنية، وصولاً إلى الأبحاث الزراعية[6].

وبنظر حكامه الحاليين على الأقل، يكمن أهم نجاح حققه الإتحاد السوفياتي، بتحوله إلى إحدى أعظم قوتين عسكريتين، أي إلى دولة لا توازيها عسكرياً إلا الولايات المتحدة الأغنى منه بكثير. وعلى الرغم من التكاليف الإجتماعية والاقتصادية المرتفعة، لم يشك ستالين وحلفاؤه أبداً في أهمية إعداد قوى عسكرية كثيفة لردع أي عدوان من قبل البلدان الرأسمالية، وفي المقام الثاني لزيادة نفوذهم على الساحة الدولية[7]. وتبعاً لذلك، كان الإتحاد السوفياتي يمتلك مروحةً من الأسلحة النووية والتقليدية المذهلة، إضافة إلى جهاز بشري كثيف قادر على إستخدامها حين الضرورة[8]. وحتى بعد أن أدت مبادرات غورباتشيف إلى الحد من التسلح ومن القوى المسلحة، كان الاتحاد السوفياتي ما يزال يملك أكبر ترسانة من الصواريخ في العالم، والجيش الثاني بعد الصين، والبحرية الثانية (بعد الولايات المتحدة)، وأكبرَ اسطول طائرات في العالم، وأكبرَ قوى مدرعة. وإذا كان سيحسب للقوة العسكرية حساباً في القرن الواحد والعشرين، فإن الدولة الفدرالية التي سترث الإتحاد السوفياتي ـ أو حتى بعض الأجزاء منه مثل روسيا وأوكرانيا، ستمتلك كمية هائلة منها.

نظرياً تعطي هذه الإمتيازات المادية في هذه المنطقة، أفضليةً على جميع الأمم الأخرى التي تبدو أقل حظوظاً للإستعداد للقرن المقبل، ولمواجهة ما يطرحه من تحديات. إلا أن كل هذه الإمكانات، قد أضعفها وجودُ شوائب عميقة ومترابطة تهدد استمرارَها. ومثلما كانت الحال بالنسبة للأمبراطوريات في الماضي، فإنَّ مساحة الأرض والمواد لا تحمي وحدها النظامَ من الانهيار، ما إن يصبح أداؤه لوظائفه مستحيلاً.

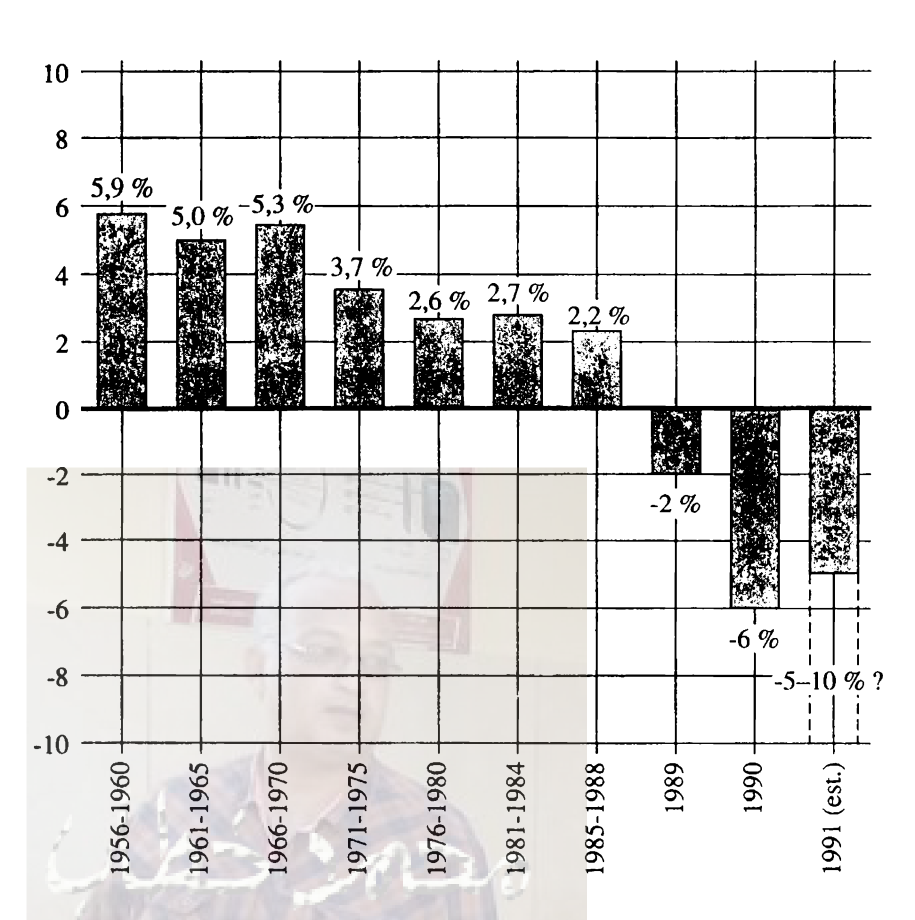
وتنتج المشكلة السوفياتية عن ثلاث أزمات مركبة، كل واحدة منها تغذي الأخرى وتسرّع بانهيار الكل. فلقد تفاعلت أزمة الشرعية السياسية العائدة للنظام السوفياتي مع أزمة الإنتاج الاقتصادي وتلبية الحاجات الإجتماعية، ثم إن الأزمتين تفاقمتا بفعل أزمة العلاقات الإثنية والثقافية. وقد نتج عن ذلك مزاج من التحديات المستعصية.

والواقع أن إتساع الإنهيار الاقتصادي، لم يُفهَم إلا مؤخراً، وذلك لما لجأ إليه الكرملين من كتمان من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأن الغرب قد بالغ في تقدير فاعلية الاقتصاد. أما اليوم، فقد ثبت أن النمو الطويل الأمد، كان قد بدأ يتباطأ قبل إندلاع الأزمة الراهنة، وذلك كما يبرز من الرسم البياني الآتي:

والأرجح أن هذه الأرقام تخفي مدى الإنحطاط الفعلي[9]. ولكن تجدر الإشارة هنا، إلى أنه فيما كان الاقتصاد السوفياتي يزدهر خلال الثلث الثاني من القرن العشرين، فإنه دخل خلال الثلث الأخير في حالة ركود. ويعود نمو مرحلة الإنطلاق إلى عوامل كثيرة، مثل اليد العاملة والطاقة الرخيصة ووفرة المواد الأولية

الملائمة جداً لإنشاء اقتصاد يقوم على الصناعة الثقيلة خلال الثلاثينات، ولإنجاز مرحلة البناء التي بدأت بعد الحرب واستمرت خلال الأربعينات والخمسينات. وقد أدت الخطة المركزية إلى إنتاج كميات ضخمة من الحديد والفولاذ والإسمنت والقطارات، والآلات ـ الأدوات، والجرافات والنسيج والأبنية المصنعة مسبقاً.

تناقص معدل زيادة الناتج القومي القائم السوفياتي(10)



مركِّزاً على بلوغ الأهداف، لم يكن التخطيط الصارم يعير أيَ اهتمام للكلفة، فهو كان يحمي الإدارةَ من المنافسة والعمالَ من البطالة، دون أي إلتفات إلى المستهلك. والواقع أن المستهلكين الوحيدين الذين كانوا يحصلون على ما يريدون، قد تمثلوا بالأجهزة البيروقراطية السوفياتية التي كانت تستفيد من تخصيص مميّز للمصانع والآلات ـ الأدوات والعمال الماهرين، يحصر استخدامها بالإنتاج العسكري.

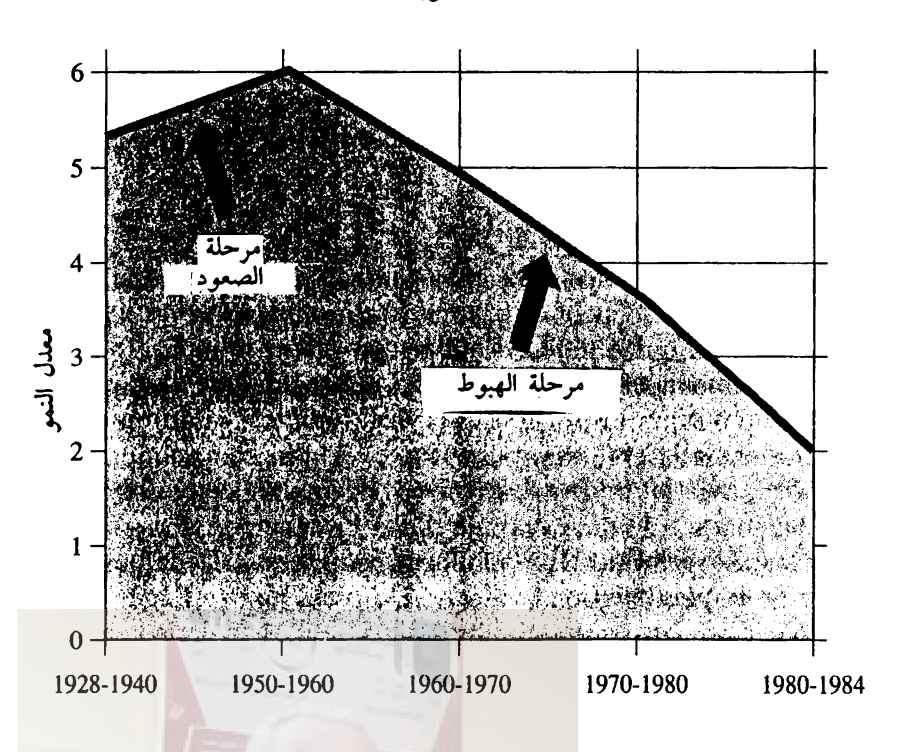
وعندما بدأت الصناعة العالمية، إنطلاقاً من الستينيات، تبتعد من المنتجات التقليدية الثقيلة، لتتركز إلى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، التي تقوم على معارف حديثة، تهتم أصلاً بالمستهلك، مثل المعلوماتية والبرامج والسيارات والطيران المدني والصيدلة والمواصلات، بدا الإتحاد السوفياتي غيرَ مهتم باللحاق بها. والواقع أن تطوير إقتصادٍ يرتبط بطلب المستهلكين، مثل الولايات المتحدة، كان ليستلزم تفكيكَ أجهزة التخطيط المركزي، إضافة إلى أن التركيز على المعارف الحديثة، يتطلب التخلي عن الرقابة والضبطَ المحكم والارثوذكسية الحزبية والإحتكار[11]. وللإستثمار في القطاعات الصناعية الجديدة، كان الأمر يتطلب خفضَ المساعدات للمزارعين والإعانات الغذائية، وخاصة النفقات العسكرية. غير أن جميع هذه المصاريف، كانت آخذةً بالإرتفاع، دون ترك أي شيء لتحديث الصناعات القديمة والبنى التحتية المدمَّرة، أو للتقانيات الحديثة.

وهكذا، تجلّد الاقتصاد السوفياتي، ووقع في فخ «الدورة الطويلة» الاقتصادية، كما تُظهر اللوحة، مرتهناً لصناعات وموارد

الثلاثينات[12]، كما تظهر اللوحة البيانية التالية:

الدورة الإقتصادية السوفياتية

الطويلة[13]



معدل النمو الوسطي السنوي للناتج القومي القائم لهذه السنوات.

ولكي تتعقد المشكلة، بدأت جميع الموارد التقليدية مثل الأرض والطاقة والمواد الأولية واليد العاملة، بالتناقص، فيما أخذت التكاليف تزيد. وفي الماضي كان مخزون النفط والغاز الطبيعي قد أسهم بتيسير التصنيع وبتوفير العملة الأجنبية. أما اليوم، وعلى

الرغم من توافر كميات احتياطية ضخمة، فمعظمها يوجد على مستويات أعمق بكثير، أو في مناطق ذات طبقة تحت أرضية مجلدة دائماً. وبين 1975 و 1985 يُقدر أن كلفة إستخراج النفط، قد زادت 70 % وأنها سوف تزيد أكثر[14]. وتبعاً لذلك، تناقص إنتاج النفط قبل الإضطرابات الاجتماعية وصعوبات النقل التي برزت خلال السنوات التالية. وقد احتدمت هذه الأزمة بفعل الإستخدام السيّىء الذي يؤدي بانتظام إلى تبديد طاقة الصناعة السوفياتية إجمالاً، وعدم فاعلية المشرفين ولامبالاة الموظفين. لقد أمل المخططون السوفيات بتيسير الوضع، من خلال بناء مفاعلات نووية، إلا أن كارثة تشرنوبيل، وتخوف الناس من الطاقة النووية، قضيا على آمالهم. ويحتاج قطاع الطاقة إلى مبالغ ضخمة من الرساميل لتحديث المفاعلات الموجودة، والحؤول دون تحول المحطات النووية إلى مصدر تلوث، وبناء أنابيب جديدة للغاز الطبيعي، غير أن الموارد لا تبدو كافية[15]. وكما سوف نرى فيما بعد، فإن نضوب مصادر الطاقة الإضافية الرخيصة، تترافق مع نقص مشابه باليد العاملة.

وبعد أن أصبح الإتحاد السوفياتي السابق عاجزاً عن الحصول على مواد أولية رخيصة، والاعتماد على يد عاملة متزايدة، كان يفترض منطقياً أن يُحسن استخدام المواد الأولية المتوافرة، وزيادة إنتاجية اليد العاملة الموجودة. إلا أن التركيز على النوعية، يتنافى مع التقاليد التي تميّز الروس، وهم لم يهتموا فعلياً، منذ بطرس الأكبر، إلا بالكمية (الخيّالة، المصفحات، الفولاذ، الإسمنت). وعلى كل حال، كيف يمكن لأمة منكوبة بعدم فاعلية نظامها الصناعي الذي يعمل بشكل سيّىء، أن تنتقل إلى إنتاج يشدد على

النوعية؟ لقد تبيّن خلال 60 عاماً، أن الخطة الممركزة لا تعمل. فالمسؤوليات والقرارات، كانت تُلقى على عاتق بيروقراطيات ضخمة موضوعة حصراً تحت إشراف المكتب السياسي. أما الأفكار والاقتراحات الجديدة فكانت تخضع لمعيار الأرثوذكسية الإيديولوجية. والخضوع لقواعد النظام وأحكامه، كان على ما يبدو، الأكثر أماناً وحكمةً. ومع الإنهيار التدريجي لمعنويات الناس، كان إنعدام الفاعلية يتضاعف. وتبعاً لذلك، شهد الإقتصاد السوفياتي المزيدَ من «التناقضات»، وهو ما يعتبر مهزلةً صارخة، إذا ما تذكرنا أن ماركس قد استخدم هذه الكلمة، للتنبؤ بإنهيار الرأسمالية. أما المهزلة الأخرى، فهي أن اليابان وألمانيا الخاسرين في 1945، قد توصلا إلى ناتج قوي قائم أعلى من ناتج الاتحاد السوفياتي الذي تساقط من المرتبة الثانية إلى المرتبة الرابعة في التصنيف العالمي، قبل أن يتفكك اقتصادياً ودستورياً. وبالفعل، تقدر دراسةٌ أعدّت مؤخراً المدخولَ السنوي في المنطقة إجمالاً بمبلغ 1780 دولاراً فقط، وهو ما يمثل إنتاجاً إجمالياً يصل إلى حوالي 500 مليار دولار، أي ما هو أدنى تماماً من إنتاج إيطاليا أو بريطانيا[16].

وفي القطاع الزراعي، قضت عقود من التأميمات على مجمل ما لدى العمال من حوافز. فلقد أدت المساعداتُ الضخمة إلى الحفاظ على مستوى متدنٍ للأسعار، غير أنها شوهَت قوانينَ العرض والطلب. فالبيروقراطيون، هم الذين يقررون ماذا يُزرع ومتى، وليس أساساً المزارعون أو الفلاحون. نعم، لقد واجهت الزراعةُ السوفياتية مصاعبَ أخرى، أهمها قساوة الطقس ورداءة البنى التحتية العامة التي وصلت إلى حدٍ حالَ دون نقل قسم مهم من المحاصيل

التي ظلت مكدسة بالحقل، أو فسدت في طريقها إلى السوق، إلا أن اللافت هو أن يبلغ إنتاج الملكيات الخاصة (التي تمثل 4 % من الأراضي الروسية الصالحة للزراعة) 25 % من الإنتاج الزراعي الإجمـالـي، فـي مـرحلـة خضـوع الـزراعـة للملكيـة الجمـاعيـة والبيروقراطية والتدخل المستمر والمساعدة المستمرة. قبل الثورة، كان هذا البلد من أكبر مصدري المواد الغذائية في العالم، أما اليوم فهو أكبر المستوردين بأكلاف هائلة وبالعملة الصعبة والذهب[17]. وأخيراً بقدر ما تقل كميات المواد الغذائية التي تصل إلى المخازن والمتاجر، يزيد الإحتكار والتوتر بين المدينة والريف، وهو ما يؤدي أيضاً إلى مزيد من الشلل. وربما أدت عقود المغارسة للآجال الطويلة، إلى تعديل هذه المفاعيل مستقبلاً، غير أن المزارعين سينتجون على الأرجح، ما هو مربح، مثل الفاكهة والخضار وليس الحنطة التي تدخل على الرغم من أهميتها الحساسة، في مناط المزارع الجماعية[18].

وما سبق أن قلناه، ينطبق أيضاً على حالة الصناعة الراهنة. إنها مدمرة. وهي تعاني من نقص الطاقة واليد العاملة. وهي منكوبة بفعل التخطيط البيروقراطي وإعطاء الأولوية للصناعات التقليدية. كما لا تلبي خيارات المستهلك، وهي محمية أيضاً من المنافسة العالمية والداخلية، وهي، تبعاً لذلك، قد تحجرت تدريجاً. فإنتاج الصلب أو الإسمنت أكثر من أي أمة أخرى، لا يفيد بشيء عندما يتعرّض معظم المنتوج للصدأ أو يتفتت على سكك الحديد. وكذلك يظل إمتلاك عدد من المهندسين أكثر من أي أمة أخرى، إمتيازاً غير أكيد، عندما تُبدَّد مهاراتُهم. ومفهوم الإدارة نفسه كان ينطوي، هو أيضاً، على شيء من التناقض على مستوى المصنع السوفياتي،

وذلك لأن الأهداف كانت تحدد في مكان آخر، دون أن يسمح بأي إجتهاد في تطبيق الخطة.

ومن السهل إعدادُ لائحة من المشاكل الناجمة عن الأزمة الحالية: البنية التحتية في حالة سيئة، وهو ما يحد من إمكانات جلب الحنطة إلى الأسواق، والإسمنت إلى الورش، والجذوع إلى المناشر. أما النقد الأجنبي، فكان في وضعية أسوأ هو أيضاً، فنظراً للنقص في السلع الإستهلاكية، مورس نوعٌ من «الإدخار الإجباري» لمليارات الروبلات التي لا قيمة لها فعلياً. وقد نشأت سوق سوداء هائلة، وعاد الناس تدريجاً إلى المقايضة، التي لم تُعوّد فعلياً الناس في الاتحاد السابق على إمكانية إعتماد الروبل القابل للصرف، مستقبلاً. والواقع أن دون ذلك، يصبحون على هامش حركة التجارة والإنتاج والإستثمار العالمية. أما حالة الصحة العامة، فقد تفاقمت بسبب نقص النظافة العامة وفساد العناية الاستشفائية والمساكن المكتظة، ونسبة الإدمان العالية على الكحول. وبعكس ما يحصل في المجتمعات المصنعة الأخرى، فإن الوفاتية الطفولية ترتفع، ومعدل حياة الذكور ينخفض منذ بضع سنين[19]. وفي مثل هذه الظروف، فإنه لم يعد لوفرة الأطباء التي تتبناها الإحصاءات السوفياتية، أيُ معنى، وإجمالاً، لقد بدا أن الإقتصاد والمجتمع ينضمان إلى العالم الثالث أكثر مما يلتحقان بالأول.

وكانت هذه الوضعية الإقتصادية لتتحول إلى وضعية سيئة جداً، دون العنصرين الآخرين من الأزمة السوفياتية المثلثة، أي ضعف الشرعية السياسية ومعاودة بروز المشاكل القومية؛ ومن الواضح أن كل عنصر من العناصر قد أجّج الآخر. فلو أن الأداء

الاقتصادي كان جيداً، مثلاً، لما تعرض السوفيات لكل ما تعرضوا له من نقد. غير أن الشواهد اليومية المتمثلة بالسلع الفاسدة والمساكن البائسة والخدمات الصحية الرديئة، كانت تتناقض مع إدعاءات النظام الذي يصر على أن منطقه هو الأعلى. وقد نتج عن إفتقار مثل هذه الإدعاءات، إلى أي مرتكز، نوعٌ من الغفلة المعممة التي لا تعود فقط إلى الرتابة القبيحة، بل أيضاً إلى الكلاميات الماركسية التي تبثّها وسائل الإعلام الرسمية. وقد حالت إجراءات المخابرات الصارمة ضد المبدعين، دون أن تنقلب هذه الغفلة إلى شكل ثوري خلال السبعينات والثمانينات. إلا أنها ولّدت موقفاً متهكماً تجاه السياسة، ونوعاً من الإنطواء على الذات وفقدان الحوافز في المصنع والمكتب، وقلة الإعتناء والتفاخر بما كان يُنتج أو يزرع أو يصنع. وهكذا ساهم الإقتصاد الذي لم يكن أقل بؤساً من النظرية السياسية، في خلق آلية تدميره الذاتي، ووضع اجتماعي وإقتصادي أشد بؤساً، وحالة عامة من الضيق والقلق، أثرت عاماً بعد عام على مكانة الإتحاد السوفياتي النسبية في العالم[20].

ولقد اعترفت «البريسترويكا» بضرورة وضع حد لهذا الإنحطاط، من الناحية الإقتصادية والسياسية في آن. والواقع أن الفوضى الحالية وصلت إلى حد، يجعل من أي إنطلاقة جديدة أمراً غير مضمون. ويعلق الهجاؤون الروس ضاحكين، أنه إذا كان من السهل نسبياً تحويل السمك إلى حساء سمك أو إقتصاد ليبرالي إلى اقتصاد إشتراكي، فما من أحد يعرف فعلاً القيامَ بالعكس. ولكنْ، إلى أيّ مدى يستطيع القادة القوميون والناس، إنجازَ مثل هذا الإصلاح، في خضم الفوضى الإقتصادية. سبق أن شهدنا حالة أخرى من العودة إلى السوق في بلدان

تختلف جداً عن الإتحاد السوفياتي المنهار[21]. والواقع أنه لا يكفي السماح بإنتخابات نيابية حرة وبالأحزاب المستقلة، إذ لا بد أيضاً من تفكيك أدوات التحكم المركزية وكسر قبضة الإحتكار.

والكلام حول هذه الأمور، أسهلُ بكثير من القيام بها، وحتى لو أن فشل إنقلاب اليمين المتطرف 1991 قد أدى إلى نزع الثقة من النظام القديم.

ويكمن الخطر، بالتأكيد، في أن تفكك البنى السياسية الدستورية والحكومية، قبل أن تحل مكانها بين أخرى قادرة على نيل ولاء الناس. وفيما يعترض الراديكاليون على بطء الإصلاحات، والمحافظون على تسرّعها، وفيما تصطدم التعديلاتُ السياسية والدستورية بالجدل حول الاقتراحات الاقتصادية التي تبقى غيرَ أكيدة (مثل تعديل الأسعار)، فحتى المسؤولون الإصلاحيون الأشد ذكاءً، قد يشعرون أنفسهم محشورين. ومن العبث التركيز على فكرة إنشاء اقتصاد يقوم على السوق، إذ من المستحيل تحقيقها دُفعةً. إذاً لا بد من التخلي عن يقينيات النظام القديم (الوظيفة المضمونة، المساعدات الغذائية) قبل الإفادة من المكاسب المادية التي يؤمنها النظام الجديد. وهكذا في ضياع بين أنقاض الماضي وغموض المستقبل، يشعر الناس السوفياتيون سابقاً بخوف متعاظم. وعلى الرغم من أن المثقفين والمراقبين يستفيدون في ظل هذه الظروف، فإن التململ قد يتعاظم تدريجاً في أوساط ربات البيوت والعمال والفلاحين وقدامى العسكريين[22].

أما البعد الثالث والذي لا ينفك عن البعدين السابقين، فربما كان أخطرَ ما في الأزمة السوفياتية المثلثة وأعقدَ أبعادها إطلاقاً:

وهي تتمثل بشدة الاختلافات الإثنية والقومية. فلقد شكلت الدولة الروسية والسوفياتية إحدى الأمبراطوريات المتعددة القوميات الأشد تنافراً في العالم. وقد نص دستورها على أنها إتحاد من 15 جمهورية مستقلة إسمياً. وكل واحدة منها هي بمثابة وطن لمجموعة قومية كبرى. غير أن هذه الجمهوريات كانت تأوي جماعاتٍ إثنيةً عديدة، غالباً ما كانت تتمثل بمرجعيات إدارية دنيا خاصة بها. وكان هناك رسمياً 53 وحدة سياسية إدارية تشكل الإتحاد السوفياتي، ولكنْ، لما كان البلد يضم حوالي مئة مجموعة إثنية متمايزة، فإن نصف هذه القوميات لم يكن ممثلاً[23]. وقسم كبير من هذه الجماعات صغيرة، ووحدهم خبراء الألسنية يعيّنونهم خارج إطار منطقتهم (أودمرتس، اوستيين بوريات، كراكابال، اينغويش لاك)[24]. وأما الروس البيض والأوزبيك والكازاك، فيمثلون مجموعاتٍ سكانية كبرى. وكذلك تضم أوكرانيا أكثر من 50 مليون نسمة، أي أكثر من أسبانيا أو بولونيا. وتضم كل جمهورية أقلياتٍ إثنية بدءاً بروسيا نفسها، حيث التاتار والباشكير وثلاثون قومية مختلفة أخرى. وكما قال مؤخراً الخبير بالحضارة الروسية إدوارد كينان «إن 15 جمهورية سوفياتية فقط هي على الدرجة نفسها من التناسق التي تتميز بها إيرلندا الشمالية أو يوغوسلافيا[25].

وما ينطوي على خطورة فعلية، ليس هذه السجادة الغنية من اللغات والثقافات، بل وجود توترات عديدة بين الجيران ومع العاصمة. وقد تبيّن أن مئات السنين من النزاعات بين مختلف الجماعات البدوية والجبلية، وبين سكان الأودية إضافة إلى الموجات المتعاقبة من الهجرات والغزوات، هي أثبت وأشد تجذراً من النظام السياسي. وغالباً ما كانت الإختلافات ـ العرقية واللغوية،

تترافق مع الإختلافات الدينية، كما هي الحال في ناغورنو ـ كراباخ[26].
وفي بعض المناطق، نتجت الخصومة عن نقل السكان (ألمان الفولغا، تارتار، كوزاك الدون). ومن التعديلات الحدودية (مولدافيا)، إبان حكم ستالين[27]. وخلال عقودٍ، كبحت شرطة الدولة السوفياتية الصراعات بين الإتنيات. وقد ساهم الإعلام الرسمي أيضاً من خلال دعوة الشعوب السوفياتية إلى الإتحاد ضد الفاشية والأعداء الرأسماليين، في إلغاء الإنقسامات الإثنية. ولكن، بعد زوال الخطر الألماني، ونهاية الحرب الباردة، وفقدان الإيديولوجية لصدقيتها، وبعد أن أعلت موسكو شأنَ «الغلاسنوست» و «البيريسترويكا» في البلاد، وأعطت الحرية لشعوب أوروبا الشرقية، إنفكت العروة التي كانت تلحم مختلفَ الأعراق في الاتحاد السوفياتي.

ويكفي لفهم التوتر بين المراكز والأطراف، اعتباره كنتيجة طبيعية لأربعمائة عام من التوسع الروسي خارج الجزء الموسكوبي. وعلى الرغم من نقل ملايين الروس إلى دول البلطيك وجمهوريات الشمال ومقاطعات الهادىء، ظلت الثنائية الأصلية على حالها. لقد كانت أطراف الاتحاد السوفياتي إثنياً، مقاطعاتٍ غيرَ روسية، وغالباً بعيدة عن روسيا نفسها:

«تمتد الأراضي الروسية في قوس واسع من ساحل بحر البلطيك إلى الشمال الغربي (استونيا لاتفيا وليتوانا)، وفي الجنوب على طول الحدود الغربية، (روسيا البيضاء، أوكرانيا ومولدافيا)، وفي الشرق عبر الكوكاز (أرمينيا، جورجيا، وآذربيجان)، وحتى آسيا الوسطى (المناطق التي يقطنها التركمان والأزبك والتادزيك والكيرجيز) وفيفاء كازاخ، وأخيراً في آسيا حتى المحيط الهادىء (مواطن البوريات، والتوفينيان والألتاي والكاكاز وشعوب أخرى)»[28].

وتواجه هذه الأقلياتُ الإثنية التي تحاول توطيدَ استقلالها الآن، الخمسةَ وعشرين أو الستة وعشرين مليون روسي ـ الذين يريدون ـ كما أراد المستعمرون الجزائريون في الجزائر خلال الخمسينات ـ بأي ثمن، الإبقاء على صلات مع المركز. وهم لكونهم يتعرضون للمرة الأولى منذ 1917-1920 ومع الغلاسنوست والبيريسترويكا للإجتياح من قبل جيرانهم غير الروس، الذين يرغبون بتغيير اللغة الرسمية، والتعليم الرسمي وما تبقى. وبحسب بعض الخبراء، علينا ألا نُدهش إذا ما أفضت هذه التوترات بين الأقلية والأكثرية، إلى نوعٍ من النزاعات، بين الشعوب التي نُقِلت إبان الحكم الأمبريالي وتُرِكت لمصيرها بعد إنسحاب المستعمر[29].

وبصورة حتمية، استدعى صعودُ مثل هذه القوى النابذة ردةَ فعل في «المركز». وبالفعل ارتفعت الأصوات المحافظة في الجيش والمخابرات والـ KGB وما تبقى من الحزب الشيوعي، تطالب بفرض النظام والقانون، متهمة الإصلاحيين بأنهم مسؤولون عن إنهيار الإتحاد السوفياتي. وهكذا، جرى مثلاً تحذير أوكرانيا من ممارسة أي تمييز تجاه الأقلية المتشكلة من إثني عشر مليون روسي. وعلينا ألا ننسى القومية الروسية القديمة التي غذّتها عهودٌ من الكراهية ضد المساعدات للجمهوريات، إضافة إلى الإختلاف الثقافي. والواقع أن المناطق غير الروسية، تعتبر كثقل لا بد من التخلص منه من خلال إزالة الإستعمار، وربما إعادة رسم الحدود. وبما أن روسيا تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية (نفط، غاز طبيعي، معادن، خشب، ماس)، فالخسارة ستقع أساساً على البالط والمسلمين الكنوديين. وهناك صيغة أخرى لتبرير هذا الموقف، تدعو

إلى إقامة إتحاد مرن بين الجمهوريات التي تتفاوض بشأن علاقاتها التجارية، على قاعدة التبادل الثنائي، وتتمتع بمزيد من السلطة لضبط ميزانياتها الخاصة (ومنها مساهمتها بتمويل الاتحاد)[30]. وبعد فشل إنقلاب 1991، ذهب بعض الجمهوريات في هذا الإتجاه، فيما ظلت جمهورياتٌ أخرى تراقب الوضع متمسكةً بسيادتها المستجدة.
إلا أن للإستقلال الكامل صعوباته المخصوصة، أساساً على الصعيد الإقتصادي، وذلك لأن التخطيط الذي أرساه ستالين، حرص بدقة على أن لا تتمتع أيٌ من الجمهوريات بالإكتفاء الذاتي. مثلاً، أجهزة الإذاعة التي تصنع في جمهوريات البلطيك، تحتاج إلى قطع تصنّع في ناغورنو ـ كاراباخ، الجيب الأرمني في آزربايجان[31]. إذاً، لكل جمهورية القدرة على إيذاء الأخرى، وحتى لو اقتضى الأمر بإلحاق الأذى بنفسها.

ومن المستحيل أن نتوقع إلى أين ستقود تلك الضغوطُ هذه الجمهوريات. ولن تكون لإستقلال دول البلطيك وبعض الجمهوريات الإسلامية في الجنوب، أية أهمية، وذلك أن هذه المناطق الحدودية، محكومةٌ دوماً بالسعي إلى إقامة علاقة تجارية مع موسكو. غير أن الإستقلال الكامل لجمهوريات أكبر وأغنى بالموارد الطبيعية مثل كازاخستان ـ وهذا كي لا نتكلم على أوكرانيا، إهراءات الإتحاد السوفياتي القديمة والمصدر الرئيسي للفحم والمنتوجات الصناعية، سيوجه ضربةً قاسية أو مميتة على الأرجح، إلى أي أمل بإتحاد معدّل. ومن الممكن أيضاً، بسبب وجود الأقليات الأثنية، أن يستتبع الإستقلالُ إضطراباتٍ شبيهة بتلك التي هزت القارة الهندية عام 1947. وبالفعل لا تشكل المجموعاتُ الإثنية من السكان الأصليين إلا أكثرية ضعيفة في الكازاخستان

وكيرجيزي، بينما يفقد ملايين الروس في أوكرانيا عملَهم على الأرجح، في حال تمّ تحديث المناجم والمصانع، وهو بالضبط ما يَطلبه صندوق النقد الدولي، والمنظمات الاقتصادية العالمية من أوكرانيا كثمن لقبولها. وكما سبق للإنكليز أن اكتشفوه، فإن القبول بتحويل أمبراطورية إلى «كومونولث» يجعل من الصعب تدريجاً ضبط الآلية العامة، وهذا ما يقود إلى نتائج أكثر مأساوية وأضخم مما هو متوقع[32].

وعلى الرغم من بروز مواضع الضعف السوفياتية بصورة جلية أكثر فأكثر خلال الثمانينات، فقد أصرّ المحافظون على أن الإتحاد السوفياتي ما يزال يملك قوة عسكرية ضخمة، تبقى حاسمةً في موازين القوى العالمية[33]. إلا أن هذه القدرات العسكرية التي طالما كانت موضعَ تفاخر، لم تسلم من الآثار السلبية الناتجة عما ذكرناه من تطورات غير عسكرية. ولقد عجز الاتحاد السوفياتي عن بلوغ المستوى التقاني المتقدم الذي بلغه الغرب واليابان، ما جعله أقلَّ قدرة على مواجهة الأسلحة المتطورة المنتجة خارجه. إلا أن تخصيص مزيد من الموارد للجيش، أمرٌ غير منتج إقتصادياً ويؤدي إلى رفض معظم الناس. وقد كان للميول السكانية أيضاً أثرٌ على القوات المسلحة السوفياتية، وذلك لأن قسماً متعاظماً من المجندين، كان يأتي بالضرورة من جماعات إثنية ترتاب من روسيا أو حتى لا تتكلم الروسية. وقبل إنهيار الإتحاد السوفياتي بفترة طويلة، كان الرجال القادمون من دول البلطيك وجمهوريات الجنوب، يرفضون جماعياً الإلتزام، أو التورط، فيما كانت أوكرانيا تصر على عدم إستخدام «أفواجها» لسحق الحركات القومية. ويبدو أن الجيش الأحمر نفسه لم يتمكن من مقاومة هذه النزعات الإنفصالية[34]. وأخيراً، أياً تكن القوة العسكرية التي

ستستمر بعد الاتفاقيات الحالية حول مراقبة التسلح والحد منه إرادياً، فإننا لا نرى كيف سيكون هناك دورٌ للجيش في مواجهة أخطار، هي أساساً اقتصادية وإجتماعية وبيئية.

غير أنه تبقى لمصير القوى المسلحة ومصير السلاح العائد للاتحاد السوفياتي السابق، أهميةٌ كبرى، ليس فقط بالنسبة للدول التي تعقبه، بل أيضاً بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة. فعندما تتنازع روسيا وأوكرانيا بتشنج، على مصير البحرية السوفياتية، وعندما ترفض أوكرانيا والكازاخزتان تفكيك ما تملكانه من أنظمة إستراتيجية للأسلحة النووية، وعندما تُقدم قياداتٌ عسكرية على مستوى الجمهوريات أو حتى المدن، على بيع المصفحات والطائرات والصواريخ، فتشتريها جيوشُ أصغر الجمهوريات أو جماعاتٌ ميليشياوية (مثلاً، جيش جمهورية دنستر، وعندما يخسر ملايين العسكريين السابقين من الذين لا يتقاضون رواتبهم ويعيشون حالاً من التململ، مسكنَهم وراتبَهم ومهنتهم، يشعر الغرب بالقلق من إنفجار السلطة السوفياتية، ويخشى من أن يقود وجود كل هذه المعدات العسكرية إلى الكارثة.

وعلى الرغم من الإجماع القائم على أن الأزمة الراهنة، لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، فإن ما لهذه المشاكل البنيوية من جذور عميقة، يجعل من أي حل، أكان ليبرالياً أو محافظاً، عرضةً للنقد. وقد يكون لاعتماد السوق في العلاقات مع الجمهوريات غير الروسية، قدرةٌ على حل هذا الوجه من الأزمة، ولكنْ، ألا يستتبع ذلك حروباً بين الإثنيات على السلطة؟ وكذلك قد يشجع تخفيف الرقابة المركزية على الإقتصاد المريض وتخزين المواد الغذائية والذهنية المتعهّدة. إلا أن ذلك قد يتسبب بنقمة شعبية عنيفة في

مواجهة إرتفاع الأسعار، وتفشي البطالة، والفوارق الإقليمية، وانهيار التجارة بين الجمهوريات. أما العودة إلى الاقتصاد الموجّه، وإلى المبادىء القديمة، فلن يزيد ما للمنطقة من موقع اقتصادي في العالم إلا تفاقماً؛ وكذلك قد يستتبع إلغاء الغلاسنوست في جمهورية أو جمهوريات عدة، إنهياراً معنوياً لدى الناس، وزوال الإبداع إضافة إلى خلق أرض صالحة للصراع بين القوميين والمنشقين الروس. أما القيام بإنقلاب ضد حكام أي جمهورية، فربما أدى إلى شقها نصفين كما حصل عام 1991 لجورجيا.

وبسبب هذه الأوضاع المهمة، بدأ المخططون الآن، برسم مروحة من البدائل المستقبلية المختلفة[35]. وقليلون هم الذين يأملون اليوم إيجادَ حل «جيد» للأزمة المثلثة، يسمح بإنطلاقة سريعة للأزمة، وبإرساء الشرعية السياسية، وإزالة النزاعات الإثنية. وإنطلاقاً من نظرة متفائلة بتحفظ، سوف يبقى الكومونولث موحداً، فيما ستضعف قبضة موسكو على الجمهوريات. أما الإصلاحات التي تشجع الحرية الاقتصادية، فلن تؤدي إلا إلى نتائج ضعيفة، غير أنها ستسهم في تلافي الانهيار الكلي، فيما سيتواصل الإضطرابُ السياسي والحزبي، ولكنْ دون عنف شديد. ولن يسمح ذلك للمنطقة أبداً باللحاق بشرق آسيا، وإنْ مكنها من تلافي الإنهيار. وهناك أيضاً بدائل أقل تفاؤلاً، تتراوح بين الحرب الأهلية العامة ونوع من التفكك الداخلي، وبين محاولات إنقلابية محافظة أخرى. كما يتكلم بعض الخبراء على «روسيا ڤيمار» وهم يقصدون أن مجموعة سكانية منقسمة ومقهورة، تشجع بروزَ سياسات متطرفة ضد أعداء داخليين وجماعات إثنية مختلفة[36].

وأياً يكن مصيرُ الدول التي ستخلف الاتحادَ السوفياتي، فمن الواضح أنها لن تكون مستعدة للتعامل مع قوى التغيير الجديدة، في العالم. بل على العكس تماماً فمن الممكن أن يشكل كل تطور من التطورات التي إستعرضناها في القسم الأول من هذه الدراسة، تحدياتٍ جديدة أمام مجتمعات لا تنقصها الإضطرابات والقلائل.

مثلاً، يبرز هنا الإختلالُ السكاني مع كل ما ينطوي عليه من نتائج اجتماعية وسياسية، ببساطة، لأن الإتحاد السوفياتي شاسعٌ إلى حد أنه ينتمي إلى «الشمال» «الجنوب» في آن. وحتى منذ أوائل الثمانينات، كان مستقبل البلد السكاني يطرح مجموعةً ضخمة من المشاكل المركبة، إلى حد أن الخبراء أخذوا يصفونها بتعابير تنحو إلى مزيد من التشاؤم. وكما كان أحدهم يقول:

> «من جميع النواحي ولأجل قصير أو طويل، يبقى المستقبل السوفياتي على مستوى السكان ومستوى الموارد الإنسانية، مظلماً حتى نهاية هذا العصر. فتتناقص معدل الولادية، وتزايد معدل الوفاتية، بصورة لا تصدق، وبما يتجاوز جميعَ التوقعات المعقولة السابقة، وتناقص عدد الداخلين الجدد في مجموعة السكان العاملين، المتفاقم من حيث توزيعه الإقليمي غير المتكافىء، والهرم النسبي الذي أصاب السكان، كل ذلك لا يتيح للحكومة السوفياتية النظرَ إلى هذه الميول بشيء من الأمل»[37].

أما التأثير الأهم على الاقتصاد، فتمثل بما شهدته المجموعة السكانية العاملة التي كانت تتزايد من قبل، والتي شكلت أهمَّ مورد للازدهار الأولي، من تناقص كبير، وذلك مع تعاظم عدد المتقاعدين أو المتوفين وتدني المعدل العام للولادية. خلال السبعينات مثلاً، أضيف إلى المجموعة السكانية العاملة 22 مليون

شخص، أما في الثمانيات، فأصبح هذا العدد 7,7 مليون، وكان المتوقع أن يصل في التسعينات إلى 5,7 مليون[38]. وفي حال تفاقم الأوضاع الاجتماعيةِ والاقتصادية، وهو ما يشكل رادعاً متعاظماً عن الإنجاب، أو في حال تم التساهل حيال الهجرة الكثيفة، فمن الممكن أن يتسارع الإنهيار.

إلا أن هذا التباطؤ السكاني، هو بعيد كل البعد عن أن يكون متسعاً موحداً، إذ يطول بصورة غير متناسبة، المجموعات السلافية في الشمال. فما يحصل اليوم وما سوف يستمر مستقبلاً، هو نوع من «الانتقام السكاني» من قبل الشعوب المستعمرة، خاصة في الجمهوريات الإسلامية في الجنوب التي يقترب معدل الولادية فيها من معدلات الشرق الأوسط. ويتراوح معدل النمو السنوي لسكان هذه الجمهوريات من 2,5 إلى 3,5 % أي 3 أو 5 مرات أكثر من الزيادة السنوية الوسطى للسكان الروس، التي تبلغ 0,7 % [39]. ولم يعد يصل الروس، بناءً على حساب معيّن[40]، للمرة الأولى منذ إقامة النظام البولشفي، إلى نصف العدد الإجمالي للسكان. وينتظر، إنطلاقاً من هذا الحساب نفسه، أن تصبح نسبة الروس 46,4 % العام 2000 لتسقط فيما بعد أكثر فأكثر خلال القرن الواحد والعشرين، كما يتضح من الرسم البياني ص 95 ، وذلك بقدر ما سوف تزيد نسبة الشعوب غير البيضاء في الجمهوريات الآسيوية.

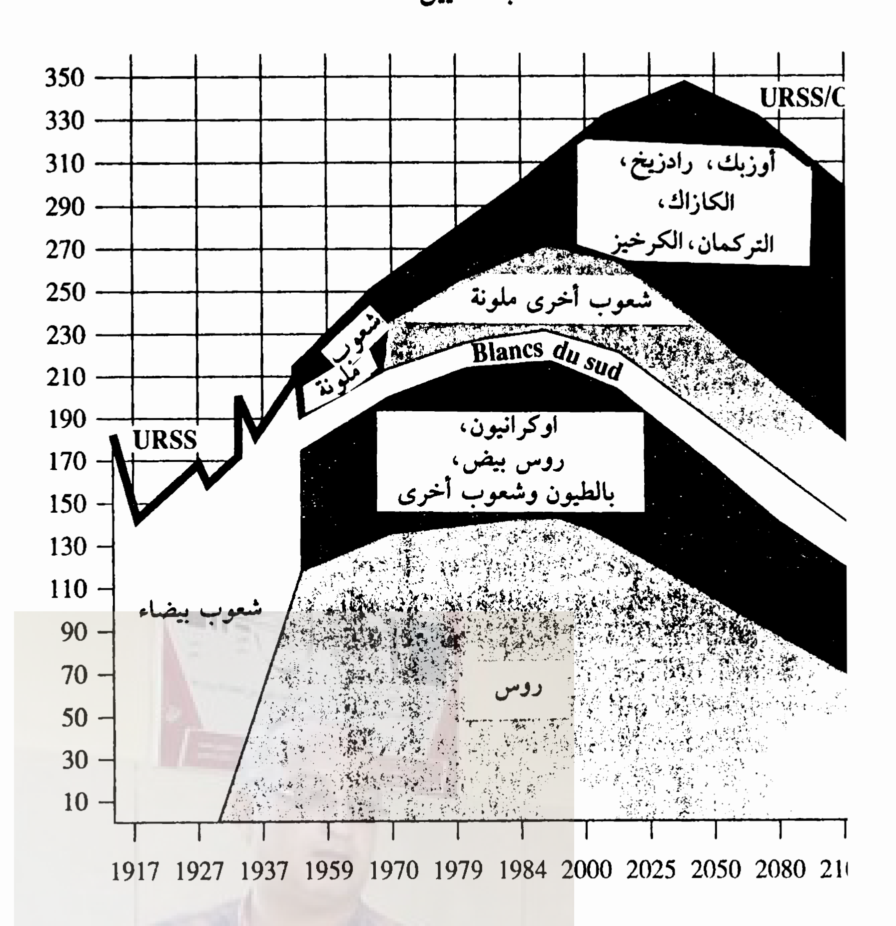
إن هذه الأرقام تبقى كما ينبّهنا المؤلف، مجردَ توقعات. غير أن النموذج العام كان قد إتضح رغم ذلك، منذ بعض الوقت: «مع بداية القرن الواحد والعشرين، تكون البلاد قد إنتقلت من بنية تتشكل من أكثرية وأقليات عدة، إلى بنية تتشكل من أقليات دون

أكثرية عدة[41]. وحتى قبل غورباتشوف، كان النظام يتقوض على الصعيد السكاني عقداً بعد عقد. وقد يبدو ذلك أقلَّ أهمية الآن، بعد أن أصبحت الجمهوريات مستقلة، إلا أن التعديلات الدستورية تخفف بحد ذاتها، مما يُتوقع أن يكون لهذه الميول السكانية من نتائج: هجرة السكان من الجمهوريات المكتظة في الجنوب نحو جنوب روسيا وأوكرانيا، نمو الأقليات الإثنية بوتيرة أعلى من نمو الأقلية المقيمة، نزاعات على الموارد، تكاثر الصراعات الدينية.

وتستتبع جغرافيةُ هذه المنطقة تأثرها بصورة طبيعية وبشتى الطرق، بالتغيرات البيئية. مثلاً، في حال تعاظم مفعول الدفيئة، فقد يصبح من الصعب زراعة المناطق نصف الجافة، وهو ما سيدفع بالمناطق الزراعية نحو الشمال، ويؤزم الوضعَ فعلياً، حتى بغض النظر عما يحدثه من تعقيدات جديدة حصول هذه الاندفاعة الزراعية بين جمهوريتين مستقلتين (مثل أوكرانيا وروسيا). أما المناطق المنخفضة عن سطح البحر، فسوف تعاني من ارتفاع مستوى المياه. غير أن أخطر ما قد ينتج عن إرتفاع الحرارة، هو ذوبان منطقة الجليد الجوفي الذي سيبعث الميتان ويزيد الفيضانات. هذا، دون التركيز على أن مثل هذه التحولات تحدث في مناطق عاجزة مالياً عن مواجهتها بما يتناسب من وسائل.

واليوم، حيث ما يزال الباحثون يتجادلون حول ما ستؤدي إليه الدفيئة ومدى أثرها، قد تبدو هذه المخاطر نظريةً وأقلَّ إلحاحاً من المشاكل البيئية المباشرة التي تواجه اليوم السياسيين والناس العاديين. وقد نتجت هذه المشاكل عن القرارات السلطوية الخرقاء التي إتخذها المخططون المركزيون منذ عهد ستالين، الذين كانوا

المجموعة السكانية في الإتحاد السوفياتي سابقاً CEI
موزعة على الجماعات الإثنية الرئيسة 1917-2100 [42]
(بالملايين)



يسعون إلى دفع تطوير التصنيع، دون الإلتفات إلى النتائج. وكما حصل في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، تلوث الجو بفعل

إنبعاثات الكربون ومواد أخرى. وهو ما تسبب بأضرار جسيمة أصابت الغياض والغابات، وزادت من الأخطار الصحية المحدقة بالجماعات السكانية المحلية، العاجزة عن التصدي للسياسات الرسمية. لقد تلوثت الأنهر والبحيرات بالنفايات الصناعية والكيميائية، وبتصريف النفط وتصفية الحقول المشبعة بالأسمدة. أما الاجتراف أو التوحّل الخطير الذي حصل مثلاً قرب بطرسبورغ، فقد نتجا عن مشاريع سدود ضخمة، أو تحويل أنهر لإنتاج الكهرباء. لقد وجدت مثل هذه المشاكل في جميع أرجاء الإتحاد السوفياتي السابق، وإننا اليوم فقط نكتشف معظمها. وبالمقابل، فإن العالم أجمع تقريباً هو على إطلاع بما لكارثة تشرنوبيل من مفاعيل خطيرة: موت المئات من الراشدين والأطفال بالإشعاع، تلوث الأنهر والبحيرات، الضربة الموجهة للزراعة المحلية، أي مجموعة من النكبات التي حلت بمجتمع أنهكته أصلاً الكوارثُ غير البيئية[43].

وتؤدي هذه التحدياتُ الجديدة إلى تأجيج عناصر الأزمة السوفياتية المثلثة، السكانية والإثنية والسياسية والاقتصادية. وكمثل عن المشاكل البيئية، يمكننا ببساطة العودة إلى جفاف بحر الآرال الذي سبق الكلام عليه[44]. ولقد سحبت عملياتُ الري كمياتٍ هائلة من مياه الأنهر التي تغذي هذا البحر، الأمر الذي زاد من نسبة أملاحه وخفّض مستواه، وهو ما حول بعض المدن الساحلية إلى مدن داخلية وزاد من التصحّر. ويكمن الحل الوحيد لقلب إتجاه هذا الميل في التوقف عن إستخدام هذا الحوض المائي الشاسع خلال السنوات الثلاثين المقبلة. إلا أن الثلاثة وثلاثين مليون نسمة من

سكان آسيا الوسطى (دون أن نحسب كازاخاستان)، هم بحاجة لهذه المياه للإستمرار على قيد الحياة. يزرع القطن في أوزبيكستان، وهو يشكل محصولها الرئيسي على أراضٍ مروية آخذةٍ في التملّح تدريجاً. أي أن التوقف عن الري يعني الموت. والواقع أن نقص المياه هو أهم متسبب طبيعي بإفقار المنطقة، ـ بحيث لا يتخطى مستوى الحياة في آسيا الوسطى، نصفَ المتوسط القومي، والعديد من أطفالها يموتون جوعاً. ولسخرية القدر، تشهد هذه المنطقة أسرعَ نمو سكاني. فهناك ما يقارب 40 % من السكان الذين لا يتجاوزون الثامنة عشرة من عمرهم، وخلال السنوات العشرين المقبلة، سوف يتضاعف عدد السكان ويقارب 60 مليون معظمهم من المسلمين. إذاً، من السهل فعلياً أن نتوقع كما في أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، إندلاعَ صراعات مترافقة مع تناقص مخزون المياه والإنتاج الزراعي، المخصصين لعدد متعاظم من السكان.

ولتاريخ قريب، كانت وزارة للمياه تعمل في موسكو تخصص حصصَ المياه لكل جمهورية في آسيا الوسطى، مشترطةً عليها أن تدع كمية منها (من الواضح أنها غير كافية) تصل إلى بحر الآرال. وبعد إنهيار الدولة السوفياتية، وإلغاء وزارة المياه، وفي محاولة يائسة لإنقاذ أسلوب حياتهم، يلجأ المزارعون في العالية، إلى سحب المياه ويتركون كمية أقل للذين يعيشون في السافلة، في أوزبكستان، وفي غضون ذلك يستمر بحر الآرال بالإنحسار[45].

هل تكون الثورة البيوتقانية عامل إنقاذ في هذه الحالة؟ يبدو للنظرة الأولى، أنها توفر حلاً جاذباً، أي زراعات معدلة وراثياً

وقادرة على تحمل الجفاف، إنتاجاً أو تكييفاً غذائياً في المختبر، In Vitro لتخفيف الضغط عن الأرض، ومردودية أعلى للكتلة الحياتية، بما يسمح بتلبية الحاجة إلى الطاقة، وبارتفاع عام للإنتاجية الزراعية، أي كل الدعوات والطلبات التي لم تكن تستجاب. والواقع أن البلاد لا تفتقد الباحثين والتقنيين المتخصصين. إلا أننا لا نرى كيف ستتمكن الجمهورياتُ الفقيرة في الجنوب، من دفع ثمن البراءات والتكاليف الأخرى، هذا، كي لا نتكلم على المختبرات والمصانع والإنشاءات الحديثة للإنتاج على نطاق واسع. من سيموّل هذه المؤسسات، إضافة إلى الاستثمارات المتلازمة في مجال الإعداد والبنية التحتية؟ بالتأكيد، ليس حكومة موسكو الفقيرة التي تحاول مواجهة مشاكلها الخاصة، فيما صلاتها مع الجمهوريات الآسيوية تنحو إلى مزيد من الضعف. وحتى لو شرع البعض، في خطوة شجاعة، بتطوير الزراعة البيوتقانية في أوزبكيستان مثلاً، وإذا ما تم تجاوز جميع العقبات، فإن كل ذلك لن يحل أزمةَ المياه.

وبصورة أعم، وعلى الرغم من أنه من الممكن تحسين بعض القطاعات الزراعية بالبيوتقانية[46]، فإن حالة الزراعة السوفياتية التي يرثى لها، توحي بأن ما تحتاج إليه فعلاً، إنما إجراءُ إصلاحاتٍ بنيوية (إزالة الصيغ الجماعية، إعتماد أسعار غذائية واقعية، تحسين البنى التحتية). ولكن، حتى في حال حصول هذه الإصلاحات، وزيادة الإنتاج الزراعي بالوتيرة نفسها التي تشهدها الصين، وتحسن مستويات الحياة بسرعة، يظل هناك محظورٌ يمنع إجراء تعديلات جينية على البقر والحليب: وهو أن اعتماد التقانيات التي تضرب طابعَ الزراعة المادي وتطبيقها بصورة معممة، قد يستتبعها نتائجُ

اقتصادية واجتماعية فظيعة في المناطق، حيث قسم كبير من اليد العاملة لا يجد عملاً إلا في الزراعة.

ويمكننا أن نقول الشيء نفسه تقريباً، حول قدرة دول الإتحاد السوفياتي السابق على مواجهة ثورة التألُلة الآتية من شرق آسيا. فعلى الرغم مما لديها من مهندسين وتقانيين، وعلى الرغم من إستخدامها للأنسال غير المتطورة في بعض صناعات الدولة، من الصعب تصور كيف ستتمكن روسيا من أن تحظى بالمكاسب التي حققها اليابان من الأنسلة. ففيما تبنّى هذا الأخيرُ التألُلة لنقصٍ في اليد العاملة، وفيما كانت مؤسساته مستعدةً لإعادة تأهيل أو نقل العمال الذين ألغت الآلاتُ الجديدة مواقعَهم، تبتلي روسيا والجمهوريات الأخرى اليوم، بنظام مزمن من البطالة، لن يؤدي تعميمُ التألُلة إلا لتفاقمه.

أضف إلى ذلك، أنه لا بد أساساً لتحويل اقتصاد الجمهوريات، وإدخالها في أفضل عوالم الأنسلة والبيوتقانية والبصريات والإتصالات المسافية.. من إمتلاك صناعة معلوماتية مزدهرة. والواقع أن هذه الصناعة هي على حال من التخلف، وعدد الحواسيب على حال من التدني (عام 1987 لم يكن في الاتحاد السوفياتي سوى مئة ألف حاسوب شخصي فقط، مقابل إنتاج 5 ملايين سنوياً في الولايات المتحدة)[47] ما يجعل خلق مجتمع معلوماتي أمراً يتطلب رساميلَ طائلة. كما أن مثل هذا التغيير يستتبع إرتهاناً مكلفاً بالآلات والخبرة التقانية الأجنبية، ويتطلب إعادةَ تأهيلٍ عامة للعمال، إضافة إلى البرامج المخصوصة، دون أن ننسى شبكة الخدمات الفعالة التي تعتبر من الشروط الأولية لحسن إستخدام

الآلات. وفيما يتساءل المخططون الروس والمستشارون الأجانب، كيف ومن أين ستبدأ هذه الآلية، يعمّق دفقُ الإختراعات الجديدة من جانبي الهادىء، الهوةَ بين المجتمعات ذات التقانة العالية والمجتمعات الأخرى، وهو ما يُدنّي حظوظ هذه الأخيرة بالتعويض عما فاتها.

وأخيراً، فإن أي خطوة إلى الأمام باتجاه إقتصاد يقوم على التقانة العالية، يجب أن تبدأ بمواجهة مجمل المشكلات التي أدت إلى إنهيار الإتحاد السوفياتي. ويعترف اليوم عضو الأكاديمية الروسي أندريه أرشيف الذي كان يقترح بحماس تحويلَ بلاده إلى مجتمع معلوماتي قبل القرن الواحد والعشرين، بما لهذا المشروع من «طابع عبثي» واضح اليوم فيقول:

«إن الأوضاع المعيشية الرديئة التي تعود إلى القاعدة ـ المنطلق لقياس الأجور، وإلى صعوبة الحصول على المواد الغذائية والمأوى، والضغط على الطاقة وانحطاطها المقلق، وخراب شبكات النقل، وإلى ما تمثله اليد العاملة غير المؤهلة أو غير الماهرة في اقتصادنا، هي التي ترسم «الحياة الواقعية». وهي تتطلب إجراءاتٍ استثنائية عاجلة، إضافة إلى العمل مباشرة على تركيز جميع الموارد المتوافرة»[48].

وهو يستنتج أن الحديث في مثل هذه الأوضاع عن برنامج طويل الأمد، يسهم في خلق البديل الروسي لكاليفورنيا مثلاً، يبدو كلاماً فلسفياً مجرداً، وهو بعيد كل البعد عن حالة الفوضى والتخلف الراهنة[49].

وطالما أنها لم تُعد بناء إقتصادها، لن تستطيع الجمهوريات سوى لعب دور محدود في ثورة المال والإتصالات، أو في الصعود الموازي للشركات المتعددة الجنسيات. إلا ربما إذا استطاعت توفير يد عاملة رخيصة، مثل المكسيك وتايلندا. وما عرفه النظامُ السوفياتي من عجز عن ضبط أو منع انتشار الصور والأفكار، عن طريق الأشكال الإتصالية الحديثة، قد ساهم على الأقل جزئياً في إنهياره. وسوف تعاني الأنظمة التي أعقبته في بعض الجمهوريات (جورجيا مثلاً)، على الأرجح، من صعوبات في ضبط الإعلام، رغم كل جهودها. ولكنْ، حتى حيث تبدو الغلبة للغلاسنوست، يصعب إنتظار بروز بديلٍ موازٍ لشبكات CNN أو غيرها في كازاخستان، أو منافس أوكراني لماكينسي McKinsey. وبما أنه ليس لدى الجمهوريات عملاتٌ قابلة للصرف، أو مصارف عالمية ومالكو أسهم ومؤسسات بورصة إلكترونية، فمن المستبعد أن يكون لعالم بلاد حدود يشكل إطاراً للتدفق المالي الدولي، أيةُ صلة بهمومهم الراهنة.

وقبل سنوات، لاحظت مجلة الإيكونومست بمرارة، أنه في عام 1913 «كان الناتج الواقعي الروسي الإمبريالي لكل ساعة عمل، ثلاثةَ أضعاف الناتج الياباني. غير أنه لم يعد يصل، وبعد سبعين عاماً من عمر الإتحاد السوفياتي، إلا إلى ربع المعدل الياباني الحالي»[50]. ومن جوانب عديدة، أصبح الاتحاد السوفياتي المتهاوي، النموذجَ النقيض لليابان: بالنسبة للمساحة غني بالموارد، فيما تبدو الدولة الأرخبيل مزدحمةً وفقيرة بالموارد. وأيضاً مزيج من الشعوب مقابل عرق من أشد الأعراق في العالم تعصباً لوحدته

وتكامله. هو يشهد تفككاً إجتماعياً حقيقياً، فيما يعي المواطنون اليابانيون أنهم أعضاء في جماعة منسجمة يحترمونها، يصيبهم الإجحاف من جراء إنتشار التقانة العالية واتخاذ الإنتاج طابعاً غير مادي، اللذين يعودان بالفائدة الأكيدة على اليابان. بلد يبقى لسخرية القدر، ورغم التشديد على التخطيط، عاجزاً عن الإستعداد لمواجهة المستقبل، فيما عرفت طوكيو بصورة جلية، كيف تأخذ سبيلَ القرن العشرين. وكما لاحظ العديد من المراقبين، كانت الأمبراطورية الروسية التي تعمُّها الفوضى والمتخلفة على الصعيد الصناعي والمتنافرة، من أسوأ الأماكن لخلق دولة ماركسية، هذا فرضاً أنه من الممكن إنشاء هذه الدولة في أي مكان[51]. وللأسباب عينها بالضبط، لا يبدو أن خلفاءَها مستعدون للتعامل مع قوى التغيير العالمية، وهو ما يوحي بأن الجمهوريات سوف تستمر، وبغض النظر عن شكل دخولها القرن الواحد والعشرين، بالكفاح لمواجهة تخلفها النسبي.

قد تبدو هذه الإستنتاجاتُ مفرطةً في التشاؤم. فنحن لا نرى اليوم سوى الفوضى والصراع والإنهيار الاقتصادي والتفكك العرقي، كما كان المراقبون يرون تماماً عام 1918، وبالفعل كيف كان لهم أن يتوقعوا أن الاتحاد السوفياتي كان ليبدأ بعد عشر سنوات، بتصنيع المنتجات الكيميائية والطائرات والشاحنات والمصفحات والآلات والأدوات، وأنه سينمو بأسرع من أي مجتمع صناعي آخر[52]؟ وتعميماً نقول: كيف كان للمعجبين الغربيين بالإقتصاد الموجه الذي أنشأه ستالين في الثلاثينات، أن يدركوا أن هذا النظام يحتوي على بذور إنهياره؟ وكما هي الحال بالنسبة لأي مجتمع في عالمنا، من

الممكن للجمهوريات السوفياتية السابقة نظرياً على الأقل، أن تتقدم بطريقة متوازنة ومتكاملة، بدل أن تنهار أو تعاني من الإضطرابات السياسية والإجتماعية. ولكنْ، يصعب الإعتقاد نظراً لحالتها الراهنة السيئة، ولما يبرز من تحديات، بأن مستقبلها سيكون وردياً. وكونه من غير المستبعد أن يعكس ما تشهده المنطقة من إضطرابات على أماكن أخرى خاصة من جراء الطرق غير الشرعية التي تُستخدم للتخلص من الأسلحة النووية، وللزيادة الهائلة التي يعرفها تصدير الأفيون في جمهوريات الجنوب (للحصول على العملات الصعبة)، فسوف تخطىء الدول الغربية، إذا ما اعتبرت أن إنيهار «أمبراطورية الشر» سيعود عليها بمكاسب صافية.

أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية

ومهما يحصل للدول التي تخلف الاتحاد السوفياتي، فلقد كانت لسياسات الغلاسنوست والبريسترويكا آثارٌ عظيمة على الأقمار الصناعية السوفياتية القديمة في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى. إنهيار معظم الأحزاب الشيوعية (أو فقدان إحتكارها للسلطة)، الإنتقال إلى سياسة اقتصادية ليبرالية، سقوط الستار الحديدي، إنهيار حلف فرصوفيا، إندماج الجمهورية الديموقراطية الألمانية بألمانيا الفدرالية المجاورة لها، بداية المحادثات حول دخول هانغاريا أو تشكوسلوفاكيا في المجموعة الأوروبية؛ كل هذه التطورات غير العادية، التي لم تكن لترد على المخيّلة قبل سنوات، لم تصبح ممكنةً إلا بعد أن بدأ نظام غورباتشيوف في موسكو بإرخاء قبضته[53]. وأياً تكن الدوافع الأصلية بإتجاه الليبرالية، فلقد تغيّرت الجغرافية السياسية والإستراتيجية الأوروبية من الغابة التورانجية

وحتى مصب الدانوب، وبرزت نصف دزينة من الحكومات الجديدة التي تحاول مع شعوبها مواجهةَ الأوضاع المستجدة.

وتتمتع المجموعة السكانية في دولة ألمانيا الشرقية السابقة، بموقع مميز بالنسبة للمجموعات الأخرى. فعلى الرغم مما تبذله من جهود للتكيّف مع نمط الحياة الجديدة، وما تعاني منه في سبيل ذلك من بطالة، مما يتوفر لها من بنى تحتية وبيئية وصناعية، رديء إلى حد أنه لا بد لها من الحصول على رساميل طائلة لتطويرها وبلوغ مستوى ألمانيا الغربية. إلا أن ها هنا صعوبات متوسطة الأجل. ولحسن حظ الألمان الشرقيين، فإنهم باتوا يشكلون جزءاً من الدولة التي تتمتع بأفضل ميزان تجاري وبأفضل ميزان مدفوعات في العالم[54]، إضافة إلى أن إعادة الإعمار، تسمح بإنطلاقة قوية من النمط الكينيزي للخدمات العامة ومؤسسات شق الطرق وللصناعة عامة. وربما زاد عجز الخزينة الألمانية، غير أنه عجز ينتج أساساً عن زيادة الإستثمارات وهو ما يعتبر صحياً من الناحية الإقتصادية.

وفيما منح الألمان الشرقيون حق الدخول المجاني إلى المجموعة الأوروبية المزدهرة، ما يزال على جيرانهم أن يدفعوا ما عليهم في سبيل ذلك[55]. بالطبع، يبقى بعضهم محظوظاً أكثر من البعض الآخر. فالفارق كبير جداً مثلاً بين هانغاريا التي تخوض منذ سنوات تجاربَ فطنة للدخول في النمط الإنتاجي الجديد، ورومانيا مع ما عانته من إلتواءات اقتصادية نتجت عن نظام متخلف. ولكنْ، وأياً تكن الفوارق، فعلى كل دولة أن تنقل إقتصادَها ومجتمعها من نظام إلى آخر دون الإنهيار تحت وطأة الجهود التي تبذلها.

من الأسهل إرساءُ حكوماتٍ صلبة تتمتع بالشرعية السياسية في

بعض البلدان، منه في بعض بلدان أخرى. وتبدو بولونيا الأفضل في هذا السياق، لما تتصف به من وحدة ثقافية ودينية، ومن وعي عميق لهويتها. وهذه المعطيات نفسها، تساعد هانغاريا أيضاً. ولكنّ آلية التحوّل، قد تكون مؤلمةً ومترافقة مع الفوضى، حتى حيث يعم الاستقرار وتزدهر، إذ قد تستتبع تحالفاتٍ وكسراً للعلاقات، ونقاشات حامية، حول السياسة الدينية أو الاقتصادية ونزعةً تسلطية كامنة. وقد يتعرض الراديكاليون الإجتماعيون للنقد، من قبل أحزاب المزارعين، أو جهات قدامى التقدميين. بتعبير آخر، قد تشهد بولونيا ما حل في فرنسا وإيطاليا من وضعية سياسية مضطربةٍ ومؤلمة أواخرَ الأربعينات والخمسينات، أي عندما بدأتا تتخليان عن نظامهما الحربي، وتحاولان تحديث نفسيهما. ولدول أوروبا الوسطى حظٌ أكبر، للوصول إلى الشرعية السياسية، من رومانيا وبلغاريا، حيث التقاليد السياسية أضعف، وحيث ما يزال لعدد كبير من «التقليديين العريقين أو غير العريقين»(56) نفوذٌ فعلي، وحيث ما تزال الأوضاع الاقتصادية قائمةً.

والواقع، أنه سيكون من الأصعب الحفاظ على الشرعية السياسية، إذا عادت الإنقسامات الإثنية لتبرز مجدداً، كما حصل في الإتحاد السوفياتي المنهار.

ومن هذه الزاوية أيضاً، لبولونيا إمتيازٌ فعلي: فمن جهة، إن مجموعتها السكانية متناسقة، ومن جهة أخرى، لم تطالب ألمانيا بالأراضي التي إحتفظ بها البولونيون، وهو ما ينطبق أيضاً على هانغاريا حيث 93 % من السكان مجريون. وتكمن المشكلة من وجهة نظر بودابست، في أن العديد من الأقليات الهانغارية تعيش

خارج حدودها 600,000 في جنوب سلوفاكيا، وأكثر من 400,000 في يوغوسلافيا، ونحو مليونين في رومانيا[57]. وبالمقابل، فإن البلد الذي يعاني أخطر الإنقسامات الإثنية، هو دون شك يوغوسلافيا السابقة التي لم تتجاوز فعلياً أعوامَها الستين، بوصفها إتحاداً من الثقافات واللغات والأديان المتنازعة. فعدا الصراع المركزي بين الصرب وغير الصرب، حول «هيمنة»[58] بلغراد، وهو الصراع الذي أحدث حرباً أهلية كبرى هناك أيضاً، فإن مصير مقدونيا وكوسوفو الذي يطرح مشاكلَ ضخمة يُعرِّض الوضعَ للإنفجار في أية لحظة.

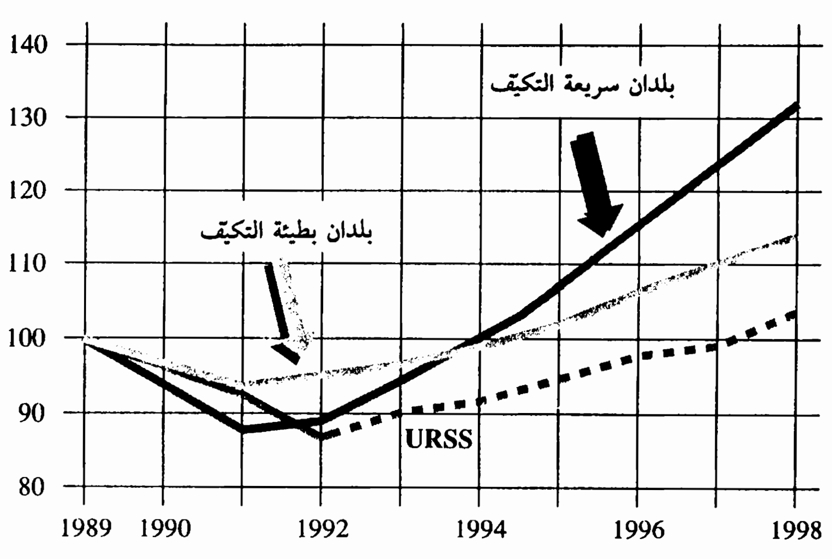
وعلى الرغم من أن التوترات لا تصل في أماكن أخرى إلى مثل هذه الحدة، فإن معظم البلدان المجاورة ورثت مشاكلَ عميقة الجذور من طراز «أكثرية ضد أقلية». ومنذ الاستقلال، خاضت حكومة براغ مفاوضات مع السلوفاك حول مسائل تبدأ باسم البلد، لتصل إلى مطالبة السلوفاك بمزيد من الاستقلالية[59]. ويشجب الرومانيون تحركَ الأقلية الهانغارية التي تكظم بدورها غيظها، قابعةً تحت السيطرة الرومانية[60]، كما أن تركيا لا تُخفي إمتعاضَها مما تتعرض له الأقلية الناطقة بالتركية من البلغار، فيما لا ينسى اليونان احتلال تركيا لشمال قبرص، ولا يسامحها على ذلك أبداً. والجميع يراقب مقدونيا بإنتباه. وقد خشي المراقبون خلال العقود الأولى من هذا القرن، أن تؤدي النزاعاتُ في البلقان إلى عدم الإستقرار والحرب، وأن تنجرف أممٌ أخرى إلى آتونها. وإذا عادت هذه المخاوف لتبرز ولتجد ما يبررها في العقد الأخير من القرن العشرين، فسوف يبيّن ذلك بصورة مأساوية، أن البشر لا يتعلمون فعلياً عِبر التاريخ.

قد يؤدي الإزدهار إلى الحد من هذه التوترات، إلا أن الإنتاجية ومستوى الحياة في المنطقة، يبقيان متخلفين كثيراً عنهما في الغرب. كان دخل الفرد في تشيكوسلوفاكيا يزيد 10 % عنه في النمسا عام 1939؛ أما اليوم، فهو أدنى بحوالي 35 % [(61)]. وهذا الحساب يبقى على الأرجح شديدَ التفاؤل، غير أن مستوى حياة التشيكيين هو، رغم ذلك، أعلى بكثير منه في بلدان أخرى أقرب من الشرق من الروثنا إلى مقدونيا. ونظراً لإنحطاطها الصناعي، وعدم فاعلية بناها التحتية، وافتقارها إلى الخُبرِ في مجال التقانة والتجارة، وعملتها غير القابلة للصرف، والتي تفقد تدريجاً قيمتها، وما يصيبها من أضرار بيئية هائلة، سوف يكون من الصعب على بعض هذه البلدان، الإنتقال إلى اقتصاد السوق، خاصة في عقدٍ يشهد شحاً متعاظماً للرساميل على الصعيد العالمي. وإذا ما ألغيت المساعداتُ على الأسعار، ورفع الدعم عن المؤسسات الحكومية، وتم تقليص البيروقراطية، بناءً على نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن بلداناً قادرة على التكيّف بسرعة، مثل هانغاريا وبولونيا، ستعرف معدلات بطالة مرتفعة جداً، وإفلاساتٍ وتحركات شعبية، وزياداتٍ للأسعار وتدخلاتٍ خارجيةً، فيما قد يعرف ناتج العديد من البلدان، الذي ما يزال أصلاً يتناقص، تدنياً إضافياً لا يقلّ عن 10 % قبل أن يفعل الإصلاح وتبدأ الإنطلاقة الموعودة (الرسم البياني ص 108).

والواقع أن هذه الإنطلاقة قد إتسمت بالتشويش من جراء الفوضى التي عرفها الإتحاد السوفياتي السابق. وطوال عقودٍ، اعتمدت هذه البلدان على النفط السوفياتي الذي يباع بسعر أدنى من

التكيّف مع الإصلاح الإقتصادي
في أوروبا الوسطى والشرقية [62]

مؤشر الناتج القومي القائم وغير المتوقع



بلدان سريعة التكيف
هنغاريا، شيكوسلوفاكيا
ألمانيا الديموقراطية، بولونيا.

بلدان بطيئة التكيف
رومانيا، بلغاريا
يوغوسلافيا، ألبانيا

السوق العالمية، وعلى المقايضة. أما الآن، فتواجه أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية نقصاً كبيراً في المحروقات، وتضطر إلى تسديد وارداتها من النفط بالدولار. ومن الممكن التعويض عن نقص العملات الصعبة من خلال زيادة الصادرات إلى روسيا، إلا أن ذلك يفترض أن لدى هذه الأخيرة القدرة على دفع أثمانها. وكل هذه الأمور تعقِّد عملية توجه هذه البلدان نحو الأسواق الغربية[63]. أضف

إلـى ذلـك، أن تـدهـور الأوضـاع فـي الإتحـاد السـوفيـاتـي السـابـق ورومانيا، والحرب الأهلية اليوغوسلافية، قد يحدثان هجرةً كثيفة نحو الغرب، ترمي بثقلها على الخدمات الاجتماعية التي تُحمّل ما لا طـاقـة لهـا علـى إحتمـالـه. وبـالفعـل سبـق أن أدت المعـارك فـي البوسنة، إلى تهجير ملايين الناس، وربما بصورة دائمة. وتبرز الآن حواجزُ على طول الحدود الشرقية والجنوبية لدول أوروبا الوسطى، تخلق ستاراً حديدياً جديداً، للفصل بين البلدان التي كانت تدور في الفلك السوفياتي وجاراتها التي تمزقها المعارك[64]. وربما كانت هذه المهزلة المأساة أفظعَ المهازل التي تشهدها هذه المنطقة.

وباختصار، على أمم أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، أن تقوم بأشياء كثيرة، قبل أن تهتم بالتغيرات العالمية الناتجة عن التقانة والبيئة والتبدلات السكانية[65]. وقد أثرت الأضرار البيئية على الصحة ومستوى الحياة في هذه البلدان، وهي بدأت تعي هذا الأمر. أما إصلاح هذه الأضرار واعتماد أنواع بديلة من الوقود، وأنماط حياة أخرى، فيبقيان من الأمور المكلفة جداً. وهناك عدد من هذه البلدان ما يزال يعوّل، لتأمين ما يحتاجه من طاقة، على المفاعلات النووية التي صممها الاتحاد السوفياتي، وهي لم تغفل رغم ما ينجم عنها من أخطار، وذلك لما يطرحه الإستغناء عنها من مشاكل هائلة. وقد أدت المخاوف البيئية والاقتصادية إلى انخفاض معدل الولادية في جميع بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، إضافةً إلى أوكرانيا، وذلك إلى أدنى بكثير من معدل الخصوبة الكفيل بالاستبدال[66]. ومن جهة أخرى، قد يؤجج التغيّرُ السكاني التوترات الإثنيةَ داخل هذه البلدان (يعرف الألبان معدل ولادية أعلى بكثير من معدل

الصرب مثلاً) ويزيد من إحتمال الهجرات الكبرى من بلد إلى آخر. ومرة أخرى يحتاج مزارعو هذه المناطق، كما هي الحال في روسيا، إلى إلغاء الملكية الجماعية واستثمار الرساميل.. وهي لن تستفيد أبداً من اللحوم والزراعات المعدلة وراثياً. وهي أيضاً بحاجة إلى أسواق تصدير مزدهرة، قادرة على الوصول إليها في أوروبا الغربية؛ غير أن ذلك سيتسبب في حال تحققه، باستفزاز المزارعين الأوروبيين[67]. وطالما أن هذه البلدان لا تمتلك بورصة وطنية، وصناعاتها بحاجة إلى إعادة بناء، فهي لن تستفيد أبداً مما تؤمنه التبادلاتُ المتواصلة والمصانعُ الكاملة التأللة من منافع.

غير أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، لا تخلو من بعض الموارد المهمة: أصول مالية قيمة وطموحة، بنية تحتية تعليمية راسخة. تقاليد عريقة في الصناعة (تشيكوسلوفاكيا)، أو الرياضيات والعلوم (هانغاريا)، إضافة إلى التوصل للمرة الأولى خلال نصف قرن إلى أفكار جديدة ومؤسسات جديدة وتكتلات جديدة. إلا أن ما ينتظر هذه البلدانَ من مهام، خاصة على المدى القصير والمتوسط، قد يتطلب ما يفوق هذه الميزات التي قد لا تكون كافية كي تتمكن هذه البلدان من التعويض عما فاتها، أو الإستعداد للقرن الواحد والعشرين، إلا أنها نجحت على الأقل بالخروج من المأزق وها إنها قادرةٌ على أن ترسم وجهةَ مسارها.

محمد خطاب

هوامش الفصل العاشر

(1) J. Paxton (ed). *The Statesman's Yearbook, 1982 - 1983* p. 1228.

وللمساهمة الحالية لانتاج الطاقة والمناجم راجع:

Economist World Atlas and Almanac 1989, p. 96-97.

(2) ورد في:

P. Dibb, *The Soviet Union: The Incomplete Superpower*, London, 1986, p. 67.

(3) الاحصاءات مأخوذة من:

Statesman's Yearbook 1982 - 1983, p. 1240.

وتجد توزيعاً آخر لأرقام اجمالية قريبة جداً في:

UNESCO Statistical Digest 1987, p. 330-331.

(4) محتسبة انطلاقاً من: *UNESCO Statistical Digest 1987*, p. 331.

الذي يحدد عدد «الباحثين والمهندسين لكل مليون نسمة» والأرجح أن كلمة «باحث» تستخدم هنا بمعناها العام ولا تحمل حصراً على الحائزين على الدكتوراه، أو على الأشخاص الذين يعملون في مختبر.

(5) J. Paxton (ed), *The Statesman's Yearbook 1982 - 1983*, p. 1240,

الذي بالإمكان مقارنته بالمجاميع الأميركية وربما كان عدد الأطباء الذين يسهرون على 1,1 مليار نسمة في الصين أكبر إذا ما حسبنا أولئك الذين لم يتلقوا إعداداً غربياً. (*Ibid*, p. 335).

(6) نجد ملاحظات مفيدة حول نجاحات ومشاكل العلم السوفياتي في:

V.Z. Kresin, «Soviet Science in Practice: An Inside View, in: J. Cracraft (ed.) *The Soviet Union today: An Interpretative Guide*, 2 nd edit, Chicago/London, 1988, ch. 24.

(7) لتحليل جيد لهذه الأهداف انظر:

C. Rice, «The Evolution of Soviet Grand Strategy», dans P. Kennedy (ed.), *Grand Strategies in War and Peace*, New Haven/London, 1991, ch. 9.

(8) *Cf, Soviet Military Power*, U.S. Department of Defense, Washington, D.C., annuel, ou *The Military Balance*, International Institute of Strategic Studies, Londres, annuel, ainsi que les rapports du *Stockholm International Peace Research Institute*. Pour des analyses qui étudient la force militaire soviétique, voir les divers essais dans H. S. Rowen et C. Wolf,

Jr (eds.), *The Future of the Soviet Empire*, New York, 1987; Dibb, *Soviet Union*, analyse ses faiblesses.

(9) *Cf.*, H.S. Rowen et C.Wolf, Jr (eds.), *The Impoverished Superpower*, San Francisco, 1990; A. Aganbegyan, *The Economic Challenge of Perestroika*, ed. M. Barratt Brown Bloomington, Ind., 1988, p. 2; la discussion dans Cohen et Wilson, *Superpowers in Economic Decline*, p. 10ff., et Meyerson, «Soviet Economic Morass», p .5.

(10) Ce tableau composé est basé sur les sources suivantes: Cracraft (ed.), *Soviet Union Today*, p. 179 (pour 1956-1984); P. Passell, «Where Communist Economics Fell Short», *New York Times*, 17 décembre 1989, p. E 3 (pour 1985-1988); A.R. Myerson, «The Soviet Economic Morass», *New York Times*, 16 septembre 1990, p. F 5 (pour 1989); C.H. Farnsworth, «Soviet Economic Output Off Sharply», *New York Times*, 22 décembre 1990, p. 8 (pour 1990 et la prévision pour 1991). A cause de l'intensification de la crise économique, les estimations plus tradives du PNB de 1991 suggèrent des déclins de 13, 18 ou même 25 %; *cf.* «The Soviet Economy: Still Bust», *Economist*, 24 août 1991, p. 21; J. Sterngold, «Coup is Linked to Debt Crisis by Soviet Aide» (à propos du compte rendu économique de Grigory Yalinsky), *New York Times*, 16 octobre 1991, p. A 1, A 10.

(11) Voir l'excellente discussion dans R.W. Judy et V.L. Clough, *The Information Age and Soviet Society*, Indianapolis, 1989.
(خاصة الفصل الأول).

(12) ناقشه: Cohen et Wilson, *Superpowers in Decline*, p. 9, *sq.*
وأيضاً الملاحظات الدقيقة في:

«Z», «To the Stalin Mausoleum», *Daedalus*, vol. 119, n° 1, hiver 1990, p. 311-312, 317 - 318.

(13) P.R. Gregory et R.C. Stuart, *Soviet Economic Structure and Performance*, 3 e édit., New York, 1986, p. 325.

(14) «Russia Drills Less Oil, OPEC Keeps it Cheap», *Economist*, 8 juin 1985, p. 65.

(15) بهذا الصدد اقرأ:

R.W. Campbell, «Energy», dans A. Bergson et H.S. Levine (eds.), *The Soviet Economy: Toward the Year 2000*, London, 1983; L. Dienes, «An Energy Crunch Ahead in the Soviet Union?» dans M. Bornstein (ed.), *The Soviet Union: Continuity and Change*, Boulder. Colorado, 1981; M.I. Goldman, *The Enigma of Soviet Petroleum*, London, 1980.

(16) P. Truell, «Western Study Says Soviet Aid May Be Futile», *Wall Street Journal*, 24 décembre 1990, p. 2.

(17) *Cf.* Bergson et Levine (eds), *Soviet Economy*, ch. 4 et 5; M.I. Goldman, *Gorbachev's Challenge: Economic Reform in the Age of High Technology*, New York, 1987, p. 32, *sq.*; D.G. Johnson, «Agriculture», dans Cracraft (ed.), *Soviet Union Today*, p. 198-209; B. Keller, «Soviet System Dooms a Bumper Crop», *New York Times*, 20 août 1990.

(18) P. Torday, «Chaos Looms for Soviet Economy», *Independent*, London, 29 août 1991, p. 6.

(19) *Cf*, Eberstadt, «Health of an Empire», dans Rowen et Wolf (eds), *The Future of the Soviet Empire*, p. 221-245; «Sick Men of Europe», *Economist*, 22 mars 1986, p. 53; J.Lloyd, «Soviet Citizens' Plight exposed», *Financial Times*, 18 août 1988.

(20) V. Bukovsky, «The political Condition of the Soviet Empire», dans Rowen et Wolf (eds), *The Future of the Soviet Empire*, p. 11-39; D.E. Powell, «A Troubled Society», dans Cracraft (ed.), *Soviet Union Today*, ch. 30; «Z», «To the Stalin Mausoleum», *passim*.

(21) مثلاً في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا كان نشر الديموقراطية مؤخراً بمثابة عودة إلى وضعية هذه الدول في مرحلة ما بين الحربين، ولذلك يمكن اعتبار الديكتاتورية الشيوعية بوصفها مفروضة بطريقة «غير طبيعية» من الخارج.

أما نشر الديموقراطية في اسبانيا واليونان والبرتغال فقد حصل على العكس من ذلك في بلدان لم تعرف الاقتصاد الشيوعي.

(22) ولمزيد من الانطباعات حول هذه البلبلة المتعاظمة اقرأ:

P. Gumbel, «Gorbachev Urges Soviet Congress to Expand Powers», *Wall Street Journal,* 30 janvier, 1989; B. Keller, «Soviet Economy: A Shattered Dream», *New York Times.* 13 mai 1990, p. A 1, A 12.

(23) R.S. Clem, «Ethnicity», dans Cracraft (ed.), *Soviet Union Today,* p. 306.

(24) *Ibid.*, p. 304-305, en donne la liste complète.

(25) E. Keenan, «Rethinking the USSR, Now That's it's Over», *New York Times*, 8 september, 1991, p. E 3.

(26) «Gorbachev's Turbulent South», *Economist,* 13 janvier 1990, p. 45; F.X. Clines, «In Soviet Union, Dizzying Disunion», *New York Times*, 26 octobre 1990, p. A 6.

(27) P. Gumbel, «Soviets Are at a Loss About Ethnic Unrest», *Wall Street Journal,* 21 juillet, 1989, p. A 12; «The Battle Lines of the Republics», *Economsit,* 23 septembre 1989, p. 58.

(28) Clem, «Ethnicity», p. 306. Voir aussi M. Hauner, *What is Asia to us?*, Boston/London, 1990, surtout p. 9, 233-234, 247-252; et D. Lieven, «Gorbachev and the Nationalities», *Conflict Studies 216*, novembre 1988.

(29) Voir la discussion importante de ces questions dans D. Lieven, «The Soviet Crisis», *Conflict Studies 241*, mai 1991, surtout p. 20 *sq*.

(30) V. Kvint, «Russia as Cinderella», *Forbes*, 19 février 1990, p. 103-108; B. Keller, «Selling Soviet Unity», *New York Times*, 19 décembre 1990, p. A 1, A 11; B. Keller, «Russia Cuts Share of Soviet Budget», *New York Times*, 28 décembre 1990, p. A 1, A 10.

(31) Torday, «Chaos Looms for Soviet Economy».

(32) لمزيد من التفاصيل:

Cf. N. Mansergh, *The Commonwealth Experience*, London, 1969; et B. Porter, *The Lion's Share: A Short History of British Imperialism 1850-1970*, London, 1976.

حول أوكرانيا راجع:

S. Greenhouse, «To Ukrainians, Separation Follows Laws of Nature», *New York Times*, 20 décembre 1990, p. A 10; et Lieven, «Soviet Crisis», *passim*.

(33) *Cf.* B.D. Porter et J.G. Roche, «The Expanding Military Power of the Soviet Union», dans Rowen et Wolf (eds.), *The Future of the Soviet Empire*, p. 143 - 161; F.J. Gaffney, «Is Moscow Cutting its Military? No, it's Building Up», *New York Times*, 17 novembre 1989; J. Churba, *Soviet Breakout*, Washington/London, 1988, exemple particulièrement insigne.

(34) A. Karatnycky, «The Many Armies of the Soviet Union», *Wall Street Journal*, 28 août, 1990; J.Fialka, «Soviets Begin Moving Nuclear Warheads out of Volatile Republics», *Wall Street journal*, 22 juin 1990, p. A 1, A 4.

(35) *Cf.* D. Ross, «Where Is the Soviet Union Heading?» et H.S. Rowen et C. Wolf, «The Future of the Soviet Empire», dans Rowen et Wolf (eds), *Future of the Soviet Empire*, p. 259-324; T.J. Colton, *The Dilemma of Reform in the Soviet Union*, 2 nd edit., New York, 1986, ch. 4, «Reform and the Soviet Future». Lire aussi Cohen et Wilson, *Superpowers in Economic Decline*, p. 90 *sq*.

(36) C.H. Fairbanks, «Russian Roulette: The Danger of a Collapsing Empire», *Policy Review 57*, été 1991, p. 7-8.

(37) M. Feshbach, «Population and Labor Force», dans Bergson et Levine (eds), *Soviet Economy: Towards the Year 2000*, p. 79. Voir aussi M.S. Bernstam, «Trends in the Soviet Population», dans Rowen et Wolf (eds), *Future of the Soviet Empire*, p. 185-214.

(38) Colton, *Dilemma of Reform in the Soviet Union*, p. 42.

(39) Clem, «Ethnicity», p. 304-305.

(40) في إحصاء 1979 كانت نسبة الروس 52,4 % من مجموع السكان في الاتحاد

السوفياتي ولكن بحسب:

Bernstam, «Trends in the Soviet Population», p. 209.

فإن هذه النسبة تضمنت افراد الأقليات العرقية الذين يعيشون في الجمهورية الروسية ولذلك فإن النسبة الفعلية لا تتجاوز 50,9 %. وفي 1984 تدنت هذه النسبة إلى 49,9 %.

(41) *Ibid.*, p. 209.

(42) M.S. Bernstam, «Trends in the Soviet Population», p. 208.

(43) *Cf*, M. Feshbach et A. Friendly, *Ecocide in the USSR*, New York, 1992.

يعطيان تفاصيل مهمة.

(44) *Cf.* p. 130-131.

(45) «A Way of Life Evaporates», *Economist*, 21 septembre 1991, p. 59.

(46) مثلاً استخدام تقنيات هورمون النمو البقري لتحسين مردود الحليب في جمهوريات البلطيق.

(47) Judy et Clough, *Information Age and Soviet Society*, p. 29.

(48) Cité dans *ibid.*, p. 15.

(49) *Ibid.*

(50) «If Gorbachev Dares», *Economist*, 6 juillet 1985.

(51) *Economic World Atlas and Almanac*, 1989, p. 209.

(52) Pour plus de détails, *cf*, Kennedy, *Naissance et Déclin des Grandes Puissances*, p. 320-323, (U.S.).

(53) كتحليل يتناول الخلفيات، إقرأ:

W.E. Griffith (ed.), *Central and Eastern Europe: The Opening Curtain*, Boulder, Colo., 1984; C.Gati, *The BIOC That Failed*, Bloomington, Ind., 1990; et le recueil d'essais de T. Garton Ash, *The Uses of Adversity*, New York, 1989 et *The Magic Lantern*, New York, 1990.

(54) En décembre 1990: *cf.* «Trade Exchange Rates and Resserves», *Economist*, 15 décembre 1990, p. 100.

(55) «هذا غير عادل»، قالها صحافي بولوني لزائر غربي أوائل 1991. «لماذا لا توجد بولونيا غربية لتساعد بولونيا الشرقية البائسة؟ لماذا لا توجد بولونيا غربية لتخلصنا من «الزلوتيز» الرديئة والسيارات الرديئة والجوازات الرديئة وتعطينا أخرى جيدة؟» أورده:

W. R. Mead in «Dark Continent», *Harper's Magazine*, avril 1991, p. 52.

(56) «Democracy in Eastern Europe», *Eonomist*, Dec 1990, p. 5.

(خاصة بالنسبة لجبهة الخلاص الوطني في رومانيا).

وبالنسبة للمناظرات السياسية اقرأ:

«Eastern Europe Moves Right», *Economsit,* 24 mars, 1990, p. 21-23.

(57) C. Bohlen, «Ethnic Rivalries Revive in Eastern Europe», *New York Times,* 12 novembre 1990, p. A 1, A 12; C. Bohlen, «3 East Europe States Grope for Union», *New York Times*, 16 décembre 1990, p. 16.

(58) V. Meier, «Yugoslavia: Worsening Economic and Nationalist Crisis», dans Griffith (ed.), *Central and Eastern Europe,* p. 276, voir aussi I.Banac, «Political Change and National Diversity», *Daedalus,* vol. 119, n° 1, hiver 1990, p. 141-159.

(59) C.R. Whitney, «Burst of Freedom in Czechoslovakia May Split Czechs from Slovaks», *New York Times*, 3 juin 1990, p. 14. Lire aussi «Slovakia Pressing Czechs for an Equal Partnership», *New York Times*, 18 mai 1990.

(60) انظر أيضاً:

Bohlen «Ethnic Rivalries Revive in Eastern Europe», *passim;* et l'étude utile «Perestroïka: and Now for the Hard Part», *Economist*, 28 avril 1990.

(61) S. Greenhouse, «Long, Painful Road Ahead to Free Markets for East», *New York Times,* 10 novembre 1990, p. 1,4.

(62) *Financial Times*, 17 juillet 1990, p. 2.

(63) J. Dempsey, «Lights Going Dim in Eastern Europe», *Financial Times*, 13 septembre 1990, p. 27.

(64) R. D. Hormats, «Don't Let the West Erect a New Iron Curtain», *Wall Street Journal*, 27 décembre 1990, p. A 8.

(65) موضوع لتحليلات جيدة في مقالات مختلفة لـ :

Deadalus, Vol, 121, n° 2, printemps, 1991.

بعنوان: «The Exit from Communism».

(66) F. Barringer, «Birth Rates Plummeting in Some Ex-Communist Regions of Eastern Europe», *New York Times,* 31 décembre 1990, p. A 3.

(67) «Europe in Turmoil», *Agricultural Outlook,* juillet 1990, p. 28-32.



الفصل الحادي عشر

أوروبا والمستقبل

بالمقارنة مع بلدان آسيا الوسطى وأفريقيا الشمالية، وما تواجهه من مشاكل، تبدو أمم المجموعة الأوروبية قادرةً نسبياً، على الإستعداد للتعامل مع الميول والتيارات العالمية. وبالفعل، يمتلك الأوروبيون مواردَ مالية مهمة، وبنية تحتية، (وخاصة) جهازاً بشرياً متعلماً وماهراً. ويعتبر مستوى حياتهم من أرفع المستويات في العالم، وهم يمتلكون أيضاً امتيازاتٍ لا تحصى على الشعوب المتعثرة في الشرق والجنوب. ولقد أصبحت أوروبا مع اليابان والولايات المتحدة، أحدَ ثلاثة أكبر مراكز السلطة الإقتصادية والتقانية والسياسية في عالمٍ، يبدو بالمقابل مهشماً، ولا بد لأوروبا من أن تعيد تحديد سياستها الخارجية والعسكرية، في عالمٍ ما بعد الحرب الباردة. إضافةً إلى أنه عليها أن تجد وسائلَ وسبلاً لإنجاز وحدتها.

وعلى الرغم من أن هذه العقبات، لا تبدو منيعةً، يجدر بنا أن نسأل إذا كان الأوروبيون سيحافظون على نمط حياتهم الممتع، رغماً عن الأوضاع العالمية الحالية. وهل ستتمكن المجتمعات الأوروبية الغنية من إيجاد عازل يحميها من الضغوطات السكانية

المتعاظمة، أو من التغيرات المناخية الكبرى؟ كيف يمكن لأوروبا أن تواجه العولمة، وهي ما تزال تسعى إلى تحسين وحدتها؟ هل أنها قادرة على مواجهة الميول السياسية المفتتة والعدوانية المتعاظمة ضد الشعوب المجاورة والمهاجرة حديثاً، والعصبيات الجديدة؟ وكما لحظ مؤخراً، الصحافي توماس فريدمان، ففي بعض مناطق العالم الثالث تجمع الأنسال السيارات الفخمة، فيما تقتل الدبابات في بعض المناطق الأخرى الناس (سارايغو) كونهم من ثقافة أخرى ومن دين آخر[1]. والواقع أن مفاعيل التغيرات التقانية وكذلك مفاعيل النزاعات التاريخية، تتخطى الحقوق القومية، وتكون لها آثارٌ بعيدة. وهذا ما يصح أيضاً بالنسبة لقوة فوقومية (أوسع من قومية) أخرى. وإذا كان من غير المحتمل فعلياً أن يظل اليابان جيباً مميّزاً بعيداً من مشاكل العالم، فهل لأوروبا ـ الأوثق إرتباطاً بالمناطق المضطربة والأشد إنقساماً ـ، أملٌ بالسلامة المطلقة؟ وهل سيتمكن مسؤولو القارة السياسيون من الأجابة عن الأسئلة «القديمة» (مستقبل الحلف الأطلسي، السياسة الزراعية المشتركة)، وفي الوقت نفسه من حل بعض المشاكل المستجدة وغير المألوفة؟

يبقى من الصعب الحكم بهذا الشأن، خاصة وأن أوروبا تحاول اليوم، وبعكس البلدان الموحدة مثل اليابان أو الولايات المتحدة أوستراليا، أن تجد صيغتها الدستورية المخصوصة، وأن هذه المحاولة تستهلك القسمَ الأهم من طاقتها السياسية.

ومن هذه الزاوية، على الأقل، هناك ما يجمع بين زعماء المجموعة الأوروبية وزعماء بلدان الإتحاد السوفياتي السابق. ففيما تناضل المنطقة الأولى للتوحد، تحاول الثانية إنجاز انفصال أجزائها

بنجاح. وفي الحالين لا يجد المسؤولون وقتاً يخصصونه لمسائل تبدو بالتأكيد، أقلّ إلحاحاً. ويرى التقنوقراطيون في بروكسل وربما أيضاً في الدول الأعضاء الاثنتي عشرة التي تتألف منها اليوم[2] المجموعة الأوروبية، أنَّ للنقاش حول الوحدة الأوروبية المستقبلية أولويةً على ما عداه من مسائل مثل التحولات الديموغرافية العالمية والأنسلة والدفيئة.

ولما كانت سياسة الوحدة الأوروبية تطغى على هذا الإتجاه الأشد عمومية، فإنه من غير الممكن تجاهلها. والواقع أن حكومات أوروبا وشعوبها تواجه تحديين متزامنين: إيجاد صيغة مستقبلية للقارة، والاستجابة (أم لا) لقوى التغيير العالمية. ولذلك لعنوان هذا الفصل معنى مزدوج، وهو يطرح سؤال المسألتين الآتيتين:

أ ـ ما هي الصيغة التنظيمية التي ستتخذها أوروبا عند دخولها القرنَ الواحد والعشرين.

ب ـ وبغض النظر عن هذه الصيغة، ماذا سيكون مصير أوروبا في مواجهة التغيرات الدولية التي سبق أن وصفناها في القسم الأول من هذا الكتاب.

وعلى الرغم من أن هذين السؤالين حول مستقبل أوروبا يبقيان مستقلين، فلا يخلو أن يؤثر أحدهما على الآخر. وإذا تمكن الأوروبيون من التوحد، فسوف يكون لهم المزيد من الأمل بالتوصل إلى سياسة مشتركة حول مفعول الدفيئة. وكذلك فمن الممكن أن يمول الأوروبيون جماعياً مشاريعَ تقانية (مثل الإيرباس)، لا طاقة لبلد واحد على تحمل كلفتها. والحقيقة، أن كون العالم في خضم

التغيّر (توازنات إستراتيجية متبدلة، ترسيمات مختلفة للتطور الإقتصادي، صعود شرق آسيا وتبدّل موقف الدول الكبرى التي برزت بعد الحرب)، دعّمَ الدعوة إلى مزيد من الوحدة، بين الدول الأوروبية. ومن أفكار جان مونه Jean Monnet وروبير شومان التي شكلت المنطلق إلى المؤيدين حالياً لمزيد من التوحيد بين دول المجموعة الأوروبية، تبقى الحجة بسيطة: إذا أرادت أوروبا استعادة ما كان لها من وزن عالمي مهما نسبياً في بداية هذا القرن، لا بد لها من تلافي الحروب بين الدول المنتمية إليها، والتنسيق بين ممارساتها الاقتصادية وتطوير سياسات جمعية مشتركة، خاصة في المجال العسكري والديبلوماسي. ورغماً عن جميع الجهود التي بذلتها، لم تتمكن الأمم الأوروبية من استعادة مكانتها الفردية السابقة في العالم. أي أن وحدتها فقط هي التي ستسمح لها بخلق تكتل من الشعوب، يكون أكثر إزدهاراً، وربما أقوى من أي دولة أخرى من دول العالم[3].

أما اليوم، فما تزال أوروبا بعيدة من مثل هذه الرؤية، وإن كانت قد تطورت كثيراً بالنسبة لحالتها المجزّأة عام 1945. ومنذ أواخر الأربعينات، إرتكز دفاعُها إلى منظمة معاهدة شمال الأطلسي (OTAN) (الحلف الأطلسي) التي تسهم فيها الولايات المتحدة، بما توفره من دعم إستراتيجي نووي، ومن قوى ردع تقليدية. أما في الميدان الاقتصادي، فإن الرابطة الأوروبية للتبادل الحر (AELE)، تجمع في بنية مرنة دولاً صغيرة محايدة تتبادل بحرية منتجاتها الصناعية. إلا أن للمجموعة الأوروبية نفسها أهميةً مختلفة تماماً، وهي التي يقصدها المعلقون عامة عندما يتكلمون على «أوروبا».

ولقد تأسست المجموعة بموجب معاهدة روما التي وقعت عام 1957 لإنشاء وحدة جمركية، ترسي قواعد وحدة أوروبية أكبر (تشمل الوحدة السياسية) مستقبلاً. وللمجموعة أيضاً «لجنة أوروبية» تلعب دور السلطة التنفيذية للتخطيط المركزي، وبرلمانٌ أوروبي وحتى محكمةٌ أوروبية. وبهذه الصفة، تمتلك المجموعة هيكليةً دستورية تميز عادة الدولة الفدرالية.

غير أن أياً من هذه التنظيمات، لا يشمل جميع البلدان الأوروبية. كما أن في الحلف الأطلسي دولاً غير أوروبية، مثل كندا والولايات المتحدة، فيما لا تنتمي إليه الدول المحايدة الأوروبية. ومن الممكن توسيع السوق الموحدة التابعة للمجموعة، لتشمل جميعَ بلدان الـ AELE [4] الرابطة الأوروبية للتبادل الحر ـ. وقد وقع إتفاقٌ من هذا القبيل في تشرين الأول/ اكتوبر 1991، غير أن التقنوقراطيين يعارضون هذه الخطوة، كونهم يخشون أن يكون الإنتماء المنقوص، بمثابة مثل سيِّىء. واليوم، تتشابه علينا الإنتماءات: فتركيا تنتمي مثلاً إلى الحلف الأطلسي، غير أنها لا تدخل في المجموعة، على الرغم من أنها قدمت طلب عضوية، فيما إيرلندا هي بالمقابل، عضو بالمجموعة وليس في الحلف الأطلسي؛ وكذلك تنتمي النروج إلى الحلف الأطلسي، ولكنها ما زالت حتى الآن، تُقلِّب قرارَها بعدم الإنتماء إلى المجموعة، الذي إتخذته إثر إستفتاء عام 1972. وقد بلغت التغيرات في أوروبا الوسطى والإتحاد السوفياتي درجةً من الحدة، دفعت بعضَ البلدان ومنها روسيا إلى الإفصاح عن رغبتها بالإنتماء إلى المجموعة الأوروبية، أو حتى إلى الحلف الأطلسي.

ولكنْ، رغماً عن هذه التعقيدات، سوف تتمكن أوروبا من لعب دور أكبر في الشؤون العالمية. وبالفعل كما أشار الأستاذ صموئيل هانغتون، فإن «عصا القيادة العالمية» قد لا تنتقل في القرن المقبل من أميركا إلى اليابان أو الصين أو روسيا، بل إلى فيدرالية أوروبية:

«إذا توصلت المجموعة الأوروبية إلى نوعٍ من اللحمة السياسية، سيتوفر لها على صعيد السكان والموارد والثروات الإقتصادية والتقانية والقوة العسكرية الفعلية والممكنة، ما يجعل منها القوة الكبرى الأولى في القرن العشرين. لقد تخصص كل من اليابان والولايات المتحدة والأتحاد السوفياتي على التوالي، بالإستثمار والاستهلاك والتسلح، فيما استطاعت أوروبا أن تؤمن نوعاً من التوازن بين هذه القطاعات الثلاثة. فهي تستثمر جزءاً من ناتجها القومي القائم (غير الصافي) أقل من اليابان، ولكنْ أكبر من الولايات المتحدة، وربما موازٍ للإتحاد السوفياتي. وهي تستهلك أقل نسبياً من الولايات المتحدة وأكثر من اليابان والاتحاد السوفياتي، كما أنها تتسلح أقل من الولايات المتحدة وروسيا، ولكن أكثر من اليابان.

«ويمكننا أن نتصور أنه سيكون لأوروبا قدرةٌ على الجذب الفكري، لا تقل عن قدرة الولايات المتحدة في هذا المجال. ففي العالم أجمع، يقف الناس صفاً أمام أبواب القنصليات الأميركية للحصول على تأشيرة هجرة. وفي بروكسيل، يقف الناس صفاً على باب المجموعة طالبين القبول. إن فدراليةً بين أممٍ غنية ومتنوعة إجتماعياً وذات اقتصاد مزدوج يمزج القطاعين، ستشكل دون ريب، قوةً جبارة على الساحة الدولية. وإذا لم يكن العصر المقبل أميركيا، فإنه سيكون أوروبياً على الأرجح»[5].

ربما وجد القارىء شيئاً من المبالغة في هذه السطور، فهي

ربما تتناسى النزاعات السابقة والصعوبات الأوروبية الراهنة. وبعد مضي ربع قرن على إتفاقية روما، لم تزل المجموعة على حد قول أحد النقاد «متاهةً من مراكز المراقبة الحدودية والمساعدات الحكومية للصناعات الوطنية والنظم القومية المغلقة في مجال التذخير العسكري وبعض القطاعات العامة الأساسية، إضافة إلى الأحكام القومية التي ترعى الصناعة والملكية والمصارف ومعايير النقل والتأمين والأحكام الصحية التي يُخضع لها إدخال البضائع»[6]. فكيف تتعامل، والحال هذه، مع معطيات أعقد وأهم، مثل وضع قواعد مشتركة للهجرة، واعتماد عملة موحدة، وإنشاء مصرف مركزي واحد، وتوحيد القوى المسلحة (أو إقامة فدرالية فيما بينها)، وتبني سياسةً خارجية ودفاعية واحدة؟ أليس من باب الطوبى أن نتخيل أن اثنتي عشرة أو خمس عشرة أمة، لكل منها تقاليدها في السيادة الوطنية، سوف تشكل الولايات المتحدة الأوروبية، كما كان يأمل دعاة الفدرالية الأولون؟ أليس من الأفضل عملياً، البدءُ بإجراءات إصلاحية أكثر تواضعاً (مثل توحيد البراءات والموازين والمقاييس) والإكتفاء بفدرالية مرنة بين شعوب، تلتحم ثقافياً وتعتمد سياساتٍ صناعية متماسكة، بدل هدر الطاقات في سبيل تحويل أوروبا الموهوم، إلى لاعب سياسي متكامل على الساحة الدولية؟ والواقع يُظهِرُ بالنسبة لأوروبا، أن مجرد تلافي السقوط أمام الصعوبات الراهنة أمرٌ شاقٌ يتطلب الكثير من الجهود.

إن الذين يرغبون بأوروبا «قوية» يعترفون على الأرجح أن الوحدة الكاملة هي اليوم مستحيلة، إلا أنهم يشدّدون على الحاجة للتناسق الاقتصادي التي باتت ملحة وعلى ضرورة التشجيع على

اعتماد أسلوب موحد في التفكير والممارسة على الصعيد السياسي. أما الذين يفضلون على العكس من ذلك، المؤسسات المركزية «الضعيفة»، فيؤيدون فكرة سوق مشتركة موسعة للسلع والخدمات، غير أنهم لا يخفون كرهَهم للرقابة البيروقراطية على الأعمال، واعوجاجَ «السياسة الزراعية المشتركة» (PAC)، وكلفة تنسيق السياسات الاجتماعية وفقدان السيادة الضريبة الذي يستتبعه اعتمادُ عملةٍ مشتركة ومصرفٍ مركزي أوروبي؛ هذا عدا نقل السلطات البرلمانية والحكومية إلى المؤسسات الوحدوية الأوروبية. وإننا نجد بين هذين الحدين مروحةً من المواقف الوسيطة بحسب بلد المنشأ: فبعضهم يؤيد زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، وبعضهم الآخر نفوذ مجلس الوزراء، والبعض يسعى إلى صيغ دفاعية توحيدية، فيما يخشى آخرون أن يؤدي ذلك إلى نسق الحلف الأطلسي، وأخيراً هناك من يتمنى الحياد[7]. ولمؤيدي الوحدة التكاملية دوافع متعددة هم أيضاً. فمثلاً يريد أرباب صناعة السيارات الإيطالية، سوقاً واحداً في القارة، فيما يسعى المثقفون الألمان إلى «ترصيع» البنى الأوروبية في بلدهم الموحّد حديثاً[8].

لا بد لأي بحث حول إمكانية إنشاء أوروبا متكاملة، من أن لا يتناول فقط إزالةَ جميع الحواجز الداخلية، من أمام تبادل السلع والخدمات، بل أيضاً الإجراءات التي تبقى موضعَ إشكال أكبر، مثل العملة المشتركة، وتعزيز سلطات البرلمان الأوروبي، والسياسات الدفاعية المنسّقة. فهنا في هذه الميادين يكمن الأمل بتحويل أوروبا إلى كيان مختلف جداً عما للعبارة من دلالة جغرافية راهنة. ولكنْ، هنا أيضاً يكمن أكبر عدد من المعوّقات التي تحول دون تحويل البنية

الراهنة في قارة تتشكل أصلاً من دول قومية. وإذا استطاعت المجموعة تجاوزَ هذه العقبات، فإنها قد تبلغ المكانةَ التي يتمناها لها دعاةُ الفدرالية، وإلا من الممكن أن تظل كما قال وزير بلجيكي مشمئز إبان حرب الخليج عام 1991 «عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً ودودة عسكرية»[9].

وعلى الرغم من وجود منظمات أخرى في العالم تهدف إلى تنشيط التعاون الإقليمي، فلا تتمتع أي منها بما للمجموعة الأوروبية من أهمية تجارية، ولا تثير ما تثيره هذه الأخيرةُ من إهتمام ثقافي أو سياسي، فهي تحرك ثلثَ التجارة العالمية. وجماعياً، تبدو مواردُها المالية هائلةً، كونها تمتلك قسماً كبيراً من المصارف العالمية الرئيسة، ومن أكبر شركات التأمين والشركات المالية. وسبع من الأمم التجارية العشر الأولى هي أوروبية[10]. وفي بعض القطاعات مثل قطاع السيارات والصيدلة والآلات الأدوات والسلع الصناعية عامة، فإن بلدان المجموعة تنتج معاً أكثر من أي بلد آخر في العالم[11]. وما لم يتم إنشاء منطقة أميركية شمالية للتبادل الحر من المكسيك والولايات المتحدة وكندا، ستظل أوروبا أكبرَ سوق في العالم. وهي، بعد أن «كهربتها» النمافسة اليابانية والأميركية، تخصص مبالغَ طائلة للتقانة العالية مثل الطيران والفضاء والمعلوماتية المتطورة والقطارات السريعة.. ويستند هذا النشاطُ الصناعي والتجاري، على تنويعة ضخمة من المؤسسات الثقافية ومئات الجامعات وملايين طلاب الحلقة الثالثة والعمال من ذوي المهارة العالية، وهو يساعدها بالمقابل[12].

غير أن هناك ستاً وثلاثين دولة ذات سيادة، تتقاسم المواردَ

الأوروبية، من اليونان وحتى النروج، ومن فنلندا إلى البرتغال. والواقع أن المنطق الاقتصادي يدعو بوضوح إلى توحيد التعريفة الجمركية، والممارسات التجارية، والرسوم، وأنظمة السير، ونشاطات مشتركة أخرى. فالشاحنة التي تقطع 1100 كلم من شمال المملكة المتحدة إلى جنوبها بست وثلاثين ساعة، تأخذ، بعد أن تجتاز المانش، أربعاً وخمسين ساعة لتقطع المسافة نفسها من كالي إلى ميلان، وذلك بسبب التوقف المتكرر على الحدود. سيكتشف المواطن «الأوروبي» عندما ينتقل من بلد إلى آخر ويصرف عملته عند كل توقف، أنه قد دفع نصف المبلغ الأصلي من ماله، تكاليف صيرفة[13]. وإذا أضفنا إلى كل ذلك، اختلافَ مستويات المعيشة من بلد إلى آخر، هذا الاختلاف الذي يبدأ نوعية المنشب الكهربائي ليطول أنظمة الإتصالات بمجملها. نفهم لماذا يضغط رجال الأعمال باتجاه تحقيق سوق مشتركة واقعية للسلع والخدمات. وبالفعل، فإن مثل هذا التنميط الموحد يدفع بالنمو في أوروبا مؤمناً له في الوقت نفسه بنى اقتصادية أشد ليناً وفاعلية لمواجهة التنافس في بدايات القرن الواحد والعشرين[14]. وبحسب تقرير سيشيني الذي أعد مؤخراً، فإن «كلفة لا ـ أوروبا» أي ما ستدفعه الدول الأوروبية من ثمن، في حال عدم توحدها، سيكون هائلاً، فيما تؤدي بالمقابل إقامة السوق المشتركة، إلى توفير ما لا يقل عن مئتين أو ثلاثمائة ألف مليار، وأن يضيف 4 أو 7 % على الناتج العام العائد للمجموعة الأوروبية[15]. وعلى أوروبا أن تختار بين إلتقاط هذه الفرصة، كما يبيّن التقرير، أو أن تجد نفسها وراء اليابان وأميركا.

وقد أدت هذه الحجج مع بعض الحجج الأخرى التي تقدمت

بها لجنةُ الجماعات الأوروبية، إلى إتفاقٍ حول حرية رواج وانتقال السلع والخدمات والرساميل والأشخاص في جميع أنحاء المجموعة، وهو ما إتفق على العمل به بعد 31 كانون الأول/ ديسمبر 1992. وبما أن هذه الاتفاقية، لم تخرج عن الهدف الأصلي من معاهدة روما، فهي لم تثر ما أثاره من جدل، مشروعُ المصرف المركزي، أو سياسة الدفاع المشترك. إلا أن الهوة بين النظرية والممارسة، بدت واضحةً عندما نشر مفوض المجموعة للسوق الداخلي (لورد كوكفيلد) عام 1985 كتابة الأبيض حول الإجراءات الضرورية لإقامة سوق مشتركة واحدة، حيث حدد أكثر من ثلاثمائة قطاع نشاط، تتراوح من رخص المصارف، إلى مراقبة الرساميل، ومن الطيران المدني، إلى قانون الضرائب ومن قضايا البيئة، إلى أمن المستهلك[16].

وإن جزءاً مهماً من هذه الإجراءات، قد طبّق فعلاً، فيما أصبح الجزء الآخر في مرحلة الإعداد للتطبيق. وقد أدت الوجهة الداعية إلى سوق مشتركة، إلى مزيد من الإندماجات التجارية، والإستثمارات الفوقومية (أوسع من قومية)، وإلى إعادة مشتريات وإتفاقات تجارية، فيما كان الصناعيون والشركات المالية وصناعات الخدمات وعمالقة الإعلام الأوروبيون، يستعدون للإنفتاح والتنافس اللذين تعاظماً خلال التسعينات. (الدويتش بنك ومورغان غرينفل، سيمانز وپلسّي، هينسي وغينس، ڤولڤو ورينو)... وفي أواخر الثمانينات، كانت هذه التحالفات توحي بأن جميع الشركات تعيد بناء نفسها لتتمكن من الإستمرار في متن هذه السوق الضخمة. وقد دفع إزدهار هذه الإندماجات/ الاستملاكات، داخل حدود ما أسمته

الصحافة «القلعة الأوروبية» الشركاتِ المتعددة الجنسيات الأميركية اليابانية، إلى تكثيف حضورها في المجموعة. ومرة أخرى، ترددت أسماء شركات مألوفة مثل فورد وجكوار، فيليب موريس وسوشارد اي. بي. أم وسيمانز، فوجيتسو واي بسي .ال، هوندا ورڤر ميتسوبيشي وديملر ـ بانز، أي على ما يبدو لم يُستبعَدْ أحد[17].

غير أن الوقت لم يحن بعد لسوق أوروبية حرة بالكامل. والواقع أن عدداً من المؤسسات ذات الحقوق المكتسبة التي تتضرر من رفع القيود، تشن معركةً من المؤخرة ضد هذا التطور. فأن يُسمح لديوان محاسبة واحد أن يعمل في لندن وفرنكورت وميلان، أمرٌ مهم، دون شك؛ غير أن فتح باب التنافس بين شركات الطيران مثلاً، أمرٌ أصعبُ بكثير، وذلك لأن كل حكومة أوروبية تسعى إلى حماية شركات نقلها «الوطنية». وكذلك فإن منتجي السيارات الفاعلين، مثل بيجو وفيات الذين نجحوا في إقناع حكوماتهم بأن يقلصوا استيرادَ السيارات اليابانية، هم قلقون الآن من إنشاء مصانع يابانية في أوروبا (أساساً في بريطانيا)، وهم يقاتلون بشراسة للحصول على تمديد حصة (كوتا) الإستيراد. وللوهلة الأولى، يعتبر ذلكم خرقاً صارخاً لمبدأ السوق الموحّدة لصالح منتجين أدنى فاعلية. أما بالنسبة لرجال الصناعة الفرنسيين والإيطاليين، فالأمور تختلف كلياً: كان من المفترض أن تدر الوحدة الأوروبية فوائدَها على المؤسسات والعمال الأوروبيين، وليس على الشركات المتعددة الجنسيات التابعة لبلد أبقى على أساليب، للرقابة على الصادرات، تعتبر من أشدها تعقيداً في العالم، خلال الأربعين سنة الأخيرة.

إضافة إلى أن هذا الميل المسعور إلى الدمج / التملك في

جميع أنحاء أوروبا، بدا مختلاً على الصعيد الإجتماعي، بنظر العديد من النقاد. وربما كان مفيداً للأجهزة البشرية العليا وللمساهمين والمحامين، إضافة إلى فاعلين آخرين في هذه الميادين؛ غير أنه قلما يعتبر مفيداً بالنسبة للجمهور الواسع. إن لدى الأوروبيين رغبةً شديدة في أن لا يتحولوا إلى ما يشبه الولايات المتحدة، وهذا ما يفسر لماذا تتضمن المخططات الأوروبية دائما عنصراً اجتماعياً مهماً. وكما هو بيّن، كانت البنية القديمة القائمة على الحدود القومية، والرسوم الجمركية والأنظمة التشريعية والتجارية الخاصة بتشجيع بعض الصناعات الوطنية المخصوصة، مثل شركات الطيران أو شركات الهاتف، صناعات السيارات والمعلوماتية، المصارف ومصانع السلاح، وذلك في كلٍ من الدول الأعضاء. وإذا ما قارناها بسوق من الحجم نفسه مثل الولايات المتحدة، يبدو أن السوق الأوروبية ستحتوي على فائض من شركات الطيران وشركات الكهرباء وصناعات السيارات، بعد أن تسقط الحدود بين الدول، وبالطبع الأقل فاعلية من الشركات، أو الأضعف سينهار أو سيُشترى على الأرجح، إلا إذا رفضت الحكومة الوطنية الإندماجَ واستمرت في حمايتها لها. إذاً، هناك خطرٌ بأن يخلق «التنسيقُ» بين الكيانات الإقتصادية الأوروبية جيوبَ بطالة، رغماً عن الإندفاع العام الذي سيشهده النمو الإقتصادي.

أضف إلى ذلك، أن التوحد الاقتصادي يحصل في قارة تتفاوت فيها متساوياتُ الدخل والحماية الإجتماعية تفاوتاً كبيراً: فالناتج القومي القائم (غير الصافي) للفرد في ألمانيا يبلغ، مثلاً، ثلاثة أو أربعة أضعاف ما هو عليه في البرتغال أو اليونان[18].

وكذلك يبدو التفاوت بين الإعانات الاجتماعية على الأرجح، أكبر أيضاً. ولما كان نشوء سوق مشتركة حقيقية، يسمح للصناعيين بإنتاج سلعهم أينما كان داخل المجموعة، فإنهم سينجذبون إلى تكثيف إستثماراتهم الجديدة، أو إعادة مركزة إنتاجهم القائم في المناطق الأشد فقراً، أي حيث الأجور والتكاليف الأخرى، تبدو أدنى منها في أي مكان آخر. وعلى كل الحال، إن هذا ما يجعل الشركات الأميركية تهجر الكونكتيكات إلى المسيسيبي، أو ما يدفع المؤسسات اليابانية لإقامة مصنع في تايلاندا. غير أن هذه السياسات الليبرالية، تواجه ممانعةً متزايدة، وذلك لما لأوروبا من ثقافة سياسية مختلفة، تشدد على الحماية الاجتماعية، وسلطة النقابات (خاصة في ألمانيا). وبالمقابل، هناك ضغطٌ سياسي متعاظم، لتقريب الأجور في البلدان الأشد فقراً منها في البلدان الغنية، ولكي تقتدي التشريعاتُ الإجتماعية بالنموذج السائد في الأمم الصناعية المتطورة. وعلى الرغم من إعتراضات أوساط رجال الأعمال (والحكومة البريطانية) على ما يمثله ذلك من كلفة، فإن المجموعة الأوروبية تبدو مصممة على توسيع نطاق «شرعتها الإجتماعية». وإجمالاً، لا تستتبع فكرةُ السوق الأوروبية المشتركة، إنشاءُ منطقة حرة (مثل التكتل التجاري بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا) فقط، بل أيضاً تنسيقاً في مجالات عدة أخرى؛ وهذه الدوائر غير الإقتصادية، هي التي تطرح بالضبط أهم المشكلات.

ويمكننا القول في هذا السياق نفسه، إن «السياسة الزراعية المشتركة» (PAE) لا تتناسب مع منطق السوق الدولية، أو حتى أنها ترمي بثقلها على التجارة والتنمية في العالم. ومن خلال إقرار رسم

جمركي مشترك لحماية المزارعين الأوروبيين ضد هؤلاء الذين ينتجون بكلفة أدنى خارج المجموعة، ومن خلال تحديد أسعار تشجيعية دنيا للمواد الغذائية الأساسية وإعطاء مساعدات سخية للتصدير لتتمكن من تصريف الفائض في الخارج، تُخل «السياسة الزراعية المشتركة» بالعرض والطلب على الصعيد العالمي[19]. كما أنها تؤدي أيضاً إلى زيادة أسعار المواد الغذائية. وأكثر من 70% من التكاليف المشتركة تخصص للزراعة والصيد، وهو ما يقلص من حجم الموارد التي تخصص للتنمية الاجتماعية والإقليمية التي يستفيد منها عددٌ أكبر بكثير من الناس[20]. وتصل السماعدات بنسب متفاوتة إلى كبار المزارعين في شمال فرنسا أو شرق أنغليا East Anglia أكثر مما تصل إلى الفلاحين أو صغار المزارعين في آبينان. وفي الخارج، جعلت هذه السياسة من المجموعة الأوروبية أكبرَ مصدر للمواد الغذائية، وقد سمحت لها انتزاعَ أسواق من الأمم الأخرى المصدرة للمنتجات الزراعية، وقد وضعت أيضاً على المحك علاقاتِها بالولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا. وعام 1990 بلغت المساعدة إلى المزارعين 133,4 مليار دولار تحملت أعباءَها حكوماتُ المجموعة الأوروبية، إضافة إلى المستهلكين الأوروبيين، مقابل 74,1 ملياراً في الولايات المتحدة و 59 ملياراً في اليابان[21].

غير أن مؤيدي الوحدة الأوروبية يصرون على كون «السياسة الزراعية المشتركة» تبقى أمراً ضرورياً. إذ برأيهم، يجب أن لا تنحصر الإفادة من السوق الأوروبية المشتركة بالصناعة. كما يجب أيضاً ردم الهوة المتعاظمة بين مستويات المعيشة في البلدان الصناعية

أساساً من جهة، (المانيا) والبلدان الزراعية من جهة أخرى، (اليونان البرتغال) إضافة إلى تفاوتات الدخل داخل المناطق والقطاعات في الأمة الواحدة. أن تبتلع الزراعة القسم الأكبر من ميزانية المجموعة، هو بمثابة تحويلٍ لموارد الأمم الغنية إلى البلدان الأعضاء في المجموعة التي تضم أكبر عدد من العائلات الفلاحية ذات الدخل الفردي المتواضع. أما تعريض الزراعة لتجارة حرة كلياً، فقد يخلق أو يفاقم على الأقل مشاكلَ إجتماعية مصمَّمة، من صقلية إلى غالواي. أضف إلى ذلك أن أحزاباً قوية عديدة (مثل الإتحاد الديمقراطي C D U في ألمانيا)، تشعر نفسها أسيرة أصوات الفلاحين. وأخيراً، قد تعود المساعدات للزراعة إلى أسباب جمالية وعاطفية وثقافية: فعديدة هي المدن أوالمناطق الخلاّبة التي عانت من الهجرة الريفية[22]، ولذلك لا بد من دعم الزراعة بهذه الطريقة أو تلك، للإبقاء على الجماعات التي تعيش في مناطق مثل الأوڤرن Auvergne أو الكالابر Calabre أو الكاستيل. Castille.

وكذلك فإن النية بإصدار عملة أوروبية موحدة التي أعلن عنها القادة الأوروبيون في قمة ماستريخت Maastrieht عام 1991 تنطوي على القدر نفسه من الدقة والخطورة[23]. فربما بدا أن إقامة وحدة جمركية تُتداول داخلها دزينة من العملات المختلفة، أمرٌ غير متناقض فعلياً. فعدا الصرافين، يستفيد الجميع، من رجال الأعمال إلى المسافرين، من عملة مشتركة تحفّز على الإستثمار بين البلدان. إضافةً إلى أن نظام النقد العالمي بمجمله، قد يفيد نظراً لتجنيح الدولار الأميركي خلال العقود الأخيرة، من وجود عملة تستند إلى قاعدة أوسع. وبعد أن قبلت بلدان المجموعة بتبديل عملتها، في

إطار التلوينة المالية الأوروبية، لمَ لا تخطو خطوة إضافية إلى الأمام لتدمج جميع العملات في عملة واحدة؟

الجواب هو بالطبع، أن الوحدة المالية تستتبع نيلاً واضحاً من السيادة الوطنية ـ أي من حرية الحكومات والبرلمانات بتبديل سعر الفائدة وطبع أوراق مالية والوقوع بعجز في الموازنة ـ أخطر من ذاك الذي ينتج عن مشاريع توحيد المستويات المهنية أو حماية المداخيل الزراعية. فإذا أعطيت الحرية لجميع المصارف المركزية الوطنية، بأن تطبع الوحدة المالية الأوروبية E C U، وإذا تمكنت جميع الحكومات (وبينها إدارة روما وأثينا اللتان تعتمدان سياسةً ضريبية متساهلة)، من اللجوء إلى عجز ضخم في الموازنة بهذه العملة الجديدة، وزيادة دينها الوطني بمعدلات الثمانينات، فتصل الأمور إلى حد الكارثة. ولذلك بالضبط، يصر المصرف المركزي الألماني البوندسبنك Bundesbank المحافظ جداً في الشأن الضريبي، على حصر طباعة العملة الجديدة بمصرف فدرالي أوروبي واحد، وأن يكون مستقلاً عن رجال السياسة، بقدر ما هو عليه البونديسبنك نفسه. والواقع أن الاقتصاد الألماني قوي، وأن جيران ألمانيا قد ربطوا أسعار فائدتهم بأسعار الفائدة الألمانية، إلى حد أن البونديسبنك قد تحول إلى نوع من المصرف المركزي الأوروبي، وربما أمكن يوماً ما، إعطاء هذه الإتفاقات الضمنية صيغةً قانونية، من خلال إنشاء مصرف فدرالي أوروبي، يطبع الـ ECU كما يطبع اليوم البوندسبنك عملة الدويتش مارك.

ولهذا السبب بالذات، قالت تاتشر نهاية 1990 في مجلس العموم: «تخلوا عن عملتكم وسوف تتخلون عن سلطات هذا

البرلمان لأوروبا»[24].

إن توحيد العملة، يعني أنه سيكون من المستحيل أن يقود أيُ بلد بمفرده اقتصادَه من خلال تعديل معدلات فائدته. فهل سيكون مثلاً مفيداً، أن يزيد مصرف فرنسا الحسم 2 % بعد أن تصبح المصارف والمؤسسة قادرة على الحصول على العملة بالسعر القديم من الخارج؟ في أيلول/ سبتمبر 1992 وكونهما عاجزتين عن تحمل كلفة إبقاء عملتهما ضمن الحدود الضيقة لأسعار الصرف التي يتيحها النظام المالي الأوروبي السائد، خرجت إنكلترا وإيطاليا منه موجهتين هكذا ضربة قاسية إلى الآمال بإنجاز الوحدة الضريبية عام 1995؛ هل كانتا باستطاعتهما أن تفعلا ذلك، لو توفرت لدول المجموعة عملةٌ مشتركة؟ إن مصرفاً فدرالياً أوروبيا على نمط البوندسبنك، سيكون جهازاً محافظاً إلى أقصى حد، من حيث سياسته المضادة للتضخم. وتبعاً لذلك، ألا يؤدي الإنتماءُ إلى الوحدة النقدية الأوروبية، إلى نشوء صعوبات أكبر أمام بلدان مثل فرنسا (التي لا يتمتع مصرفها المركزي بأي استقلال فعلي عن الخزينة)، أو بلدان أخرى تتصف بأهمية عجزها؟

وكذلك، فإن ما للميل نحو الوحدة الأوروبية من أبعاد غير اقتصادية، ينجز أيضاً السيادة القومية، رغماً عن جهود مختلف المجموعات السياسية، للحؤول دون ذلك. وترى لجنة المجموعة الأوروبية، أن التكامل الاقتصادي سريعٌ جداً، إلى حد أنه من الخطر على تماسك المجموعة أن تبقى العلاقات السياسية في مؤخرة هذه الحركة[25]. غير أن ذلك يتطلب أن يمر الإتفاق على الوحدة السياسية بخير ودون نزاعات. والواقع أن الأزمة بين الكويت

والعراق، كشفت عن وجود إختلافات في وجهات النظر الأوروبية حول قضايا السياسة الخارجية، والاستفتاءات في الدانمارك وفرنسا، ودول إتفاقّات ماستريخت، وكذلك القلق العام من إحتمال فقدان السيادة القومية. عديدة إذن هي المصاعب التي تواجه قيامَ أوروبا فدرالية.

غير أنه، للوصول إلى درجة أعلى من التنسيق، ربما لا بد من تغيير بعض الوظائف وبعض الصلاحيات داخل المؤسسات الأوروبية الموجودة. فاليوم يتمثل محرك الوحدة والتكامل بلجنة الجماعات الأوروبية التي على أعضائها السبعة عشرة أن يتصرفوا بمعزلٍ عن الإهتمامات القومية، وإنطلاقاً من مصلحة المجموعة باعتبارها كلاً متكاملاً. وعلى الرغم من أن لكلِ عضو إدارةً وحقيبة (الزراعة، السياسة التنافسية، الصناعة والسوق الداخلية السياسة الإقليمية)، فهم يعملون معاً على إنضاج مختلف المعاهدات الجماعية حول التنسيق بين أصول القونين الإجرائية في كل بلد.

غير أن لجنة المجموعة الأوروبية، ليست مركز القرار السياسي داخل المجموعة، بل إن هذا المركز، يتعيّن في مجلس الوزراء، أي وزراء الدول القومية نفسها. وبالنسبة لبعض الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، هنا بالضبط يجب أن تتموضع السلطة السياسية، وذلك لأن هؤلاء السياسيين متنتخبون (بعكس الأعضاء المفوضين)، ولأن أوروبا لن تتقدم إلا بقدر ما تتوافق الدولُ الأعضاء على برنامج معيّن. ومن الممكن تلطيف مبدأ الاجماع ـ (لعدم تمكين عضو أو عضوين من كسر إرادة جميع الأعضاء الآخرين)، إلا أن المفهوم الفرنسي للتنسيق السياسي المتزايد في

أوروبا، يقضي جوهرياً بعقد لقاءات متواترة بين الرؤساء (والوزراء) لاتخاذ القرارات الكبرى.

وتعكس مثل هذه الآراء رغبةَ باريس في أن تجعل من أوروبا طرفاً رئيساً في القضايا العالمية، دون التخلي في الوقت نفسه، عن الهوية القومية الغالية على قلب فرنسا. إلا أن هذا التشديد على الهوية القومية جعل مجلس الوزراء أداةً أساسية لصياغة الموقف السياسي، يشغل الفدراليين الأوروبيين الحقيقيين، الذين يريدون على العكس من ذلك، زيادةَ سلطات البرلمان الأوروبي، بما هو مجلس شورى مؤلف من 518 عضواً منتخبين بالاقتراع المباشر لخمس سنوات، وبأعداد تتناسب مع حجم كل مجموعة سكانية[26]. ويعتقد الفدراليون أن بإمكان هذه المؤسسة أن تتحول إلى ما يوازي مجلس النواب الأميركي، أي أنّ صلاحياتها تشمل الموازنة، وحق الإقتراع على السياسات التي تقترحها السلطة التنفيذية.. ولكن ما يجري حتى الآن، هو ما يلقاه هذا المسارُ من إعتراض بعض المرجعيات المتضررة القوية له: لجنة المجموعة الأوروبية التي تخشى من أن يصطدم برنامجها لعموم أوروبا، بتكتل برلماني على أساس المصالح المحلية، زعماء الدول ووزراء مجلس المجموعة، الذين غالباً ما لا يروق لهم إعطاءُ صلاحياتٍ لبرلمان، حيث يشكل رعاياهم أقليةً على حدة[27]. وأخيراً المجالس والبرلمانات الوطنية نفسها التي يرفض معظمها التنازلَ عن صلاحيته للخارج. وتبعاً لذلك، لم تتعاظم صلاحياتُ البرلمان الأوروبي إلا ببطء شديد، ولا يمتلك مجلس النواب الأوروبي في ستراسبورغ حتى الآن، إلا «صلاحياتِ تغريمٍ ضعيفة»[28]. نعم يمكنه إرسال بعض النصوص

إلى لجنة المجموعة الأوروبية ورفض الموازنة، غير أنه لا يمارس هذه السلطة إلا بصورة إستثنائية وفي حالات الطوارىء. أي عملياً لا تلزم قراراتُه إجمالاً المجلسَ أو اللجنة.

وفيما تقترب المجموعة الأوروبية من مواجهة القرن الواحد والعشرين، ما تزال تبرز مقترحاتٌ جديدة تهدف إلى تدعيم وحدتها وتكاملها. ويقترح البعض إنشاء مجلس ثان (مجلس شيوخ) في ستراسبورغ، أو لجنة من النواب المنتخبين في إطار الدول، للنظر بالتشريعات الأوروبية. وكما سبقت الإشارة إليه، فهناك مشاريع متضاربة معروضة الآن، منها ما يهدف إلى تعزيز مجلس الوزراء (الخيار الفرنسي)، ومنها البرلمان الأوروبي (الخيار الألماني)، فيما يبدو أن بلداناً أخرى (إنكلترا والدانمارك) تتحفظ على كل هذه الأفكار. وعلى الرغم مما شهده الإعلام بدايةً من حماس «لأوروبا الموحّدة عام 1992»، فإن أوساط الرأي العام، تبدو أكثر تحفظاً، وهو ما يوحي بأن الوحدة السياسية لن تتم سريعاً.

ولكن، رغماً عن هذه الفوضى، فإن ما حصل من تطور جدلي، يجعل من أوروبا عام 1992 مختلفةً فعلياً عما كانت عليه عام 1980، تماماً كما كانت أوروبا 1972 مختلفةً عنها في 1957. وسواء من جراء الضغط الاقتصادي باتجاه سوق مشتركة حقيقية، أو التأثيرات الخارجية مثل صعود اليابان، فإن الحركة نحو التوحد والتكامل، نادراً ما فقدت إندفاعها. فعدم الإتفاق في مجال (الزراعة أو تغيير العملات)، لم يمنع من الاتفاق في مجال آخر، (السياسة الإقليمية أو المساعدات الخارجية)، وذلك ببساطة، لأن وجود قوى كثيرة متحركة يجعل من المستبعد أن يتوقف كل شيء ببطء ولكن

بثبات، كما يقال «تتحول المجموعة من تجمع لدول قومية إلى كيان متناسق يعترف العالم به كسلطة قائمة بذاتها»[29].

ولكن، إذا كان ذلك صحيحاً، فلا بد لأوروبا من أن تتحول أيضاً إلى «كيان متماسك»، خاصة في المجالات الصعبة، مثل السياسة الخارجية والدفاع. وهناك أسباب عديدة تفسر لماذا لم تستطع أوروبا صياغةَ موقف مستقل حول القضايا الديبلوماسية والإستراتيجية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية: مثل النزاعات القومية التقليدية، الوضع الاقتصادي المفجع، التردد بالنسبة لاختيار أسلوب تعامل مع ألمانيا، والضغوطات الروسية المتعاظمة على الحدود الشمالية؛ كل هذه الأمور دفعت أوروبا الغربية إلى طلب الحماية في كنف بنية ديبلوماسية وعسكرية شمال ـ أطلسية» تسيطر عليها واشنطن؛ إلا أن الأمور بدأت تتغير بعد بضعة عقود. وبالفعل لم تتمكن أوروبا من اللحاق بالولايات المتحدة، بالنسبة للثروة العامة، بل إنها تمكنت أيضاً من تخطي الإتحاد السوفياتي الذي بدأ اقتصادُه يُتلف. كما أن العجز الفدرالي المتعاظم، يثير قلق أصحاب المصارف والنواب، على حد سواء. وعلى جانبي الأطلسي، بدأت أصواتٌ تطالب بالتغيير، وخاصة بأنْ تتحمل أوروبا جزءاً متزايداً من عبء الدفاع عن نفسها، أو ربما أن ترسم بنفسها سياستَها الدفاعية[30].

نظرياً، هناك العديد من الحجج التي تأتي في صالح إنشاء دفاع أوروبي مشترك. فأوروبا غنية بما يكفي لتخصيص 4 أو 5 % من ناتجها القومي القائم (غير الصافي) الإجمالي للدفاع، بما يكفي لتوفير مروحة من القوى الإستراتيجية والتقليدية شبيهة بتلك التي

إمتلكتها القوى الكبرى التي برزت بعد الحرب. فالبنى العلمية والصناعية، مثل المركب العسكري ـ الصناعي، هي أصلاً موجودة، وإذا ما جمعت القوى البريّة العائدة لألمانيا وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا فقط، يتكون جيشٌ من أكبر جيوش العالم، مزوّد بأفضل التجهيزات في العالم. وهذا الحل مطروح أصلاً منذ زمن. لماذا لا تستطيع أوروبا أن «تكبر» وتستقل أكثر فأكثر عن الولايات المتحدة بالنسبة لدفاعها؟ فعلى الرغم من كل شيء، من الممكن أن تستمر العلاقة الأطلسية حتى بعد حل الحلف الأطلسي تدريجاً، وذلك لأسباب إقتصادية وثقافية، أو حتى لأسباب أخرى.

أما الآن، بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، إتخذ الجدل حول الصيغة المستقبلية للدفاع في أوروبا منحى مختلفاً تماماً. لقد نتج عن إنهيار الحرب الباردة، دون شك، إنفراجٌ عظيم: لقد سقط الخطر النووي، وتبدل المشهدُ السياسي الإستراتيجي. والمدهش فعلاً، هو ما حدث من انتقال متعدد الأبعاد والإتجاهات للنفوذ نحو الغرب[31]، ما أدى إلى إرتسام خريطة أوروبية جديدة، دون أن تبرز نزاعاتٌ كبرى. فعلى الرغم من إنحسار الضغط على القوى الدفاعية الغربية، الذي سمح بتوفير مبالغ طائلة كانت تصرف لأغراض عسكرية، أدى أيضاً إلى بلبلة في أوساط التقنوقراطيين الذين يأخذون بالحسبان المفاجآت التي تنتج عن تبدل الأوضاع العالمية إلى أقصى حد. بالطبع، تركز الهم الأول على إلغاء الترسانات الكبرى في القارة الأوروبية بأقصى سرعة ممكنة، وذلك من خلال سلسلة من المفاوضات شرق ـ غرب: المؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، إحياء إتفاقات هلسنكي عام 1975، التي

جمعت دول أوروبا وأميركا الشمالية الخمس وثلاثين، للعمل على صياغة «إجراءات تعزز الأمن والثقة»؛ مفاوضات فْيينا حول القوى العسكرية التقليدية في أوروبا (CFE) للتخفيف من القوات التقليدية، وحسر العمليات العسكرية في جميع أنحاء القارة، ومداولات أخرى حول المراقبة الجوية المتبادلة (اتفاق السموات المفتوحة)، وحول الحد من الأسلحة الكيمائية وإلغائها في أجل معين، وحول تلافي الأزمات[32].

وإذا إفترضنا أن هذه الآلية المعقدة لن تتوقف، يصبح من واجب الساسة الغربيين، أن يطرحوا قبل فوات الأوان، مسألةَ وجود الحلف الأطلسي نفسه. وبالفعل، فقد أُنشىء لمواجهة الظروف الإستثنائية التي سادت أواخر الأربعينات، واضطلع بدوره المطلوب على أكمل وجه، ولكنْ، وبعد أن إنتهت الحرب الباردة، وحين يصرّح الروس والأوكرانيون في جميع المناسبات، بأنهم يأملون بأن تدخل دولتاهم في الحلف، لا نعجب من أن ترتفع أصواتٌ مطالبة باستبدال الحلف الأطلسي بصيغة أشمل، تكون ذات طابع سياسي وأميركي. والواقع أننا نشهد في هذه المرحلة الرجراجة قائمةً إختيـارات «علـى الطلـب». وقـد اقتـرح البعـض كنمـوذج الجـوقـة الأوروبية في التاسع عشر، أي ما يشبه «منتدى» يضم الدول الكبرى التي تحافظ على أمن الآخرين. والمؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا هو مميز، وذلك لأنه لم يستبعد أية دولة (حتى سان ماران، الفاتيكان، ليتشنشتاين). ولأنه أيضاً يبحث في عددٍ كبير من القضايا السياسية، إضافة إلى قضية نزع السلاح، والحفاظ على السلم[33].

أما البحث عن بنى جديدة تضمن الأمن مستقبلاً في أوروبا،

فقد تعقد أيضاً من جراء بروز «المسألة الألمانية» من جديد: كيف يمكننا تحقيق علاقة متناسقة بين الأمة الأوروبية الأكثر سكاناً والتي تمتلك الإنتاج الاقتصادي والتقاني الأكثر تقدماً، والتي كانت من قبل الأكثر فاعلية على المستوى العسكري، وجيرانها الأصغر والأضعف. وتأخذ هذه المسألة أبعاداً تاريخية عميقة، تعيدنا إلى المرحلة السابقة، مرحلة بيسمارك[34]. وحتى لو إعتقدنا أن تقسيم أوروبا بعد الحرب قد «حل» المسألة الألمانية، فإن هذا الحل لم يكن إلا موقتاً، فالدوائر المعادية للألمان في أوروبا والولايات المتحدة، ما تزال مرتابة من هذه الأمة الكبيرة التي زادت حجماً وسكاناً. وهي تخشى من أن تصبح متفوقة على الصعيد السياسي أو حتى على الصعيد العسكري[35]. غير أن برلين أنجزت إزالة النازية بصورة جيدة وهي تحرص على عدم الدخول في أدنى نزاع مسلح بثبات. ولذلك يبدو اليوم هذا التخوف من «العدوانية الألمانية» أمراً غير مبرر، إلا أن السياسة الأوروبية عرفت مؤخراً الكثيرَ من التغيّرات، حتى أن مثل هذه المخاوف لا تثير الدهشة.

من المحتمل أن يكون ما لألمانيا من أهمية، هو الذي يعطيها وزناً يتزايد يوماً بعد يوم في متن لجنة المجموعة الأوروبية، وفي مواجهة أوروبا الشرقية والوسطى. والواقع أن القطب الثنائي الفرانكو ـ الماني الذي حكم إيقاعَ السياسة الأوروبية خلال العقود الأخيرة، قد يعاني من الضعف. فإذا تحققت في أوروبا وحدةٌ نقدية، وأُنشىء مصرفٌ فدرالي، فواضح من سيكون المقترع الأقوى بالنسبة للصيغة العملية للنظام الجديد. فعلى الصعيد الديبلوماسي، عندما تأخذ ألمانيا قراراً (مثلاً الإعتراف باستقلال كرواتيا)، يرى

جيرانُها أنفسهم مضطرين للإقتداء بها. ويمكننا أيضاً أن نتصور ما سيكون لألمانيا من نفوذ في أي منظمة دفاعية أوروبية، إذا ما أُنشِئت مستقبلاً، خاصة بالنسبة للتزود بالدبابات الهجومية والطائرات المطاردة. . أضف إلى ذلك أن «الاختراق السلمي»[36] التجاري والمالي الألماني لأوروبا الشرقية والوسطى، يبدو شبهَ حتمي، وذلك لأسباب جغرافية، ولما لها من علاقات تجارية تكاملية مع بلدان مثل هنغاريا ورومانيا. والواقع، ما إن أزيل الستارُ الحديدي، حتى إستعيدت هذه الصلات عملياً. وعلى الرغم من أن البولونيين القلقين يعتبرون أنه من غير المستحب أن تكون النسبة العالية من الإستثمارات في بولونيا ألمانية»[37]، فإن هذه النسبة لن تتغير، إلا إذا ما خصصت بلدانٌ غربية أخرى، مبالغَ مهمة لهذا الغرض، وإلا سيبقى وجود الاستثمارات الالمانية أفضلَ من إنعدام أية استثمارات.

وسواء أكان هذا القلق (أو التخوف) من مستقبل ألمانيا مغلوطاً تاريخياً أم لا، فإنه موجود فعلياً، وهو قد دفع بالمسؤولين الألمان المطالبة بأن تستوعب المانيا في بنى أوروبية عامة وبمزيد من الحزم، وبأنْ تتجه المجموعةُ الأوروبية بأسرع ما يمكن، إلى تبني حل يتمثل بأوروبا موحدة قوية. وبعيداً من الإنفصال عن جيرانها الغربيين، أظهرت ألمانيا بقوة رغبتَها بالإلتحام بهم، وذلك كما يقول توماس مان Thomas Mann «ليس من أجل أوروبا ألمانية، بل من أجل ألمانية أوروبية»[38].

كانت تلك دون شك أمنية صادقةً، ولكنْ، هل أنها تتناسب مع مشكلة تفاوت الأحجام القومية (وبالتالي تفاوت النفوذ) في أوروبا موحدة؟ قبل 1989 كانت المجموعة الأوروبية تعاني الأمرّين،

قبل أن يتفق أعضاؤها الذين لم يتجاوزوا حينها أربعَ أمم متوسطة أو صغيرة. أفهل ستكون أشد لحمة في المستقبل عندما ستضم أمةً كبيرة وثلاث أو أربع متوسطة (فرنسا إنكلترا إيطاليا إسبانيا) وربما عشر أو خمس عشرة من أحجام متفاوتة؟ نعم توجد مثل هذه التفاوتات بين كاليفورنيا والويلاوور ورود آيلاند، إلا أن المسألة تتعلق هنا بالعالم «القديم» وليس «بالجديد». ويبقى أن نعلم ما إذا كان بالإمكان إستيعاب قرون من القومية في أوروبا في البنى الجديدة المقترحة، دون الكراهية المتلازمة معها.

وإجمالاً، سواء إنطلقنا من القضايا المالية أو الدفاعية، فإن مشكلة المجموعة تبقى إياها. والواقع أن حل أوروبا متحدة «قوية» يبقى «نظرياً» جذاباً على الأقل، بالنسبة للفدراليين الراسخين، إلا أنها تطرح عملياً الكثيرَ من المشاكل. ولكنْ، إذا ما تبنت أوروبا كحلٍ التنظيمَ المرن «الضعيف»، فإنها تواجه مشاكلَ عديدة، حتى في هذه الحالة. أي أنها ستظل هامشية على الساحة العالمية، وستنعزل على الصعيد الإقتصادي، وحتى أن قدرتها الكثيفة قد تضعف لما يصيبها من تفكك مستمر. وبعيداً من إيجاد حل للأمور، عندما تكتفي بدرجة محدودة من التنسيق الاقتصادي، قد تجد المجموعة نفسها متجاذبة بين الممارسات الإقتصادية العموم أوروبية التي تتكامل أكثر فأكثر من جهة، وبين بنى سياسية غير ملائمة ومتناقضة من جهة أخرى. ولهذا السبب، يقترح بعض أعضاء المجموعة الراغبين في تعميق الوحدة (بلاد البنيلوكس ألمانيا، إيطاليا،) أحياناً، أعتمادَ «سرعتين» تسمح لهم بالتقدم، تاركين للأعضاء الأقل حماساً مثل (إنكلترا، اليونان. . .) السير على

إيقاعهم الخاص. إلا أننا حين نعاين ما ينتج عن ذلك عملياً، فإن سلسلتين من القضايا ترتسمان أمامنا[39].

يمكننا أن نتساءل إذا كانت هذه القضايا التي أصبحت مألوفة، التنسيق النقدي، تعديل الميثاق المشترك P A C منح البرلمان الأوروبي صلاحياتٍ جديدة، تحسين التعاون الدفاعي، التفاوض بشأن قبول عضوية مرشحين مؤهلين للدخول في المجموعة مثل النمسا وسويسرا، الخوف من أن تكون المجموعة عاجزة عن رسم سياسة موحدة تجاه الشرق الأوسط (مثلاً) ستشكل القضايا الوحيدة أو الأساسية التي تتطلب الحلول بالنسبة للسياسيين الأوروبيين، فيما قد شارفوا هم وناخبوهم على عتبة القرن المقبل. هل ستغوص أوروبا في ترف الجدل حول ذاتها ـ إلى أي مدى ستتوحد؟ ـ منعزلة هكذا عن التيارات والإضطرابات العالمية المحتملة، والتي تعرضنا لها في القسم الأول من هذا الكتاب؟ الجواب هو دون ريب كلا. والواقع وكما سنناقش ذلك فيما بعد، فإن الدول الأعضاء في المجموعة، ليست الآن بمعزل عن التأثر بالتيارات السكانية والهجرة ومسائل البيئة وتدويل الصناعة وبروز تقانيات جديدة. وسوف تتأثر على الأرجح أكثر في العقود المقبلة. وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تبدو بالمقارنة مع ما تبقى من دول العالم تقريباً، مزدهرةً وجيدة التجهيز، وبهذا المعنى في صفوف «الرابحين» وليس «الخاسرين»، يخطىء الأوروبيون إذا ما إعتقدوا أنهم سيكونون بمأمن من الأخطار الناجمة عن الأوضاع العالمية السكانية والتقانية.

وهذا ما يجعلنا نفهم منطق برنامج المسؤولين الأوروبيين المزدوج: إيجاد الصيغة المستقبلية المناسبة للمجموعة، وفي الوقت

نفسه، مواجهة ميول أشمل تطول جميعَ الأمم. هل ستؤدي الخلافات الداخلية إلى إعاقة التحضيرات لمواجهة التغيّرات العالمية، أم أن هذه التغيرات ستحث على الوحدة الأوروبية، وتمكن المجموعة المتكاملة من التعامل مع القوى العالمية؟ ذلكم هو السؤال.

وإنه لمن المؤكد أن التيارات السكانية تشكل قضيةً متعاظمة الأهمية بنظر المسؤولين الأوروبيين ومخططيهم. منذ وقت قصير كان هناك تركيز على دخول أوروبا طورَ الشيخوخة. فمثلاً العشرة ملايين فرنسي فوق الستين من العمر من أصل خمسة وخمسين مليوناً سيصحبون خمسة عشر مليوناً عام 2020 [40]. وبسبب ما يشهده معدل إستبدال السكان الأوروبيين من تناقص حاد، ـ خاصة في ألمانيا، وفي معظم بلدان أوروبا، تبدو المجموعات السكانية بمجملها معرضةً للتناقص المطلق. والواقع أن إيرلاندا هي وحدها التي تتميز بمعدل خصوبة يتعدى 2,1 طفلاً للأم الواحدة وهو مستوى الإستبدال الطبيعي. كان يقال عن ألمانيا بلغ عدد سكانها 61 مليوناً عام 1989 ويتوقع أن يصبح 45 مليوناً عام 2030 «إنها تنتحر». وإذا ما استمرت الميول الحالية، فإن السوق الأوروبية التي طالما تباهت بسكانها الـ 320 مليوناً، ستصل مجموعتها السكانية إلى قمتها عام 2000 ثم تسقط إلى أدنى من 300 مليون نسمة بحدود العام 2100» [41]. وقد أشار علماء الإقتصاد وعلماء السكان والمخططون إجمالاً، إلى نتائج هذا التدني على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي: إغلاق بعض المدارس في المناطق الريفية والمدن، نقص في اليد العاملة المؤهلة، الحاجة إلى زيادة حِراك الوظائف في جميع أنحاء المجموعة، ولمزيد من الاستثمارات في مجال التأهيل، وأخيراً

الضغط على الخدمات الإجتماعية والصحية التي يفيد منها جزءٌ من المجموعة السكانية الهرمة التي تتجاوز أعمارُ افرادها الخامسةَ والستين[42]. وربما سيشهد هذا الميل السكاني إنقلاباً، كما حصل في السويد وبعض بلدان أوروبا الشمالية هذه السنوات الأخيرة[43]. غير أن الميل العام يتجه إلى حصول تقلّص سكاني.

وفي حالة المانيا الغربية، باعتبارها حالةً خاصة، تبدّل هذا الميل السكاني بإتجاه التدني أواخر الثمانينات، بعد أن سمحت إزالة الجليد السياسي مع الإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، بهجرة متعاظمة للمقيمين من أصل ألماني. وهم كانوا بداية 50,000 عام 1986 ثم 200,000 عام 1987 ليبلغوا رقماً هائلاً لحظة تفكك الجمهورية الديموقراطية الألمانية عام 1989. وكان هؤلاء المهاجرون بمعظمهم من الشباب، وفي عمر يجعلهم قابلين للإعداد والتدريب[44]. إلا أن توحد ألمانيا أدى مجدداً إلى تغيير الوضع، وذلك من خلال إنضمام عدد كبير من الألمان الشرقيين الهرمين، وهذا ما أعاد حكومة برلين إلى المواجهة مع التحدي الديموغرافي الطويل الأمد، ولكن هذه المرة بوجود مجموعة سكانية تبلغ 78 مليون نسمة وليس 61 مليوناً، كما في السابق.

ولو أن ما تعاني منه المجموعة الأوروبية، يقتصر على ذلك، لكان بالإمكان على الأرجح، إيجاد حلول، من خلال مساعدة أفضل للأزواج الشباب (لرفع معدل الولادية)، وفي حالة ألمانيا، من خلال إعادة تأهيل الألمان القادمين حديثاً من هنغاريا أو بلدان أخرى، وذلك لزيادة صفوف السكان العاملين. غير أن الوضع برمته، يبقى معرضاً للتغيير، بفعل أحداث تجري خارج حدود

المجموعة الأوروبية، وتبقى غيرَ خاضعة إلى حد ما للرقابة الأوروبية. فتفكك الإتحاد السوفياتي، وانهيار النظام الذي كان يفرضه على بلدان حلف فارصوفيا القديم، قد فتح إحتمال نشوء نزاعات إثنيّة، وحروب على الحدود، واضطرابات إجتماعية، وهجرات مكثفة من اللاجئين[45]. وبالفعل، لقد قادت حملة «التطهير الإثنية» المرعبة في البوسنا وفي جزء كبير من كرواتيا خلال صيف 1992، ملايينَ الأشخاص الذين فقدوا أي أمل، بعد أن أصبحوا بلا ملجأ، إلى السير على طرقات الشمال والغرب. إضافةً إلى أن التصدّع الإقتصادي الذي عرفته مجمل مناطق أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق، يضخم دفقَ هؤلاء الذين يبحثون عن عمل وعن سقف وعن الأمان. وإذا ما حصل إنهيارٌ إقتصادي كبير، أو إذا ما أدت، على العكس من ذلك، إعادة إعمار مكثفة للصناعة والزراعة، إلى إلغاء ملايين الوظائف غير الفعالة في المصانع والمزارع الجماعية في الإتحاد سوفياتي السابق، وأوروبا الشرقية، فإن ملايين من الأشخاص الإضافيين، سيحاولون الهجرة إلى مجموعة الدول الأوروبية. والواقع أن المانيا والنمسا وهنغاريا باتت تشعر حتى منذ الآن بالإرهاق، تحت وطأة عائلات اللاجئين[46].

أما بالنسبة لفرنسا وأسبانيا وإيطاليا، فإن المشكلة السكانية تبرز بالمقابل، خاصة في الجنوب وسط السكان الذين يتنامون سريعاً في بلدان أفريقيا الشمالية. مثلاً يقيم في فرنسا الآن ملايين عدة من المهاجرين القادمين أساساً من المستعمرات الأفريقية القديمة، وفي إيطاليا حوالي المليون، (ولكن مع الهجرة غير القانونية قد يزيد هذا الرقم كثيراً)[47]. ويقوم هؤلاء القادمون بأعمال

القطاف وأشغال المصانع وخدمات النقل والتنظيف ـ أي بالمهام التي لا يرغبُ الأوروبيون إلإضطلاعَ بها. إلا أن وجودهم أدى إلى تعاظم الشعور بالبغضاء لدى السكان المحليين، وهو ما يفسر بعض أعمال الشغب بين الفيئة والأخرى، وبروز الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تطالب بإبعاد المهاجرين وإعادتهم إلى بلادهم، وقلق السلطات التي تبحث عن حلول لهذه المشكلة. وما يثير الاهتمام فعلاً هو أن الأمر ما يزال في بدايته، وبالفعل يتوقع أن تنتج عما يسود في أفريقيا من تيارات سكانية وإقتصادية حصول هجرة مستقبلية مكثفة، إلا إذا مُنعت بالقوة. وفيما سيزيد عدد السكان في الجزائر من 25 ميلوناً إلى 50 مليوناً عام 2025 وفي مصر وخلال المرحلة نفسها من 55 إلى 95 مليوناً، كيف سيتمكن هذا العددُ الضخم من القادمين الجدد إلى سوق العمل، من إيجاد وظيفة إلا من خلال الإلتحاق بأقربائهم في الضفة المقابلة من المتوسط؟ وهذا ما كان يشير إليه الوزير الإيطالي السابق جياني دي ميشاليس، عندما توقع مؤخراً، منطلِقاً من الأرقام والجغرافيا، «ضغطاً سكانياً رهيباً خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة»[48].

ووسط هذه المخاوف، فإنه بات أصعب على الفدراليين الأوروبيين فرض الإنتقال الحر للأشخاص داخل حدود المجموعة (وهو ما يفسر أيضاً لماذا لا تقبل اللجنة الأوروبية طلب انتساب تركيا إلا بفتور، وتقلق من قبول عضوية النمسا وهنغاريا وجيرانهما). وإذا كانت بعض الحكومات الأوروبية تعارض التساهل في إجراءات الهجرة والجمارك في المرافىء والمطارات، بحجة «ضبط الإرهابيين»، وتجار المخدرات، والمهاجرين غير القانونيين،

فإنها ستشعر بقلق أعمق حين ستصبح المجموعة الأوروبية الموسعة ملاذاً لملايين المهاجرين من أوروبا الشرقية وروسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وبعكس الولايات المتحدة التي هي بحجم قارة، فإن الدول الأوروبية لا تعتبر نفسها مجتمعات بوتقة، وهو ما يجعل القول بحاجة أوروبا إلى المهاجرين لتلافي نقص اليد العاملة في المستقبل، بسبب تهارم سكانها، حجةً غير مقبولة شعبياً. وحتى الدول الموقعة على إتفاق شنغين Schengen الذي ينص على أن تلغي بلجيكا وفرنسا والبلاد المنخفضة واللوكسنبورغ وألمانيا الغربية، جميعَ الإجراءات على حدودها المشتركة، إضطرت إلى تعليق مخططاتها، بسبب الإنهيار الإقتصادي الذي أصاب ألمانيا الديموقراطية، ومواجهتها لدفق المهاجرين الألمان الشرقيين. وقد كشف ذلك، الصعوبات الكبرى التي قد تنشأ عن إلغاء الحدود داخل إطار المجموعة[49]. وبعبارة أخرى، بعيداً من كونها عاملاً لا يمكن لأوروبا أن تتجاهله دون مواجهة أي خطر، تؤثر التيارات السكانية الشاملة على النظام الإجتماعي وتؤخّر أو تمنع رفع الحواجز الداخلية بين دول المجموعة، أو حتى توجه سياستها الخارجية. وقد تتحول الهجرة خلال العقود المقبلة، إلى أهم ما يحكم العلاقات بين المجموعة الأوروبية والعالم الإسلامي. فإذا كانت الدول الأوروبية ستضم في نهاية الأمر، عدداً كبيراً من العرب، أفلن يؤثر ذلك على موقفها من النزاع في الشرق الأوسط وفي استمرار هذا النزاع مستقبلاً؟ وإذا كانت الأمم الأوروبية تجد الآن صعوبةً في إيجاد سياسة خارجية مشتركة، من الحرب الأهلية المجاورة في البوسنة، فكيف يؤمل أن تتخذ مستقبلاً موقفاً موحداً مما قد يحدث مستقبلاً من إضطرابات في أوكرانيا أو أفريقيا الشمالية؟ كيف سيتمكن

المسؤولون الأوروبيون من السيطرة على تصاعد العنف المحلي ضد المهاجرين الأفريقيين والآسيويين، بينما يتطلع في ظل الصراعات المستجدة في الجزائر العاصمة مثلاً، عددٌ متزايد من الجزائريين من البرجوازية الصغيرة، إلى الإقامة في فرنسا؟ وفيما تقود هذه الصراعات نفسها إلى تزايد شعبية قيادات اليمين المتطرف مثل لوپن؟ كيف ستتمكن المدن الأوروبية من الحفاظ على طابعها وجاذبيتها إذا ما شكل في العقود المقبلة عددٌ هائل من المهاجرين الفقراء مخيمات (غيتوات) مكتظة من المحرومين، وهل ستتمكن المؤسسات الإجتماعية الأوروبية من تحمل مثل هذا الضغط؟ وأخيراً إذا ما اعتُمدت سياساتٌ صارمة تحت شعار «القلعة الأوروبية»، وإذا ما تقرر استخدامُ القوات المسحلة لمنع الهجرة غير المشروعة، براً وجواً وبحراً، أفهل هذا سيحل مشكلة أوروبا الراكدة سكانياً، فيما تتجه المجموعات السكانية في القارات المجاورة إلى التزايد حوالي ضعفين أو ثلاثة، مع حلول القرن المقبل؟

وربما ينطبق الاستنتاج نفسه حول «عطوبة» أوروبا في مواجهة أحداث تجري في أماكن أخرى على ميول أخرى فوقومية (أوسع من قومية)، مثلاً. لقد واجهت أوروبا بالنسبة للمشاكل البيئية ما واجهته مناطقُ متطورة أخرى من تجارب في هذا المجال. فلقد أحدث النمو السكاني والصناعي خلال القرن الحالي تلوثاً جوياً، وكذلك لُوّثت البحارُ والأنهر وأفسِد الريف. إلا أنه أدى أيضاً إلى تشكل جماعات ضغط من أنصار البيئة، وإلى تكثيف الجهود لإصلاح هذه الأضرار، بدايةً على المستوى القومي، ثم فيما بعد من خلال إتفاقات دولية، وكما كان منتظراً، فإن إقناع الألمان بإنزال حدّي

السرعة على طرقاتهم، أو الانكليز بفرض رقابة أشد على إنبعاثاتهم (الغازية الدخانية) التي ستصل إلى النروج، لم يزل موضعَ خلاف. إلا أن الهواء في أوروبا الشمالية والغربية يبدو اليوم، إضافة إلى الأنهار، أقل تلوثاً منه قبل ربع قرن، وحتى في مناطق المتوسط، نشهد الآن صحوةً بيئية متعاظمة. وبالفعل تمتلك أوروبا الشمالية وأوروبا الغربية وسكادينافيا، ما يكفي من وسائل لاعتماد اقتصاد لا يرتد سلباً على البيئة، وهي تضم طبقة وسطى مثقفة تهتم بمثل هذا النوع من القضايا، وتعرف أيضاً تقاليد من التدخل الحكومي للصالح العام. والواقع أن إتخاذ إجراءات لحماية البيئة، لا يقل أهمية في هذه البلدان عن التشريع في مجال حماية العمال أو رفاهية الأطفال. وقد بدأت اللجنة الأوروبية تضغط لفرض رسوم على «الطاقة الخاصة» أو لزيادتها إلى حد بعيد، وهي تشدد دائماً على أن أوروبا أكثر إستعداداً من أميركا لتحمل كلفة الحد من ثاني أوكسيد الكاربون[50].

ومن الممكن على الأرجح، التحكم بمفاعيل الدفيئة على بلدان المجموعة الأوروبية أقله على المستوى المحلي. وتوحي بعض الدراسات، بخطر تحول المناخ الأوروبي باتجاه الجفاف، وأن يؤثر تدني رطوبة التربة على زراعة الحنطة[51]. إلا أنه من الممكن الحد من هذه المفاعيل، بزيادة المردودية، بفضل الزراعة البيوتقانية التي سبقت الإشارة إليها. وكذلك فإنه من الممكن أن يؤدي إرتفاع الحرارة في الولايات المتحدة إلى هجرة بعض الزراعات نحو الشمال، وهو ما قد يضر ببعض المزراعين ويفيد آخرين منها. كما أن إرتفاع مياه البحر، قد يضر ببعض المناطق،

خاصة البلدان المنخفضة أو منطقة فينلانز Fenlands في إنكلترا؛ غير أن لمعظم هذه الأمم موارد مالية وتقنية تسمح لها بحماية شواطئها، إذا ما قررت ذلك. وقد تسمح أيضاً تقنيةٌ مائية متطورة أو فذة، بالحؤول دون أن تغرق البندقية، كما توقع البعض بمناسبات عديدة. والواقع أن أخطر مفاعيل الدفيئة بالنسبة لأوروبا، قد يكون تدني مخزون الماء بسبب تسرب مياه البحر نحو أعالي الأنهر والأراضي المنخفضة.

ومرة أخرى، تتعلق المشاغل البيئية الأخطر بالنسبة لأوروبا بأوروبا الشرقية وبالعالم الثالث. وكما سبق أن أشرنا، يترك التصنيع الكثيف لبلاد الكوميكون وراءه بحيرات وأنهراً مسمَّمة وتربة مشبعة بالمواد الكيميائية والمعادن ومراكز نووية خطرة، وغابات متلفة، وتلوثاً صناعياً يمتد من البلطيك إلى سكاندينافيا. ولكنْ، نظراً لحجم الأضرار والحاجة إلى تحديث بنى أوروبا الشرقية، فمن غير المحتمل فعلياً أن يكون حتى للمجموعة الأوروبية وأوروبا الشرقية والـ AELE الغنية بالوسائل اللازمة، لإنجاز كل ما تتمّناه خلال العشر سنوات القادمة، خاصة في حال وجود نقص بالرساميل العالمية.

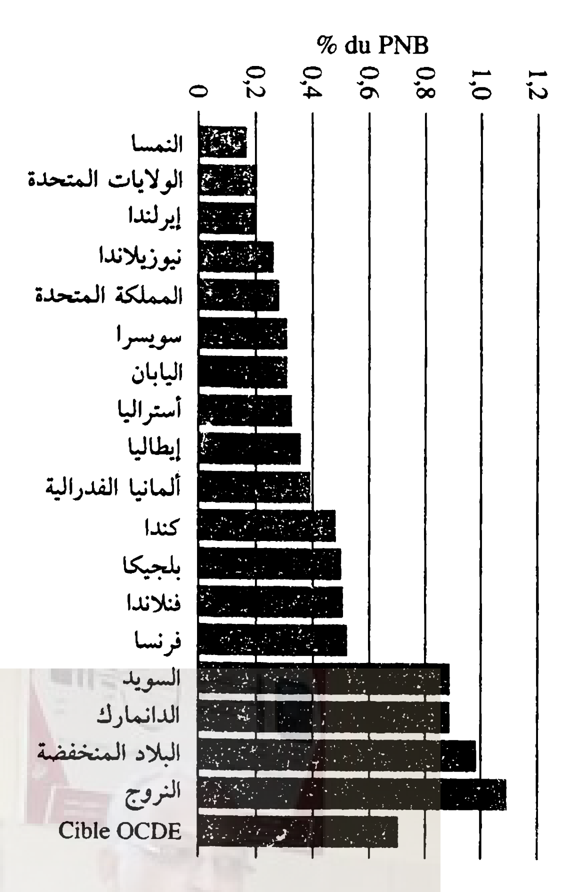
وها هنا أيضاً مسألة لا تقل أهمية على الصعيد البيئي، وتتمثل بالنمو الكثيف الذي تعرفه المجموعات السكانية المتوسطية (خاصة في تركيا وسوريا ودول أفريقيا الشمالية) التي تبتعد أكثر فأكثر من القرى الداخلية لتستقر على الساحل الملوث في مساكن متلاصقة، تفتقر إلى الماء. ففي الجزائر مثلاً، يتمركز 53% من السكان المتسارعي النمو في 3% من المساحة، فيما لا تعالج مشكلة

المجارير الصحيَّة، كما هي الحال أيضاً في أثينا وصقلية ومناطق أخرى من شمال المتوسط. وإذا أضفنا إلى هذا التلوث، عدداً لا يحصى من الموجات السوداء، وجفاف المستنقعات، وكون مياه المتوسط (المنغلق عملياً) لا تتجدد بسرعة، وإزدهار السياحة على طول هذه الشواطىء المكتظة، نجد أن الضغوطات البيئية التي تنتج عن كل ذلك مخيفةٌ فعلاً. وعلى الرغم من وجود «خطة زرقاء» لإيقاف هذه الأضرار، لا نرى من أين ستأتي عشرات مليارات الدولارات اللازمة إضافة إلى أن الإجراءات لن تنجح بمواجهة النمو السكاني. وبالمقابل، يبدو أن دول البلطيق وبحر الشمال الأقل سكاناً والأكثر ثروة، قادرةٌ على الإضطلاع بمهمة «التنظيف» أكثر بكثير من بلدان المتوسط[52].

وتقلق بلدان أوروبا الشمالية الغربية وسكاندينافيا من الأوضاع في العالم النامي، ومما قد تتسبب به من أضرار، وذلك على الأرجح لأن سكانها على مستوى عالٍ من التربية، ويتمتعون بثقافة وانسانوية، تدفعهم إلى الإهتمام بالقضايا العالمية. وربما عاد جزء من هذا الإهتمام، مثلاً بالنسبة للفرنسيين، إلى سعيهم للحفاظ على شيء من النفوذ في المستعمرات السابقة، غير أن بعض البلدان الأوروبية تسهم انطلاقاً من اهتمامها بالدول النامية نفسها، في المساعدة التقنية والمالية، بما يتخطى المعدل المطلوب (17% من الناتج القومي القائم)، وهي نسبة كانت موضوع قبول بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية O C D E:

من المؤكد أن 1 % من الناتج القومي القائم النروجي أو السويدي، لا يعني الشيء الكثير بالكمية المطلقة، إلا أنه مثل قد

المساعدة الخارجية والدخل القومي[53]
(مساعدة غير عسكرية)



المصدر: OCDE (أرقام 1987).

يؤدي، إذا ما تبنّته دولٌ أهم مثل بريطانيا وألمانيا واليابان، (وخاصة) الولايات المتحدة، إلى زيادة ضخمة لدفق الموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. غير أن حاجة البلدان النامية،

واحتمال أن يدفع نموها السكاني الغزير، واستهلاكها لبيئتها، كتلاً ضخمة من العائلات نحو المناطق الأغنى من العالم، قد بلغنا حداً باتت معه نسبة 1 % المخصصة للمساعدات الخارجية غيرَ كافية لتأمين الإستقرار العالمي.

أما بالمقابل، فيبدو إستعداد أوروبا لمواجهة التغيرات التقانية العالمية أشدَ تنوعاً. فللنظرة الأولى، تبدو الثورة البيوتقانية مفيدة بالنسبة لأوروبا: فهي تضم أكبر المؤسسات الكيميائية في العالم، التي تنتج ثلث الإنتاج العالمي. كما لديها أيضاً مئات المعاهد والأقسام الجامعية والشركات الخاصة التي تكرّس نفسها للأبحاث الغذائية والدراسات الزراعية والبيوتقانة والبيولوجيا البحرية. وتحاول حكوماتها، إضافة إلى لجنة الجماعات الأوروبية، تحسينَ قدرة المنطقة على المنافسة. غير أن البنية الاجتماعية الخاصة بالزراعة الأوروبية، واشتغال الإنتاجية الزراعية PAC اللذين سبق أن تعرضنا لهما، يجعلان من البيوتقانة حقلاً سياسياً ملغوماً[54]. فبالنسبة للولايات المتحدة، تضم المجموعة عدداً أكبر بكثير من المزارعين، خاصة من الذين يملكون أراضي ضيقة. فمثلاً في اليونان والبرتغال، لا يتجاوز الحجم الوسط للأراضي المستغلة 4,3 هكتار، وكذلك لا يتعدى المعدل في المجموعة 13 هكتاراً. ثم إن هناك أيضاً الأسلوب الخاص الذي تنتهجه المجموعة لدعم الزراعة، هذا الأسلوب الذي يوصف في مجلة الأيكونوميست The Economist بأنه النظام الوحيد الذي يؤدي إلى سوء الإدارة الاقتصادية، النظام الأشد بلاهة الذي ابتدعته الدول الغنية الغربية»[55]. غير أن هذا النظام لن ينهار ببساطة، وذلك أن لمزارعيه العشرة ملايين ثقلاً سياسياً هائلاً يشد أوروبا نحو العزلة.

تهدد الثورة البيوتقانية في الزراعة والتجهيز الغذائي، هذه الترتيبات التي لا تخلو بذاتها من توتّر، وذلك من حيثيات عدة. فهي بدايةً، تعد بزيادة ضخمة للإنتاج بالوحدة، سواء بالنسبة للحليب أو اللحم أو محاصيل الحنطة، ويُقدّر أن يزداد متوسط مردود الحليب السنوي للبقرة الواحدة في البلدان ـ المنخفضة مثلاً من 5000 ليتر في النصف الثاني من الثمانينات إلى 8000 أو 8500 من الآن وحتى عام 2000 [56]. وهذا ما سوف يخلق ضغوطات هائلة، ربما لن يتمكن نظام دعم الأسعار من تحمّلها. وبما أن اللجنة الأوروبية تسعى إلى تقليص الإنتاج الإجمالي، فإن أي زيادة للمردودية يؤدي إلى مزيد من تخزين الحليب المجفف والزبدة، وإلى خروج مزيد من الماشية من الإنتاج، ومزيد من الفلاحين من أراضيهم. وربما أفادت البلدان التي تمتلك أكبر قطعان من المواشي الحلوبة، (المتوسط الإنكليزي يبلغ 57 بقرة في المزرعة الواحدة، كما يبلغ المتوسط في البلدان ـ المنخفضة 40) أكثر من تلك التي لا تمتلك إلا قطعاناً صغيرة (المتوسط في اليونان 3 بقرات في المزرعة وفي إيطاليا 7)، إلا أن نظام الحصص الذي أقر 1984 يفرض سقفاً إنتاجياً على كل بلد، وهذا يعني أن زيادة الإنتاجية «تطرد المنتجين إلى خارج السوق، حيث تسجل الزيادات الأكبر»[57]. والواقع أن طبيعة تمويل الأغذية الـ PAC وما يستتبعه من إنحطاط الزراعة في العديد من أنحاء المجموعة، على الصعيد الإجتماعي والسياسي، قد يؤدي، خاصة حين يتداخل مع تقدم البيوتقانة، إلى زيادة المصاريف وليس إلى الحد منها.

وتشير الدراسات حول الثورة البيوتقانية، إلى أن معظم

المزارعين يستتبعون أكثر فأكثر من قبل التجمعات الكيميوزراعية العملاقة. ومن الممكن أن يتم ذلك سريعاً في اقتصاد ليبرالي مثل الإقتصاد الأميركي؛ غير أن التاريخ الأوروبي يجعلنا نتوقع أن تفيد الزراعة التقليدية من قدر أكبر من الحماية الرسمية. فقرار الحكومة البريطانية عام 1988 بمنع هورمون النمو البقري BST، رسمياً لأسباب تتعلق بالصحة العامة، ولكنْ لأسباب اقتصادية أيضاً، ومعارضة المجموعة لاستخدام الإيزوكلوكوز (بما هو خصم منافس للشمندر السكري)، ومنعها أيضاً للبندورة المعدلة جينياً، والرقابة على الأبحاث في مجال البيوتقانة عوامل تؤدي إلى تبطيء تطوير المنتجات الجديدة في أوروبا، قياساً إلى المناطق الأخرى من العالم الصناعي.

إلا أن ذلك لن يوقف الأبحاث المكثفة في مختبرات الشركات البيوتقانية، وإن تم معظمها في المختبرات الأميركية الشمالية وليس الأوروبية[58].

كما أن المنع لن يوقف التقدمَ البيوتقاني في ميدان الزراعة والمواد الغذائية. وبالفعل، أنْ يمنع هورمون النمو البقري أمرٌ لا يمكن تجاوزه، غير أن سلسلة من التحسينات مثل الأنواع الجديدة من البذار، والتقدم في مجال تهجين الحيوانات وزيادة المحتويات البروتيينة في النباتات، والإستخراج المكثّف لمتفرعاتها وبدائلها، باتت الآن مقبولة، وهي تزيد بانتظام، المردودَ السنوي في جميع هذه المجالات. وفيما يواجه كل قطاع مشكلاتٍ ناتجة عن الفوائض، توفر البيوتقانة وسائلَ مبدعة (من خلال التخمير والتقطيع وإعادة التكوين وزيادة البروتينات)، لتحويل منتوج إلى آخر، ما

يمكن لاحقاً من إقتحام قطاع آخر من السوق التقليدية. فالنشاء مثلاً الذي كان يستخرج سابقاً من الذرة (المستوردة من فرنسا) ومن البطاطا المزروعة محلياً، يُشتق الآن أكثر فأكثر من فوائض القمح. كما أن بروتينات الحليب تستبدل بالبروتينات النباتية، ما أدى إلى انحسار الحليب المركز أمام بدائل القشدة التي تؤخذ مع القهوة. وتبعاً لذلك، يواجه «اللوبي» الزراعي خطرَ تجزئته إلى فرق متنازعة، تتصارع للحصول على قسم من السوق، في زمن يشهد تزايد قابلية المنتجات للتعاوض[59].

وقد يكون تزايد الصادرات الزراعية أو الإستبدال الكامل للواردات، وسيلةً للخروج من هذه الأزمة. وتبين بعض الحسابات أنه من الممكن تقنياً إستبدال جميع واردات المجموعة الأوروبية من علف الحيوانات (أكثر من 20 مليون طن بالسنة) وكذلك من السمن النباتي (أكثر من 4 ملايين طن بالسنة)، وفي الوقت نفسه إلغاء الواردات من الأخشاب (أكثر من 120 مليون متر مربع كل سنة)[60]. وإننا لا نعلم بالضبط، إذا كان ذلك يؤدي إلى إستيعاب كل الفوائض الزراعية الأوروبية في المستقبل، إلا أن تحسين السياسة التصديرية والحد من الإستيراد، يستتبعان دون شك، خلافاتٍ ونزاعات كبرى مع الولايات المتحدة والأمم المصدرة لأكبر كميات من المواد الغذائية، وهذا ما يضر بمنتجي الدول النامية[61]. ويكمن الأمل الوحيد في القدرة على إنتاج بيوكتلة تولد الطاقة من المستخرجات الأوروبية، تعادل ربما 100 مليون طن من الفحم سنوياً[62]. وفي أي حال، فالفوائض باقية الآن، والطلب على الرساميل من صندوق التمويل الغذائي PAC يتزايد.

وإذا كان من الصعب الآن إدارة النظام الزراعي الأوروبي الراهن، فإننا نتفهم ما تثيره لدى لجنة المجموعة الأوروبية فكرةُ استقبال أمم أوروبا الوسطى والشرقية، وبالفعل كلف إستيعاب الجمهورية الديموقراطية الألمانية مليارات الدولارات، وزاد الإنتاج الزراعي العام، وذلك لأن مزارعي المقاطعات الشرقية الألمانية قد إستجابوا تماماً مع أسعار الصندوق PAC المرتفعة، ويمكننا أن نتوقع الشيء نفسه في أماكن أخرى من أوروبا الشرقية، حيث من الممكن أن ترتفع الإنتاجية الزراعية، بعد أن تزول المعوقات، ويعتمد مزارعو أوروبا الشرقية التقنيات الغربية الأكثر تطوراً. وسوف تفاقم هذه الفوائض الضغوطات على أحوال الـ PAC المالية المضطربة، وأيضاً، وبقدر ما يطول التحديث الزراعةَ في أوروبا الشرقية، والوسطى، على الأموال الإقليمية والاجتماعية العائدة للمجموعة الأوروبية[63]. إذن، ها هنا مثل آخر على ما يصيب المشاكل الراهنة في أوروبا من تعقيد، جراء التصور الفوقومي Transnationale والتقانيات الجديدة[64].

وعلى الرغم من أن الثورة الإنسالية تشكل تحدياً أيضاً بالنسبة للأمم الأوروبية، فإنها لن تحدث هذا القدر من النزاعات السياسية، ولن تدخل في صلب الجدل حول مستقبل المجموعة، كما هي حال تقدم البيوتقانيات. إن تأللة الإنتاج سبيلٌ متدرج طويل الأمد أقرب إلى التحقق بصورة لا مركزية ومن مصنع إلى آخر. وإضافة إلى ذلك، فإنها لم تطل إلا عدداً محدوداً من الصناعات الأوروبية (تجميع السيارات، الدهان). والواقع أن الأنسال تستخدم أساساً لإنجاز الأعمال القذرة والخطرة. وعلى الرغم من نظرة النقابات

المتحفظة لها، فإنها لم تلقَ مقاومة شديدة، كما كان يتوقع البعض. وأخيراً لقد خلقت الصناعة الإنسالية (Robotique) نفسها، إضافة إلى صناعة الآلات الأدوات المبرمجة معلوماتياً، وظائف لعدد هائل من العمال المهرة ومن ذوي الأجور المرتفعة.

إذاً، محتمل جداً أن يزيد عدد الأنسال المستخدمة في الصناعة الأوروبية بصورة منتظمة، ولكن معقولة، خاصة في ألمانيا، غير أن الإستثمار في الأنسلة Robotisation سيخضع للمعايير المالية العادية (القدرة على توفير اليد العاملة، التحسن المرتقب لنوعية الإنتاج، زيادة المردودية)، وسوف يتم من مصنع إلى مصنع. وربما إرتفعت وتيرة الاستخدام إذا عمدت المصانع اليابانية في أوروبا إلى التألُلة الذاتية بوتيرة أسرع بكثير، (أي قريبة من وتيرة مصانعها في اليابان)، وذلك للضغط على المؤسسات الأوروبية في القطاع نفسه. أما في قطاع الصحة، فربما تطور استخدام الأنسال المتحركة الذكية بانتظام، بسبب نقص الجهاز التمريضي المؤهل قياساً إلى تهارم السكان السريع. وأخيراً لا يستبعد أن تدخل التأللة في صلب الجدل حول الهجرة من البلدان النامية. هل سيضغط بعض السياسيين القوميين المتطرفين، إنطلاقاً مما يجري في اليابان، لتحقيق مستويات مماثلة من التأللة تلغي الحاجة إلى استيراد العمال المهاجرين لسد تناقص اليد العاملة؟ وبالمقابل، هل ستضغط صنعات الخدمات والمؤسسات التي تقوم على وفرة اليد العاملة، ولا تمتلك إلا القليل من الرساميل، بإتجاه الإبقاء على الهجرة؟ هل أن النقابات البيضاء تفضل التعامل مع الأنسال أكثر من التعامل مع المهاجرين؟

وإجمالاً، يبقى من المستبعد أن تقتدي أوروبا باليابان، وتندفع في ميدان التأللة الذاتية بصورة منتظمة، وذلك ببساطة، لأنها لا تعاني اليوم من نقص عام في اليد العاملة. نعم إن بعض الصناعات والمناطق الأوروبية المخصوصة، تعاني من العمال الماهرين، إلا أن ما يعتقده عامة الموظفون ورجال الأعمال والنقابات، هو أن الحل الصحيح يكمن في تحسين مستويات تأهيل اليد العاملة، وتشجيع حِراك العمال داخل المجموعة الأوروبية[65]. والواقع أن ما تعانيه أممٌ أوروبية عديدة من جراء البطالة البنيوية، (وهو ما سوف يزيد في حالة قبول دول أوروبا الشرقية)، كافٍ لتعميم حالة القلق في حال أدت التأللة إلى تسريح عدد كبير من العمال الصناعيين، فمن الممكن أن يتكاثر إستخدام الأنسال في بلدان المجموعة الغنية، ولكن شرط أن تعمل إلى جانب البشر، وليس أن تحل مكانهم بكثافة. هل ستتمكن الصناعة الأوروبية من المحافظة على قدرتها في مواجهة منافستها اليابانية المتأللة كلياً، والبالغة الفاعلية، أم أنه لا بد لها من الإعتماد على الحماية والأفول نسبياً؟

تشكل الثورة المالية والاتصالية، إضافة إلى بروز الشركات المتعددة الجنسيات، تحدياً كبيراً أمام الأمم الأوروبية. والواقع أن هذه التغيرات العالمية الفوقومية، تبقى في العديد من الميادين، وإن جزئياً، ثمرةَ النجاحات الأوروبية. وبالفعل، لقد تعلم أصحاب المصارف الأوروبيون كيف يصبحون عالميين، وكيف يديرون عمليات التبادل أربعاً وعشرين ساعة على أربع وعشرين. كما أن المؤسسات الأوروبية العملاقة، قد أنشأت، على غرار نظيراتها اليابانية والأميركية، مصانعَ تركيب ومختبرات أبحاث ومراكز توزيع،

في العديد من الأسواق العالمية الرئيسة، وكذلك يقدم المستشارون والمهندسون وأصحاب المصارف الأوروبيون، خدماتِهم في جميع القارات، كما أن التجمعات الإعلامية الأوروبية الغنية تشتري الصحف ودور النشر في الخارج. وكذلك تجول شركات الطيران الأوروبية العالم قاطبة. (الخطوط الجوية البريطانية، اللوفتهانزا و SAS)، وعلى الرغم من أنها تتلقى كميات كبيرة من الإستثمارات الأجنبية (الشركات الأميركية واليابانية التي دخلت إلى المجموعة قبل 1992)، فإن المجموعة الأوروبية تصدّر أيضاً مبالغَ طائلة من الرساميل لشراء الأراضي والشركات والأسهم والسندات في الخارج، وكذلك لتمويل مؤسسات مشتركة. إذاً، ومن الناحية النظرية، تتمتع أوروبا، بموقع مناسب لتتحول إلى أحد أهم المستفيدين من عولمة الأموال والصناعة والتجارة، شرط أن لا تواجه حالاتٍ من عدم الإستقرار المالي العالمي.

إلا أنه تبقى رغم ذلك، مشكلتان رئيستان. أولاً، قد يُحدث التقدمُ بإتجاه عولمة دون ضوابط، هوةً إجتماعية هائلة، شبيهة بتلك التي يلحظها روبرت رايش Robert Reich في الولايات المتحدة، أي بروز شريحة عليا من المحامين والمهندسين والمستشارين وأنواع أخرى من «المحللين الرمزيين»، الذين يلبون الطلب العالمي على خدماتهم، فيما تصبح الأربعة أخماس من الفئات المتدنية في المجتمع أكثر فأكثر تحت رحمة الشركات المتعددة الجنسيات، التي تنقل إنتاجها من منطقة إلى أخرى للدفاع عن امتيازها التنافسي. إلا أنه على الرغم من إنتشار وازدهار المحللين الرمزيين هذه السنوات الأخيرة في أوروبا، وعلى الرغم من أن البلدان الأوروبية نقلت

إنتاجها إلى بلدان مثل الولايات المتحدة لتؤمن حضوراً دائماً في أسواق هذه البلدان، فإن ما سوف ينتج عن ذلك، وهو ما يناقشه رايش Reich ربما لن يكون شديد الوطأة، إلى هذا الحد، في أوروبا[66]. وعلى كل حال، لن يكون لتغيير مواقع المصانع وإعادة موضعتها في مناطق أخرى داخل المجموعة الأوروبية، أي معنى اقتصادي، إذا حصل نوع من التنسيق والتوحّد على صعيد التشريعات الاجتماعية، والحد الأدنى للأجور، ومستويات الحياة عامة، فيما إذا انتقل الإنتاج إلى خارج المجموعة، فربما تعثر إدخال السلع إلى الأسواق الأوروبية المحمية.

وأخيراً، فإن وجود «شبكة» أفضل لتأمين الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل، سيخفف وطأة إغلاق المؤسسات على العمال الأوروبيين. إلى أي مدى ينقض بروز «عالم بلا حدود» هدف المجموعة المتمثل بتعميق وحدتها الاقتصادية والسياسية؟ كما سبقت الإشارة إليه، فقد ساد دائماً نوع من التوتر بين أنصار «أوروبا قوية»، وهؤلاء الذين يؤيدون تنظيماً يكون على درجة أدنى من التمركز. وبالنسبة لأنصار «أوروبا قوية»، لا بد من أن تبادر المجموعة سريعاً إلى إزالة الفوارق بين الدول المنتسبة إليها، (التعريفات الجمركية، مراقبة الرساميل، المساعدات القومية، حواجز الهجرة)، وأن تتقدم نحو التوحد الكامل، وفي الوقت نفسه من ترسيخ الحواجز التي تفصل بين الأوروبيين وغير الأوروبيين. وبالفعل سيكون من العبث خلق أوروبا موحدة، إذا استطاع الجميع الإفادة من إمتيازاتها. أما بالنسبة لدعاة اللامركزية، فإنهم يفضلون بالمقابل أوروبا أقل عزلاً، كونهم لا يستسيغون الحواجز التي

وما توفره من سلع وخدمات.

وإجمالاً، ورغم خيبات الأمل، وإحداها الإستفتاء الدانماركي ضد ماستريخت، فإن أنصار التوحد الكامل يتقدمون على الأرض، وهو ما ستكون له نتائج مهمة بالنسبة لمستقبل أوروبا والاقتصاد العالمي. تستتبع نظرية العالم بلا حدود، أن تكون للزبون الأوروبي حرية شراء البقر الأميركي، بدل البقر الفرنسي، أو سيارة مصنوعة في اليابان وليس في إيطاليا، في حال كان السعر أفضل[67]. وبالمقابل يبدو أن هدف صندوق التمويل الغذائي الـ PAC هو السهر على أن لا يستهلك المستهلك إلا البقر الأوروبي (وليس الفرنسي حصراً). كما أن العديد من رجال السياسة والأعمال، يودون بوضوح أن ترغم التعريفات الجمركية والحصص الأوروبية المستهلكَ على شراء سيارة أوروبية (وليس إيطالية حصراً) بدل السيارة اليابانية. والنتيجة البالغة الأهمية التي تبرز هنا، هي أنه بدل إزالة الحدود القومية يجري ببساطة توحيدها في كيان أوسع، المجموعة الأوروبية، المنطقة الحرة الأميركية الشمالية، منطقة نفوذ الين، وهي أن الاقتصاد العالمي سيخضع أكثر فأكثر لسيطرة الكتل التجارية الإقليمية الثلاث الضخمة. وقد تصل بلاد الخارج إلى إستعطاء دخولها إلى السوق، وهي لا تحصل على شيء، رغم ذلك، خاصة في حال كانت الغلبة لمجموعة اللوبي المؤلفة من دعاة الحماية الأوروبيين، وهذا ما سوف يحد على الأرجح، من ضغط الدوافع إلى الهجرة نحو أوروبا بحثاً عن العمل.

هل أن ها هنا تناقضاً ضمنياً بين الصيغة التي تحاول المجموعة

اعتمادها ووجهة الاقتصاد العالمي؟ كما سبقت الإشارة إليه، فإن الجدل بين الأهداف القومية والتغيرات الفوقومية، تبرز في جميع البلدان. غير أن التناقض يبدو هنا أشد في هذه الحالة بالذات، وذلك لأن الأمم الأوروبية تتجه إلى التوحيد في «دولة ـ عليا» جديدة، في حين تُضعف تيارات التقانة والإتصالات، تحكمَ الدولة السائدة وتمحو الحدود وتضع على بساط البحث إهتمامنا التقليدي بالهوية الوطنية أو الإقليمية، بوصفها هوية متضادة مع الإنتماء إلى الجنس البشري بكليته. وبالفعل، فإن التيارات التقانية (شأنها شأن التيارات السكانية) قد تهمش القضايا التقليدية التي باتت في صلب سياسات المجموعة منذ السنوات الأربعين الأخيرة.

وغالباً ما ينفي أنصار الوحدة نيتهم بإبعاد بلادهم عن بقية العالم. ولكن، ربما كان عليهم التمعن بما تعنيه عملياً للآخرين، السياساتُ المختلفة الهادفة إلى تعميق الوحدة. فمعظم ما تبقى من بلدان، يخشى من لجوء البلدان الصناعية إلى الحد من إمكانية الوصول إلى أسواقها. وهناك أيضاً حذر شديد في الدوائر السياسية والتجارية الأوروبية (وخاصة) الولايات المتحدة من الحماية الأوروبية[68]. وإجمالاً، هناك شعور عالمي بأن المجموعة الأوروبية لا تسعى فعلياً وهي تحقق مصيرَها الخاص، إلى تشجيع التجارة العالمية من خلال فتح أسواقها بل أساساً إلى حماية مزارعيها وعمالها الصناعيين، وإن أدى ذلك إلى تخريب علاقاتها التجارية مع العالم الآخر، وتبديد آمال العالم النامي. والواقع أن ها هنا مبالغة في حصر الهم الأوروبي، وكذلك بتوقع (خاصة في الصحافة الأميركية) «حرب تجارية» تحل مكان الحرب الباردة. غير أنه،

وفيما العالم يراقب التوحد الأوروبي، فإن نتائجه تبقى، دون أي شك، مصدرَ قلق بالنسبة للآخرين.

وإن كان علينا أن نولي إهتماماً كبيراً بمستقبل أوروبا، فليس لأسباب اقتصادية حصراً. فهي مسرح لتجربة سياسية بالغة الأهمية، بما يتعلق بكيفية تفكّر المجتمعات الإنسانية بنفسها، وبكيفية إقامتها لعلاقات مع الآخرين. وكما لحظ خبراء عديدون في الشؤون الدولية، يبدو أننا نشهد أفول الولاءات والبنى والروابط التقليدية، التي كانت تتخذ من الأوطان مرتكزاً للهوية السياسية والاقتصادية. وبالمقابل، تتموضع السلطة في وحدات أهم (فوقومية) وأصغر (إقليمية، عرقية) في لحظة تتميز بمحاولة السياسيين والشعوب إكتشاف الدولة الأنسب لعالمنا الراهن والمستقبلي. إن كل ذلك يبدو نظرياً جيداً جداً، إلا أنه لا بد من التساؤل عن دلالته العملية. فحين يقترح شعب مرهف مثل الشعب الدانماركي ضد متابعة إجراءات التوحد الأوروبي، يجدر بنا أن نتساءل إذا كانت منظمة المجموعة الأوروبية تكتسب يوماً ما بالنسبة لسكانها، ما كان للحكومات القومية من شرعية بنظرهم؟ وكيف ستتمكن هذه المنظمة أن تتفهم حاجات مناطق مثل ڤالونيا وتوسكانيا والرين العليا أو جنوب الغال؟ هل أن إعادة موضعة السلطة نحو الأعلى أو إعادة موضعتها نحو الأسفل تعبران عن اتجاهين متعارضين أم متكاملين؟

كما نعلم، يخضع العالم أواخر القرن العشرين إلى تيارين. الأول تحركه التقانة والإتصالات والتجارة، وينحو بإتجاه توحدٍ اقتصادي أكبر. أما الثاني، فيتمثل بالميل المتجدد نحو الإنفصالية الاقتصادية، الذي تنشّط اليوم إثر إنهيار العقيدة المتعالية، وصعود

الأصولية، ووضع موضع التساؤل الحدود الوطنية المفروضة (كرواتيا والصومال) غالباً من الخارج، على جماعات إثنية مختلفة جداً. وهذا الميل يعود ليبرز أحياناً بفعل المخاوف الإقتصادية.

وفي الحالين، لعبت أوروبا دوراً تاريخياً مفصلياً. فخلال النصف الأول من القرن، قدمت أوروبا أمثلةً مخيفة عما يمكن أن ينتج عن الإتجاهات القومية المتطرفة، والأحكام العنصرية والجشع، من حروب تجرف المجتمعات المسماة متحضرة. إلا أن الأوروبيين حاولوا بعد عام 1950 التعلمَ من أخطائهم، وخلق بنية قادرة على إقامة وحدة إقتصادية، تذيب الفروقات القومية. وإذا لاحظنا الانقطاع الذي يحكم العلاقات أينما كان (شرق آسيا، الشرق الأوسط، أفريقيا الوسطى، جنوب آسيا)، فإن المسيرة نحو الوحدة الأوروبية تبدو لافتة فعلاً، على الرغم من عيوبها، وهي تقدم نموذجاً لجميع المناطق التي تمزقها الخصومات. وإذا كان زعماء الدول مثل رئيسي ألمانيا وفرنسا، يتمنون اليوم العيش في سلام دائم مع جيرانهم، بعد عصور من الصراعات، ويرغبون التوحد في أطر فوقومية أوسع، ألا يمكن أن يحصل الأمر نفسه يوماً ما، بالنسبة لمجموعة أخرى من بلدان آسيا الجنوبية أو أميركا اللاتينية؟ وإذا كان ذلك ممكناً، ألا يشكل خطوةً متقدمة قياساً إلى حالات التجزئة الإقليمية الراهنة؟

ما يزال أمام أوروبا مسافات طويلة تقطعها، وحواجز عديدة تتخطاها. ولن تكون تلك التي خلقتها القوى الشمولية الجديدة التي تتحدى جميع الأمم. أسهلَها، وربما طرحت مشاكل مخصوصة أمام المجموعة الأوروبية في هذه المرحلة من تطورها. إلا أن وجود مثل

هذه القوى العالمية التغييرية، هو بالضبط الذي يغلّب فكرة التوحد التكاملي على الإتجاه الذي يحصر المسألة في إقامة إتحاد تجاري واسع. وفي ضوء كل ما يجري على صعيد القضايا العالمية، (زوال الاتحاد السوفياتي، واحتمال حدوث صراعات إقليمية في الأطر الجغرافية التي تعقبها، كون صعود القوة الاقتصادية يتم في آسيا، بروز دول كبرى محلية مزودة بالأسلحة النووية (الهند، الصين)، الصعوبات الإجتماعية والاقتصادية التي طالت الولايات المتحدة، مخاطر الحرب من جراء الطفرة السكانية، الحروب على الموارد والهجرات الجماعية، الإختلالات السكانية التي ترتسم بين الشمال والجنوب، ما لافساد البيئة من مخاطر على المدى الطويل)، لا تمتلك أوروبا فعلياً أيَ خيارٍ سوى المضي إلى الأمام، ومحاولة خلق قوة نافذة تتصرف بمسؤولية، وتكون قادرة على إيجاد حل لجميع هذه التحديات في آن، وهو ما لا تستطيع تحقيقه اثنتا عشرة أو عشرون دولة قمية منفصلة. لا ينكر أحد كون المهمة ضخمة، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار التعارضَ بين «تعميق» المجموعة و«توسيع» إطارها بزيادة عدد أعضائها. غير أن حجم التغيّر في العالم الذي يستدعي أسلوباً جديداً في التفكير، وبنى جديدة يدعّم موقع هؤلاء الذين يؤكدون أن أوروبا لا تستطيع أبداً أن تبقى جامدة.

وعلى الرغم من أن سنن التغيّر التاريخي الكبرى، تعمل في صالح أنصار الوحدة التكاملية، لا بد لهم بدورهم من إتخاذ مواقف مبدعة للتعامل مع التحدي الذي يواجههم، والحظ الذي يلوح لهم. واليوم، يترافق جزء كبير من الجدل الدائر حول مصير أوروبا مع

مناورات سياسية لا تخدم إلا ذاتها، ومع صراعات بيروقراطية، وجهود واضحة لحماية بعض النظم الإقتصادية غير الفعالة، والمصالح الوطنية التي تسعى إلى التحكم بالأهداف الأوروبية الوحدوية، أو إلى تحريفها، وأخيراً مع الميول إلى الحماية المتطرفة ـ أي مع كل ما يؤكد شكوك معارضي الوحدة وتحفظات البلدان الأخرى. أضف إلى ذلك أن البرنامج النموذجي الذي تعتمده السياسة الأوروبية، (كيف يتم الحد من «جبال الزبدة» مثلاً أو توحيد معايير المحاسبة) يبدو في غاية السطحية والذاتية، قياساً إلى أهمية القوى السكانية والتقانية الهائلة التي تغيّر العالم. إننا نجهل إذا كان لبلد واحد أن يتعامل بفاعلية مع المتغيرات العالمية المستجدة، التي قد يبرز بعضها سريعاً وبصورة غير متوقعة، أم أن الأمر يستلزم بلداناً عدة. ولكنْ، إذا كان المسؤولون الأوروبيون يصرفون هذا القدر من الوقت للجدل حول الوحدة، حتى أنهم لا يجدون فرصة للتفكير بحلول تتناسب مع المشكلات التي تطرحها الميول السكانية والهجرة ومفاعيل الدفيئة وتأثير التقانيات المبتكرة حديثاً، فكيف ستكون بلادهم مستعدة لمواجهة التحديات التي بدأت تبرز منذ الآن؟ من الواضح أن أوروبا لا يمكن أن تظل حتى في بداية التسعينات، على الهامش، بالنسبة للمشاكل العالمية. وهل لن يوفر المستقبل عام 2010 أو 2030 حججاً إضافية على صحة ما يبدو الآن واضحاً؟

وإجمالاً، على الفدراليين الأوروبيين إدراك الطريقة التي تمكنهم من إنشاء كيان موحد مزدهر، يلعب مستقبلاً، دوراً دولياً مسؤولاً، دون الإختباء وراء الجدران أو اعتماد سياسات أنانية، ودون السير بعكس التيارات التي تدفع نحو العولمة. إنه همٌّ الذين

يقع على عاتقهم إيجاد السبيل لدفع التطور الداخلي للمجموعة الأوروبية واحتواء التغيرات العالمية، ومساعدة الأمم الفقيرة. وإذا ما سعت أوروبا فعلياً إلى تحقيق ذلك، فربما ستكشف أن القرن المقبل سيأتيها بالخير، وسيكون أفضلَ من القرن الحالي. ولكنْ، فيما هي عليه الأمور الآن، لا يبدوحل مثل هذه المجموعة من التحديات الكبرى محتملاً. ولذلك سوف تدفع عاقبة ذلك كبقية العالم.



هوامش الفصل الحادي عشر

(1) T. L. Friedman, «Old Feuds and the New Order», *International Herald Tribune,* 13 juillet 1992, p. 1.

(2) Allemagne, France, Italie, Pays-Bas, Belgique, Luxembourg, Grande-Bretagne, Danemark, Irlande, Espagne, Portugal, Grèce.

(3) *Cf.*, par exemple, la citation dans D. Burstein, *Euroquake: Europe's Explosive Challenge Will Change the World,* New York, 1991, p. 11.

(4) Cela établirait un marché de 380 millions de consommateurs, soit plus de 40 % du commerce international.

(5) S.P. Huntington, «The U.S. - Decline or Renewal?» *Foreign Affairs,* vol. 67, n° 2, hiver 1988-1989, p. 93-94.

(6) S. Hoffmann, «The European Community and 1992», *Foreign Affairs,* vol. 68, n° 4, automne 1989, p. 27.

(7) نجد تلخيصاً لهذا الموقف في:

«Who Wants What in the Brave New Europe», *Economist,* 1er décembre 1990, p. 46-47.

(8) G. Agnelli, «The Europe of 1992», *Foreign Affairs*, vol. 68, n° 4, automne 1989, p. 61-70; J. Joffe, «Reunification II; This Time, No Hobnail Boots», *New York Times*, 30 septembre 1990, p. E 3.

(9) C.R. Whitney, «Gulf Fighting Shatters Europeans' Fragile Unity», *New York Times,* 25 janvier 1991, p. A 11.

(10) الحقيقة أن العاشرة هي سويسرا التي ليست عضواً في المجموعة، راجع:

Economist world Atlas and Almanac 1989, p. 87.

بالطبع أهم عمليات هذه التجارة تجري مع الدول الأعضاء الأخرى. بالنسبة للاحصاءات المصرفية انظر المرجع السابق، ص 90.

«Top International Banks».

(11) راجع أيضاً الجداول في:

Annual Review of Engineering Industries and Automation 1988, vol. 1.

(12) هناك بالطبع اختلافات جوهرية كبرى بين المانيا والبرتغال. في 1984 بلغ عدد الباحثين والمهندسين في حقل البحث والتنمية سبعة أضعاف عددهم في البرتغال، (عدد الباحثين والمهندسين لكل مليون نسمة). غير أن هذه الملاحظات تتعلق بالمجموعة الأوروبية بمجملها.

(13) Hoffmann, «European Community and 1992», p. 28.

(14) راجع الحجج التي يقدمها Agnelli في: «Europe of 1992».

(15) Burstein, *Euroquake*, p. 129-130.

(16) Hoffmann, «European Community and 1992», p. 27-28.

(17) Burstein, *Euroquake*, p. 25-28.

(18) *World Resources 1990-1991*, p. 245.

(19) وهو ما يوازي على الصعيد الصناعي أن تضمن الإدارة الأميركية شراء جميع السيارات والشاحنات الأميركية غير المباعة، بسعر ثابت ثم تغطي بيع هذه العربات إلى الخارج. مما لا شك فيه أن صناعة السيارات الأميركية ستستفيد من هذا التدبير وكذلك سيستفيد الموظفون فيها، غير أننا يمكننا أن نتصور ما سوف يستتبع ذلك من التواءات في سوق السيارات العالمية.

(20) *Economist World Atlas and Almanac 1989*, p. 159.

(21) G. Bolte, «How Stubborn Can You Get?», *Time*, 8 octobre 1990, p. 65. Les statistiques sont tirées de T. Roth, «Europe's Small Farmers See Bleak Future», *Wall Street Journal*, 24 avril 1992, p. A 11.

(22) راجع مثلاً أرقام سكان جميع القرى عملياً في مؤلف:

D. Reperant, *The Most Beautiful Village of France*, New York, 1990, *passim*.

(23) هناك وحدة أوروبية للعملة (ECU) وهي ليست إلا نظام محاسبة يسمح باحتساب المداخيل والمصاريف الأوروبية التي يصار دوماً إلى اعادة إحكام معدلاتها لتعكس ما للبلدان الأعضاء من قوة اقتصادية نسبية. ومن غير الممكن استخدامها كعملة وطنية في التبادلات اليومية.

(24) أورده: Burstein, *Euroquake*, p. 150.
الذي يحلل جيداً الشخصيات والمسائل المثارة.

(25) *Ibid.*, p. 40 *sq*, 155 *sq*.

(26) راجع بصدد هذه الصعوبات الدستورية:

«European Community», *Economist survey*, 7 july, 1990.

(27) ولا يسمح للدول الأوروبية الكبرى نفسها أن ترسل أكثر من 81 نائباً إلى البرلمان الأوروبي المؤلف من 518 نائباً.

(28) *Ibid.*, p. 24.

(29) *Ibid.*, p. 5.

(30) حول هذه المناظرات:

G.F. Treverton, *Making the Alliance Work: The United States and*

Western Europe, Ithaca, N.Y., 1985; J. Joffe, *The Limited Partnership: Europe, The United States and the Burdens of Alliance*, Cambridge, 1987; C.McInnes, *NATO'S Changing Strategic Agenda*, London/Boston, 1990; J.J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence*, Ithaca, N.Y., 1983; R.W. Tucker et L. Wrigley (eds), *The Atlantic Alliance and its Critics*, New York, 1983.

(31) K. Gottfried et P. Bracken (eds), *Reforging European Security*, Boulder, Colorado, 1990, p. 3-4, excellente analyse.

(32) *Ibid.*, p. 23 *sq.*, ainsi que l'article de J. Dean et S. R. Resor, «Constructiong European Security System», dans le même volume.

(33) لتكوين فكرة عن الوفاق الأوروبي انظر:

C.A. Kupchan et C.A. Kupcan, «After NATO: Concert of Europe», *New York Times*, 6 juillet 1990, p. A 25. A propos des remarques ci-dessus en général, lire les analyses de C.R. Whitney, «NATO, Victim of Success, Searches for New Strategy», *New York Times*, 26 octobre 1991, p. 1,5; S. Hoffmann, «Today's NATO - and Tomorrow's», *New York Times*, 27 mai 1990, p. E 13; A. Riding, «The New Europe», *New York Times*, 20 novembre 1990, p. A 14.

(34) *Cf.* D. Calleo, *The German Question Reconsidered*, New York, 1978; W. Gruner, *Die deutsche Frage*, Munich, 1985.

(35) «Saying the Unsayable About the Germans» (interview du ministre anglais Nicholas Ridley), *Spectator*, 14 juillet 1990, p. 8-10; W. Safire, «Defending Germany», *New York Times*, 22 juin 1990, p. A 27.

(36) NdT:En français dans le texte.

(37) B. Geremek, «The Realities of Eastern and Central Europe», dans *Change in Europe*, Washington, D.C., Plenary of the Trilateral Commission, avril 1990, p. 10.

(38) Cité par F. Lewis, «The Bane of Nations», *New York Times*, 28 novembre 1990; et Burstein, *Euroquake*, ch. 5.

(39) «The Unpopularity of Two-Speed Europe», *Economist*, 14 septembre 1991, p.89-90.

(40) «The Graying of Europe», *Business Week*, 6 février 1989, p. 12-16; A. Riding, «Western Europe, Its Births Falling, Wonders Who'll Do All the Work», *New York Times*, 22 juillet 1990, p. 1, 12; H. de Jouvenel, «Europe at the Dawn of the Third Millenium: A Synthesis of the Main Trends», *Futures*, vol. 20, n° 5, octobre 1988, p. 515.

(41) Citation tirée de «The Graying of Europe»; et Riding, «Western Europe, its Births Falling..».

(42) «The Missing Children», *Economist*, 3 août 1991, p. 43-44; D.J. van de Kaa, «Europe's Second Demographic Transition», *Population Bulletin*, vol. 42, n° 1, mars 1987, p. 3-57; J.Gapper, «Skills Shortage Stalls the Workers' March», *Financial Times*, 5 septembre 1990; Riding, «Western Europe, Its Births Falling..», *passim.*

(43) نعطي لاحقاً بعض التفاصيل حول هذا الانقلاب.

(44) «West Germany's Unexpected Boost from the East», *Commerzbank Viewpoint.*

وارد مكرر في *Economist*, 13 janvier 1990, p. 62.

(45) *Cf.* chapitre 11.

(46) T. Carrington, «Central Europe Borders Tighten as Emigrés Flood In from East», *Wall Street Journal*, 8 février 1991, p. A 8.

(47) «Italy: The Numbers Game», *Economist*, 26 mai 1990, p. 25.

(48) «Graying of Europe», p. 15.

(49) Burstein, *Euroquake*, p. 137. Lire aussi F. Heisbourg, «Population Movements in Post-Cold War Europe», *Survival*, vol. 33, n° 1, (janvier-février 1991), p. 31-43.

(50) P.L. Montgomery, «European Community Asks Heavy Energy Tax to Curb Emissions», *New York Times*, 26 septembre 1991, p. D 3.

(51) راجع مقالتين تقنيتين، C.A. Wilson et J.F.B. Mitchell, «Simulated Climate and co^2-Induced Climate Change Over Western Europe», *Climatic Change 8*, 1986, p. 11-42; Bultot *et al.*, «Estimated Annual Regime of Energy-Balance Components, Evapotranspiration and Soil Moisture for a Drainage Basin in the Case of a co^2 Doubling», *Climatic Change 12*, 1988, p. 39-56 (étude belge).

(52) «Cleaning Up the Mediterranean», *Economist*, 21 décembre 1991, p. 19-24.

(53) *Economic World Atlas and Almanac 1989*, p. 105.

(54) *Cf.*, p. 317-318.

(55) «Europe's Farm Farce», *Economist*, 29 septembre 1990, p. 17.

(56) P. Bye, «Biotechnology and Food Agricultural Complexes», in Yoxen et Di Martino (eds.), *Biotechnology in Future Society*, p. 77.

وفي هذا الجزء أبحاث عديدة ممتازة.

(57) *Ibid.*

(58) *Ibid.*, *Economist*, 20 octobre 1990, p. 15; «German Regulatory Firms Flee Regulatory Climate», *Science*, 16 juin 1989, p. 1251-1252; K. Green et E. Yoxen, «The Greening of European Industry: What Role for Biotechnology?» *Futures*, juin, 1990, p. 475-495.

(59) *Cf.* G. Junne et J.Bijman, «The Impact of Biotechnology on European Agriculture», dans Yoxen et Di Martino (eds), *Biotechnology in Future Society*, surtout p. 83.

(60) Bye, «Biotechnology and Food/Agricultural Complexes», p. 69.

(61) «Europe's Farm Farce», *passim*; Bolte, «How Stubborn Can You Get?», p. 65.

(62) Junne et Bijman, «Impact of Biotechnology on European Agriculture», p. 84.

(63) أواخر الثمانينات بلغ متوسط نسبة العاملين في القطاع الزراعي في أوروبا الشرقية 13 % - 24 % في رومانيا ـ مقابل 2,6 % في أوروبا و 0,8 % في الولايات المتحدة.

(64) راجع المقالة الممتازة حول انطلاقة الزراعة في أوروبا الشرقية:

«Europe in Turmoil».

في: *Agricultural Out-look,* July 1990, p. 28 *sq.*

(65) Gapper «Skills Shortage Stalls the worker's March», *passim.*

(66) وهو ما يوحي به Reich نفسه في: *Work of Nations*.

(67) بصدد هذا الاحتجاج راجع: Ohmae, *borderless World.*

(68) لمثل جيد إقرأ:

P. Brimclow, «The Darker Side of 1992», *Forbes,* 22 janvier 1990, p. 85-89.




محمد خطاب

الفصل الثاني عشر
المأزق الأميركي

جميع البلدان في العالم من فرنسا إلى اليابان تشهد اليوم جدلاً حول المستقبل، ولكن من المؤكد أن هذا الجدل يبلغ في الولايات المتحدة من العنف والأهمية، ما لا يبلغه في أي مكان آخر. ففي هذه الدولة الكبرى اللامركزية الغنية بوسائل الإعلام، تتكاثر المناظرات والمناقشات في الصحافة والكتب والإذاعة والمرئيات حول شتى أنواع الخلافات التي تتراوح من الإجهاض إلى «نهاية التاريخ» ومن العنصرية إلى التعليم. إن الخبراء والجماعات الضاغطة ورؤساء التحرير والمعتادين على دورات المؤتمرات الدولية، يخوضون الآن جدلاً حامياً. وكذلك تؤجج الخلافات النظرية النقاش حول مستقبل أميركا: فالمحافظون بغالبيتهم، وليس جميعهم، يشددون عادة على النجاحات الأميركية ـ («الإنتصار» في الحرب الباردة، نجاح الرأسمالية) ـ فيما يبرز النقاد إرثاً متعاظماً من المشاكل ـ (الديون، الإنحطاط الاجتماعي والتربوي، إنخفاض متوسط مستوى الحياة، تآكل موقع الصدارة الذي تحتله البلاد إقتصادياً، والتواجد العسكري في الخارج الذي تجاوز الحد المعقول إلى حد بعيد[1]). ولأن الحوار حول «الأفول والتجدد» في أميركا قد

تسيّس، يعمد المتحاورون على اختلافهم إلى إدراج إجراءات تقوم على التعامل بالمثل، وينتقون عناصر مختلفة إقتصادية وإجتماعية لتدعيم موقفهم[2]، وهو ما يؤدي إلى تعقيد الأشياء.

ويأخذ هذا الجدل حول مستقبل الولايات المتحدة طابعاً حاداً، كونه يجري في دولة كانت تعتقد ـ حتى قبل أن يستخدم هنري لويس Henry Luce العبارة للمرة الأولى عام 1941 ـ أن هذا القرن هو «القرن الأميركي»[3]. وسواء ستبدو هذه العبارة مصيبةً بالنسبة للمؤرخين، مستقبلاً أم لا، فإنها قد تمتعت بنفوذ هائل على المستوى النفسي والثقافي، أمّن قوة كبيرة للأميركي؛ أعطاه شعوراً بالفرادة أو حتى بأنه الأعلى. وعندما تبرز مثل هذه المشاعر، يصعب التخلي عنها. كان إذاً، من المتوقع أن يستدعي ظهور كتب مثل «نهاية القرن الأميركي» The End of the American Century «ما بعد السيطرة الأميركية» Beyond American Hegemony «أميركا قوة عادية»[4]. ردود من نوع «أسطورة الأفول الأميركي» The Myth of America's Decline «التجدد الإقتصادي الأميركي» America's Economic Resurgence «مصير نعيشه» Bound to lead «والقرن الثالث: الإزدهار الأميركي في العصر الآسيوي»: The Third Century: America's Resurgence in the Asian Era [5]. وتأتي كل دراسة كتدعيم لهذه المدرسة أو تلك «بمثابة جواب ملائم وقوي على الكاساندر»[6]... Cassandres ـ والجدل يستمر. ومن المستحيل أن نتوقع إذا كان هذا الفيض سينضب تلقائياً. وهو يوحي بأن المزاج العام قد تغيّر كثيراً منذ عصر ترومان أو صدمة «السبوتنيك»[7]. فمن الواضح أن الولايات المتحدة قلقةٌ الآن على

مستقبلها أكثر مما كانت قبل جيل أو إثنين.

ما هي نقاط القوة وما هي نقاط الضعف بالنسبة لأميركا، وكيف تستعد لمواجهة التحديات الدولية التي سبق إستعراضها في هذه الدراسة؟ في الميدان التقليدي للقوة «الخشنة» أي العسكرية، ليس لأميركا من يوازيها حتى روسيا والصين اللتين تمتلكان معاً جيوشاً من المشاة أكبر عدداً، ألا أنها جيوش مشكوك بنوعيتها. وعلى كل حال، يبقى العدد أقل أهمية من الحالة المعنوية والإعداد ودقة الأجهزة والقدرة على إرسال القوات إلى المناطق البعيدة. وفي كل هذه الميادين، خصصت الولايات المتحدة مواردَ ضخمة لتأمين المستويات المطلوبة خلال الثمانينات. أما على الصعيد الإستراتيجي، فإنها تمتلك نظاماً من أنظمة القذائف، صاروخية جوية وأرضية وبحرية، قادراً على ردع أية قوة تهاجمها أو تهاجم حلفاءها. أما على الصعيد التقني، فإن قواتها العسكرية تبقى مجهزة لشن حروب «معلوماتية» بفضل الطائرات الحربية وقاذفات ستيلث Stealth والمطاردات AECIS والأسلحة المتطورة الدقيقة التي تسمح بخوض المعارك ليلاً. وتتيح الأقمار الصناعية والطائرات ـ الرادار السريعة، إضافة إلى نظام المكشاف الصوتي الأوقياني المتطور لهذه القوات، أن تلتقط باستمرار ما يبثه أخصامها من مكامنهم[8].

وأخيراً، إنه البلد الوحيد الذي له «مرمى» عالمي، بما يمتلك من أساطيل وقواعد جوية وقوات برية في جميع المناطق الإستراتيجية من العالم، إضافة إلى قدرته على تدعيم مواقعه في الحالات الطارئة. فقد تبيّن مثلاً من طريقة رده على إجتياح العراق للكويت عام 1990 مدى مرونة قدراته وإتساع نطاقها. وبالفعل عندما

أرسلت أكثر من 1500 طائرة و 500000 رجل (ومنهم وحدات مصفحة ثقيلة) إلى السعودية في غضون أشهر، وعندما ملأت المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي بسفن نقل قوات التدخل، أظهرت الولايات المتحدة ما لها من قوة عسكرية لا مثيل لها في المرحلة الحديثة. والواقع أن الحدث المشابه في التاريخ المعاصر هو إرسال بريطانيا لأكثر من 300,000 جندي للحرب في أفريقيا الجنوبية بداية هذا العصر في ظل التفوق البحري للبحرية الملكية Royal Navy.

وفيما تنتهي الحرب الباردة تقلص الولايات المتحدة إلى حد كبير من حجم و«مرمى» عمليات نشر قواتها، إلا أنه سيكون الأمر مفاجئاً فعلاً، أن تعود إلى سياستها ما قبل 1941، عندما لم تكن لها أية وحدة عسكرية خارج حدودها أو الجزر الملحقة بها، إذ اليوم، يجبر وجود بعض الأنظمة السياسية، البنتاغون، على إبقاء عدد كبير من القوات في حالة متحركة دائماً[9]، وحتى لو أقدمت الولايات المتحدة على تقليص قوتها العسكرية، فسوف تظل أهم بكثير من قوة بلدان متوسطة الحجم مثل فرنسا وبريطانيا، من حيث قدرتها، والقوات الصينية والروسية، من حيث تفوقها التقاني.

ولكن حتى وإن كانت هذه القوة العسكرية تزيد من أهمية الولايات المتحدة على الساحة الدولية، فإن ذلك لا يعود بالضرورة بمكاسب على الشعب الأميركي. والواقع أن التكاليف الدفاعية قد تسببت بأضرار اقتصادية، فيما لا يُبدو أن الولايات المتحدة قد تحصنت جيداً ضد الأخطار غير العسكرية. لقد أمنت الحرب الباردة «الأسمنت» السياسي الذي وحَّد بين أكثرية الأميركيين من جمهوريين

وديمقراطيين، وجعلهم يتقبلون ميزانيات عسكرية هائلة وتحالفات مقيّدة. ولكن، بعد أن أزيل الإتحاد السوفياتي، فإن هذا الإجماع بات عرضةً للإنهيار. وذلك أقله، لما قد يجد بعض الأميركيين من صعوبة لتبرير التواجد العسكري على نطاق عالمي، وفيما يتساءل بعض الإستراتيجيين إذا كان من الأفضل سحب القوات من أوروبا وإعادة موْضعتها لمواجهة الأخطار الخارجية في العالم النامي، يشكك البعض الآخر بالفائدة من القوة العسكرية أصلاً، وذلك أن الولايات المتحدة لا تواجه خطر الأسلحة النووية، بل أساساً أخطار البيئة والمخدرات وفقدان القدرة التنافسية على الصعيد الإقتصادي[10].

والواقع أن الفرحة بالتخلص من الإتحاد السوفياتي «كعدو» لم تكن قد إكتملت، حتى برزت شكوكٌ وتساؤلات حول الدور الحقيقي الذي يتعيّن على الولايات المتحدة أن تلعبه على المستوى العالمي[11]. فالتقليدون يصرون على إستمرار الحضور الأميركي في أوروبا والمحيط الهادىء، وأماكن أخرى، للحؤول دون أي عودة إلى الثلاثينات[12]. أما الذين ينتقدونهم، فيعتبرون أن الحجة التي تنطلق من أن دور الريادة لا ينفك عن «القدر الأميركي» فهم يحمّلون الشعب الأميركي عبئاً ثقيلاً، ويحولون دون إستخدام الموارد للحاجات اليومية، ويحرفون الديموقراطية عن مبادئها الأصلية على صعيد السياسة الخارجية[13]. والواقع أن المؤرخين يعرفون جيداً هذا النوع من الجدل. فإجمالاً، تفضل القوة الكبرى الإستقرار العالمي الذي يحمي النظام، حيث تتمتع بأكبر قدر من النفوذ والثروة. وهي ترث عادة تركة مهمة من المعاهدات ومن

الإلتزامات تجاه الحلفاء البعيدين، والوعود بالإبقاء على السبل البحرية مفتوحة، غير أنها حين تقبل بأن تضطلع بمثل هذا الدور، تغامر بالتحول إلى شرطي العالم أي تلزم نفسها بالتدخل للدفاع عما تسميه النظام والقانون كلما تعرضا للتهديد، وتنقاد إلى التوسع دوماً لحماية «حدود غير آمنة» مستجدة[14]. والأرجح أن الجدل حول مستقبل السياسة الخارجية الأميركية، لم يزل يتطلب وقتاً طويلاً لكي يكتمل.

ولا ينفصل هذا الجدل عن الهموم اليومية، وذلك ببساطة لما يتطلبه الحفاظ على مثل هذا الموقع العالمي من تكاليف. فالثلاثة مليارات دولار دققت الأمن العسكري الأميركي، ولكنها بالمقابل، حرمت الإنتاج غير العسكري من الموارد، رساميل، جهاز بشري، مواد، يد عاملة متخصصة، مهندسون وباحثون ـ. فعام 1988 مثلاً، خصص أكثر من 65% من الأموال الموجودة للأبحاث الفدرالية للدفاع، مقابل 0,15% لحماية البيئة و 0,2% لتطوير الصناعة. ولُنشر، هنا أيضاً، إلى أن الولايات المتحدة عمدت وهي تخوض سباقاً مكلفاً على التسلح مع موسكو، ولتحسين حصتها من السوق العالمية، إلى منازلة حلفاء لها مثل اليابان وألمانيا اللذين لا يخصصان إلا نسباً أدنى من مواردهما للدفاع، ويتوفر لهما بذلك ما يلزم من رساميل وجهاز بشري وأبحاث للصناعة التجارية، أي ما لا يحصل عليه قسمٌ من القاعدة الصناعية الأميركية. إذاً، والحال هذه، يطلب الأميركيون من حلفائهم المزيد من المساهمة في الدفاع المشترك، بحيث يتمكنون من عصر النفقات العسكرية لتلبية الحاجات اليومية[15].

وعلى الرغم من أن هذا الجدل يتركز عادة حول ما إذا كانت النفقات العسكرية المرتفعة هي التي تتسبب بتباطؤ الإقتصاد، فإن المسألة هي بالواقع أعقد[16]. وذلك لأن الإقتصاد الذي يتحمل مثل هذه النفقات العسكرية الهائلة، لا بد وأنه يتمتع ببنية على قدر من الأهمية أكبر مما يُظن عادةً. وبالفعل، فإذا كان هذا الإقتصاد يعرف نمواً سريعاً ويمتلك قاعدة إقتصادية مزدهرة ويبقى في طليعة التقانيات الجديدة، ويتوفر له دفق قوي من الأيدي العاملة الماهرة والباحثين والتقنيين، ويستثمر بكثافة في الأبحاث والتنمية، وتبقى حساباته الجارية متوازنة أو فائضة، ولا ترهقه الديون الدولية، فإنه سيتمتع دون شك، ببنية تسمح له بتخصيص 3,6 أو حتى 9% من ناتجه القومي القائم لأغراض الدفاع[17].

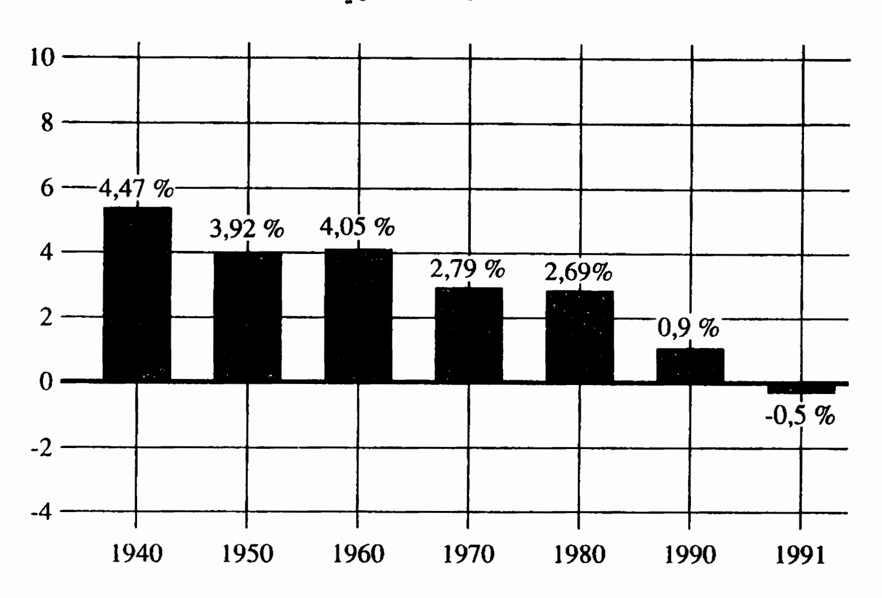
والواقع أن حجم الإقتصاد الأميركي، وما يتصف به من تعقيد، لا يسمحان بتصنيفه في خانة الإقتصاد الضعيف إلى حد اليأس، ولا بالمقابل في خانة الإقتصاد الجبار: إنه مزيج من القوة والضعف.

والحدث الأهم، يبقى هنا ما شهده معدل النمو من خمود في هذا الثلث الأخير من القرن الحالي بالنسبة للثلث الثاني منه، وهو ما يظهر من الرسم البياني ص 184.

وأياً تكن العوامل التي تفسر هذا الخمود، فإن عواقبه تبقى خطيرة على الولايات المتحدة، وذلك بسبب سياستها الداخلية والخارجية. فعندما يتمتع البلد بمستوى حياة مرتفع، مثل سويسرا أو اللكسمبورغ، وبميزان مدفوعات إيجابي، ولا يرتبط بأي دين خارجي، فإنه يبدو قادراً على تحمل فترة طويلة من النمو الاقتصادي

معدل نمو الناتج الداخلي القائم الأميركي[18]

(المتوسط السنوي)



البطيء. لا شك أن النتائج ستكون محبطة، ولكنها لن تتصف فعلياً بالخطورة. أما الولايات المتحدة، فتعتبر القوة العسكرية الأولى في العالم. وعلى الرغم من أن ثروتها طائلة، فهي غير موزعة بالتساوي، وهو ما يستتبع مشاكلَ إجتماعية حياتية هائلة. وتعرف الولايات المتحدة عجزاً ضخماً في الحسابات الجارية والحاجة للإقتراض من الخارج. وتؤدي هذه الوضعية في مرحلة طويلة من النمو البطيء، إلى تفاقم المشاكل المباشرة، وتحدّ من قدرة الولايات المتحدة على الإستمرار في تمويل الأمن العسكري بمستواه الراهن، وفي الوقت نفسه تغطية الحاجات الإجتماعية وتسديد الديون. فالبلد الذي يشهد، تناقصاً منتظماً للمداخيل الفعلية

الأسبوعية منذ عام 1973. تضعف تدريجاً قدرته على تمويل حتى ما هو ضروري.

وقد تتفاقم مثل هذه المشكلة، إذا ما أخذت الأمم الأخرى بالنمو بوتيرة أسرع، وهو ما يستتبع حصول تغيرات تطول العلاقات الاقتصادية. وببساطة، لن تتمكن القوة الكبرى من الحفاظ على موقعها إلى ما لا نهاية إذا كان اقتصادها يعرف إنحطاطاً نسبياً[19]. والواقع أن هذا الانحطاط عندما يكون نسبياً وتدريجياً، يصبح خادعاً، كونه لا يترافق مع أية كوارث بارزة. وكما أشار مؤرخ اقتصادي، «فإن أمة تزداد إنتاجيتها بتأخر بنسبة واحد بالمئة عن البلدان الأخرى طوال قرن، قد تتحول مثل إنكلترا، من رقم صناعي عالمي لا ينافَس، كما كانت بالأمس، إلى إقتصاد رديء مثلما هي عليه اليوم»[20]. ومن قوة من الصف الأول تحولت إلى قوة من الصف الثاني. ويفسر هذا التحليل على الأرجح، ما صرحت به تاتشر مؤخراً، حين اعتبرت بمثابة كارثة فعلية أن ينمو الاقتصاد الأميركي ـ كما يتوقع البعض ـ بوتيرة أبطأ من وتيرة الاقتصاد الياباني خلال التسعينات[21]. فإن ذلك «يقرض» الموقع الأميركي العالمي ويقود إلى انتقال حاد للتوازن العالمي من واشنطن إلى طوكيو[22].

ويوحي ذلك بأن على الولايات المتحدة أن تعيّن وهي تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين، كهدف استراتيجي أساسي لها، تحسين إنتاجيتها (الإنتاجية للفرد الواحد) لضمان النمو على المدى الطويل. إلا أن هذا لا يعني أن الإزدهار الاقتصادي حسنٌ بذاته ـ فهو قد يُسيء إلى البيئة والمجموعة السكانية، إذا لم توضع له ضوابط ـ ولكن، إن العديد من الأهداف تبقى مستحيلة المنال من دون نمو.

والواقع أن الإنتاجية الأميركية تحولت مؤخراً إلى هاجس فعلي. فمنذ القرن التاسع عشر، تمتعت الولايات المتحدة بأعلى إنتاجية عمالية في العالم، وهو ما يفسر لماذا كان مستوى الدخل القومي الأميركي و «القدرة العسكرية» الأميركية، أعلى من أي بلد آخر، وذلك خلال الحربين العالميين[23]. واليوم، ما تزال إنتاجيتها الإجمالية أعلى من إنتاجية اليابان وألمانيا، غير أن أمماً استطاعت رفع إنتاجيتها بسرعة أكبر منذ الستينات، واقتربت كثيراً من الولايات المتحدة.

إضافة إلى أن تقدم الإنتاجية الأميركية، لم يحصل أساساً هذه السنوات الأخيرة إلا في الصناعة، فيما يرتهن الاقتصاد أكثر فأكثر للخدمات[24]، التي تبدو إنتاجيتها (لكل موظف) متوسطة بالقيمة المطلقة ومتدنية بالنسبة للصناعة أو الزراعة. إذن، سوف تقود على الأرجح زيادة سنوية للإنتاجية الصناعية تبلغ 3 % إلى زيادة النمو القومي بمعدل 1 %. إضافة إلى أن قسماً كبيراً من تحسّن إنتاجية الصناعة في الثمانينات، لم يأتِ من زيادة إنتاجية العمال (بعكس اليابان)، بل من إغلاق المصانع وتخفيض اليد العاملة. وبالفعل، يمكن أن تزيد الإنتاجية بسرعة أكبر خلال فترة الركود من جراء إلغاء عدد كبير من الوظائف، منها في مرحلة النمو، حيث لا يبدو من الملح اللجوء إلى التوفير. إضافة إلى أن زيادات الإنتاجية، غالباً ما تترافق مع نقص عياني للإنتاج الإجمالي[25].

وكذلك فإن الدين الأميركي المتعاظم، إضافة إلى ضعف النظام المالي، والعجز الدائم في ميزان التجارة، والحسابات الجارية، سوف يعالج من خلال زيادة الإنتاجية. وإننا نجد الدين

على مختلف المستويات، فهو ينتج عن رفض الإدارة والكونغرس الأميركيين دفعَ تكاليف الدفاع المتزايدةَ والبرامج الإجتماعية من خلال ضرائب إضافية، وهو ميل بدأ يسود في الستينات، وقد إنتهجته إدارات الأحزاب الديموقراطية والجمهورية على حد سواء. وقد أدى قرار ريغان تخفيض الرسوم وزيادة النفقات العسكرية خلال الثمانينات، إلى تسريع زيادة الديْن. وفي عام 1960 بلغ العجز الفدرالي 59,6 مليار دولار والدين القومي 914,3 مليار دولار[26]. أما في عام 1991 وعلى الرغم من وعود البيت الأبيض والكونغرس بالرقابة على النفقات، فقد رفعت بعض المصاريف الإضافية (أعمال حماية الإنشاءات النووية، تعويم المصارف)، العجزَ إلى أكثر من 300 مليار دولار، فيما يقارب الدين القومي 4000 مليار دون حسبان التزامات الإدارة الفدرالية التي تصل إلى 6000 مليار في مختلف البرامج (ضمان المحاصيل، قروض للمزارعين وللطلاب، برامج تأمين). أما الفوائد على الديْن القومي، فتصل إلى حوالي 300 مليار دولار سنوياً ويمثل 15 % من نفقات الإدارة. وكما أشار المحرر الإقتصادي في جريدة وول ستريت، فإن دفع الفوائد يتجاوز اليوم مبالغ النفقات التي تخصصها الإدارة للصحة والعلوم والفضاء والزراعة والسكن وحماية البيئة والعدل». والواقع أن هذه الأعباء، لا ينتظر أن تزيد[27] على حساب نفقاتٍ حكومية أخرى فقط، بل أيضاً أن تذهب كمية متعاظمة من هذه الفوائد إلى مالكي سندات الخزينة الأميركية (ومعظمهم من الأجانب)، وهو ما يقلّص أيضاً الثروة الأميركية. وأخيراً، إذا استمر النمو الاقتصادي البطيء خلال مجمل التسعينات، فإن هذا العجز قد يزداد أكثر، وذلك لأن

المداخيل الفدرالية لن تزيد بالسرعة نفسها لتزايد المصاريف[28].

ولم يتزايد الدين القومي وحده خلال الثمانينات، بل جميع أشكال الديون. وقد شرعت الإدارات المركزية والمحلية بتسجيل الدين إنطلاقاً من 1986. وهو تيار قد ازداد اندفاعاً بفعل الحد من المساعدات الفدرالية، وقد بلغت ديون المستهلكين التي شجعها «المال السهل» 4 بليارات دولار، فيما أدى تسديدها إلى الإنتقاص من المداخيل الشخصية. أما دين المؤسسات، فهو أسوأ أيضاً. «فمع إطلالة التسعينات، بات حوالي 90 % من دخل المؤسسات الأميركية الإجمالي الصافي بعد دفع الضريبة، مخصصاً لدفع الفوائد على ديونها»، ورغم أنها بدأت تتناقص تدريجاً بسبب تزايد الإهتمامات الإقتصادية، فإن الدين العام والدين الخاص قد بلغا حوالي 180 % من الناتج الوطني القائم، وهو مستوى لم يشاهد منذ الثلاثينات[29].

وقد شكل عجز ميزان المدفوعات والحسابات الجارية متغيراً آخر، قياساً للخمسينات والستينات، عندما كانت تجارة البضائع وميزان الحسابات التجارية فائضين إلى حد كبير[30]. ومنذ عام 1971، حيث عرفت للمرة الأولى منذ أكثر من قرن عجزاً في تجارة البضائع، باتت الولايات المتحدة بانتظام، تشتري أكثر مما تبيع. وفي عام 1987 كان العجز التجاري قد بلغ رقماً مذهلاً يصل إلى 171 مليار دولار، وعلى الرغم من أن إنخفاض الدولار أدّى إلى إنخفاض المجموع في أواخر التسعينات، لم ينزل العجز إلى أدنى من 100 مليار دولار. ولو تمكّن الاقتصاد الأميركي تغطية عجزه التجاري «المنظور»، بأرباح «غير منظورة» مثل الخدمات ومداخيل

الإستثمارات والسياحة، كما كانت تفعل بريطانيا قبل عام 1914 لما بدا الوضع على هذه الدرجة من الخطورة. غير أن الأرباح الأميركية غير المنظور، تبقى غير كافية. وما يستتبعه ذلك، هو أن الولايات المتحدة لا تتقدم اليوم إلا بدفع حوالي 100 مليار دولار سنوياً للخارج. وهكذا تحولت الدولة التي كانت أكبر دائن في العالم، وفي غضون أقل من عشر سنوات، إلى أكبر مدين في العالم[31]. وبقدر ما سيستمر هذا الوضع، ستنتقل الأصول والملكيات الأميركية والأسهم والشركات الصناعية وسندات الخزينة والتجمعات الإعلامية والمختبرات إلى يد المستثمرين الأجانب.

وتكمن مشكلة العجز التجاري في تآكل الموقع الصناعي النسبي الذي تحتله الولايات المتحدة، وهو تآكلٌ يجري على المدى الطويل. ويصعب توقعه لوجود قسم كبير من الإقتصاد في الخدمات. وبالفعل، ففي حال وجود نشاطات عديدة يستحيل من حيث طبيعتها (البستنة والإعتناء بالحدائق، ترميم، نقل عام) تصديرها أو أرباح طائلة تأتي من الخدمات (مجالس، نشاطات قانونية، براءات، تكاليف مصرفية)، فإن المجموع لا يغطي السلع والخدمات المستوردة سنوياً[32]. والواقع أن التصنيع يبقى -جوهرياً لأسباب أخرى، وهي أن جميع الأبحاث وسبل التطور تقريباً في إطار الصناعة الأميركية، تبقى مرهونة بها. إذاً، تبقى لتوفر قاعدة صناعية مزدهرة وقادرة على المنافسة، وفي جميع الحالات «أهمية أساسية بالنسبة للأمن القومي»[33].

إلا أن المحاولات لتلخيص ما للصناعة الأميركية من وضعية راهنة، وما تختزنه من إمكانات مستقبلية، تصطدم بتنوعها الهائل.

فبعض مؤسساتها الكبرى تعتبر رائدة على الصعيد العالمي، كما تعتبر أيضاً بعض شركاتها الصغيرة (في ميدان المعلوماتية مثلاً) محلية في ميدانها، حيث لا يضاهيها أحد، فيما بعض الشركات الأخرى تعيش معاناة رهيبة من جراء المنافسة الأجنبية، وهي تعرض الآن على اللجان وفرق الأبحاث وتخصص لها الدراسات وترد في نقاشات برلمانية لا تحصى. وبالفعل، فإن صناعة كاملة لا تتميز بإنتاجيتها أو بإسهامها بميزان المدفوعات، قد برزت الآن، وهي تجعل السؤال حول القدرة التنافسية الأميركية أشد إلحاحاً[34]. واللوحة الإجمالية التي تبرز الآن، تُظهر بنية صناعية لم تعد تحتل، رغم إمتلاكها لقوى عديدة، الموقعَ المنيع الذي احتلته طوال السنوات العشرين التي تلت الحرب.

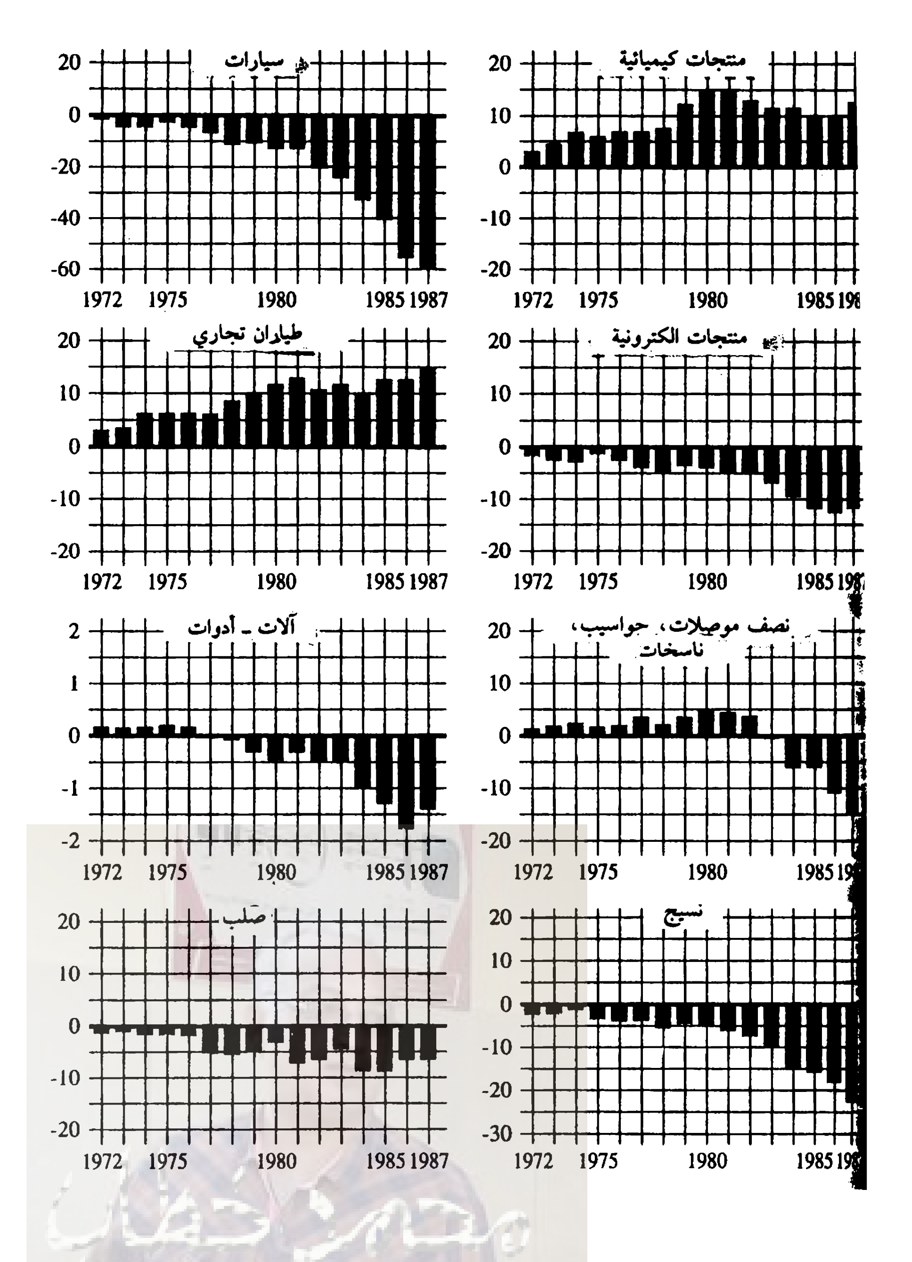
ومع أن اللوحة ليست قاتمة كلياً، فمن المؤكد أن المنافسة الأجنبية التي تطول صناعةً تلو الأخرى، زادت العجز التجاري الأميركي. وكما يتضح من الرسم البياني التالي، فالصناعة الكيميائية وصناعة الطيران التجارية هما الوحيدتان من أصل ثماني صناعات أساسية اللتان أنتجتا فائضاً من التصدير في أواخر الثمانينات.

ونجد هذا العجز في صناعات مختلفة، تتميز بتدني القيمة المضافة، وهي تتراوح من النسيج إلى التقانة العالية مثل الآلات الأدوات والسيارات الفخمة الكمالية. ولا يُستنتج من ذلك أن الإقتصاد ينتقل عن سابق تصور وتصميم من القطاعات المتدنية إلى القطاعات الأدق والأكثر تطوراً، كما أوحى البعض، بل إنه يتخبط على كل المستويات.

أما الجدل حول القدرة التنافسية، فلم يولّد إجماعاً، وهو أمر

طبيعي. وتواجه الدعوات إلى حماية الصناعات المتضررة كثيراً بمعارضة من قبل الإقتصاديين الليبراليين وجميع الذين يخشون من إجراءات انتقامية في أسواق التصدير. وفي اعتراض على الهجمات ضد «الأجانب الذين يشترون أميركا»، يحتج البعض بأن المؤسسات الأوروبية واليابانية، تجلب الخبرة والوظائف والرساميل، التي يبقى البلد بحاجة ماسة إليها. وتصطدم الحملات ضد «شراء أميركا» بفكرة مفادها أنه لا بد من أن يبقى المستهلكون أحراراً بشراء السلع والأموال التي يختارونها، وبغض النظر عن منشئها، كما أن الأصوات المطالبة بسياسة صناعية، تلاقي اعتراضاً من جانب الجماعات التي تعتقد أن أي إجراءات حكومية في هذا المجال، ستكون غير فعالة ومتنافية مع المصالح الأميركية. كما يدعي البعض أيضاً، أن الإنحطاط الاقتصادي النسبي، يعود أساساً إلى سبب واحد، فيما يرى آخرون أن ها هنا أسباباً عدة، بدءاً من سوء الإدارة إلى المستوى المتدني للإستثمار، ومن النقص في المعارف التقنية إلى التشريعات الفدرالية المفرطة. وكأنما هذا النقاش صدى لما دار في بريطانيا قبل قرن، عندما برزت حركة تدعو إلى «الفاعلية الوطنية» لمواجهة ما كان يتضح أكثر فأكثر من فقدان الصناعة الأوروبية[35]. لمكانتها الأولى في العالم.

ويتعاظم الآن هذا الإهتمام بالوضعية الإقتصادية الأميركية، في جو من القلق المتزايد حول ما قد تستتبعه الميول الراهنة من نتائج تطول الأمنَ القومي والقوة الأميركية وموقعها في الشؤون العالمية. ماذا سيجري إذا ما إمتلك بعضُ الأجانب إحتكاراً في صناعات تزوّد البنتاغون، أو إذا لم يعد بالإمكان الحصول على سلعة ذات أهمية



منتجات كيميائية
سيارات
منتجات الكترونية
طيارن تجاري
نصف موصلات، جواسيب، ناسخات
آلات ـ أدوات
نسيج
صلب
1972
1975
1980
1985
1987

عسكرية كبرى إلا من الخارج؟ هل سيُدفع ثمن سياسي إضافة إلى الثمن المالي من جراء هذه التبعية؟ وإذا ما شهدت قاعدته الصناعية مزيداً من التدني، فيما استمر على الإنفاق من ستة إلى عشرة أضعاف لشؤون الدفاع أكثر من بلدان أخرى، وهل، بدل «المخاطرة» بالوقوع بالتمدد الإمبريالي المفرط» سيقع فعلاً به[37]؟ وماذا سيحصل إذا ما بات الإقتصاد الأميركي ينمو بنصف سرعة اليابان أو المجموعة الأوروبية طوال العشر أو العشرين سنة المقبلة، هل يستمر توازن القوى المنتجة بالتبدل[38]، لكي تخلع الولايات المتحدة في نهاية المطاف عن المرتبة الأولى؟ ربما وجد بعض علماء الإقتصاد، أن هذه المخاوف المفرطة مؤشر على وجود «ترسبات فكرية» في عصر، حيث لم تعد الدولة القومية الغربية أساسيةً، وحيث تتركز أمهات المسائل على نوعية الحياة، وليس على الموقع داخل «مراتبية صراع الديوك»[39]. ـ غير أن كل شيء يقود إلى القول بأن الشعور بمثل هذه المخاوف، سيدوم عميقاً لفترة طويلة.

ماذا يسعنا أن نستنتج من هذا الجدل؟ بالنسبة للمتفائلين، ما حصل يبدو أمراً طبيعياً جداً. ففي العقود التي تلت الحرب، إحتلت الولايات المتحدة موقعاً رفيعاً مصطنعاً على الساحة الدولية، وذلك لما أصاب الدول الكبرى الأخرى من وهن من جراء الصراع. وهذا يعني ـ أن إستعادة هذه الدول لقوتها تؤدي حكماً إلى تدني الحصة الأميركية في الناتج العالمي، والصناعة والتقانيات المتقدمة والأصول المالية وحتى في القدرة العسكرية. غير أن الولايات المتحدة تظل أهم دولة في العالم، في رأيهم، على صعيد السلطة العسكرية

والإقتصادية والنفوذ الديبلوماسي والسياسي، وذلك رغم الحاجة إلى بعض الاصلاحات المتعلقة بالحياة اليومية[40]. لم تكن الصناعة الأميركية مستعدة لمنافسةٍ بهذه القوة والوتيرة، وقد دفعت الثمن، ـ غير أنها إستطاعت منذ الثمانينات، أن تزيل العِقَد التي تكبلها وتدعّم نفسها، وقد إرتفعت إنتاجيتها إلى حد كبير، واندفعت في مجال التقانيات والمنتجات الجديدة بقوة لا مثيل لها، خاصة بما يتعلق بطواقم الباحثين ـ أما ما لليابان من ميزات على منافسيه، فلن يدوم طويلاً. فبفضل السعر المتدني لصرف الدولار، والتحديث المستمر للصناعة الأميركية سوف يستعيد الإقتصاد نموه الطويل الأمد، ويحوّل العجز إلى فائض ويرد بقوة على ما لم يكن سوى صعوبات موقتة[41].

أما بالنسبة للمتشائمين، فإن مثل هذا التفكير يتبيّن أن أميركيين كثيرين لم يعوا خطورة المشكلة. وهم لا يعتبرون أن الإنحطاط الإقتصادي النسبي الذي عرفته البلاد بين عامي 1945 و 1965 مقلقٌ، وذلك لأنه جاء كنتيجة «طبيعية» لإعادة إعمار البلدان الأخرى. غير أن ذلك يثبت أن موقع الولايات المتحدة بالنسبة للأمم الأخرى، ما يزال يتآكل منذ الستينات في بعض الميادين، مثل التقانة والبراءات الجديدة والصناعات الأساسية، والأصول المالية، وموازين الحسابات الجارية والقدرة الشرائية العالمية. ومما لا شك فيه أن معظم المتشائمين يسرهم إلى أقصى حد، أن يكتشفوا أنهم على خطأ، ولا يحبون أن يتهموا «بالإنهزاميين» أو «الانحطاطيين». غير أنهم يشككون بالحجة الغائمة القائلة بأن و «حدة» أو «عبقرية» أو «قدرة أميركا على مواجهة التحدي»، ستعيد لها موقعها. وهم

يرون في هذه الأدبيات زهو «الأنيّة الحضارية» نفسه، الذي حال دون أن تتمكن المجتمعات القديمة من الإقرار بالإنحطاط ومعالجته. إذاً، وهم يكتبون عن المستقبل، يتأثر هؤلاء المتشائمون بالماضي، ويخشون أن تضر لا مبالاة السياسيين تجاه آليات التغيّر التاريخي العالمي، بمستقبل أميركا على المدى البعيد[42].

وفيما يتركز قسمٌ كبير من الجدل حول «أفول وتجدد» الولايات المتحدة، على الإقتصاد، فإن فشل النظام التربوي، إضافة إلى النسيج الإجتماعي ورفاهية الناس وحتى حياتهم السياسية، يشكل أيضاً موضوعاً لمناظرات عديدة، وذلك على الأرجح لوجود تخوف من أن يكون العجز عن المنافسة ناتجاً عن أسباب عميقة وليس فقط، مثلاً، عن معدل غير كافٍ للتوفير. والواقع، تبقى الفرضية بأن الشعب الأميركي قد إختار الطريق السيىء ما يتميّز به أساساً هذا الفكر. وكما يقول المعلق في الإذاعة المرئية الشهير جون شانسلور:

> «القوة متوافرة، غير أن مجموعة من عوامل الضعف تقوّضها، ألف جراح يصعب علينا علاجها. لقد أضعفنا أنفسنا من حيث نحلتنا في ممارسة سياستنا وإدارة شؤوننا، وتعليم أولادنا ومساعدة فقرائنا، والإهتمام بمسنينا، وتوفير أموالنا وحماية بيئتنا، واضطلاعنا بالحكم»[43].

وهو يستنتج أنه لا بد من إجراء شتى أنواع التغييرات لكي تستعيد الولايات المتحدة حالتها الأصلية[44]. ولكن، على الرغم من وجود إستجابة شعبية واسعة إلى ندائه هذا، فإننا نتساءل إلى أي حد يمكن إعتبار مثل هذه العودة ممكنة.

بالنسبة لقراء الصحف اليومية، أصبحت لائحة السيئات السوداء أليفة: القطاع الصحي الذي زاد عدد المستخدمين فيه في الثمانينات، وهو ما يدنّي الإنتاجية العامة لليد العاملة، ويستهلك حوالي 12% من الإنتاج القومي القائم (غير الصافي)، أي ضعف ما يستهلكه الدفاع من دون أن يوفر رغم ذلك العلاج الملائم لعدد كبير من المواطنين. وبالفعل فإن 37 مليون أميركي ما يزالون غير مضمونين ضد المرض، وهم يتحملون ما يترتب عن ذلك من نتائج. وفي أواخر الثمانينات، زاد عدد الفقراء الذين يعانون من المشاكل الصحية بانتظام: (أطفال يولدون مصابين بالسيفلس والسيدا) ووسط جماعة السود، حيث نصف الأولاد الذين لم يبلغوا الست سنوات، يعيشون تحت حدود الفقر، تتفاقم المشاكل الصحية لما يعانون من بؤس. في ظل الحرمان من أي نظام صحي على المستوى القومي، «تأتي الولايات المتحدة في أدنى درجة بين البلدان المصنعة الرئيسة... بالنسبة لوفاتية الأطفال ومعدل الحياة والإستشارات الطبية»، وذلك رغم كونها بالمرتبة الأولى بالنسبة لعدد السياسيين الذين يتكلمون على إحترام القيم العائلية»[45]. وفيما إرتفع معدل حياة الرجال والنساء الشائخين البيض (الزيادة الأساسية للنفقات الصحية، ذهبت للذين يتجاوزون[46] الخامسة والسبعين) تناقض معدل حياة النساء وخاصة الرجال السود[47]. وينتشر الفقر إلى حد أن «اوكسفام أميركا» الشهيرة بمساعداتها إلى البلدان النامية، أعلنت عام 1991 أنها تكرس جهودها للمرة الأولى للولايات المتحدة نفسها.

وتعكس هذه الأوضاع الصحية المتفاوتة بنيةَ الثروة والمداخيل

الحالية في أميركا، حيث يكسب مدير مؤسسة كمعدل وسطي ما يبلغ حوالي 90 مرة أكثر مما يتقاضاه العامل الصناعي (مقابل 40 ضعفاً عام 1980، ولكن حيث 30% من الأميركيين السود و 20% الأسبان يكسبون أقل من حد الفقر الرسمي ويعيشون في مدن الصفائح. وما يزيد هذه الوضعية خطورة، كميةُ المخدرات التي يستهلكها الأميركيون. ووفق بعض التقديرات، تستهلك الولايات المتحدة التي تضم من 4 إلى 5% من السكان 50% من الكوكايين العالمي. ويؤدي مثل هذا الإدمان إلى ضغوطات قوية على الأجهزة الصحية. ولا يقتصر الأمر على علاج الراشدين، إذ عام 1989، ليس إلا، ولد 375000 من الأميركيين وهم مدمنون أصلاً، وخاصة على الكوكايين والهيرويين[48].

وبدورها، تغذي المخدرات الجريمة التي تبدو في الولايات المتحدة أعلى من أي بلد صناعي، آخر. وبفضل ما لرابطة National Rifle Association من سلطة سياسية، يستطيع الأميركيون إقتناء الأسلحة القاتلة واستخدامها بسهولة تذهل المراقبين الأجانب. ويقدر أن بحوزة الأميركيين 60 مليون مسدس و 120 مليون بندقية وأنهم يتقاتلون بمعدل 19000 شخص كل سنة، بالمسدسات بصورة رئيسة. ويصل معدل جرائم القتل بالنسبة لعدد السكان إلى أربعة أو خمسة أضعاف ما هو عليه في أوروبا الغربية، (فيما يصل معدل حوادث الإغتصاب إلى سبعة أضعاف، والإغتصاب مع العنف إلى عشرة أضعاف)[49]. ويعتقد الخبراء أن لهذا العنف جذوراً ثقافية، ولا يمكن رده حصراً إلى الفقر. فمعدل جرائم القتل أعلى بكثير في نيويورك منه في أكواخ كالكتا مثلاً وفي سيتل Seattle المدينة

المزدهرة التي إعتبرت مؤخراً الأولى في الولايات المتحدة بالنسبة لنوعية الحياة، يصل عدد جرائم القتل إلى سبعة أضعاف عددها في بيرمينغهام Birgmingham في إنكلترا[50]. إلا أنه لا يمكننا رغم ذلك، تفسير العنف بغياب القمع وتقصير الشرطة. فإنطلاقاً من الأرقام الأخيرة، تأوي السجون الأميركية أكثر من مليون محكوم، أي نسبة أعلى من تلك التي نجدها في جنوب أفريقيا وفي الإتحاد السوفياتي السابق[51]. ومن أصل كل 100,000 أميركي زنجي نجد 3000 في السجن، فيما كانت أفريقيا الجنوبية ولفرض التمييز العنصري تسجن 729 أسود من أصل كل 100,000 [52].

إذن، فإن تضاعف عدد الأشخاص الذين وضعوا وراء القضبان خلال الثمانينات، لم يكن فعالاً لمواجهة تآكل النسيج الإجتماعي الأميركي، وذلك جزئياً بسبب صعوبة إجراء إصلاحات إجتماعية واسعة النطاق، في بلاد تتميز باللامركزية السياسية والميول الفوضوية الإباحية[53]. وأية محاولة لتحسين مصير الفقراء والمشردين في المدن والجنوب الريفي، قد تكون باهظة جداً، وقد تؤدي إلى إنتقال موارد الأغنياء (الذين ينتخبون) إلى الفقراء (الذين لا ينتخبون). ومنذ حفلة شاي بوسطن Boston Tea Party [54]، تختزن الطبقة الوسطى الأميركية نفوراً من الضرائب، لا يمكن اعتباره مفتعلاً، وذلك لأنها، وبعكس الأوروبيين، لا تنعم بالمقابل بمكاسب إجتماعية موازية، مثل التعليم الجامعي المجاني، والضمان الاجتماعي، وتمويل النشاطات الثقافية ووسائل النقل العامة الفعالة[55]... ولذلك، فإن السياسيين الذين يؤيدون زيادة الضرائب، يخسرون في الانتخابات. ومن هنا نجد ميلاً قوياً

لمواجهة الإلتزامات المتجددة دوماً مثل تعويم مصرف التسليف العقاري، Savings & Loans وإرتفاع سعر فوائد الدين القومي من خلال الاقتراض وليس زيادة المداخيل. كما أنه يمكننا القول أيضاً بأنه لا يوجد المال الكافي للإصلاحات الإجتماعية والصحية، وذلك مهما كانت مطلوبة ومرغوبة. وربما أمكن إيجادها إذا زاد النمو الفعلي والإنتاجية بكثافة. ولأن الحال على هذا النحو، فإن تعديل أولويات الإنفاق، يظل بنداً من مفاوضاتٍ تنتهي إلى الصفر، بفعل ما تبذله المجموعات المتضررة من جهود لإفشالها»[56].

غير أن الأميركيين كانوا مستعدين للإستثمار بكثافة في قطاع التعليم. وفي عام 1989 تجاوزت النفقات في التعليم الرسمي والخاص 350 مليار دولار لتلبية حاجات 45 مليون طفل في المدارس الإبتدائية والثانوية، إضافة إلى ما يقارب 13 مليون طالب في الحلقة الثالثة. بالمقياس المطلق تعتبر سويسرا البلد الذي يخصص أكبر مبلغ من المال للتلميذ الواحد؛ إلا أن الولايات المتحدة تخصص نسبياً 6,8% من ناتجها القومي القائم للتعليم، أي بقدر ما تخصص كندا وهولندا وأكثر مما يخصصه اليابان وفرنسا أو ألمانيا[57].

غير أن بمقدور الولايات المتحدة الإدعاء بالمقابل، أنها تمتلك نظاماً جامعياً من أفضل الأنظمة في العالم. وإضافة إلى العديد من الجامعات الرائعة التي تعلم العلوم الإنسانية، فإنها تتباهى أيضاً بما لديها من جامعات حكومية تستوعب عدداً مهماً جداً من الطلاب، كما أنها وقبل أي شيء تمتلك أكبر عدد من جامعات الأبحاث والمعاهد العلمية، حيث يعمل أساتذة من جميع أنحاء

العالم مشهودٌ لهم عالمياً، وعلى أعلى المستويات، وبنسبة كبيرة، (راجع لوائح جائزة نوبل)، يجتذبون الطلاب من العالم أجمع. ولا شيء يوازي ما لمراكز ثقافية مثل هارفرد Harvard ويال Yale وستانفورد Stanford التي تتلقى هبات تصل إلى مليارات الدولارات، لما ما تحققه من نتائج باهرة ومن سمعة على النطاق العالمي. وهي تخرّج كل عام أرهاطاً من العاملين في مجال العلم والإبداع من الذين يرتبط بهم مصير الإقتصاد الأميركي.

إلا أن المشهد لا يبدو على هذه الدرجة من الحُسن خارج إطار التعليم العالي، وعديدون هم الأميركيون الذين يلاحظون بقلق الرداءة النسبية ولكن المتزايدة للتعليم الرسمي في مستوياته العامة لما دون الثامنة عشرة. ومنذ أوائل الستينات، بدأت العلامات التي ينالها المرشحون الخاضعون لروائز الأهلية المدرسية (SAT)، هذا إذا كان لهذه العلامات من قيمة فعلية أصلاً، تتدنّى إلى حد بعيد. وعلى الرغم من الفرص التي يقدمها نظام مدرسي رسمي مجاني يتمتع بقدرة كبيرة على الاستيعاب، يترك التلاميذ المدارس بأعداد قياسية، فبين 600,000 و 700,000 يتركون المدارس كل عام أي خمس تلاميذ المدارس (وحوالي النصف في المدن)[58]. وعلى الرغم مما ورد من إدعاءات مزيفة في 1980 أن 100% من الأميركيين أو ما يقارب متعلمون، تبيّن دراساتٌ مختلفة أن ملايين الأميركيين (ويقال ما بين 23 و 84 مليوناً!) هم أميون من الناحية العملية الوظائفية. ووفق إحدى الدراسات، لا يستطيع 25 مليون راشد فهم الإرشادات المكتوبة على دواء معين، كما لا يتمكن 22% من الراشدين تحرير رسالة بصيغة صحيحة[59].

ما هو موقع الولايات المتحدة على الصعيد العالمي؟ في إمتحان موحد للعلوم شارك فيه تلاميذ في صف الرابع التكميلي في 17 بلداً، جاء الأميركيون وراء اليابانيين والكوريين الجنوبيين وجميع الأوروبيين الغربيين، ولم يتقدموا إلا على تلاميذ هونغ كونغ والفليبين. وفي رائز للرياضيات (1988) تبيّن أن تلاميذ الثالث تكميلي الأميركيين، شبه معدومين. وكذلك تكشف روائز أخرى أن الترتيب الأميركي يتهاوى عندما يكبر الأطفال، رغم أن ثلثي التلاميذ اعتبروا أنفسهم «جيدين» في الرياضيات، فيما ربع الكوريين الجنوبيين فقط أعطوا مثل هذا التصور العالي عن أنفسهم؛ (ومن مفارقة القدر أنهم حصلوا على علامات أفضل)[60]. و 15% من التلاميذ يتعلمون لغة أجنبية وبالكاد 2% يتابعون هذه الدراسة لمدة أطول من سنتين[61]. وقد كشفت أيضاً إستقصاءاتٌ حول ما لدى التلاميذ الوسط (في مدارس الثانويات) من معلومات تاريخية أساسية، سيادةَ حالٍ من الجهل الفعلي. (فقليلون يعرفون مثلاً ما هي حركة الإصلاح La Réforme) الذي يحجبه جهلهم الجغرافي. فراشدٌ واحد من أصل سبعة فقط، تمكن في رائز أُجري مؤخراً من تعيين بلده على خارطة نصفي الكرة، و 75% بدوا عاجزين عن تعيين موقع الخليج العربي، وعلماً أن الكثيرين منهم أيدوا في أواخر الثمانينات بحماس إرسالَ قوات أميركية إلى المنطقة[62]. وقد أشارت لجنة National Commission on Excellence in Education في تقريرها التاريخي عام 1983 تحت عنوان «أمة في خطر» إلى ما نصه: «لو أن دولةً أجنبية معادية، حاولت أن تفرض على الولايات المتحدة ما تشهده الآن من نتائج مدرسية رديئة، لكان الأمر أشبهَ بإعلان حرب»[63].

وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي تناولت هذه المشكلة، فلم تزل أسبابها العميقة غيرَ محددة. وينصح بعض الخبراء، بعدم التسرع باستنتاج أحكام قاسية من علامات الإمتحانات الـ SAT الآخذة بالتدني، ومن الروائز العالمية، مستندين إلى كون الولايات المتحدة تعنى بتثقيف نسبة أكبر من سكانها ولمدة أطول مما كانت عليه هذه النسبة وهذه المدة قبل أربعين عاماً. وبحسب هذا التفكير، فإنه من الخطأ مقارنة معارف التلميذ الأميركي المتوسط مع تلك التي يمتلكها أطفالٌ ينتمون إلى أنظمة تربوية أجنبية تتميز بدرجة عالية من الاصطفاء[64]. ولكنْ، ربما كان (كما يقولون) من العسف أيضاً أن نقارن المستويات المدرسية في مجتمع - بوتقة، مع تلك السائدة في بلدان ثابتة سكانياً، ومتناسقة إثنياً، مثل السويد واليابان.

وبكلام أبسط، يمكننا القول إن الولايات المتحدة تخصص مبالغ طائلة للتعليم بمجمله، فيستفيد التعليم الجامعي من حصة الأسد (40%)، وهو ما يفسر على الأرجح، ما تتميز به الجامعات الأميركية من مستوى رفيع عالمياً)، فيما يظل مستوى التعليم في سائر مراتبه[65] الأخرى، أدنى مما هو عليه في بلدان أخرى [66] أضف إلى ذلك، أن التلاميذ الأميركيين يمضون عدداً من الأيام الدراسية كلَّ عام (175 - 180 يوماً كمعدل وسط) أدنى مما يمضيه زملاؤهم في أوروبا الغربية (200على الأقل) وفي اليابان (220 كحد أدنى). وحين يمضي الياباني أو الكوري الجنوبي وهو في الثامنة عشرة من عمره، ما يوازي ثلاث أو أربع سنوات في المدرسة أكثر من الأميركي المتوسط، فهل نتعجب أن تكون معارفهما في الجبر والفيزياء أعلى إلى هذه الدرجة[67]؟ وأخيراً فإن الولايات المتحدة

هي من البلدان المتطورة النادرة في العالم التي لا تفرض مستويات مدرسية إلزامية على الصعيد الوطني، تنتهي بامتحانات عامة وطنية موحدة. وهذا ما أشار إليه المجلس الوطني للبحوث National Research Council تعقيباً على إستقصائه حول تعليم الرياضيات بالقول: «إن أنظمة البث الممركز قد غلبتنا تماماً»[68]. إلا أن أيَ إقتراح يؤدي إلى نسخ تجارب البلدان الصناعية الأخرى، يصطدم رغم ذلك بمجالس إدارة المدارس وبالمراجع التربوية، ونقابات المدرسين، وبكل الذين يدافعون عن تقاليد اللامركزية في البلاد.

وبالنسبة للخبراء الآخرين، يبقى ما أصاب الشروط المادية من إنحطاط أقلَّ أهمية من تأثير الثقافة الاجتماعية التي يعمل النظام التعليمي الأميركي في إطارها. وفي هذا السياق يرى بعض النقاد، الذين يستعيدون حنين أيام الماضي الذهبية، حيث كان التلاميذ يكدّون ويحققون نتائج أفضل، ويؤكدون أن «الأزمة ليست موجودة في المدرسة بل إن المجتمع الذي بناه الأميركيون أعطاهم بدوره نظام التعليم الذي يستحقونه»[69] وهم يرون أن ميل الثقافة الأميركية إلى الإبتذال، أي التركيز على رغبات المستهلك، وثقافة البوب، والرسوم المتحركة، والضجة واللون واللهو، بدل التشجيع على التفكّر الجدي، هو بمثابة جرح ناتج عن طعنة وجّهها المجتمع إلى جسده. يشاهد الطفل الأميركي المتوسط خمسة آلاف ساعة أمام الشاشة الصغيرة قبل أن يدخل إلى المدرسة، وعندما سيخرج منها يكون قد مكث عشرين ألف ساعة أمامها. وما يفاقم هذه الثقافة الشبابية اللاتفكرية التي تستمر فيما بعد عبر الانجذاب إلى الرياضة والمنشورات السيئة، إنما تفككُ العائلة، خاصة في أوساط الزنوج

الأميركيين، الأمر الذي يدفع بالكثير من الأمهات إلى مواجهة مصيرهن بمفردهن، وكذلك تعاظم عدد النساء العاملات الذي يؤدي (وبعكس ما هو سائد في مجتمعات شرق آسيا)، إلى غياب الأم «المربية الأولى» عن البيت، خلال فترة طويلة من النهار. وعدا أطفال بعض المجموعات التي تشدد على أهمية التربية (الأميركيون من أصل آسيوي) يتشرب الطفل الأميركي المتوسط القيمَ التي تنتجها صناعة ترفيهية فارغة، بدل القيم التي تستند إلى مرجعيات أخلاقية وتنشر الإنضباط والفضولية الفكرية، التي تدفع إلى التدريب. ومن غير الممكن، رغم ذلك، الطلب من المدارس، خاصة في المدن، أن تعالج الأزمة الإجتماعية الثقافية[70].

وعلى الرغم من أن أي قارىء عادل، سيجد مثل هذه الأدبيات القائمة ضاربةً في التشاؤم، إذ، ألم تواجه الأنظمة التربوية في البلدان الأخرى مشاكل مخصوصة بها؟ يبقى أنها موجودة وأنها تؤثر على الجدل الدائر، على المستوى القومي، حول مستقبل الشعب الأميركي. فإذا كانت تربية الأميركي المتوسط رديئة، أفلن يسهم ذلك في تتفيه الحملات الإنتخابية لتطلق شعارات مثل «إقرأوا على شفتي»، «أدوا لي خدمة» «والصباح الأميركي»؟ وألا تقع على النظام التربوي غير الملائم، مسؤوليةُ إفساد الحوار الديموقراطي الذي لم يعد يهتم إلا بتلبية معايير الإذاعة المرئية، وبات يلتزم لذلك بإعطاء الأجوبة المقتضبة؟ وأيضاً، أليس هذا ما يفسر لماذا يتناقص إقدامُ الأميركيين على الاقتراع[71] فإذا كان الأميركي المتوسط لا يهتم إلا قليلاً بالثقافات الأجنبية، ولا يستطيع تعيين الخليج العربي على الخريطة، فكيف سيفهم حيثيات التدخل في الخارج أو الحاجة إلى

زيادة المساعدات المخصصة للتنمية، أو كيف سيتابع التغيرات التي تُحدثها القوى العالمية؟ هل أن هذه المعارف ستصبح وقفاً على أقلية من العائلات (حوالي 15% من السكان، كما كان الوضع أيام الآباء الحجاج) التي تمارس المهن الحرة وترسل أولادها إلى المدارس الرفيعة المستوى وإلى الجامعات، والتي زاد مستوى حياة ووتيرة سفرها إلى الخارج وتأثيرها في الإقتصاد العالمي إلى حد كبير خلال الثمانينات[72]؟

وعلى الرغم من هذه الظواهر والإتجاهات المقلقة، ما يزال المعلقون يتباهون بما للمجتمع الأميركي المتنوع والدينامي من أبعاد إيجابية. فما تزال الولايات المتحدة تمثل أكبر اقتصاد في العالم (إلا في حال إعتبرنا المجموعة الأوروبية كوحدة متكاملة)، وهي تجتذب ملايين المهاجرين كل سنة وترفض إستقبال عدد أكبر منهم. كما أن الثقافة الشعبية الأميركية قد إنتشرت في العالم أجمع، وسيطرت اللغة الأميركية في دوائر الأعمال والعلم والسينما. وكذلك يعتبر المدعون أن هذا البلد النموذج الأصل بالنسبة للنظام الرأسمالي، النموذج الذي تحداه الأعداء الإيديولوجيون وأصيبوا بالخيبة. وإنطلاقاً مما يمتلك النظام الأميركي من قدرة عسكرية ونفوذ ديبلوماسي تتجه عادة جميع الانظار نحو واشنطن كلما اندلعت أزمة عالمية. إذاً، على الأميركيين برأي هؤلاء المتفائلين الراسخين، أن يحتفلوا بانتصاراتهم وبثقافتهم وإيديولوجيتهم ونمط حياتهم و «تجربتهم الوطنية الرفيعة... الأكثر جاذبية في العالم في عصرنا هذا»[73]. ولكنْ، حتى هؤلاء الذين يؤمنون بالنهضة الأميركية بحماس، ربما يعترفون بأنه لا بد من إجراء بعض الإصلاحات

الداخلية، إلا أنهم يدّعون أن الخطر الأعظم هو أن يعتقد الشعب الأميركي نفسه فقيراً عاجزاً، فيما هو واقعاً ثريٌ وقوي. وهو إذا استطاع ببساطة أن ينتفض ويتغلب على كآبته الحالية، لمراجعة بعض حساباته، فسوف يعيد لأمته مكانتَها الأولى في القرن الواحد والعشرين، تلك المكانة التي إحتلتها طوال الخمسين سنة الماضية[74].

ولكن، على الرغم من هذه النزعة التفاؤلية، ما يزال هناك نوع من القلق غير الصريح. فعندما يتحدث معلّق من غلاة المحافظين مثل جورج ويل Gerorge Will عن الفقر والجريمة المتفشيين في البلاد، ويشير إلى الشعور المتزايد المؤلم بأن الوحشية والرداءة تتعاظمان في أميركا»[75]، يتضح تماماً أن الجدل حول مستقبل البلاد لم يعد يدور بين اليمين واليسار، كما كان الوضع زمن فيتنام، بل بات يتخطّى الإنقسامات الحزبية والإيديولوجية[76]. وتكشف النقاشات حول «السياسة الصناعية» والاصلاح المدرسي والحماية تشكل تجمعات وتحالفات داخلية جديدة، أي نوع من العلاقات الحياتية اليومية التي توزن السياسة العالمية المتبدلة المترجحة دوماً. والواقع أن كون المزيد من الأميركيين قد رأى في نهاية الثمانينات في التحدي الإقتصادي، خطراً أكبر من التهديد العسكري السوفياتي، فتح جدلاً حول النفقات والأولويات السياسية، مختلفاً عن ذلك الذي دار في عهد نيكسون.

وكل ذلك يضع الولايات المتحدة في مواجهة مشكلة فعلية. ويصطدم بعض المتفائلين من المدرسة القديمة مثل جورج جيلدر (George Gilder) اوبن واتنبرغ Ben Wattenberg اللذين يعتبران أن

البلد يتقدم من دون جهد، بما تظهره التحقيقات في الرأي العام من أن لدى غالبية المواطنين شعوراً بأن الأشياء قد ساءت على صعيد النسيج الإجتماعي، والعلاقات العنصرية، والتربية العامة، والجهوزية الاقتصادية، ووضعية العائلة الأميركية المتوسطة، وأنها ستزيد سوءاً بالنسبة لأولادهم وأحفادهم. وقد أدى ذلك إلى المطالبة بالتغيير: فبعضهم يريد إجراء تعديل في النظام الضريبي، ويطالب آخرون بتحسين التعليم وبإصلاح الحماية الإجتماعية والسياسة الصناعية، وبمواجهة حاسمة للفقر والجريمة. وكثيرون من الأميركيين يريدون كل هذه الأشياء دفعة واحدة. ولكنْ، لما كانت معظم الإصلاحات تستلزم تحويلاً للموارد، ولما كان بعضها يستتبع تغيير نمط الحياة (عام دراسي أطول، مثلاً، أو رسوم أعلى على الطاقة)، فإن كل إصلاح على حدة، يلاقي معارضة.

ولا يبدو تبنّي إصلاحات تضع على بساط البحث ترتيباتٍ قائمة، أمراً سهلاً في أي بلد صناعي، ناهيك بأن البنية السياسية الأميركية تتمتع بإمكانات مدهشة، لعرقلة أي تغيير. فبموجب الفصل الدسوري بين السلطات، لا يتمتع رئيس الجمهورية بما يتمتع به رئيس الوزراء البريطاني مثلاً من صلاحية لإقرار تشريع معيّن بالسرعة المطلوبة. وكذلك يؤدي غياب الإنضباط الحزبي نسبياً إلى تصرف كل عضو في الغونكرس بحرية أكبر، غير أن التكاليف غير المحدودة الخاصة بالحملات الإنتخابية، ترهن كل عضو بتمويل مناصريه وبجماعات المصالح (لجان النشاط السياسي)، وتجعله من دون مناعة فعلية لمواجهة أية حملة يشنها عليه جماعة من جماعات الضغط (اللوبي)، إذا تجرأ على معارضة سياسته (الجبهة الصهيونية

المناصرة لإسرائيل، رابطة حرية بيع السلاح الناري National Rifle، الحركات المناصرة أو المعارضة للإجهاض، الجماعات الممثلة للأميركيين المتقاعدين). وتبعاً لذلك تصطدم الجهود الهادفة إلى الحد من عجز الموازنة أو من أكلاف المساعدات الطبية، Medicaid أو للحد من بيع الأسلحة بمفصل الحياة السياسية في واشنطن[77]. والواقع أن نظاماً سياسياً مجزوءاً يتعايش مع ثقافة تشدد على «حرية كل فرد على فعل ما يريد»، لا يعتبر النموذج الأمثل لإقرار أي إصلاحات، وبهذا المعنى تبدو فكرة إعادة تشكيل المجتمع الأميركي لجعله أكثر قدرة على المنافسة، متناقضة بحد ذاتها مع معاييرها الليبرالية.

هذا المفصل هو الذي يجعل العديد من المواطنين المحرومين، مستعدين لأي تغيير بالقوة، وهذا ما لوحظ مثلاً خلال تعاظم الدعم لمواقف روس پيرو Ross Perot السياسية الشعبوية خلال صيف 1992. وكذلك يطالب ناقدون آخرون بعلاج بالصدمة على المستوى القومي. وعلى حد قول جون شانسلور John Chancellor «فإن ما تحتاجه البلاد إنما بيرل هاربر Pearl Harbor في زمن السلم، لهزها، ولكي يعي الأميركيون مشاكلهم، ولشحذ عزيمتهم وإرادتهم على العمل[78]. غير أن التمثيل العسكري يبقى غيرَ مقنع، على الرغم من تواتر الحديث عن الحرب التجارية التي تخوضها الولايات المتحدة ضد أخصامها، وذلك لأن المواطن الأميركي يفيد من بيع وشراء المنتوجات اليابانية، ومن الرساميل اليابانية أيضاً. وأياً تكن الأسباب التي تعطى عادةً لتفسير إنحطاط الولايات المتحدة، فهو قد إتبع مساراً متدرجاً خفياً مختلفاً جداً عن الهجوم الجوي المفاجىء على

بيرل هاربور Pearl Harbor. كما أننا نتساءل إذا ما كانت الظروف التي تحيط بأزمة قومية كبرى وهنا الاحتمال الأشد تعبيراً، يبقى الإنهيار المصرفي أو إنهيار البورصة ـ، تقود فعلاً إلى إجراء إصلاحات بنيوية كبرى تطول التعليم الرسمي، والفقر في المدن، ومستويات الإستثمار في الأبحاث والتنمية.

كيف يتعامل المجتمع الأميركي، انطلاقاً من حالته الراهنة، مع قوى التغيير العالمي الكبرى التي سبق وصفها في القسم الأول من هذا الكتاب؟ إلى أي حد تبدو الولايات المتحدة مستعدةً للقرن الواحد والعشرين؟

بديهي أن الولايات المتحدة ستتأثر من حيثيات مختلفة بالتيارات الديموغرافية. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تنمو مجموعتها السكانية بانتظام خلال العقود المقبلة[79]، فإن تغييراتٍ مهمة ستحصل في متن هذه المجموعة. مثلاً يتوقع أن يزيد عدد المسنين بداية القرن الواحد والعشرين، وفيما لم يكن عدد الأميركيين الذين يتجاوزون الخامسة والستين، يبلغ سوى 16,6 مليون أميركي، فإن هذا العدد تضاعف عملياً وبلغ عام 1990 حوالي 31 مليوناً. وينتظر بعد زيادات بطيئة خلال العشر أو العشرين سنة المقبلة، أن يرتفع فجأة إلى 52 مليوناً عام 2020 وإلى 65,5 مليوناً عام 2030، فيصبح بذلك عدد المسنين أكبر من عدد الأطفال[80]. وسوف يزيد عدد الأشخاص الذين يبلغون أكثر من 65 عاماً، أو حتى أكثر من 95، وهو عمر يتميز بكلفة صحية أعلى بكثير من الكلفة الوسطية، وبوتيرة أسرع من عدد الأشخاص الآخرين. ومن هنا سوف تتمتع منظمات المتقاعدين بنفوذ سياسي أكبر. إضافة إلى

أننا قد نشهد تحويلاً إضافياً للموارد إلى العناية بالمسنين[81]، وهي موارد كان من الأفضل استخدامها، على الأقل من الناحية الاقتصادية، لمساعدة الأطفال الفقراء أو لتحسين البنى التحتية[82].
غير أن النتيجة الأخطر على المدى الطويل، هي أن صندوق الضمان الاجتماعي الذي ما يزال فائضاً اليوم، والذي يُخفي الحجمَ الحقيقي للعجز الفدرالي، سوف ينضب ببساطة، متسبباً بأزمة لا تطول فقط المساعدات الصحية التي يتلقاها الأميركي المتوسط العمر، بل النظامَ الضريبي أيضاً. وسيكون حينها على رجال السياسة، الذين يتولون الحكم، مواجهةُ عجزٍ فدرالي تفاقمه خسارة الضمان الإجتماعي، وبالتالي مواجهة خيارات مزعجة: إما اعتماد إجراءات صارمة لتقليص المساعدات المرضية، أو أي شكل آخر من النفقات الفدرالية، وإما اللجوء إلى زيادة هائلة للضرائب على المجموعة السكانية العاملة الصغيرة نسبياً من الأميركيين «المنتجين»، لتغطية الكلفة المتضخمة للعناية بالعدد المتزايد بسرعة من المواطنين الذين يتجاوزون سن الخامسة والستين. والخيار البديل الوحيد، يبقى المغامرة بتحمل عجز فدرالي هائل، وما يستتبعه من عدم إستقرار مالي.

إلا أن المزاج الأثني الخاص بالولايات المتحدة، يتغير هو أيضاً. وعلى الرغم من أن التوقعات تبقى قابلةً للتعديل، (وقد تبيّن بالفعل أن العديد من التوقعات السابقة حول المجموعة السكانية الأميركية، غيرُ دقيقة بوضوح). يبدو علماء السكان أكيدين، إلى حد ما، أن الشريحة البيضاء ستستمر بالتناقص. وهو ما ينتج جزئياً عن توقع هجرة إضافية على نطاق واسع، مشروعة وغير مشروعة، من أميركا اللاتينية وآسيا بصورة رئيسة. فبالنسبة للعائلات الفقيرة

التي تنصب على البلدان الغنية، تبدو الولايات المتحدة، المقصدَ المستحب والممكن. أما السبب الثاني، فيتمثل بالفارق بين البيض وغالبية ومعظم المجموعات الإثنية من غير البيض بالنسبة لمعدل الولادية، ويعود أساساً إلى أسباب اجتماعية اقتصادية تتعلق باختلاف الأدوار بين الرجال والنساء، والفرص المتاحة للنساء، وإمكانية الوصول إلى التعليم الجامعي. وتبعاً لذلك، يتحدث بعض علماء السكان، عن ميل أميركا إلى «الإسمرار» من الآن وحتى 2050، عندما سيصبح البيض أقلية[83].

ويتوقع خبراء آخرون أن يحصل هذا التحول بسرعة أدنى، وذلك لأن المهاجرين والأقليات سيعتمدون بنهاية المطاف، نمط تناسل البيض[84]. غير أنه ستكون على الرغم من ذلك لهذين الميلين نحو «الإسمرار» و «الشيب» نتائجُ دائمة. ويتخوف بعض الكتاب من أن تصاب الولايات المتحدة الشائخة بالركود الاقتصادي، ويطالبون بزيادة الهجرة، مذكّرين القراء بأن موجات الهجرة المتتالية هي التي وضعت البلاد في الماضي على سكة النمو. وغالباً ما تترافق هذه الحجة مع توقعات قائمة حول قدرة أوروبا واليابان على مواجهة أفولهما السكاني، فيما يصران على عدم استقبال القادمين الجدد. وبالمقابل، يشير آخرون بشيء من القلق، إلى كون الذين هاجروا مؤخراً إلى أميركا، يتصفون بالتدني النسبي لمستوياتهم التربوية والتأهيلية، وإلى أنهم يتكتلون في المدن، فيما قليلون منهم فقط يساهمون بسد النقص السكاني في المدن الصغيرة في السهول الكبرى، ولكنْ بالمقابل، بزيادة عبء الخدمات الاجتماعية والتربوية، أي الأقسام الأكثر فقراً من البنية الإدارية الأميركية.

ويتوقع علماء السكان، قدومَ حوالي 15 مليون مهاجر كل عشر سنوات خلال الثلاثين سنة القادمة، ويطالبون «بإقفال الباب بالمفتاح»[85].

كما قد يؤدي التغيّر السكاني أيضاً، إلى تأجيج النزاعات الإثنية بين الأفراد اميركيين والأسبانو أميركيين (على الوظائف)، أو بين الآسيويين ـ أميركيين والأفرو ـ أميركيين (للإلتحاق بالمدارس والجامعات)، إضافة إلى تعميق المخاوف العنصرية لدى البيض الفقراء. وعلى المدى الطويل، قد يخلق الميل إلى الشيب /الإسمرار نزاعاتٍ كثيفة حول الأحقية بالمساعدات الإجتماعية، والإفادة من التشريعات، بين المتقاعدين من جهة، ومعظمهم من البيض، والأمهات والعاطلين عن العمل، من جهة أخرى، ومعظمهم من غير الملونين، علماً أن لكلٍ من المجموعتين تنظيماتٍ مطلبية دفاعية نشيطة جداً[86]. وقد بدأ بعض المؤلفين بالمطالبة، كما كان متوقعاً، بتنظيم حوار مستعجل حول ما يستتبعه إنجاب «النساء الذكيات ذات المستوى الدراسي الجيد» عدداً متناقصاً من الأطفال[87].

إلا أنَّ هذه العواقب تبقى الآن ظنيّة، فيما يبدو من الأسهل تقدير ما سينتج عن التبدلات السكانية في الولايات المتحدة، على الصعيد الإقتصادي والسياسي. وبما أن التوازنات الإنتخابية المناطقية (أي عدد المقاعد في الكونغرس ومجلس الشيوخ)، تعكس بنهاية المطاف وببساطة، التغيّرات السكانية، يمكننا أن نتوقع إنزلاقاً متعاظماً للنفوذ الإنتخابي من الشمال والشرق نحو الجنوب والغرب، من المقاطعات البيضاء إلى المقاطعات غير البيضاء. من

المسائل المتركزة على أوروبا وإسرائيل إلى الاهتمامات الأسبانية الموجهة نحو المحيط الهادىء. وسوف تعجز الدوائر التنفيذية والقضائية والتشريعية، التي لا تضم اليوم سوى حفنة من النساء وغير البيض، عن إيقاف ما سيصيبها من تحولات وعن رفض العدد المتعاظم من النساء وأبناء الأقليات. وقد تواجه المدارس والجامعات التي باتت اليوم مضطرة إلى الأخذة بالإعتبار «التعددية الثقافية» و «الثقافة الأوروبية» في آن، مزيداً من الضغوطات الاجتماعية والثقافية، بقدر ما يتقدم المد السكاني[88].

وسيؤثر التغيّر السكاني أيضاً على الاقتصاد الأميركي، من حيث مزاج بنية اليد العاملة، وفي لحاظ أشمل، من حيث القدرة الأميركية على المنافسة، وذلك لأن المجتمعات، حيث تلعب المعارف دوراً رئيساً، هي التي يتوقع أن يكتب لها الفوز في المستقبل. وانطلاقاً من نظرية اقتصادية واسعة الإنتشار، فإن حيازة الولايات المتحدة لمخزون كبير من المواد الأولية السهلة الإستخراج (النفط الحديد الفحم) والمواد الغذائية، هي التي مكنتها من الوصول إلى مكانة الصدارة في العالم، وما أعطاها إمتيازاً على أوروبا واليابان، لإفتقارهما إلى الموارد. أما الآن، حيث بات من السهل إلى حد كبير، التزود بالمواد الأولية والغذائية في العالم أجمع، فإن هذا الإمتياز يتضاءل، وهو سيتضاءل أكثر مع الإتجاه «اللامادي» للإنتاج، والتغيرات العديدة في أنماط التصنيع. أضف إلى ذلك، أن الشركات التي ترفع تدريجاً وفي آن مستواها التربوي والإعداد التقني والتأهيلي للعاملين فيها، هي التي تفيد فعلياً من الثورة العلمية الدائمة. والواقع أن هذا ليس هو السبيل الذي تتبعه الولايات المتحدة[89].

ومنذ السبعينات، تغيّر تركيب اليد العاملة كثيراً. فبعد أن ألغت الصناعة عدداً كبيراً من وظائف ذوي الياقات الزرقاء، التي تتطلب عمالاً ماهرين يتقاضون أجوراً مرتفعة نسبياً، أدى ازدهار الخدمات نسبياً إلى خلق وظائف متدنية الأجور، لا تطلب مهارات فعلية (العمل المنزلي، عمال المطاعم، السائقون، المسعفون الصحيون)، ولا يتقاضى العاملون فيها أكثر من 15000 دولار في السنة[90]. وكذلك عرفت وظائف الياقات البيضاء، التقنيةَ خاصة في القطاعات الاقتصادية الخاصة بالمعلوماتية والأبحاث التي تتطلب إعداداً كثيفاً ودراساتٍ عالية، نمواً ملحوظاً. ووفق دراسة معهد هيودسون Hudson Institute بعنوان «القوى العاملة عام 2000 (Workforce 2000) فإن 52 % من الوظائف الجديدة قد تتطلب في أواخر القرن على الأقل، شهادةً جامعية»[91].

ويخشى أن لا يتوفر هذا القدر نفسه من الأفراد المؤهلين. ومنذ سنوات، أصبح عدد الطلاب الأميركيين الذين يحصلون على دكتوراه في الرياضيات والهندسة (والأساتذة في هذين الإختصاصين) غيرَ كافٍ، وهو ما قد يشكل مؤشراً على إنحطاط الثقافة الصناعية. غير أنه من الممكن سد هذا النقص، من خلال استخدام طلاب حلقة ثالثة وأساتذة أجانب. ومن جهة أخرى، تعاني الصناعة الأميركية من إيجاد عمالٍ لوظائف تتطلب اختصاصاتٍ لا تؤمنها الدراسة الجامعية. وقد صرح رئيس الكسيروكس كوربورايشن Xerox Corporation أن مستوى التأهيل في المجتمع الأميركي، يجمع «كل مواصفات الكارثة الطبيعية»، فيما تكشف شركة الهاتف في نيويورك New York Telephone أنها اضطرت إلى إجراء مباراة لعدد مذهل

من المرشحين (57000) لانتقاء 2100 شخص مؤهل للوظائف الأساسية. وتزيد المؤسسات نفقاتها المخصصة للإعداد، (وقد يتجاوز المجموع 50 مليار دولار سنوياً)، وهذا ما يجعل الناس تتساءل بقلق متعاظم، إلى أي مدى لا يسهم العجز المالي في القطاع التربوي الأميركي بالحد من قدرة البلد على المنافسة الاقتصادية[92]. والواقع، أن الميول السكانية توحي بأن الآتي أعظم. فجزء من النمو الاقتصادي الأميركي منذ الحرب العالمية الثانية، كان ببساطة نتيجة الزيادات الطارئة على العدد الإجمالي للسكان، ولنسبة الأشخاص الذين يدخلون في المجموعة العاملة من السكان، غير أن المجموعة ستشهد خلال التسعينات، نمواً أبطأ من العقود السابقة[93]، إلا في حال تدفق المهاجرين بكثافة. وما هو مهم هنا، ليس العرق بحد ذاته، بل الإفادة من التربية والتعليم. ولن يشكل الرجال البيض ـ الذين يمثلون اليوم القطاعَ الأرفع ثقافة من السكان، خاصة في العلوم والتقانة والهندسة، سوى 15 % من الداخلين الجدد إلى المجموعة العاملة من السكان.

أما الباقي، فسوف يتشكل من النساء والأقليات والمهاجرين[94] ولما كانت هاتان الفئتان الأخيرتان، تضطلعان عادة بوظائف متدنية الأجور، ولا تتطلب مؤهلات، فمن المتوقع أن نشهد تفاوتاً هائلاً بين المستويات التربوية والطلب على الوظائف التي تستلزم إعداداً تقنياً أو شهادات جامعية عالية. وعلى العكس من ألمانيا والسويد واليابان، لا تعتمد الولايات المتحدة طريقة إعادة التأهيل المنتظمة، أو أنها كما يقول الخبراء، لا تلجأ إلى نظام الإعداد المهني عامة، بل تفضل الإرتجال والإبقاء على أساليبَ لا تقوم على التدخل[95].

وليس هناك أي أمل بأن تعتمد سياسات فدرالية بعد تفكر وتشاور وتقرير، لمواجهة هذه المشكلة، على المدى القصير، من خلال تأمين أموال إضافية لمدن وولايات الجنوب الغربي، لمساعدتها على إمتصاص تدفق المهاجرين، وبإعطاء المساعدات لولايات الميدوست Midwest وآبالاش Appalaches، بهدف الحد من الهجرة الريفية، وخاصة بإعداد خطة قومية لتمويل إعداد وإعادة تأهيل، وتدريب ملايين المهاجرين غير المثقفين فعلياً، وتلامذة الأقليات الذين سيشكلون جزءاً متعاظماً دوماً من المجموعة السكانية العاملة. وفي حال المبادرة إلى إصلاح هذه الأوضاع، ستقع المهمة أساساً على كاهل الولايات نفسها والمؤسسات الخاصة المحلية التي ستتحمل القسم الأكبر من التكاليف.

وتؤثر الميول السكانية على الخيارات الأميركية على المدى الطويل، بالنسبة للأنسلة والتأللة الصناعية. وعلى الرغم من المباشرة بابتكار أنسال ذكية لظروف مخصوصة، (اكتشاف الفضاء، التنقيب تحت البحار، معالجة النفايات الخطرة)، وعلى الرغم من أن الإرتفاع المطرّد لأكلاف الاستشفاء في أميركا، قد يؤدي إلى تزايد استخدام الأنسال[96]، فإن الصناعة إجمالاً، لا تشهد إندفاعاً حقيقياً لتألة الإنتاج يصل إلى درجة الإندفاع في اليابان. وإفتراضاً أن «شيب» الرجال البيض في المجموعة السكانية الأميركية قد يصب في صالح التألة، فإن «الإسمرار» المترافق معه يميل إلى توفير يد عاملة رخيصة، للعديد من الوظائف القائمة على ترداد الحركات. وكما أن كلفة الإنتاج اليدوي النسبية مقابل الإنتاج المتألل قد أضر بالاندفاعة الأميركية الأولى في حقل الأنسَلة، فإن المعطيات السكانية وتركيبة

المجموعة العاملة، سوف تؤدي إلى إبطاء أي حركة عامة نحو التصنيع المتألل.

ربما لا ينطبق هذا الإستنتاج العام على مجمل القطاعات الصناعية، وخاصة على المصانع الأميركية التي تملكها شركة يابانية متعددة الجنسيات، أو بعض المؤسسات الخاضعة للمنافسة الشرق ـ آسيوية، والقادرة على توفير الرساميل الضرورية لإستثمارات واسعة النطاق في التألّلة، أو تلك التي تفضّل الأنسال على العمال السيئي الإعداد. إلا أن إنهيار صناعة الأنسال الأميركية، أدى إلى إستيراد من 75 إلى 80 % من الأنسال التي تشتريها المؤسسات الأميركية كل سنة، وهو ما يفاقم الإختلالَ التجاري. وإذا لم يترافق الاستثمار في حقل الأنسال، مع إعادة تأهيل العمال، الذين يصبحون عاطلين عن العمل، من قبل المؤسسة (كما في اليابان)، أو الدولة (كما في السويد)، فإن عدد الوظائف المخصصة للياقات الزرقاء من ذوي الأجور المرتفعة، سيشهد تدنياً متسارعاً. وإذا لم يصر أيضاً إلى إعداد العمال المتبقين للعمل مع الأنسال، فإن زيادة الإنتاجية ستكون أدنى تماماً مما هو متوقع.

ومما لا شك فيه، أن الزراعة الأميركية ستتأثر بقوى التغيير العالمية المستجدة، وخاصة بالتحدي البيوتقاني، وربما بفعول الدفيئة. وكما سبقت الإشارة إليه، يبدو أن الثورة البيوتقانية في الزراعة والتجهيز الغذائي، يفتحان سبلاً تجذب المؤسسات الكبرى في قطاعات الصيدلة والكيمياء الزراعية التي استثمرت بكثافة في هذا المجال، سواء في الأبحاث أو الإنتاج، والتي تبني مركبات صناعية واسعة، أو «محطات تكرير» تحل مكان المزرعة التقليدية وما سوف

تنسجه هذه المركبات من شبكة علاقات مع المحلات وعمالقة التوزيع الغذائي، يجعلنا نتوقع بروز تجمعات قادرة على التحكم بجميع مراحل آلية التموين الغذائي، من البذار إلى الأسمدة، (من الهورمونات في المختبر والجينات) إلى السلع المعبأة أو المعلبة في المخازن الكبرى.

وتثير هذه الميول القلقَ لدى المزارعين الأميركيين وجماعاتهم المحلية. فقد سمحت وفرة الإنتاج الزراعي للولايات المتحدة، بأن تصبح أهراء العالم طوال القرن الماضي، وأن تحصل على كميات ضخمة من العملات الأجنبية. وبفضل التقدم التقاني، تكتسب الزراعة الأميركية المزيدَ من الفاعلية سنةً بعد سنة.

وبالفعل، لا تستطيع الولايات المتحدة وفق معهد US Office of Technology Assessment «أن تلبي الطلب المحلي فقط، بل أيضاً الجزء الأكبر من الطلب العالمي خلال العشرين سنة القادمة». وهي ستنتج ما يكفي لتغطية التزايد السنوي للسكان في العالم، الذي يتوقع أن يبلغ نسبة 1,8 % [97].

ومن المرجح أن يرفَض هذا التقدير من قبل أنصار البيئة، الذين يعتقدون أن أهداف الزراعة الأميركية الطويلة الأمد، سوف تصطدم بالرعي المفرط واضمحلال الطبقة العليا من الأرض، وانحسار مخزون المياه، والإفراط في استخدام الأسمدة، والطرق الأخرى غير العقلانية التي ساهمت في الإنطلاقة الأولى لزيادة الإنتاجية[98]. ولكن على الرغم من ذلك تبقى الإنتاجية الحالية بالهكتار لافتة دون أدنى شك، غير أن هذه النتيجة تثير إشكالاً بحد ذاتها.

وبالفعل، تواجه الزراعة الأميركية تحديات بنيوية على نطاق واسع. فنسبة 3 % فقط من مجموع السكان اليوم تعمل في القطاع الزراعي، فيما يفوق الإنتاج إلى حد بعيد الاستهلاكَ المحلي. وللحؤول دون وقوع أزمة إفراط في الإنتاج الزراعي، (كتلك التي عرفها كثيرون أواخر القرن التاسع عشر)، ضغط المزارعون على الإدارة الأميركية لاكتشاف فتح أسواق في الخارج وفتحها. غير أن هذا الحل قد تعقّد اليوم، بفعل الاختلالات المزمنة في العرض والطلب العالميين للمنتجات الزراعية. وهناك عشرات البلدان الفقيرة التي تود بكل سرور الإفادة من الدفق المستمر للمخزون الغذائي الأميركي، غير أنها لا تملك الوسائل الضرورية للدفع. وكذلك يبقى الإتحاد السوفياتي السابق، إضافة إلى دول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلكه، بحاجة أيضاً إلى الغذاء لسد ما يعرفه من نقص زراعي، غير أنه لا يمكنه إطلاقاً تأمين ما يلزم من مال، دون اللجوء إلى المساعدات الدولية. وعلى أية حال، إذا ما توصلت هذه البلدان قبل فوات الأوان إلى إعادة تنظيم زراعتها، فإن جميعها أو معظمها، سيتمكن من إنتاج فائض من المواد الغذائية. والواقع أن الجهود الرامية إلى تخفيض أو إلغاء الرسوم على الواردات من الأغذية الأميركية في بلدان مثل اليابان أو كوريا، قد أدت إلى ردود فعل عنيفة من قبل المزارعين المحليين.

غير أن السياسة الزراعية الأوروبية الجماعية، التي تساعد وتحمي ملايين المزارعين، قد نالت من حصة الصادرات الزراعية الأميركية في الأسواق الأوروبية والأسواق الأخرى، وهو ما أجبر الإدارة الأميركية على أن تقدم بدورها مساعداتٍ مكلفة إلى

مزارعيها. وحتى لو توصل الأطراف المعنيون إلى إتفاق تلغَى بموجبه جميعُ المساعدات وسياسات دعم الأسعار، وهو ما يبدو إحتماله ضعيفاً، فإن البلدان المستفيدة أساساً، ستكون على الأرجح أستراليا ونيوزيلاندا والأرجنتين، أي البلدان التي تعتمد على مزارعين يتمتعون بفاعلية تسمح لهم بمواجهة الحواجز الجمركية الزراعية، وربما فرح المستهلكون لما ستشهد أسعار المواد الغذائية من تدنٍ، غير أن العديد من الجماعات الريفية الأميركية ستزول بالمقابل.

ويقود اقتحام الأسواق الأجنبية المحدودة، إضافة إلى الأسعار الزراعية المتدنية إجمالاً، رغم حالات إرتفاع ظرفية تنجم عن الجفاف، أو عن الموافقة على قروض روسية جديدة، المزارعين الأميركيين إلى مواجهة إرتفاع أكلاف الطاقة والتجهيزات ودفع الفوائد، وتدني أسعار الأرض وإنذارات الحجز، هذا إضافة إلى الكوارث الطبيعية، وكون قسم كبير من الأراضي الزراعية هامشيةً ومرتبطة بسحب المياه الجوفية من الصحراء، وبالإستخدام المكثف للأسمدة... وبالمقابل، يستلم المزارعون على الدوام بذاراً مجوّداً، وأنواعاً جديدة من الفاكهة والخضار وأسمدة أكثر فاعلية، وذلك بهدف زيادة الإنتاج المحلي. إلا أن ذلك يؤدي على الصعيد الاقتصادي الجمعي Macroéconomique، إلى تضخيم الفائض الغذائي القومي.

هذا القطاع الزراعي المضطرب، هو الذي سيتأثر بالاكتشافات البيوتقانية. وقد سبق للمُحلّيات الصناعية أن نالت من سوق السكر الأميركي خلال العقد الأخير، كما ينتظر الآن أيضاً أن يؤدي

إستخدام هورمون النمو البقري لزيادة إنتاج الحليب، إلى إلغاء 50 % من مزارع الحليب قبل عام 2000. إذاً، أن تقود بعض جماعات المزارعين حملةً ضد التقانيات الجديدة، أمرٌ لا يفاجىء أبداً. ولكن من غير المتوقع، أن تتخذ إجراءات صريحة بهذا الصدد، إلا إذا تمكن البعض إثبات ما لهذه الاختراعات، من تأثير مضر بالصحة، أو بالبيئة، فتقدم السلطات الفدرالية، والحالة هذه، على منعها. والواقع أن ما يَعِد به البذار القادر على مقاومة مبيدات الحشاش وهذه المبيدات نفسها، من زيادة هائلة للمردود، قد يجذب العديد من المزارع الأكثر حيازة للرساميل. ومن المرجح أن تقتني هذه المزارع أحدثَ وسائل المعلوماتية التقانية القادرة على تحسين إنتاجيتها، وذلك لأنها ستعتبر أنه بإمكانها الصمود أمام الآثار المدمِّرة التي يستتبعها إشتدادُ المنافسة، وما يؤدي إليه من هبوط للأسعار.

ماذا سيعني ذلك بالأرقام؟ وفق دراسة أجراها معهد Us office of Technology Assessement فإن 70 % من كبريات المزارع الأميركية ستعتمد التقانيات الجديدة في حقلي المعلوماتية والبيوتقانية، مقابل 10 % فقط من المزارع الصغيرة. ويعود القسم الأكبر من المزارع الصغيرة التي تبلغ مليوني مزرعة إلى أشخاص لديهم مدخول آخر، أي أن الصدمة التي ستتلقاها، ربما كانت أخف. أما بالنسبة للمزارع المتوسطة الحجم، والتي تعتمد دواماً كاملاً، وهي تقليدياً حجر الزاوية في الزراعة الأميركية، فإن العواقب قد تكون على درجة عالية من الخطورة، وهي لا بد لها من الصراع لتكتسب قدرة تنافسية. وقبل حلول العام 2000، ربما يكون عدد

هذه المزارع قد أصبح 75000 بدل 180000 (عام 1982)، فيما يُنتظر بالمقابل، أن تزيد المزارع الكبيرة حجماً وفاعلية، وأن تكفي 50,000 منها فقط لتأمين ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعي الإجمالي[99]. وقد يتساءل البعض إذا كان ممكناً هنا الكلام فعلياً على مزارع، أم أن الأفضل اعتبار هذه الوحدات الإنتاجية، بمثابة مواقع إنتاج في عالية مؤسسات التجهيز الغذائي، تستخدم موظفين أجَرَاء تحت إشراف جهاز مؤسسي[100]. ومهما يكن، لا يبدو النمط الزراعي التقليدي، سواء في قلب الولايات المتحدة أو في الريف الفرنسي، مستعداً لمواجهة القرن المقبل.

ومثل هذه التوقعات، لا تترك لنا سوى الأمل بأن لا تؤدي الدفيئة إلى ارتفاع الحرارة المتوقع في الدراسات الأكثر تشاؤماً، لأن ذلك سيزيد الضغط على المزارعين الذين بات مصدر عيشهم مهدداً منذ الآن بالثورة البيوتقانية. لنستعرض مثلاً التحديات التي سوف تواجهها مزارع العلف جنوب السهول الكبرى خلال العقود المقبلة. وبالمقابل على هذه المزارع أن تواجه بروزَ دوائر الأعمال الزراعية agoro business وأيضاً نضوب الطبقات المائية في أوغالالا وما قد تستتبعه الدفيئة من تسريع لذوبان الثلوج على الجبال، وإنخفاض مخزون المياه الذي تغذيه الأنهر، ونسب أعلى من التبخر، وتربة أجف، وحركة بإتجاه شمال المناطق الزراعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفاعيل مثل جفاف المياه الجوفية، وزيادة ثاني أوكسيد الكربون، قد تنتج عن الإفراط في إستخدام «مورد مشترك» وتتسبب بجفاف السهول الكبرى[101].

غير أن تأثير الإرتفاع الملحوظ للحرارة، لا يقتصر على

الموارد المائية والمناطق الزراعية في ولايات «السهول». فعلماء جيولوجيا البحار والمهندسون وعلماء المياه، يتوقعون أن يتسارع تراجع الشواطىء، الذي يجري الآن لأسباب مختلفة، بفعل إرتفاع سطح البحر. ووفق دراسة محلية، من الممكن أن تخسر الماساشوستس بين 1200 و 4000 هكتار من الأراضي الساحلية من الآن وحتى عام 2025. ولأن هذا الرقم وهو الأعلى، يفترض إرتفاع سطح البحر نصف متر تقريباً خلال العقود المقبلة، فيما تقدر الدراسة نفسها أن الماساشوستس ستواجه من الآن وحتى عام 2100 ارتفاعاً لسطح البحر من 1,80 م إلى 2,6 م (!) فإن ذلك يستتبع تراجعاً إضافياً بالغ الأهمية للشاطىء[102]. وفي مناطق أخرى من جنوب كارولينا إلى نيوجرسي التي تتميز بشاطئها المنخفض، سوف يكون التراجع أكبر نسبياً. أضف إلى ذلك، أن تآكل الشواطىء الصخرية الذي تحدثه الأمواج والعواصف العاتية، سيدفع بالمياه المالحة عميقاً نحو العالية، حتى تبلغ المياه الجوفية الساحلية، مُفسداً مخزونَ المياه، فيما يزيد إرتفاع الحرارة الطلب عليها[103]. ويعتقد بعض أنصار البيئة، أن محاولة إيقاف تآكل الشاطىء (ببناء السدود، وتدعيم أساسات العقارات المحاذية للبحر..) هي بمثابة إضاعة للوقت والموارد؛ غير أن ذلك لا يحول دون أن تضغط الجماعات المحلية، إضافة إلى المالكين، للحصول على الحماية اللازمة وتأمين تكاليف الترقيم الباهظة.

والزراعات الغذائية ليست الوحيدة التي قد تهاجر نحو الشمال بفعل الدفيئة. فإذا ما تضاعفت مستويات ثاني أوكسيد الكربون خلال القرن المقبل، فإن بعض الباحثين يتوقع أن تنتقل أشجارٌ مثل

(القيقب، والزان، والصنوبر، والسندر) خمسمائة كيلومتر نحو الشمال، لإيجاد مكان أنسب، إلى حد أن غابات الزان ستغيب عن جنوب غرب الولايات المتحدة. كما أن علماء البيولوجيا، يبدون أشد قلقاً من تأثير مثل هذه التغيرات على الحيوان، خاصة على الطيور والحيوانات النادرة التي لا توجد إلا في أماكن مخصوصة ومحدودة. وفيما يستطيع البشر التخطيطَ على الأقل لتنقلاتهم، تبقى النباتات والحيوانات عاجزة عن ذلك. ولئن حصلت هجرات أشجار من قبل، (خلال الدفيئة التي أعقبت العصر الجليدي)، فإنها استلزمت ملايين السنوات، وليس فقط قرناً أو خمسين عاماً، كما تتوقع نماذج ترقب الدفيئة[104].

ومن الواضح أنه، فيما ستتضرر بعض المناطق الريفية من هذه الهجرات، فإن مناطق أخرى في ولايات الشمال، ستفيد من ارتفاع الحرارة، وتشهد مواسم أطول مؤاتية للزراعة. كما أن ارتفاع مستويات ثاني أوكسيد الكربون، قد يزيد من مردودية النبات. وكذلك من المحتمل أيضاً، أن يتكيّف بعض المزارعين من خلال استخدام نباتات أقدر على مقاومة الجفاف. ولما كانت أوالية الدفيئة تدريجيةً، فحتى لو إدعى بعض الباحثين أن الزراعة ستمر بمراحل انقلابية تجعلها أكثر تبدلاً وعنفاً، فإنها ستبقى قادرةً إجمالاً، على التكيّف بدرجة الصناعة الأميركية نفسها[105]. غير أن مثل هذا التكيّف، ربما سيكون مستحيلاً، لأسباب بيئية ومالية في آن.

وكذلك فإن التغيرات البيئية خارج الحدود، تؤثر هي أيضاً على المجتمع الأميركي. مثلاً إجتاحَ الولايات المتحدة مؤخراً دفقٌ من المهاجرين الهايتيين الهاربين من بلادهم، بسبب الأحداث

السياسية وخاصة بعد أن عمد مالكو المزارع إلى قطع الغابات (التي لم تعد تغطي سوى 2 % من الجزيرة)، واستغلال الطبقة العليا من التربة التي زالت في نهاية الأمر، ما أفقر بعض المناطق حتى تعرية الصخور من التراب. وفيما يستمر تناقص الأراضي الصالحة للزراعة (11 % فقط من المساحة الإجمالية)، ويبقى معدل خصوبة السكان مرتفعاً جداً، وتحديد النسل ذا فعالية شبه معدومة، يواجه مزيد من الناس، هم بالأصل من أفقر مجموعة سكانية في النصف الغربي من الأرض، التناقصَ المطرد للموارد. وعندما يصل معدل البطالة إلى 3 %، فهل نعجب من أن يتصارع العديد منهم للدخول إلى الولايات المتحدة، معتبرين العودة إلى الوطن بمثابة حكم بالإعدام؟ وهل من العجب أن يتحول هؤلاء المهاجرون، ما إن يصلوا إلى فلوريدا أو نيويورك، ورغماً عن ارادتهم، إلى أعباء إضافية بالنسبة للنظم التربوية والاجتماعية التي باتت حتى راهناً عرضةً لضغوط شديدة في المدن؟ إذن، ها هنا باختصار، مثلٌ يُبيّن كيف بات النمو السكاني متداخلاً مع الأضرار البيئوية والكوارث الاجتماعية الاقتصادية، ثم مع الهجرة الكثيفة في مزاجٍ كلي من الروابط المعقدة التي لا ينفك بعضها عن بعض.

وفي هذه اللحظة بالذات، حيث يواجه الأميركيون مثلَ هذه التحديات، يُطلب إليهم الإعتياد على عالم بلا حدود، عالم التدفق المالي المتواصل، والبورصة الإلكترونية، وتدويل الأعمال والاتصالات. وغالباً ما يُعتبر المجتمع الأميركي، في طليعة هذه الأحداث. وقد سبق لنا أن استعرضنا[106] ما ينتج عنها اجتماعياً واقتصادياً، ولذلك لا نرى من الضروري إعادته هنا تفصيلاً.

والإنطباع العام، هو أن الولايات المتحدة تنعم بإمتيازات كثيرة، مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف الضخمة ورجال الأعمال والمستشارين، وصناعات الخدمات، وسيادة اللغة الإنكليزية والدولار الأميركي (رغم أفوله نسبياً)، وبثقافة تركز على المقاولة، إضافة إلى العديد من الباحثين والمهندسين والكوادر والمحامين، و «محللين رمزيين» آخرين لامعين ومطلوبين في جميع أنحاء العالم. ومن جهة أخرى، يوحي توجه الصناعات للتمركز في الخارج والإلغاء المتعاظم لفرص العمل والتأهيل غير المناسب للعديد من المرشحين للعمل في الثقافة العالية، بأن أربعة أخماس الأميركيين (في المراتب الدنيا) ربما لن يفيدوا مما يُقال عن فوائدٍ «للعولمة». وبالفعل، إذا ما أدت الميول السكانية إلى تناقص نسبي لعدد الأميركيين من ذوي الكفاءات العالية على الصعيد العلمي، وإذا ما واجهت الشركات المتعددة الجنسيات الأميركية شركات أجنبية مناسبة، لديها قدر أكبر من الرساميل ويد عاملة أفضل تأهيلاً، وإذا استنتجت من ذلك أنه لا بد لها لمنافستها، من نقل إنتاجها إلى المكسيك، مثلاً، وإذا استمرت المصاريف الأميركية والجماعات الإعلامية وشركات برامج الحواسيب، ومؤسسات الأبحاث والتنمية، ببيع منتجاتها للمؤسسات الأجنبية، فإن الإمتيازات الأميركية قد تتقلص تدريجاً.

وإذا صح التحليل السابق بصورة إجمالية، فقد تتمكن الولايات المتحدة من أن لا تكون «خاسرة» في مواجهة التغيرات الشاملة، بخلاف العديد من أمم العالم النامي، غير أنه ليس من المؤكد من أنها ستفوز فوزاً كبيراً، وذلك بسبب بنيتها الاجتماعية

والاقتصادية ـ أي التطور السكاني، والكوابح السياسية والدستورية والمشاكل الضريبية. والواقع أن الوضع أشبه بلوحة ذات خطوط ملطفة متداخلة: فهنا بعض الصناعات تتقدم، فيما أخرى تنهار، والمزارع التقليدية تخسر، فيما الأعمال الزراعية Agio Business تربح، المستشارون يزدهرون، فيما تضيق فرص العمل أمام أصحاب الياقات الزرقاء. وأخيراً، فإن زيادة الناتج القومي القائم البطيئة، بالكاد تخفي الفارقَ المتعاظم بين أولئك الذين يتمتعون بالمواصفات المطلوبة والآخرين.

وعلى الرغم من أن حركاتٍ إصلاحية مختلفة، عبّرت عن قلقها حيال ما قد ينتج عن التيارات الدولية والداخلية بالنسبة للولايات المتحدة، وحتى في حال إعتماد إجراءات إصلاحية هنا وهناك خلال التسعينات، فإن طبيعة المجتمع الأميركي والسياسة الأميركية تجعلان من غير المحتمل وضع «خطة» قومية للقرن الواحد والعشرين، كما قد يحصل في فرنسا أو في اليابان. إذ المرجح أن تبرز بدل ذلك، أجوبةٌ متنوعة ومبادرات محلية على الطريقة الأميركية التقليدية: سوف تمضي الولايات والمناطق المدرسية قدماً في مشاريعها الفردية، وستجابه الجماعاتُ مشاكلَها البيئوية المحلية، أما المدن، فستكافح الفقر الحضري بطرق متعددة. وستفيد بعض المناطق من الاستثمارات الجديدة الأجنبية، فيما ستعاني أخرى من نقل المؤسسات الأميركية إنتاجَها إلى الخارج. ومن عالم الأعمال تخصيصاً، سيعتبر «الإعداد للقرن الواحد والعشرين» مسألةً إستراتيجية فردية، تتعلق بالمؤسسة، وليس أمراً ينتج عن خطة توضع في واشنطن.

هناك أشياء كثيرة تقال لتدعيم هذا الموقف الفردي اللامركزي المميّز في مواجهة التغيير: فهو لا ينفك عن تقاليد المقاولة الحرة في أميركا، وعن الثقافة الأميركية المتفلتة، والبلاد معتادة على ذلك. فالولايات المتحدة بالأساس، نصف قارة وليست بلداً صغيراً مثل اليابان، الذي يجد من الضروري التركيز على الإنسجام الاجتماعي والتنظيم، ليحمل الجميع على التعايش على سلسلة جُزرها الجبلية المكتظة بالسكان. فيما تبدو أميركا بالمقابل مرتع جميع الهاربين من الوزائع والإلزامات التي تُفرض عليهم في أماكن أخرى. فهي قد فتحت أبوابها أمام الذين يشعرون بعدم الرضى، والواقع أن تمازج عوامل مثل حجم أميركا وثقافتها القائمة على الهروب وغياب الخطر الفعلي الخارجي، أدى إلى هذا الموقف الحذر حيال فكرة الإدارة المركزية المنظمة؛ ويستتبع هذا الإرث الثقافي على الأرجح، أن تأتي مواقف الولايات المتحدة وهي تستعد لمواجهة قوى التغيير الجبارة، متعددةً غيرَ متمركزة وفردية، أي أنها ستتدبر الأمور «على الحاضر» بدل أن تبادر بصورة منسقة وممركزة لمجابهة المشاكل. ولنُشر هنا أنه قد سبق لإنكلترا أن دبرت شؤونها على هذا النحو خلال فترة طويلة.

غير أن ذلك يحيلنا إلى التمثيل التاريخي، وفي الوقت نفسه إلى قلب المسألة الأميركية. قبل مئة عام كانت إنكلترا، التي تحتل مركز الصدارة، باعتراف الجميع، تعيش جدلاً مماثلاً حول مستقبلها، بالطبع كانت مجتمعاً مختلفاً كثيراً عن أميركا اليوم، كما أنها تحتل موقعاً جغرافياً من نمط مختلف، كونها جزيرة ـ مركز لأمبراطورية عالمية وليست كتلة ـ قارة غنية بالموارد. غير أن

المشكلة التي واجهتها إنكلترا كانت، رغم ذلك، شبيهةً بتلك التي تواجهها أميركا اليوم. فقد كانت كل منهما دولةً كبرى مهمينة، بدايةً، إلا أن قدرتها التنافسية على الصعيد الاقتصادي، وموقعها على الصعيد العالمي الشامل أصابهما شيءٌ من الوهن، بعد مضي خمسين عاماً. وفي الحالين، بادر المواطنون القلقون، للمطالبة بالتغيير لتحسين القدرة التنافسية الوطنية، والإعداد للقرن المقبل. إلا أنهما اصطدمتا بالصعوبة نفسها، أي بما تنطوي عليه الإصلاحات المقترحة من خطر على العديد من المكتسبات. وربما كان لا بد لبريطانيا من تغيير أولوياتها في الإنفاق، ومن تغيير نظامها التربوي الرسمي، وسبل تفعيل صناعتها، وأسلوبها في معالجة الفقر والمستويات التي تعتمدها للإستثمار، وحتى نمط إنتقاء العاملين لمهنتهم (نقص المهندسين، فائض من المحامين وأصحاب المصارف)، وذلك لمجابهة المنافسة العالمية المستجدة.

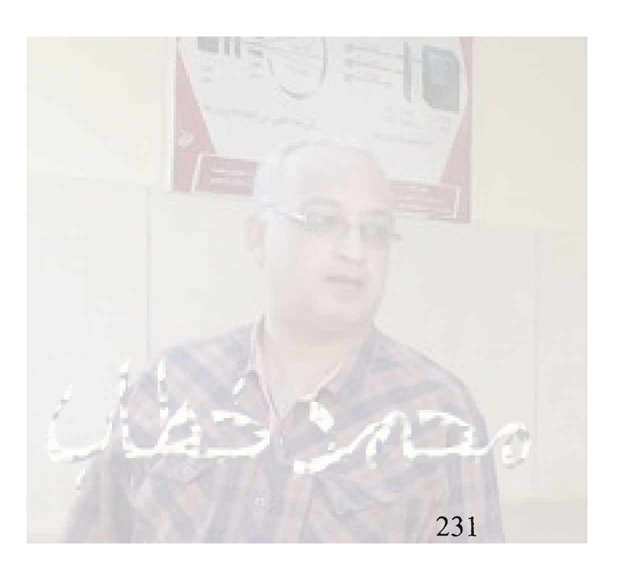
وفيما كان المصلحون الانكليز، يشددون في بداية القرن العشرين، على الحاجة إلى حلول قاسية، وفيما كان المتشائمون الثقافويون، يبكون أمام بوادر «الأفول» و «الانحطاط»، كانت فكرة التغيير تنفّر الكثيرين، وذلك لما تعنيه من خسارة مؤسسات وعادات عمل أليفة مريحة ومطمئنة. وبالفعل، كان المطلوب تعديل تقاليد سياسية للإقتداء بتقاليد أخرى أجنبية، والتشكيك بالمكتسبات الراسخة والإندفاع نحو المجهول. وقد بدا أن التغيير يرتب كلفة أو يتطلب إعادة توزيع للموارد الوطنية خلال فترة من النمو الإقتصادي المعتدل. أضف إلى ذلك، أن العديد من «الخبراء» والمثقفين والصحافيين وعلماء الاقتصاد الآخرين، كانوا يرددون أن الأمور على

ما يرام، وأن الذين يتكلمون على الانحطاط، مفرطون في التشاؤم، وأن بريطانيا ما تزال تمتلك ما يلزم من الطاقة والموارد لتظل في المقدمة. كل ذلك كان يبدو منطقياً لشعب لُقنّ أنه يحتل مكانةً تاريخية فريدة، وأنه نموذج مثالي للآخرين. وإجمالاً، كان يسود إنزعاجٌ عميق نفسي وثقافي في آن، ومفهومٌ تماماً، حيال أية فكرة تؤكد على ضرورة إجراء تغيّرات كبرى، خاصة إذا كانت مؤلمةً ومكلفة. ولقد رفض الشعب الإنكليزي الدعوات إلى التغيير، واعتقد أنه من الأفضل تدبر الأوضاع وفق مقولة لكل يوم أمر[107]. لماذا إذن لن تنحو الولايات المتحدة إلى القيام بشيء مماثل؟

توحي الأمثلة السابقة، بأن الولايات المتحدة ستستمر بتدبر الأمور على الرغم من أن الجدل حول «الأفول والتجدد» وفي موازاته. غير أن هذه الطريقة على المدى الطويل، ستؤدي إلى نوعٍ من التراجع البطيء النسبي والمنتظم لمستويات الحياة المقارنة وللمستويات التربوية، والمهارات التقنية، والأعطيات الإجتماعية والمكانة الصناعية، وأخيراً للقوة الأميركية، تماماً مثلما حصل في إنكلترا. وقد تلافى الإنكليز مواجهةَ الخيارات الصعبة، عندما راهنوا على هذه السياسة، غير أن ذلك كلفهم فيما بعد مكانتهم في العالم.

وفيما تحاول مروحة لافتة من الأفراد والمؤسسات والمصارف والمستثمرين، ومن الجماعات المنتجة للفكر، أن تستعد في أميركا للقرن الواحد والعشرين، فإن البلد بمجمله، لم يقدم على هذه الخطوة، وهو لا يمكن فعلياً أن يفعل ذلك، دون أن يصبح بلداً آخر. وربما كان من الضروري، لاعتماد برنامج إصلاحي جدي، أن تصطدم هذه الحالة من التراخي والتسامح، بشيء ما مثل حالة من

الإنهيار المالي أو خطر خارجي، يكون واضحاً للجميع. . . غير أننا لا نرى جيداً كيف يمكن أن يحصل ذلك. وحتى بوجود مثل هذا الدافع، فإن الولايات المتحدة لن تتخذ موقفاً متناسقاً، إلا إذا اعترف المسؤولون السياسيون، وخاصة الرئيس بما تواجهه البلاد من أخطار وتحديات على نطاق أوسع، وتحلّوا بالشجاعة والقدرة على إستنفار الرأي وتحضيره لقبول التغيرات التي ستبدو مزعجةً بالنسبة للكثيرين. وهذا ما يتطلب بدوره، مسؤولاً من نوعية مختلفة عن هؤلاء الذين وصلوا مؤخراً إلى البيت الأبيض، إنْ بالنسبة للموقف من عجز القطاع العام، أو السكان في العالم، أو قضايا البيئة. فلننتظر إذاً لنرى ما إذا كانت المقاربات التقليدية ستقود الشعب الأميركي بنجاح نحو القرن الواحد والعشرين، أو إذا ما كان سيدفع ثمناً باهظاً لاعتقاده أنه بالإمكان أن تظل الأمور على ما هي عليه في الداخل، وسط عالم لم يشهد تغيّراً أسرع من ذاك الذي يحصل في عصرنا هذا.



هوامش الفصل الثاني عشر

(1) يمكننا عملياً تتبع هذا الجدل كل أسبوع من خلال مقارنة المقالات النقدية التي ينشرها معلقون ليبراليون مثل انطوني لويس Anthony Lewis و Tom Wicker طوم ويكر في نيويورك تايمس مع مقالات وول ستريت جورنال *Wall Street Journal.*

(2) انظر ما لهونتينغتون من تعليقات ذكية في:

S. Huntington, «The U.S - Decline or Renewal?», p. 76 - 96.

(3) انظر النقاش حول هذا الموضوع الوارد في:

H. Grunwald «The Second American Century», *Time, 8 oct - 1990, p. 70 - 75.*

(4) Schlosstein, *End of the American Century;* D. Calleo, *Beyond American Hegemony,* New York, 1987; R. Rosecrance (ed.), *America as an Ordinary Power,* Ithaca, N. Y., 1976.

(5) H. R. Nau. *The Myth of America's Decline,* New York, 1990; Rosecrance, *America's Economic Resurgence;* Nye, *Bound to lead;* and J. Kotkin and Y. Kishimoto, *The Third Century; America's Resurgence in the Asian Era,* New York, 1988.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه «الأجوبة» تعود إلى مؤلف *America as an Ordinary Power,* البروفسور ريتشارد روز كرانس ـ وللاطلاع على أحدث تعليقاته حيث موقع أميركا في حقل الأعمال الدولية، انظر:

Rosecrance, *Rise of the Trading States.*

(6) مأخوذة من تعليق لبريزنسكي Brzezinskiعلى الطبعة الرابعة لـ:

Nye, *Bound* to *Lead.*

(7) حول خطوط الولايات المتحدة في هذا المجال اقرأ: Nye, *Bound to Lead;* Rosecrance, *America's Economic Resurgence;* A. Anderson et D. L. Bork (eds), *Thinking About America: The United States in The 1990s,* Standford, Cal., 1988; E. K. Hamilton (ed.), *America's Global Interests: A New Agenda,* New York, 1989; M. Green et M. Pinsky (ed.), *America's Transition: Blueprints for the 1990s,* Lanham, Md., 1990.

(8) نجد تفاصيل وتحليلات حول القوى المسلحة الاميركية في المصادر العادية:

Report of the Secretary of Defense [] to the Congress, annuel, Washington, D. C.; *The Military Balance,* International Institute of Strategic Studies, London, annuel, *RUSI and Brassey's Defence Yearbook,* annuel; *American Defense Annual,* etc.

(9) P. E. Tyler, «Pentagon Imagines New Enemies to Fight in Post-Cold-War Era», *New York Times*, 17 février 1992, p. A1, A8. Voir aussi F. C. Iklé et A. Wohlstetler (eds), *Discriminate Deterrence: Report of the Commission on Integrated Long-Term Strategy*, Washington, D. C., 1988, p. 13 - 22, M. T. Klare, «The U.S. Military Faces South», *Nation*, 18 juin 1990, p. 841, 858 - 862.

(10) راجع ما ورد عن هذه المؤلفات في الفصل السابع وخاصة:

Mathews, «Redifining Security» et Sorensen, «Rethinking National Security», ainsi que l'essai réfléchi de R. J. Barnett, «After the Cold War», *New Yorker*, 1er janvier 1990, p. 65 - 76. À propos du débat stratégique, lire l'excellente analyse et la bibliographie dans S. Van Evera, «Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't; American Grand Strategy After the Cold War», *Journal of Strategic Studies*, vol. 13, n° 2, juin 1990, p. 1 - 51.

(11) كما قال أحد المستشارين الأول لغورباتشيوف في السياسة الخارجية: جيورجي ارباتوف فإن الاتحاد السوفياتي حرم الولايات المتحدة من وجود «عدو» له، واربك الجماعات المحافظة الاميركية بصورة خاصة.

(12) *Nye, Bound to Lead*, p. 239 et *passim;* P. A. Gigot, «After Communism, World Still Needs U.S. Troops», *Wall Street Journal*, 11 Février 1990.

(13) نجد أمثلة عن هذه الدراسات النقدية في: A. Lewis, «When Decline Hurts», *New York Times*, 26 septembre 1990; D. Boren, «New Decade, New World, New Strategy», *New York Times*, 2 janvier 1990; T. Wicker, «The "Super" Concept», *New York Times*, 25 novembre 1990, p. E11.

(14) للاطلاع على التحليل الكلاسيكي لهذا الميل اقرأ: روبنسون وغالاغر:

Robinson and Gallagher, *Africa and the Victorian*

خاصة الخاتمة وما تضمنه من ملاحظات حول «الحدود غير الآمنة». وللاطلاع على نقد للنزعة الاميركية الحالية بهذا الاتجاه اقرأ: Van Evera, «Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't» p. 15 *sq*.

(15) مثلاً: E. Mortimer, «Sharing the Bill for Peace», *Financial Times*, 14 septembre 1990, p. 17; A. Ireland, «A Hawk Says: Pull Our Troops Out», *New York Times*, 7 mars 1989; W. L. Schlosser, «Let's Cut the Subsidies for Allies Defense», *New York Times*, 27 novembre 1988 (lettres); «Time to Share the Burden», *Economist*, 7 mai 1988, p. 23 - 24.

الأرقام حول الأبحاث والتنمية مأخوذة من: M. Prowse, «Scales Out of Balance», *Financial Times*, 13 août 1991, p. 10.

(16) وفي بعض الحالات، من الممكن أن تسهم النفقات العسكرية بتسريع النمو

الاقتصادي وقد اكتشفت الولايات المتحدة ذلك خلال الحرب العالمية الثانية. واننا نكرر أن عصر النفقات العسكرية قد لا يؤثر على النمو الاقتصادي في بلد معين إذا ما عادت المبالغ «الموفرة» إلى يد الناس الذين يصرفونها على السيارات والنبيذ وأجهزة الفيديو المستوردة. فيما لو وجهت هذه المبالغ نفسها نحو الاستثمارات المنتجة فأن النتائج الاقتصادية ستكون مختلفة جداً.

(17) هناك وفرة من الكتابات حول هذا الموضوع. مثلاً:

Cohen and Wilson, *Superpowers in Economic Decline, passim;* L. J. Dumas, *The overburdened Economy,* Berkeley/Los Angeles, 1986,

خاصة ص 57 - 63

B. Russett, «Defense Expenditures and National Well- Being». *American Political Science Review,* Vol. 76, n° 4, dec. 1982, p. 767 - 777; Degrasse, *Military Expansion, Economic Decline,* Armonk, N.Y, 1985.

(18) من الممكن احتساب المعدلات عقداً بعد عقد انطلاقاً من:

Economic Report of the President, Washington, D. C, 1990 et 1989.

Survey of Current Business, Bureau of Economic Analysis, july 1990.

اللوحة 1.2 - وكأني أشكر البروفسور شارل بالار Charles Ballard لنصائحه في هذا المجال. انظر أيضاً رسالته إلى: *Wall Street Journal,* 12 dec. 1990. أن رقم 1991 هو رقم توقعه الـ O C D E ونقله: *Wall Street Journal* عدد 13 كانون الأول 1991، رغم أن تقريراً صادراً عن هذه الجريدة قدر نسبة نمو الناتج الوطني غير الصافي لعام 1990 - 1991 بما يعادل: 0,4%.

(19) Kennedy, *La Nasissance et le Déclin des Grandes Puissances,* خاصة المقدمة والخاتمة لما تحتويان عليه من نظرة شاملة.

(20) «The Elusive Boom in Productivity», *New York Times,* 8 avril 1984, section économique, p. 1, 26.

راجع أيضاً: «Richer Than You», *Economist,* 25 octobre 1986, p. 13 - 14.

(21) D. Gergen, «Can American Stay on Top?», *U.S. News & World Report,* 16 juillet 1990, p. 68.

راجع أيضاً L. Silk, «Who Is n° 1? It's Hard to Say», *New York Times,* 27 juillet 1990, p.D2, A. Murray, «U.S. Economy Leads Japan's - But For How Long?» *Wall Street Journal,* 13 juin 1990.

(22) على الصعيد الاحصائي من السهل علينا نسبياً أن نحسب ذلك. لنفترض أن

الاقتصاد الأميركي بلغ 4,8 تريليون دولار (1988) ينمو بمعدل 2 % خلال ما تبقى من القرن: فإنه سيبلغ 6,1 تريليوناً عام 2000 بالدولار الثابت.

وإذا ما نما الاقتصاد الياباني الذي قدّر بـ 2,8 تريليون دولار (1988) بمعدل 4 % سنوياً فإنه سيبلغ 4,56 تريليون دولار. غير أن الاسقاط البسيط لا يأخذ بالاعتبار الزيادة المحتملة لقوة الين ـ كنتيجة للنمو المتعاظم ـ التي ستقلل من الفارق.

(23) للحصول على احصاءات مقارنة: Kennedy, *La Naissance et le déclin des Grandes Puissances.* الجداول 32,31,21.

(24) قبل بضع سنين كانت الخدمات تصل إلى 68 % من الناتج القائم وإلى 71 % من الوظائف.

(25) L.H. Clark and A.L. Malabre, «Productivity Indicates sluggish Economy», *Wall Street Journal*, 6 juin 1989, p. A 2.

والجدول «الانتاج العائد للموظف الواحد» (1960-1986) في التحليل الممتاز:

M.L. Dertouzos *et al.*, *Made in America: Regaining the Productivity Edge* Cambridge, Mass. 1989, p. 29.

لنشر إلى أن هذا الأخير يعتبر، ص 30، أن 36 % من ارتفاع انتاجية اليد العاملة بين 1979 و 1986 يأتي من خسارة العمال لوظائفهم.

(26) Kennedy, *La Naissance et le declin des grandes puissances,* p. 527 [U.S].

(27) وسوف تتضخم هذه المجاميع من جراء عجز الضمان الاجتماعي الذي تعرضنا له سابقاً.

(28) بما يتعلق بهذه الأرقام راجع مالابره،

Within our Means, New York, 1991, p. XIX-XX; D.P. Calleo, *The Bankrupting of America*, New York, 1992.

(29) الاستشهادات والاحصاءات مأخوذة من:

Malabré, *Within our Means*, p. 3-5, 11-12. Voir aussi Friedman, *Day of Reckoning,* New York, 1988.

ولكـــن اقـــرأ: «Defining the Debt Bomb», *Economist,* 3 novembre 1990, p. 75.

الذي يتضمن جدولاً مطمئناً عن هذه المؤسسات.

(30) راجع التفاصيل في:

M.S. Fieldstein (ed), *The United States in the World Economy,*

Cambridge, Mass, 1987, p. 562-563.

إضافة إلى تحليل:

J.A. Frankel, p. 560. *sq*.

(31) H. Stout, «U.S Foreign Debt Widened Last Year», *Wall Street Journal,* 2 juillet 1990, p. 42.

(32) مثلاً بلغت القيمة الاجمالية للسلع والخدمات المستوردة من قبل الولايات المتحدة عام 1987 550 مليار دولار فيما بلغت القيمة غير الصافية للخدمات المصدرة 57 مليار تقريباً.

(33) Dertouzos *et al.* (eds), *Made in America,* p. 40-41. S.S. Cohen et J.Zysman, *Manufacturing Matters,* New York, 1987; et R. Dornbusch *et al., The Case for Manufacturing in America's Future,* Rochester, N.Y., 1987.

(34) Office of Technology Assessment (Bureau d'évaluation technologique), U.S. Congress, et du Council on Competitiveness (Conseil sur la Compétitivité); Dertouzos *et al.* (eds), *Made in America*; M.G. Barons, *Competing for Control,* Cambridge, Mass., 1988; J.S. Yudken et M. Black, «Targeting National Needs: A New Direction for Science and Technology Policy», *World Policy Journal 7*, printemps 1990, p. 251-288; G.N. Hatsopoulos *et al.*, «U.S. Competitiveness: Beyond the Trade Deficit», *Science 241*, 15 juillet 1988, p. 299-307; et P.Krugman, *The Age of Diminished Expectations,* Cambridge, Mass., 1990, *passim*.

(35) *Cf.* G.R. Searle, *The Quest for National Efficiency, 1899-1914*, 2 nd edn., Atlantic Highlands, N.J., 1990, *passim*; F. Crouzet, *The Victorian Economy,* London, 1982, p. 371 *sq.;* E.J. Hobsbawm, *Industry and Empire,* Harmondsworth, Mddsx., 1969, p. 136-153, 172-185.

(36) Tiré de Dertouzos *et al., Made in America,* p. 7.

(37) Kennedy, *Naissance et déclin des grandes puissances,* p. 515 [U.S].

(38) J. Zysman, «U.S. Power, Trade and Technology», *International Affairs,* vol. 67, n° 1, janvier 1991, p. 90.

يسجل التغيّرات الآتية:

انتاج الولايات المتحدة بنسب الانتاج

	1970	1975	1980	1986	1987
اليابان	495	317	254	214	188
المانيا	547	371	330	469	401
فرنسا	706	462	409	576	507
بريطانيا	820	673	502	764	649

اليابان وفرنسا	291	188	156	167	137
اليابان والمانيا	260	173	144	147	128
المجموعة الأوروبية	158	113	93	131	104
المجموعة الأوروبية واليابان	113	77	64	77	67

رغم أن صعود الدولار لفترة وجيزة (راجع العمود الخاص بعام 1986) قد أدى إلى انطلاقة مؤقتة فإن الميل العام واضح، وسيكون أوضح إذا استكملت هذه الاحصاءات حتى عام 1991.

(39) *Cf.* H. Stein, «Who's Number One? Who Cares?», *Wall Street Journal,* 1er mars 1990; Ohmae, *Borderless World, passim;* Riech, *Work of Nations*, ch. 13 et *passim.*

(40) اقرأ خاصة: Nye, *Bound to Lead, passim.*

(41) اقرأ مثلاً: W. Hummer, «A Contrarian View: A Short, Mild Recession», *Wall Street Journal,* 7 janvier 1990; l'importante série d'articles de K. House dans le *Wall Street Journal* de début 1989, surtout le 27 janveir 1989; C. R. Morris, «The Coming Global Boom», *Atlantic,* october 1989, p. 51-64.

(42) P. Kennedy, «Fin-de-Siècle America», *New York Review of Books,* 28 juin 1990, p. 31-40; Lewis, «When decline Hurts», *passim*; H. Allen, «Red White, and Truly Blue», *Washington Post*, 26 novembre 1990, p. B 1, B 4; R. Bernstein, «Euphoria Gives Way to Fractured Feelings of Gloom», *New York Times,* 23 décembre 1990, p. E 3; H. Carter, «U.S. Could Well Snatch Defeat from the Jaws of Victory», *Wall Street Journal,* 29 mars 1990, p. A 13.

(43) J. Chancellor, *Peril and Promise: A Commentary upon America,* New York, 1990, p. 23.

(44) *Ibid.*

(45) W. Meyer-Larsen, «America's Century Will End with a Whimper», *World Press Review*, janvier 1991, p. 27. (j'ai changé l'ordre de la phrase ici.) *Cf.* aussi R. Pear, «Study Says U.S. Needs to Battle Infant Mortality», *New York Times,* 6 août 1990, p. A 1, B 9; W.B. Maher, «Reform Medicine: The Rest Will Follow», *New York Times*, 9 juillet 1989, section économique, p. 3.

(46) C.C. Douglas, «In Black America, Life Grows Shorter», *New York Times,* 2 décembre 1989, p. 84.

(47) وكما سبقت الاشارة إليه، فإن روسيا هي التي تشكل المثل الآخر الوحيد حيث تدنّى معدل الحياة في بلد متطور. أفهل أن تسجيل مثل هذه الظاهرة لدى القوتين

العسكريتين العظميين يعود إلى مجرد الصدفة؟

(48) D.R. Gergen, «Remember the Drug War?», *U.S. New & World Report,* 18 décembre 1989, p. 84.

(49) «Crime in America», *Economist,* 22 décembre 1990, p. 29-32.

(50) *Ibid.*, et K.E. Meyer, «A Good Word for Calcutta», *New York Times*, 6 janvier 1991, p. 18.

(51) تبلغ نسبة المجرمين المسجونين في الولايات المتحدة 426 من أصل كل 100,000 نسمة.

أما المعدل في استراليا فهو 72 وفي هولندا 42 فقط. وكان المعدل السوفياتي 268 لكل 100,000. ويشكل السود الذين لا تتجاوز نسبتهم 12 % من السكان في أميركا نصف المساجين تقريباً.

(52) T. Wicker, «The Iron Medal», *New York Times,* 9 janvier 1991, p. A21; «U.S.' Incarceration Rate Highest in World», *Wall Street Journal,* 7 janvier 1991, p. B5.

(53) L. Uchitelle, «Not Getting Ahead? Better Get Used to It», *New York Times,* 16 décembre 1990, Week in Review, p. 1, 6; A. Murray, «Losing Faith: Many American Fear U.S. Living Standards Have Stopped Rising», *Wall Street Journal,* 1er mai 1989, p. 10.

(54) N d t: ثورة المستعمرة الأميركية ضد الرسوم على الشاي التي فرضها الانكليز وكانت مقدمة لحرب الاستقلال.

(55) اقرأ الاحتجاج المهم في:

Calleo, *Beyond American Hegemony,* p. 109 - 113.

(56) *Cf,* de L. Thurow, *The Zero - Sum Society,* New York, 1980, *passim.*

(57) «U.S. Is Said to Lag in School Spending», *New York Times,* 16 janvier 1990, p. A23; J. Hood, «Education: Money isn't Everything», *Wall Street Journal,* 2 février 1990.

(58) «The Stupidification of America», *New Perspectives Quarterly,* vol. 7, n° 4, automne 1990, p. 47.

(59) J. Kozol, *Illiterate America,* New York, 1985, p. 4, 8 - 9.

(60) B. O'Reilly, «America's Place in World Competition», *Fortune,* 6 novembre 1989, p. 88; C. O. Baker (ed.), *The Condition of Education 1989,* vol. 1, «Elementary and Secondary Education», Washington, D.C., 1989, p. 78; A. Shanker, «U.S. Rock Bottom», *New York Times,* 5 février 1989, p. E 7 (publicité).

(61) Kozol, *Illiterate America,* p. 212.

(62) C. D. Baker (ed.), *The Condition of Education 1989*, vol. 1, p. 84; G. M. Grosvenor, «Those Panamanian Pandas», *New York Times*, 31 juillet 1988, p. 25.

(63) *A Nation at Risk*, National Commission on Excellence in Education, Washington, D. C., 1983, p. 5.

(64) R. Hoffmann, «Ignorance, Ignorantly Judged», *New York Times*, 14 sept - 1989; *A Nation at Risk*, p. 11.

ومن جهة أخرى فأن تلاميذ (الرابع تكميلي) الأميركيين الذين جاءت نتائجهم سيئة في الرياضيات في الروائز العالمية كانوا من ضمن المجموعة المنتقاة.

(65) تخصص الولايات المتحدة 4,1% من الناتج القومي غير الصافي للتعليم الابتدائي والثانوي، وهي تأتي بعد سويسرا 5,8% واليابان 4,8% والمانيا 4,6% ومعظم الدول الصناعية.

(66) U.S. Is Said to Lag In School Spending», *New York Times*, 16 janvier 1990.

(67) Cf. M. J. Barnett, «The Case for More School Days», *Atlantic*, novembre 1990, p. 78 - 106, excellente étude générale; «japan - 243, United States - 180», *Washington post*, 15 octobre 1990, p. A14 (éditorial).

(68) *Everybody Counts: A Report to the Nation of the Future of Mathematics Education*, National Research Council, Washington, D.C., 1989, p. 90. Voir aussi D. P. Doyle, «Time for America to Set National Education Norms», *Hudson Opinion*, octobre 1989, p. 1.

(69) N. Gardels, «The Education we Deserve», *New Perspectives Quarterly*, vol. 7, n° 4, automne 1990, p. 2 - 3.

(70) الاحصاءات مأخوذة من: Gardels, p. 52 - 55, 18 - 19.

ونجد في هذا العدد نفسه من New Perspectives Quarterly عيّنة متمازة من 17 مقالة حول الازمة المدرسية/ الاجتماعية/ الثقافية. انظر أيضاً: مقالة السيناتور Daniel Moynihan, «Half the Nation's. Children Born Without a fair Chance.», *New York Times*, 25 sept 1988, p. E 25.

والملاحظات في: E. D. Hirch, *Cutural Literacy: What Every American Needs To Know*, Boston, 1987.

(71) S. Knack, «Why We Don't Vote - Or Say Thank You», *Wall Street Journal*, 31 Décembre 1990, p. 6; et H. Carter, «We Have Seen the Enemy, and It Is Ignorance», *Wall Street Journal*, 17 novembre 1988, p. A23.

(72) K. Philipps, *The Politics of Rich and Poor*, New York, 1990, *passim;* et Reich, *Work of Nations*, ch. 14, 17 - 18, 23 - 24.

(73) M. Novak, «What Became of the Ugly American?» *Forbes,* 30 avril 1990, p. 120.

اقرأ أيضاً: Wattenberg, *The First Universal Nation,* New York, 1990; G. Gilder, «You Ain't Seen Nothing Yet», *Forbes,* 4 Avril 1988, p. 89 - 93; A. Balk, «America is n° 1. It'll Say n° 1», *New York Times,* 31 juillet 1990.

وعدد من المقالات الانتصارية خاصة مقالة Gilder في: *Commentary,* septembre 1990, intitulé «The American 80s: Disaster or Triumph?».

(74) Nye, *Bound to Lead, passim;* Grunwald, «Second American Century», *passim;* «Yes, You Are the Superpower», *Economist,* 24 Février 1990, p. 11.

(75) G. F. Will, «Who Will Stoke the Fires?», *Newsweek,* 9 avril 1990, p. 78.

(76) Cf. M. Lind, «America as an Ordinary Country», *American Enter-prise,* septembre-octobre 1990, p. 19 - 23; et J. B. Judis, «The Conservative Crackup», *American Prospect,* automne 1990, p. 30 - 42.

(77) انظر أيضاً وصف شانسلورChancellor الواضح والساخط في:

Peril and Promise.

(78) *Ibid,* p. 23.

(79) حسب: *World Resources 1990 - 1991,* p. 254, سيصبح عدد سكان الولايات المتحدة الذي كان يبلغ 249 مليون عام 1990، 301 مليون عام 2025. وهذا يظل خاضعاً بالطبع لتدفق المهاجرين (الشرعيين وغير الشرعيين) سنوياً خلال الثلاثين عاماً القادمة.

(80) انظر الجدول ص 6:

Projection of the Population of the United States, by Age Sex and Race: 1988 to 2080», du *Current Population Reports,* Series P. 25, n° 1018, U.S. Bureau of the Census, Washington, D.C. 1989.

(81) عام 1987 صرف الكونغرس «10,000 دولار لكل مسنّ و 854 دولار فقط لكل ولد».

R. D. Lamm. «Again, Age Beats Youth» *New York Times,* 2 dec 1990, p. E19.

(82) J. M. Guralnik *et al.,* «Projecting the Older Population of the United States», *Milbank Quarterly,* vol. 66, n° 2, 1988, p. 283 - 308; «On the Economic Implications of Demographic Change in the United States», *Population and Development Review,* vol. 15, n° 2, juin 1989, p. 379 - 389.

(83) W. A. Henry, «Beyond the Melting Pot», *Time,* 9 avril 1990, p. 28 - 35.

(84) S. Thornstorm, «The Minority Majority Will Never Come», *Wall Street Journal,* 26 juillet 1990.

(85) D. James, «Bar the Door», *New York Times,* 25 juillet 1992, p. 21.

(86) تبقى كاليفورنيا التي زاد عدد سكانها 30% خلال الثمانينات فقط، مقصد ملايين الأشخاص الذين يأتون من جنوب الحدود. وبسبب معدلات الولادية الأعلى والهجرة المتواصلة يتوقع أن يصبح نصف أولاد الولاية من أصل أسباني قبل عام 2030، فيما سيمثل البيض 60% من السكان المسنين، وهو تفاوت مقلق.

(87) P. Francese, «Aging America Needs Foreign Blood», *Wall Street Journal,* 27 mars 1990; F. Barringer, «A Land of Immigrants Gets Uneasy About Immigration», *New York Times,* 14 octobre 1990, p. E4; R. J. Herrnstein, «IQ And Falling Birth Rates», *Atlantic,* mai 1989, p. 73; D. E. Bloom et N. G. Bennett, «Future Shoch», *New Republic,* 19 juin 1989, p. 18 - 22.

(88) Henry, «Beyond the Melting Pot», *Passim.*

(89) G. Wright, «Where America's Industrial Monopoly Went», *Wall Street Journal,* 20 décembre 1990, p. A16.

(90) *Cf.* encore Reich, *Work of Nations.*

(91) *Workforce 2000: Work and Workers for the 21st Century,* Hudson Institute, Indianapolis, 1987, p. 98; lire aussi *New Perspectives Quarterly,* automne 1990, p. 37.

(92) الاستشهاد والاحصاءات مأخوذة من:

Report of the Comparison of the Skills of the Average Work Force, America's Choice: High Skills or Low Wages!, Rochester, N.Y., 1990, p. 23, Voir aussi N.J. Perry, «How to Help America's Schools», *Fortune,* 4 décembre 1989, p. 137-142.

بالنسبة للنقص على أرفع المستويات اقرأ:

R. Atkinson, «Supply and Demand for Scientists and Engineers: A National Crisis in the Making», *Science,* 27 avril 1990, p. 425-432; et «Needed: Home-Grown Talent», *New York Times,* 26 décembre 1990, p. A 30 (éditorial).

(93) *America's Choice: High Skills or Low Wages!* p. 19-21.

(94) *Ibid.,* p. 21; *Workforce 2000,* p. 25; «On the Economic Implication of Demographic Change in the United States», *passim.*

(95) *America's Choice: High Skills or Low Wages!*

وغالباً ما نجد مقارنة هنا بين ما يحصل في إطار البرامج التعليمية وبرامج الاعداد المهني في أوروبا واليابان. اقرأ أيضاً:

J. Jacobs, «Training the Workforce of the Future», *Technology Review 93*, (August-sept 1990), p. 66-72.

(96) *Cf.*, p. 110.

(97) *Technology Public Policy, and the Changing Structure of American Agriculture*, p. 3, 11.

(الزيادة السنوية 1,8 % الواردة في هذا التقرير تتعلق «بالطلب العالمي الزراعي من الآن وحتى عام 2000»، غير أن هذا الرقم يبقى خاضعاً للنمو الديموغرافي المتوقع).

(98) *Cf.* L.R. Brown *et al.*, *State of the World 1990*, ch. 1 et 4.

(99) *Technology, Public Policy, and the Changing Structure of American Agriculture*, p. 20.

(100) Voir la description des «raffineries», agricoles dans F. Rexen et L. Munck, *Cereal Crops for Industrial Use in Europe*, Copenhagen, 1984.

(101) M. H. Glantz et J. E. Ausubel, «The Ogallala Aquifer and Carbon Dioxide: Comparison and Convergence», *Environmental Conservation*, vol. 11, n° 2, été 1984, p. 123-130.

(102) G. S. Giese et D. G. Aubrey, «Losing Coastal Upland to Relative Sea-Level Rise: 3 Scenarios for Massachusetts», *Oceanus*, vol. 30, n° 3, automne 1987, p. 16-22.

(103) H. E. Schwartz et L.A. Dillard, «The Impact on Water Supplies», *Oceanus*, vol. 32, n° 2, été 1989, p. 44-45.

(104) في أواخر البلستوسين قبل عشرة آلاف أو اثني عشر ألف عام وفيما كان الجليد يتراجع والحرارة ترتفع من 3 إلى 5 درجات، انتقلت غابات الزان حوالي 20 كلم كل قرن، أي أقل من الخمسماية كيلومتر المتوقعة في النماذج المستقبلية للقرن القادم:

- J.P Cohn, «Gauging the Biological Impacts of the Greenhouse Effect», Bio- Science, vol. 39, n° 3 mars 1989, p. 142-146.

(105) W. D. Nordhaus, «Greenhouse Economics: Count Before You Leap», *Economist*, 7 juillet 1990, p. 21-24, surtout p. 22.

(106) Voir p.

(107) *Cf.* l'étude de C. Barnett, *The Collapse of British Power*, New York/London, 1972.

خاتمة

الإعداد للقرن الواحد والعشرين

قراءة ثانية للمشكلة

في الجزء الأول من هذا الكتاب، رسمنا النموذجَ التاريخي الذي كان سائداً منذ مئتي عام ـ من خلال قلق مالتوس في مواجهة الإنفجار السكاني في إنكلترا القرن الثامن عشر. ـ وذلك كمقدمة للموضوعات الأخرى التي طغت على ما تبقى من هذه الدراسة. أما في هذا الفصل الأخير، فإني أبدأ بإعطاء ـ نموذج أحدث، وذلك لإبراز الثوابت والمتغيرات في عالمنا الحديث. في تشرين الثاني نوفمبر 1930، وبعد عام على إنهيار وول ستريت، ولكن قبل الأزمة المانشورية وسقوط السلطة بيد النازيين، عرضت المجلة اللندنية ماغازين بتشاؤم، المشاكلَ الدولية المعاصرة واستخلصت بأنه:

«يعود ما يواجهه جيلنا من صعوبة كبرى إلى كون ما حققناه إقتصادياً، قد تخطى تقدمَنا على المستوى السياسي، إلى حد أن خياراتنا الإقتصادية والسياسية باتت دائماً متفاوتة. فعلى المستوى الإقتصادي أصبح العالم وحدة متكاملة ذات نشاطية شاملة، فيما لم يزل على المستوى السياسي مقسماً إلى ستين أو حتى سبعين دولة قومية ذات سيادة، لا بل إن هذه الوحدات القومية أصبحت شيئاً فشيئاً أصغر حجماً وأكبر عدداً، وكذلك يكتسب الوعي القومي المزيد من الحدة. وينتج عن توتر هذين الميلين

المتضادين، سلسلةٌ من الهزات والإحتكاكات والصدامات في الحياة الاجتماعية التي تعيشها البشرية...[1]»

والواقع أن تصاعدُ الإتجاه القومي وما بذله مواطنو العالم أجمع من جهود أبّان الحرب العالمية الثانية، قادا سريعاً إلى حل هذا «التوتر بين الميلين المتضادين»، وذلك لصالح الدولة القومية، موقتاً على الأقل. وخلال النصف الثاني من القرن، أبرزت الحرب الباردة، إضافة إلى جميع أنواع النزاعات الإقليمية؛ الإتجاهَ القومي السياسي على حساب العالمية (الكوسموبوليتية) الإقتصادية. وبموازاة ذلك، كان إنهيار الأمبراطوريات الإستعمارية الغربية، ومؤخراً تفكك الإتحاد السوفياتي، بمثابة مؤشرين على أن الوحدات القومية قد أصبحت فعلياً «أصغر حجماً وأكبر عدداً». وبالفعل، أصبح عدد هذه الدول في بداية الثمانينات، ثلاثةَ أضعاف ما كان عليه قبل ستين عاماً. وتتمتع جميع الدول المستجدة دون إستثناء، سواء الجمهوريات السوفياتية السابقة، أو المستعمرات الفرنسية في جنوب أفريقيا، بمجمل المواصفات العادية الضرورية لتوافر السيادة: حكومة وطنية، قوات مسلحة، مراكز حدودية وجمركية، موازنة وعملة إلخ..

غير أن تجدد الميل القومي في ظل إنهيار الأمبراطوريات الشائخة، لا يغير السمة الأساسية للوضع، وهي أن ما شهدته العلاقة بين الدول الكبرى من سلام دائم بعد عام 1945، ووجود حلف الولايات المتحدة لحماية التجارة، الحرة نسبياً، في مناطق العالم، قد دفعا مجدداً بالتجارة والمال والتقانة نحو «وحدة متكاملة ذات نشاطية شاملة» فيما كان التكامل الإقتصادي يتسارع عاماً بعد عام.

والبنى المؤسسية والعادات.

وسوف يُؤدي بروز ميول كانت بالكاد تُلحظ قبل ثلاثة أجيال، لتعقيد الجهود الرامية إلى إقامة نوع من الإنسجام بين البنى الإقتصادية والبنى السياسية، وهي ميول باتت اليوم توتر، بأشكال مختلفة، العلاقاتِ الإجتماعية، وربما تتهدد على المدى الطويل، وجودَ الإنسانية نفسها[2].

ويتمثل الميل الرئيسي بزيادة عدد السكان في العالم وبالتفاوتات الديموغرافية المتعاظمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وعندما عاينت مجلة الإيكونوميست الوضعَ العالمي عام 1930، لم تكن المعمورة تعد أكثر من ملياري نسمة، وكان قسم كبير من السكان في العالم (ربما ثلثهم) يعيش في أوروبا وأميركا الشمالية، ومناطق العمران الأبيض، مثل أستراليا، وكان معدل الخصوبة أعلى بكثير من معدل الإستبدال[3]. وكذلك كانت المجموعات السكانية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، تتزايد أيضاً، غير أن معدل خصوبتها الأعلى كان يوزّن بمعدل وفاتية هائل. أما الآن، فقد تغيّر كل ذلك: فلقد تجاوز عدد السكان في العالم تماماً الخمسة مليارات، وربما بلغ عشرة أو أكثر في منتصف القرن المقبل. ويحصل القسم الأكبر من هذا النمو في المناطق الأشد فقراً في العالم، فيما لا يتزايد عدد السكان في البلدان المتطورة إلا ببطء، أو أنه يتناقص، ويضم مجموعة متزايدة من

المسنين. وينتج عن ذلك تفاوت، متعاظم بين مناطق العالم، حيث توجد الثروة والتقانة والصحة والإمتيازات، والمناطق الأخرى، حيث تعيش الأجيال الشابة التي تنمو بسرعة، ولا تفيد من أية إمتيازات فعلية. وهكذا، فإن الإنفجار الديموغرافي في قسم من العالم، والانفجار التقاني في القسم الآخر، لا يسهمان في إستقرار النظام العالمي.

وكذلك يطرح الإنفجار السكاني مشاكل اقتصادية، تختلف عن تلك التي برزت قبل ستين عاماً. فمما لا شك فيه، أن التلوث في المدن الصناعية الأوروبية والأميركية الشمالية، كان مخيفاً، وذلك لأن زيادة إنتاج ثاني أوكسيد الكاربون، كانت تتسبب بفترات طويلة من الجفاف، تحوّل أحياناً الأراضي الزراعية إلى صحراء من الغبار. إلا أن النصف الثاني من هذا القرن، سجل تعاظماً مطرداً للإنبعاثات الصناعية، خاصة في البلدان الصناعية المتطورة حديثاً، التي سعت بأي ثمن إلى تحقيق نمو هائل وغير منضبط، وكذلك تفاقمت اليوم المشاكل الناتجة عن تصريف مياه المستنقعات وسحب المياه الجوفية، وقطع الغابات الإستوائية، والرعي المفرط في السهول والسباسب، إضافة إلى أنه قد توفر الدليل على إمكانية حصول الدفيئة وتأثيرها على التوازن البيئي من نواحٍ عدة. ولن تكفي الأرض حاجات مجموعة من السكان تبلغ عشرة مليارات نسمة يلتهمون الموارد بوتيرة المجتمعات الراهنة الثرية حالياً ولا حتى بنصف وتيرتها، إنه أمرٌ لا يمكن تصوره. وحتى قبل أن يبلغ عدد السكان في العالم هذا الرقم، فإن البشرية تكون حكماً قد أضرّت بالغابات ومخزون المياه وبالنبات والحيوان، وتكون تجاوزت حدوداً بيئوية عدة.

وها هنا أيضاً، ميل بات أوضح اليوم منه في زمن أجدادنا، وهو نمط إلغاء التقانة للوظائف التقليدية، واستبدالها بنظم إنتاج جديدة كلياً. وهذا الأمر ليس شراً بذاته بما هو بحث مستمر عن مزيد من الإزدهار والرفاهية، قد إرتكز دوماً إلى إبتكار نحل وسبل انتاجية جديدة ومتطورة، مثلما حصل في إنتاج النسيج حين أدخل عليه البخار، أو بالنسبة لاستخدام المعلوماتية لابتكار السيارات. إلا أن بعض التغيرات تبقى أشد تدميراً من غيرها. والواقع أن العقود المقبلة قد تشهد زوال الزراعة التقليدية واستبدالها بالبيوتقانة، إضافة إلى تبدّل بعض أنماط الإنتاج وبنية الوظائف الصناعية الموجودة منذ قرنين بفعل ثورة الأنسال.

أما تطور الزراعة والصناعة، فلن يجري، على ما يبدو، في فراغ. بل إن هذه الأوالية ستترافق مع إنفجارٍ ديموغرافي يدفع بمئات ملايين الأشخاص للبحث عن عمل بعد أن تكون الزراعة البيوتقانية والصناعة المتأللة قد حرمتاهم من مصدر رزقهم. كما أنها ستحصل مترافقةً مع إنقطاع الشركات المتعددة الجنسيات عن جذورها المحلية، وتعاظم تنافسها على الحصص في السوق العالمية. وسوف تكون على إستعداد للقيام بأي شيء للوصول إلى مأربها: نشر إنتاجها، تأللة تصنيعها، إعتماد تقانيات جديدة مبتكرة في المختبر. والواقع أن هذه المؤسسات لا تحيد عن «قواعد» الرأسمالية الليبرالية. غير أنه، وعلى الرغم من ذلك، لن تستطيع الجماعات الأهلية المحلية في العالم الصناعي وفي جميع الأمم النامية، أن تتقبل منطق سوق عالمية يتجه بعكس مصالحها. وبدل أن تقودنا هذه الميول الإقتصادية والتقانية إلى وحدة نشاطية

شمولية، وإلى عالم بلا حدود، لا يستبعد أن تؤدي إلى حالة من المجابهات التجارية وعدم الإستقرار الإجتماعي كتلك التي لحظتها الإيكونوميست عام 1930 وهي حالة قد تستتبع بدورها انفجاراتٍ هائلة من العنف، خاصة إذا ما قذفت عشرات الملايين من الناس إلى المدن في البلدان النامية وعلِقت عليها والتصقت بها، دون أن تجد أي عمل.

وكذلك، فإن ثورة المال والإتصالات العالمية، تبدو أعمق وأكثف مما كانت عليه في الماضي، رغم الأزمات المالية وسحب كتل الرساميل التي كانت (كما حصل عندما سحبت الدولارات الأميركية المستثمرة في أوروبا في أواخر العشرينات) تخلق حالة من عدم الإستقرار وتوتّر العلاقات بين الدول. ومن الصعب القول إذا ما كانت آليات الضبط الرسمي الأكثر دقة وفاعلية، قد واكبت فعلاً تعاظم أخطار الفوضى المالية التي لا تنفك عن التبادلات الإلكترونية لمبالغ تفوق الناتج القومي القائم في معظم البلدان. وإننا نجد أكبر قدر من التغيّر في مجال الإتصالات الدولية: فمنذ خمسين أو ستين عاماً، لم تكن الإذاعات والمرئيات قد إنتشرت إلا نادراً، ولم تطل إلا بعض المجتمعات الغنية القليلة السكان. أما في أواخر هذا القرن، فقد وصلت إلى معظم الناس، وخاصة الشباب في العالم أجمع. وفيما ساد الاعتقاد بأن وسائل الإعلام تقوي الحكومات، (كما حاول أن يُبيّن أورويل عام 1984)، إكتُشفت لها حديثاً مفاعيل عكسية تماماً: إنها تكسر إحتكار الحكومات للإعلام، وتتخطى الحدود القومية وتسمح للشعوب بأن ترى وتسمع كيف يعيش الآخرون بصورة مختلفة عنهم. كما أنها أظهرت للبلدان الغنية

والفقيرة، مدى الهوة التي تفصلها، وشجعت على الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

وتؤدي هذه التغيّرات، إلى أن تفقد بعض الجماعات أو حتى بعض البلدان تدريجاً، السيطرةَ على مصيرها. وبالفعل، شهدت بنى القوى التقليدية إنقلاباً من جراء معدلات الخصوبة المتدنية عن معدل الإستبدال، ومن جراء الهجرة غير المشروعة والحركة الهائلة للعملات الأجنبية. كما تبيّن أن مواقفها من البطالة المستشرية في الزراعة والصناعة، غير كافية أو غير موجودة أصلاً. ويبدو أنه من الصعب عليها منع المؤسسات من الإنتشار أو خنق الإعلام الذي بات يعتمد على البث الإذاعي على النطاق العالمي، وهي تترقب بقلق، ما قد ينتج عن الدفيئة. ولأن السلطات الحاكمة تتردد أمام هذه التحديات، يلجأ الناس إلى الإستسلام أو التخليّ (كما يُظهر إنخفاض نسبة المشاركة في العديد من الإنتخابات)، أو إلى البحث عن بنى جديدة (من التجربة الأوروبية إلى تفكك الإتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا)، أو إلى طلب الحماية لمواجهة قوى التغيير العالمية (مثلاً الضغط الذي يمارسه المزارعون الفرنسيون وعمال النسيج الأميركيون، أو ردات الفعل الغاضبة ضد المهاجرين الجدد). إننا نجد أنفسنا إذاً، أمام السلسلة نفسها من الخضَّات والإحتكاكات والصدامات التي تواجهها الإنسانية في الحياة الإجتماعية، والتي وصفتها الإكونوميست؛ ولا بد لنا من أن نتوقع استمرار هذه الصدمات في المستقبل.

ويقودنا ما تتصف به هذه التغيّرات من سرعة وتعقيد، إلى التساؤل ما إذا كانت هناك جماعة «مستعدة» فعلاً لمواجهة القرن

الواحد والعشرين. من الواضح أن نرى مؤسساتٍ (تقوم بشتى أنواع النشاطات، من الصيدلة وحتى الطيران والفضاء) وأفراداً (خاصة في المهن الحرة التي تقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية). يفيدون من التطور الإقتصادي الإجتماعي الراهن، ويتموضعون بقوة لتحقيق المزيد من المكاسب. والواقع أن مستقبلهم الواعد، قد شكل موضوعاً لمؤلفين عدة متفائلين من أمثال كينيشي اوهمي، Kenichi Ohmea جورج جيلدر George Gilder بن واتنبرغ Ben Wattenberg وآخرين، من الذين يبشرون بازدهار البشرية المطرد. ومن جهة أخرى، هناك مليارات من الرجال والنساء الفقراء من الأميين في العالم النامي، وعشرات ملايين العمال غير الماهرين من أجراء العالم الصناعي، الذين يكفهر مستقبلهم المظلم أكثر فأكثر. إن وضعهم هو الذي يشكل محور الكتابات المتشائمة حول الإنفجار الديموغرافي والكوارث البيئية الصادرة عن اهرليخ Ehrlich وعن معهد ورلدوش World Watch. . . كما أنه أيضاً مصدر إيحاء لدراسات حول الميول المستقبلية التي ستحكم إختيار المهنة، وما يترتب عنها من نتائج إجتماعية، مثل دراسة روبرت رايش Robert Reich. ويبدو للوهلة الأولى أن واحدة من المدرستين فقط تحتكر الحقيقة؛ ولكن من غير المستبعد، أن يكون هؤلاء المؤلفون قد تفحصوا جوانب مختلفة من ظاهرة واحدة: أي أن المتفائلين فرحوا لفرح «الرابحين» في العالم، فيما يقلق المتشائمون على مصير الخاسرين.

ولكنْ، إذا كانت المدرستان على حق، فإن الهوة بين الأغنياء والفقراء ستتعمق أكثر فأكثر على أبواب القرن الواحد والعشرين.

وهذا ما سوف يؤدي إلى إضطرابات إجتماعية في البلدان الصناعية، ولكنْ أيضاً إلى توترٍ متزايد بين الشمال والجنوب، وإلى هجرات كثيفة وأضرار بيئية، ربما لن يسلم «الرابحون» من شرها.

وإذا كان الكثيرون من الأفراد والمؤسسات، قادرين على مواجهة القرن الواحد والعشرين، فإن البلدان القادرة على ذلك، تبقى قليلةً جداً. وبين الأمم التي نظرنا بوضعيتها في هذه الدراسة، تبقى الأكثر أهليةً اليوم اليابان وكوريا وبعض الدول التجارية في جنوب آسيا، وألمانيا وسويسرا، وبعض الدول السكاندينافية، وربما المجموعة الأوروبية بمجملها. ولكل هذه البلدان امتياز إلى حد ما بمعدل إدخار مرتفع ومستوى إستثمار مدهش في المصانع والتجهيزات الجديدة المخصصة لشبكات مدرسية ممتازة، (خاصة لهؤلاء الذين لا يذهبون إلى الجامعة)، وهي تمتلك يداً عاملة ماهرة، وأنظمةً جيدة لإعادة التأهيل، وثقافةً صناعية تبرز من خلال تزايد عدد المهندسين وتجاوزه لعدد المحامين، والبحث عن الإنتاج المشبع تفكيراً، ذي القيمة المضافة العالية، وعن السوق العالمية والفوائض التجارية المنتظمة بالأموال العينية. كما أنها تتمتع بنوع من التناسق الثقافي والإنسجام الاثني، إلا أن هذه العامل ربما لم يكن مهماً، وذلك لأن التناسق الثقافي واللغوي موجود أيضاً في مجتمعات لا تسجل نجاحاتٍ فعلية على المستوى الإقتصادي[4].

غير أن هذه البلدان الأكثر إستعداداً تقانياً، تصطدم ببعض العوامل العالمية: إنخفاض معدلات الخصوبة، التفاوتات السكانية، مفاعيل الدفيئة، التجزئة المالية، الحاجة إلى حماية الجماعات الزراعية من أقدميتها وبطلان أساليبها. والواقع أن تخصيص أرصدة

كبيرة لإعادة تأهيل العمال، أو لحماية البيئة، يعتبر إمتيازاً بالغ الأهمية. غير أن المال لا يستطيع على الأرجح، إيجادَ حلول لجميع المصاعب. ولكنْ، من المؤكد أن الأمم التي تمتلك الموارد التقانية والتربوية والأرصدة المالية واللحمة الثقافية، هي أكثر تأهيلاً لمواجهة القرن المقبل من البلدان الأخرى التي تغيب عنها عناصر القوة هذه.

صعوبات الإصلاح

ما العمل؟ كيف يمكن للأمم أن تستعد بصورة أفضل للقرن المقبل؟ قبل محاولة الإجابة، لا بد من التذكير بالصعوبتين الكبيرتين اللتين تحولان دون إعتماد برنامج إصلاحات منتظمة. أما الصعوبة الأولى، فهي أن مجموعة الميول السكانية والبيئية تبدو حتمية، إذ عندما يولد كل عشر سنوات حوالي مليار شخص لا بد من إطعامهم، فهل من المهم أن يزيدوا مئة مليون أو أن ينقصوا؟ وما هي الأهمية أيضاً بأن يصبح عدد سكان الأرض عام 2050 تسعة مليارات بدل عشرة مليارات؟ إذ في الحالين، ستكون النتائج هائلة: فلو أخذنا فقط عدد النساء بعمر الإنجاب خلال السنوات العشرين المقبلة، نرى أن زيادة السكان أمرٌ محتوم. وكذلك لأن إنبعاث ثاني أوكسيد الكاربون يزيد في الجو من عام إلى عام، ولأنه سوف يزيد بوتيرة أسرع بسبب إرتفاع وتيرة التصنيع وزيادة السكان في العالم، فإن مستوى ثاني أوكسيد الكاربون سيزيد على ما يبدو لا محالة مع الزمن. ولذلك، فإن الإصلاحات تستطيع إجمالاً تبطيء زيادة الإنبعاث الذي يتسبب بمفعول الدفيئة، غير أنها تبقى عاجزة عن إيقافه. ولئن أدى النمو الديموغرافي في الهند، كما سبقت الإشارة

إليه إلى فقدان أكثر من ثلاثة أرباع الغابات خلال هذا القرن، أفلا ننتظر أن تقضي زيادة السكان الحالية على ما تبقى، كما حصل في إثيوبيا وفي هايتي[5]؟ أي بعبارة أخرى، فإن الميول العالمية، بعيداً من تقوية المبادرات الوقائية، تقود، لما لها من أهمية ووطأة، إلى فقدان الأمل. وبما أنه من الصعب جداً تغيير هذه الميول، ألا يكون من الأنسب إعتمادُ سياسات تقوم على ردة الفعل والتكيّف، أي، وفي حالة البلدان الغنية والمتطورة خاصة، سياسة قاسية ولكن ضرورية تعمل على إغلاق الحدود لإيقاف تدفق الهجرة المتعاظمة من البلدان المكتظة بالسكان أو الفقيرة؟

أما الصعوبة الثانية، فتتعلق باختيار اللحظة والوسيلة المناسبتين لجعل الإصلاحات أمراً مقبولاً في إطار السياسة العملية. من المفيد مثلاً محاولة ضبط مفاعيل الدفيئة، بمنع إستخدام السيارات التي تستهلك بكثرة، وبالحد من الإنبعاثات الصناعية وإيقاف قطع الغابات». إلا أنه لا بد من المباشرة بهذه الإجراءات منذ اليوم، إذا كنا نريد أن نجني ثمارها بعد خمس وعشرين أو أربعين سنة، وكذلك يسعى الناس دائماً إلى الإدخار لشيخوختهم (وهو ما يفيد المدخرين أنفسهم مباشرة) غير أنهم نادراً ما يكونون مستعدين للتضحية اليوم بسعادتهم، لتأمين سعادة الجميع على المدى الطويل (وغير المضمون). وبالنسبة لرجال السياسة، فإن تطلعاتهم تبدو أيضاً أقصر. والواقع أن هذه الأخطار لا تبدو واضحةً، بعكس تلك التي تطول تقليدياً الأمن القومي، وهي لذلك قد لا تستثير جواباً موحداً وحازماً. أضف إلى ذلك، أن الآليات المعتادة التي تسمح للولايات المتحدة بمواجهة الأخطار، تتلاءم

على ما يبدو، مع تلك المطروحة هنا، فلا يمكن مثلاً إيقاف مفعول الدفيئة، إلا بفضل التعاون الدولي، فيما إعتماد الأنسال، يبقى خاضعاً كلياً لإرادة الصناعيين الفردية. وفي كلا الحالين، تبدو الدولة القومية إما أصغر وإما أكبر مما يجب.

وعلى الرغم من أن هذه القوى الجديدة التغييرية على المستوى العالمي، تجعل من العديد من الأدوات المؤسسية القومية غيرَ فعّالة، فإننا نعلم أن الدول ما تزال تشكل النصاب الرئيسي للسلطة والشرعية. وهي تتحكم بقسم كبير من منتوجات المجتمع، بفرضها للضرائب، أو بالإعفاء منها. كما أن لديها إطاراً تداولياً تناقش ضمنه السياسات، ونظاماً للقيادة تستخدمه لوضعها موضع التنفيذ. وهي تحدد أيضاً الأولويات، وتمتلك بصورة حصرية صلاحيةَ عقد الإتفاقات الدولية التي تسمح بالحد من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون وبوضع تشريعات تنظم الزراعة البيوتقانية. إضافة إلى أن أي مجتمع يسعى إلى الإستعداد للقرن المقبل، من خلال التشجيع على رفع مؤهلات اليد العاملة وخفض (أو زيادة) معدل الخصوبة، لن يجد لتحقيق ذلك، بنيةً تختزن فاعليةً «بالقوة» أكثر مما تختزنها بنية الدولة نفسها[6]. والواقع أن التدخل لتحضير شعب للمستقبل، كما فعلت كوريا أو سينغافورة، أو تفضيل طريقة ترك الأمور، إنطلاقاً من مبدأ «دعه يفعل دعه يمرّ»، كما هي الحال في الولايات المتحدة، يبقى قراراً تتخذه الحكومات القومية وشعوبها. وتبعاً لذلك، لا يمكننا أن ننتظر ردات فعل موحدة حيال هذه التحديات العالمية، بل على الأرجح «مزاجاً» من المواقف: ستحاول بعض الدول التقدّم تقدماً محموماً فيما ستحجم أخرى عن

ذلك، أو تبقى عاجزة عن الإقدام على أي خطوات فعلية.

والواقع أن الإصلاحات تبدو على درجة من الصعوبة، تؤدي إلى انتصار ميل الناس لعدم تقبل إلا أدنى حدٍ من التغيّرات المزعجة. غير أنه يمكن للمجتمعات التي ترغب، رغم كل شيء، بالإعداد للقرن الواحد والعشرين، إتخاذُ إجراءات عدة متنوعة، معظمها يكون مخصوصاً بنموذج البلد المعني ـ من الواضح مثلاً أن لبوتسوانة حاجات تختلف عن حاجات بريطانيا ـ غير أن هناك إجراءاتٍ أخرى لا تكون فعالة إلا إذا اتخذت في إطارٍ من التعاون الدولي. وقد تكون الإصلاحات المطلوبة مكلفة، وقد تفتح بالتالي جدلاً حول أولويات الإنفاق، غير أن المبالغ ستكون على الأرجح أقل بكثير من تلك التي تخصص لأغراض التسلح التي لا تنفك عن الحرب الباردة.

يهدف هذا الكتاب، إلى المساعدة في التغيّرات العالمية. وهو ليس كراساً تقنياً يعطي الحلول، ولذلك فهو لن يختتم بتلخيصٍ عن الدراسات العديدة التي تستعرض تفصيلاً برامجَ التغير الواقعية. هناك منظمات على غرار معهد واردوتش Worldwatch Institute مثلاً، إقترحت مروحةً كاملة من الإصلاحات، لوقف الأضرار المتزايدة التي تلحق بالبيئة: الحد من الإنبعاثات الصناعية من خلال إستخدام أنجع للطاقة، ولأنظمة المصافي ووسائل الحفر والاستخراج، الإستثمار في النقل المشترك، تطوير وقود بديلة للسيارات، واتخاذ إجراءات أخرى تسمح بالحد من استهلاك النفط، توفير الموارد المائية والحد من إستخدام الآبار الجوفية، تشجيع إنتقال التقانيات العالمية وإعداد البلدان الغنية وتأهيلها، التفاوض لعقد إتفاق بين

البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، يلزم هذه الأخيرة بحماية غاباتها، مقابل مساعدة متزايدة، ومعاونتها على خلق وظائف بديلة، وتأمين الوصول إلى الأسواق[7]. وربما لم تكن اقتراحات اللوبي البيئوي واقعية[8]، إلا أن هناك اقتراحاتٍ تبدو قابلة تماماً للتحقيق، ولا تتطلب أكلافاً عالية. فمثلاً يسمح اعتماد «التقانة المناسبة» التي يؤمنها الفرن الشمسي على بساطتها، لعائلات العالم النامي بطبخ غذائهم دون الذهاب للتفتيش عن الحطب واستخدامه كوقود، وهو ما يتسبب إلى حد كبير بزوال الغابات[9].

وإنه من غير المفيد أيضاً، أن نردد هنا الاستنتاجات الواردة في العديد من المؤلفات، حيث يبحث الكاتب في كيفية زيادة قدرة بلده التنافسية على الصعيد التقاني والصناعي، في زمن عالمية الإنتاج. وتصل جميع المؤلفات التي تتناول قدرة الولايات المتحدة التنافسية بفطنة، إلى الاستنتاجات نفسها تقريباً: لا بد من زيادة معدلات الإدخار القومي، ومن تقليص متشدد لعجز الموازنة الذي يستهلك المال المخصص للإستثمارات المنتجة، ولا بد أيضاً من زيادة مستوى الأبحاث والتنمية في ميدان التجارة، ومن تلافي تخصيص الكثير من الموارد للأغراض العسكرية، ومن عدم الوقوع (ولكن كيف؟) في ثقافة الأعمال والمقاولة، التي تدفع إلى البحث عن الأرباح الطائلة السريعة، على نمط وول ستريت Wall Street، ومن التركيز على تصنيع المتنجات المصممة جيداً والمجهزة لتُرسَل إلى الأسواق العالمية الأكثر تطلباً، وأيضاً من بذل جهود كبيرة لتحسين مستوى تأهيل المجموعة العاملة من السكان وتأهيلها، ومن توفير فرص متزايدة بفضل إعادة تأهيل جدي. وكذلك من رفع

المستوى المدرسي، خاصة لغير المنتسبين للجامعة[10]. وكل هذه الدراسات تلجأ دائماً، لإظهار مساوىء النماذج المحللة، إلى مقارنتها باليابان وألمانيا بوصفهما أفضل مثلين عن الدول المؤهلة التي تعتمد على التقانة وتتأمن لها حظوظ جيدة خلال هذا العقد.

وأخيراً، لن يستطيع أيُ اقتراح مفصل حول سبل مجابهة الإنفجار السكاني في البلدان النامية، أيَ جديد على الدراسات العديدة الصادرة عن الولايات المتحدة الدولية: فالمنفذ الوحيد لتخفيض معدل الخصوبة[11]، وبالتالي النمو الديموغرافي، إنما نشر وسائل رخيصة وأكيدة، لمنع الحمل. وهذا ما يتم مثلاً في البرازيل، حيث انخفض معدل الخصوبة من 4,7 طفل للمرأة الواحدة بين 1970-1975 إلى 3,5 طفل للمرأة الواحدة بين 1983-1986 [12]. وهو ما ينطبق أيضاً على البلدان النامية الأخرى التي اعتمدت برامجَ تدخل لضبط الولادات. وبالطبع، إن مثل هذا الحل يواجه بعض الصعوبات ـ العادات الثقافية المحلية، تحريم الفاتيكان، معارضة الحكومات المحافظة الأميركية التي لا تميّز بين منع الحمل والإجهاض ـ غير أن كل هذه التحفظات، لا تحول دون التأكيد على خطورة ارتفاع وتيرة النمو السكاني في المجتمعات التي لا تمارس مراقبةً فعلية على الولادات فيما تنخفض في المجتمعات التي تمارس مثل هذه المراقبة. إن عوامل، مثل إنتشار المدن وتبدل دور النساء، تسهم أيضاً دون شك، بحدوث مرحلة انتقالية على الصعيد السكاني؛ غير أن أسرع السبل لتجميد حجم العائلة، ولتلافي خطر تضاعف عدد السكان في العالم خلال العقود القادمة، يتمثل قبل أي شيء، بوسائل منع الحمل.

وباختصار، فإن الحلول لمواجهة مثل هذه التحديات الفوقومية، لا تبدو غير متوافرة. غير أن الناس ورجال السياسة، لا يستسيغون إجراء تغيّرات مكلفة على الصعيد الشخصي على المدى القصير، لتوفير مكاسب عامة على المدى الطويل. وهذا ما يبدو طبيعياً تماماً في حالات كثيرة. فمن الممكن جداً أن يضغط السويديون الذين يتمتعون بالوعي والثقافة، في مجال البيئة، باتجاه حصر قسري متشدد لإنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، ولزيادة الرسوم على المحروقات، وإزالة المفاعلات النووية، وزيادة المساعدات التنموية على نطاق واسع. والواقع أن بلدهم سيفيد نسبياً من ذلك بما يكفي، كي تكون الكلفة مقبولة. غير أنه قد يكون أصعب سياسياً، الطلب من مزارعي جنوب «السهول الكبرى»، الذين بدأوا يعانون فعلياً من البيوتقانيات ومفاعيل الدفيئة، التوقف عن سحب المياه الباطنية واستبدال السيارات بالدراجات واستثمار أموالهم في آليات وأجهزة توفر الطاقة.. ولكنْ، لن يكون من الحكمة سياسياً الطلب إلى هؤلاء المزارعين أن يؤدوا زيادة المساعدات إلى البلدان الفقيرة لزيادة إنتاجها الزراعي. ولئن كان الليبراليون الغربيون مجمعين على ضرورة تغيير وضع المرأة منذ فترة طويلة في البلدان النامية والتحصحراوية، فإن مثل هذا التغيير يطرح تحدياً كبيراً على ثقافات تقليدية تبقى الغلبة فيها للرجال، ومن الممكن أن يواجَه بمقاومة ضارية. من العبث بالنسبة للدول الغنية محاولة فرض مثل هذه التغيرات الإجتماعية، فإنه لا بد من بت هذه القضية داخل المجتمعات النامية نفسها، وهو ما قد يقود إلى مواجهة بين التقدميين والمحافظين حول موضوعات بالغة الحساسية[13]. أي أن

الموافقة على هذه الإصلاحات أو رفضها، يبقيان خاضعين للإطار الواقعي وليس للمنطق المجرد.

ورغم أن هذا الكتاب، ليس كراساً يعطي حلولاً تقنية للمشاكل الدولية، فإنه من المهم هنا التشديد على عناصر رئيسة ثلاثة لا يخلو منها أي جهد عام، لتحضير المجتمع العالمي للقرن الواحد والعشرين: دور التربية، موقع المرأة والحاجة إلى المسؤولية السياسية.

دور التربية وموقع المرأة:

إذا كان تحليلي صحيحاً، من حيث خطوطه العريضة، فإن قوى التغيير التي يواجهها عالمنا، قد تكون من العمق والتعقيد والتمازج إلى حد أنها لا تتطلب أقل من إعادة تربية البشرية. ولا يعتبر هذا الإستنتاج جديداً، فالمفكرون السياسيون من ولز Wells وحتى توينبي Toynbee، غالباً ما أكدوا على أن المجتمع العالمي يشهد سباقاً بين التربية والكارثة. وهذه الرهانات قد أصبحت أكبر في أواخر القرن، وذلك ببساطة، لأن الضغط السكاني، إضافة إلى إفساد البيئة وطاقة البشرية على التدمير، قد تزايد كثيراً.

إن لإعطاء دور أكبر للتربية مستتبعاتٍ فلسفية وعملية في آن. مثلاً، ولأن الإختراعات التقانية تخلق وظائف جديدة، فيما تلغي عدداً من الوظائف القديمة، فإن البلدان النامية التي لا تمتلك نظاماً وطنياً للإعداد وإعادة التأهيل على نسق نموذج التدريب الألماني أو طرق إعادة التأهيل السويدية للعمال المسرحين، فإنها ستجد نفسها في عداد الخاسرين أكثر مما هي في عدادهم اليوم. والواقع أن البرنامج غير المناسب للإعداد المهني البريطاني مثلاً، أو الجهود

الأميركية غير المنتظمة، لا تضر بالإنتاجية الإقتصادية فقط، بل أيضاً بالنسيج الاجتماعي. ولنشر هنا إلى أن الأنظمة التي تعمل جيداً، تقوم على التخطيط والتعاون بين المدارس والمؤسسات والدولة، وهو ما ترفضه البلدان الليبرالية، وما تمتلك البلدان الفقيرة الوسائل لتطبيقه.

وتبقى التحديات التي تواجهها أممٌ مثل إنكلترا أو إيطاليا، لإعادة بناء نظامها التربوي، عديمة الأهمية، إذا قورنت بتلك التي تواجهها البلدانُ النامية. ففي الصومال، لا يتجاوز معدل المتعلمين بين الذكور 18 % و 6 % بين الإناث (إحصاء 1986)، وبين الأقلية الصغيرة المثقفة من الذين تلقوا إعداداً مهنياً مئات عدة من الأطباء، فيما لم يكن هناك على الأرجح أي مهندس أو خبير معلوماتية أو خبير بأي مهنة تسمح للصومال بدخول العصر[14]. أما في كوريا الجنوبية وعلى العكس من ذلك، حيث نسبة المتعلمين الذكور 96 % والإناث 88 % وحيث نجد 5 ملايين تلميذ و 1,3 طالب، وحيث عدد كبير من الأشخاص الذين يزاولون مهناً حرة، يدخلون إلى سوق العمل كل سنة[15]. ومن المؤكد أنه سيكون للدول النامية التي تستطيع الإقتداء بالنموذج الكوري، مستقبلٌ باهر. ولكنْ، قليلة هي الدول الفقيرة التي تبدو، كما سبق أن رأينا، قادرةً على ذلك. وقد يعود التخلف إلى أسباب كثيرة، غير أن السبب الأكثر توتراً، هو أن العديد من الثقافات لا تولي الأهمية التي تُعطَى للتربية في شرق آسيا.

غير أن الثقافة بمعناها الواسع، تتخطى إعادة التأهيل التقني لليد العاملة، وبروز مهن حرة، أو حتى التشجيع على ثقافة صناعية

في المدارس والجامعات، لصون نظام الإنتاج، أي أن الثقافة تفترض تفهماً عميقاً للأسباب التي تدفع عالمنا باتجاه التغيير، وكيفية تعامل أناس آخرين وثقافات أخرى مع هذا التغيير، ولما يجمع الناس ويجمعون عليه، وما يقسمهم إلى ثقافات وطبقات وأمم. وإضافة إلى أنه لا بد من تشجيع آلية التفكّر والتساؤل، وفتحها قدر الإمكان، يجب أيضاً عدم تعريتها من القيم. أي أنه لا يكفي أن نفهم ببساطة ما تفعله على كوكبنا، وكأننا نراقب من خلال مرصد ضخم ما يجري من تغييرات في المريخ. أي لأننا جميعاً مواطنون في العالم، لا بد لنا أيضاً، من أن نجهّز أنفسنا بنظام أخلاقي، وبحسٍّ للعدالة، إضافة إلى الوسيلة التي تمكننا من إكتشاف السبل المختلفة، الجمعية والفردية، للإعداد بصورة أفضل للقرن الواحد والعشرين[16]. أما في المجتمعات، حيث القوى المحافظة تلغي الأسئلة وتغلق الحوار كلما انفتح، وحيث يلجأ السياسيون لاستدرار عطف وتأييد بعض الجماعات إلى التعريض على الأجانب والأقليات الإثنية، وحيث تُهَمَّش الثقافةُ الشعبية ووسائلُ الإعلام التجارية، تهمش القضايا الجدية، فإن قدرة التربية على إحداث فهم أعمق للتيارات العالمية، تبدو محدودة بصورة خطيرة.

والواقع أن تعاظم دور التربية لا ينفك عن مسألة ذات نطاق أوسع، وهي موقع النساء، سواء في العالم النامي أو العالم الصناعي. ففي الحالة الأولى، قد ثبت أن وضعية النساء الدونية ترتبط بالإنفجار السكاني وبالفقر المدقع والتخلف الاقتصادي[17]. وكما تُبيّن إحصاءات قسم السكان في الأمم المتحدة، فإن معدل

المتعلمات من النساء الراشدات، ومعدل الخصوبة الإجمالي، مترابطان إحصائياً بقوة، وهو ما يتضح من الجدول الآتي:

معدل المتعلمات بين النساء

ومعدل الخصوبة الإجمالي[18]

البلد	معدل المتعلمات بين النساء	معدل الخصوبة الاجمالي
أفغانستان	8 %	6,9 %
عُمان	12 %	7,2
اليمن	3 %	7,0
هندوراس	58 %	5,6
بوركينا فاسو	6 %	6,5
السودان	14 %	6,4
سينغافورة	79 %	1,7
كندا	93 %	1,7
شيلي	96 %	2,7
هنغاريا	98 %	1,8
تايلاندا	88 %	2,6

إلا أنه يوجد بعض الحالات اللافتة التي تشذ عن هذه القاعدة: فمونغوليا تدعي أن معدل المتعلمات فيها 88 %، فيما يصل معدل خصوبتها الإجمالي إلى 5,4. ولكنْ من الثابت فعلياً، أنه حين تطول التربية النساء، يتدنى حجم العائلة بقوة، ويبدأ الإنتقال الديموغرافي. والواقع أن هناك إحصاءاتٍ تثبت صحةَ هذا

التفسير، وهي تدعو إلى التفكّر حول العلاقة القائمة بين مستوى تعليم الأم وعدد المواليد في البلدان النامية، كما يتبين من الجدول الآتي:

متوسط عدد الأولاد

بالنسبة لعدد سنوات دراسة الأم[19]

البلد	أميات	7 سنوات دراسة أو أكثر
بينين	7,4	4,3
السودان	6,5	3,4
هايتي	6,0	2,8
الإيكواتور	7,8	2,7
الأردن	9,3	4,9
باكستان	6,5	3,1
البرتغال	3,5	1,8

وإجمالاً، في البلدان النامية تتأخر النساء اللواتي تابعن الدراسة 7 سنوات أو أكثر (والأرجح أنهن من أصول طبقية أيسر؟) في الإقدام على الزواج حوالي أربع سنوات بالنسبة للنساء اللواتي لم يتابعن أية دراسة، وهنّ يستخدمن وسائل منع الحمل بنسبة أعلى، ويعرفن معدلات وفاتية أمومية وطفولية أدنى[20]. أي أنهن يتمتعن مع أولادهن بحظوظ أفضل في الحياة. ومن الواضح، تبعاً لذلك، أن أي تعديل لوضعية المرأة، يخفض إلى حد كبير النمو

الديموغرافي في العالم النامي. ولكنْ، كيف لنا أن نأمل بحصول ذلك في مناطق جنوب آسيا وأفريقيا، حيث العلاقات الجنسية مؤطرة بإحكام؟

وفي العالم الصناعي، حيث ينتحب الرجال في عمر معيّن على ما وصلت إليه معدلات الخصوبة، بعد أن باتت أدنى من معدلات الإستبدال، ويتساءلون لماذا تميل النساء الذكيات والمثقفات إلى الإقلال من الأولاد (أو أنهن لا ينجبن على الإطلاق)[21]. يبدو التحدي مختلفاً، غير أنه يتعلق هنا أيضاً بمكانة النساء في المجتمع. ولأن عدم إستبدال مجتمع معين لأجياله أمرٌ غير مستساغ، أقلّه لتعاظم نسبة «المسنين العيّلين»، لا بد للسياسيين الذين يهتمون بمثل هذه الميول من إعادة النظر بمعاييرهم الثقافية والإجتماعية. في اليابان مثلاً، يبدو أن النساء المثقفات من الجيل الجديد يرفضن الإنتظار التقليدي ليصبحن ربات بيوت لدوام كامل، بعد الجامعة وليربين أطفالهنّ في شقق ضيقة، فيما يظل أزواجهن غائبين من الصباح وحتى المساء[22].

والأرجح أن لدى النساء، الشعورَ نفسه في إيطاليا وإسبانيا، حيث معدلات الخصوبة العامة تدنت خلال العقود الأخيرة. لا شك أنه من الممكن سد نقص اليد العاملة بما يختص باليابان، من خلال الإستخدام المتزايد للأنسال. ولكنْ، لا بد لليابان، إذا أراد إستعادة معدل خصوبة استبدالية، من عدم الإكتفاء بالإجراءات التقنية. أي لا بد لرجال السياسة اليابانيين والإيطاليين، من دراسة حالة السويد، حيث عاد معدل الخصوبة، بعد عقود من الخمود الديموغرافي ليزداد بانتظام من 6,6 (1983) إلى 2,1 (1990)[23]. وتفسر بعض

الدراسات الأولية هذا التطور، الذي نجده أيضاً في بلدان عديدة أخرى، باعتماد مزيج من الإجراءات الاجتماعية الموفقة (إجازة، أمومة وأبوة مدفوعة، حضانة، أمومة، منازل مريحة)، إضافة إلى درجة عالية من العدالة العامة بين الجنسين، ربما كان عدد النساء السياسيات والوزيرات من مؤشراتها الرئيسة.

إذاً، ها هنا درس لاذع، وهو أنه لا بد، لكي يتطور العالم نحو توازن ديموغرافي أفضل، أي لكي تنخفض معدلات الخصوبة في البلدان الفقيرة وترتفع في البلدان الغنية، من أن تعمل البلدان الأفريقية والشرق أوسطية، على تثقيف نسائها ليتاح لهن بلوغ المستويات الكورية، ولكنْ، وبالمقابل، من أن تقتدي بلدانٌ مثل اليابان والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا بالعادات السكاندينافية. وفي الحالين، يستتبع ذلك تغييراً في أدوار الجنسين، ويطرح مجموعةً من التحديات المختلفة.

مسألة المسؤولية السياسية:

قد يبدو غريباً أن نختم هذا الكتاب بنقاش حول السياسة الوطنية، وذلك لأنه غالباً ما تعتبر الميول الديموغرافية والتقانيات الجدية، كعوامل لا تقاوم ولا تتأثر بأي شيء. والواقع أننا لا نريد في هذا الفصل أن نبيّن حتميتها، بل صعوبة تغيير بنى وأفكار عميقة الجذور، ومدى خطورة أن يصاب البعض بالعمى الثقافي، فلا يبصر تحولات المجتمع العالمي. والواقع أن مجتمعاتٍ عديدة تهتم كثيراً بما اختارته من إتجاه، إضافة إلى التطور العالمي إجمالاً. ويبدو الآن أن التحديات التقانية ومسألة العلاقة بين الرجل والمرأة، وموقع

المرأة، والهجرة، ومستقبل الزراعة، وإفساد البيئة، والعولمة، وأثر كل هذه الظواهر على السياسة، وأولويات الإنفاق والقيم والثقافة نفسها، التي تعاش في اليابان، تبقى موضعَ اهتمام شديد لفرنسا، كما تبقى تلك التي تعرفها القاهرة موضعَ إهتمام في كانساس. وهذا ما يفسر، جزئياً على الأقل، لماذا يجري التفتيش عن بنى سياسية جديدة فوقومية (أوسع) أو تحقومية (أقل)، إضافة إلى تشكيل لجان لا تحصى لدراسة الأنظمة التربوية الوطنية والدعوات إلى التعاون لمواجهة مفاعيل الدفيئة أو المساعدات التنموية، والمناظرات القلقة حول الإنفتاح أو الحماية في مجال التجارة. إن الرجل والمرأة العاديين، يعرفان أن عالمهما يتغير، وهو ما يُقلقهما ويفسر القلق تجاه التغيرات الراهنة والمستقبلية، وخاصة خيبة الأمل العامة من المسؤولين السياسيين، وهي ظاهرة نجدها في الأمم الصناعية التقدمية، مثل الولايات المتحدة وفرنسا واليابان، والبلدان التقدمية التي ما تزال موجودة أو التي انهارت، وفي أجزاء فسيحة من أميركا اللاتينية وأفريقيا والعملاقين الآسيويين الهند والصين، أو حتى في العالم الإسلامي، حيث يتجه الشباب المحبط نحو الأصولية. وإن قسماً كبيراً من هذه التيارات يصطدم بالدول الطاغية التي تخنقه، إلا أن الدول العريقة تشهد نوعاً من المطالبة المتزايدة لإيجاد حلول سياسية لهذه التحديات المستجدة.

ومن الممكن أن تكون هذه الحلول ربعية. وبالفعل تبدو الحماية، ومكافحة الهجرة، وسد الطريق على التقانيات الجديدة، والبحث عن أعداء جدد يحلون مكان أخصام الأمس، إبان الحرب الباردة، بمثابة ردات فعل تسود خلال مرحلة من «الهزات

والإحتكاكات والصدامات في الحياة الاجتماعية على مستوى البشرية جمعاء». ومن الواضح أنه لا بد لأي مجتمع لكي يستعد بصورة أفضل للقرن الواحد والعشرين، من أن يدفع ثمن العبور الناجح. ولا بد له من إعادة النظر بالحقوق المكتسبة، وتغيير العديد من العادات القديمة، وربما البنى الحكومية. غير أن ذلك يفترض وجود رؤية طويلة الأمد، فيما رجال السياسة، سواء في البلدان الغنية أو الفقيرة، بالكاد يتمكنون من حل المشاكل على المدى القصير. كما أنه يستتبع أيضاً نوعاً من المخاطرة السياسية، وذلك لأن عدداً كبيراً من الإصلاحات المقترحة، سيكون معادياً للناس، خاصة لأصحاب الحقوق المكتسبة. ولئن كانت بعض الأصوات تطالب بالتغيير، فإن جماعات واسعة تسعى بالمقابل إلى إبقاء الأمور على حالها، وتفضل الجمود على ردة الفعل. أضف إلى ذلك، أن الباحثين أنفسهم يختلفون حول العديد من القضايا الحساسة، هل يمكن أن تتسع الأرض لثمانية أو عشرة مليارات نسمة؟ هل يمكنها تأمين القوت لهم؟ بأية سرعة ستحل الدفيئة وهل ستحل فعلاً؟ هل أن التجارة الموجهة أفضل من الحرية التجارية المطلقة؟ هل يجب أن تكون العولمة مطلقة؟ إن طبيعة هذه الخلافات، تقود إلى التساؤل عن جدوى التسرع بإجراء تغييرات تبقى موضعَ أخذ ورد.

ولما كان معظم رجال السياسة، خاصة في اليابان والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، قد وصلوا إلى نصاب السلطة عبر التسويات، أي بفضل الإتفاقات والتحالفات، وبالحرص على عدم الإصطدام بمصالح أصحاب النفوذ، فهم ليسوا مستعدين أبداً لدعم سياساتٍ تبقى موضعَ جدل اليوم، ولا تنضج ثمارها إلا بعد عشرين

عاماً، وخاصةً عندما (يؤكد) الخبراء أن جو القلق السائد لا يستند إلى أسباب فعلية أو إلى أي أسباب أصلاً؛ (مثلاً بالنسبة للمخزون الغذائي العالمي) أو أن العناصر التي تسمح بحسم الموضوع، لم تكتمل بعد. وكما بيّن أنصار «قرن الوفرة» من غودوين Godwin إلى كوندورسه، قبل قرنين، فإن توقعات مالتوس حول مستقبل إنكلترا، كانت مخطئة، وذلك لأن الموجود الإنساني عرف كيف يمتلك مواردَ جديدة بفضل التقانة. وإذا كانت توقعاته خاطئة بالنسبة للقرن التاسع عشر، فلماذا تكون تخوفات المالتوسيين الجدد صادقةً بالنسبة للقرن الواحد والعشرين[24]؟ والواقع أن عشرين عاماً فقط مرّت على آخر موجة من التوقعات السوداوية (The Silent Earth تقرير «نادي روما»...). وقد أحدثت قلقاً شاملاً ما لبث أن تبدد بنهاية الأمر.

وربما كان علينا التميز بين المصلحين الذين ينصحون بإتخاذ إجراءات محترسة لتحديد النسل، والحد من إنبعاثات وسائل النقل في المستقبل القريب، مثلاً، وبين المؤلفين الرؤيويين الذين يبشرون بإنهيار كل شيء، ما لم تُتخذ إجراءاتٌ قسرية صارمة لتغيير سلوك الناس[25]. ويميل بعض المحافظين، انطلاقاً من رفضهم لهذه الأفكار لما تنطوي عليه من تشاؤم وأخطاء، إلى وضع جميع الإصلاحيين في سلة واحدة، فيما يفترض واقعاً، التمييز بين المقترحات الجذرية، خاصة لأن المقترحات المعتدلة هي التي تبدو قادرة على إقناع السياسيين.

وعلى جميع البلدان، حتى في ظل انقسام الرأي حول الوجهة التي لا بد من أن يتخذها عالمنا، أن تأخذ على محمل الجد، ما

ينطوي عليه الإستعداد للقرن الواحد والعشرين من تحدٍ، وذلك لثلاثة أسباب رئيسة: السبب الأول ويتعلق بالقدرة النسبية على المنافسة. وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية ليست كل شيء، يبقى أن تأمين مستوى لائق للحياة يؤمن الأسس لما يعتبره معظم الأفراد والجماعات مهماً: الصحة والتربية والترفيه.. وبما أن هذه المكاسب تعود أصلاً إلى الإبتكار التقاني والتنمية المتزايدة، فإنها لا توزَّع بالتساوي على جميع الناس. بل إنها على العكس من ذلك مكافآت تخصص للمجتمعات الناجحة، فالاقتصاد الذي يتخلف في ميدان التقانيات المستجدة، والذي يعرف نمواً بطيئاً (أو سلبياً)، ومداخيلَ فردية جامدة أو متناقصة، فيما تفرض التغيرات الديموغرافية حاجاتٍ اجتماعية جديدة، لا يتساوى مع ذلك الذي يحافظ على قدرته التنافسية، ويعرف كيف يتكيّف. فالذين لن يتمكنوا من إعادة التفكر وإعادة التأهيل والتجهيز بالمستقبل وللمستقبل، هم الذين سيحولهم التاريخ إلى خاسرين جدد على المستوى الاقتصادي.

أما السبب الثاني، فهو الحاجة إلى التصدي للتحديات الديموغرافية والبيئية بدل انتظار بروز حلٍ تلقائي[26]. ونحن نستهلك اليوم مواردَ من الأرض أكثر من عصر مالتوس، أو حتى من الستينات، وذلك لاختلاف حجم المجموعة السكانية وكميات المواد التي تستهلكها، ودرجة تعقيد النشاط الاقتصادي. وتبعاً لذلك، فإن وتيرة إعتداء الإنسان على الطبيعة، قد زادت بصورة هائلة: «فقد تخسر بلدانٌ بأكملها غاباتها في غضون بضعة عقود، كذلك يمكن أن تزول الطبقة الفوقية من التربة خلال جيل واحد. كما أن عشرين

عاماً تكفي لإفقار الأوزون إلى درجة خطيرة»[27]. وبتعبير آخر، فإن المتشائمين ربما أخطأوا قبل عقود عدة بالنسبة لتوقعاتهم الزمنية، غير أن مجمل حججهم حول الإفساد الذي ما نزال نُلحقه بكوكبنا، تترسخ أكثر فأكثر، ولم يعد باستطاعتنا تجاهلها. وأخيراً يجب أن لا ننسى أن المجتمعات الأشد تأهيلاً للتكيّف، هي تلك (مثل إنكلترا مالتوس أو اليابان اليوم) التي تمتلك الرساميل والمعارف العلمية والإمكانات التقنية والأجهزة البشرية الكفوءة والمبدعة، فيما لن تكون للبلدان التي تعاني اليوم الأزمات الكبرى في العالم، القدرة والجهوزية للتعامل مع معطيات المستقبل.

غير أن هذا الإهتمام البيئوي، لا يعني أبداً أنه لا بد من إيقاف النمو الاقتصادي، لأن ذلك سوف يضر، خاصة بالمجتمعات الأشد فقراً، وسوف ينقض على أي حال الحجة التي تعطى عادة لتدعيم الدعوة إلى تحسين القدرة التنافسية. ولذلك يبدو من الأفضل للسياسيين ولناخبيهم، أن يأخذوا بدل ذلك، على محمل الجد، المقترحات من أجل نمو قابل للاحتمال التي صاغها خبراء التنمية[28].

أما السبب الثالث والأخير الذي يدعو إلى إصلاح وضعنا العالمي، فهو سببٌ تقليدي جداً، إنه السعي للتقليل من احتمالات عدم الإستقرار السياسي، وخطر اللجوء إلى العنف واندلاع الحروب، الذي لا ينفك عنه. ولا بد من الإعتراف هنا، بأن هذه الإضطرابات، غالباً ما تبقى غيرَ قابلة للتوقع. وإذا لم نكن نتوقع قبل خمس سنوات مثلَ هذا العنف وهذه المذبحة في يوغوسلافيا، كيف يمكننا أن نأمل بتحديد الحروب والإضطرابات التي تندلع بعد

عشر سنوات؟ إن انفجاراتٍ اجتماعية عديدة، مثل الثورة الفرنسية والثورة الروسية، جاءت عقب تصاعد تدريجي للضغوطات، بما يشبه تعاظم التوترات على أطراف القشرة الأرضية قبل حدوث زلزال، أو الفساد الذي حين يتجاوز حداً معيناً، يؤدي إلى كارثة بيئية. وعلى الرغم من أنه يبقى عادة من غير الممكن أن نعرف بدقة أين ومتى سيحصل الإنفجار، يسمح التصاعد العام للضغوطات بأن يتوقعه العلماء في حدود هامش ضيق للخطأ. وقد يصح على سبيل التمثيل، القولُ بأنه بقدر ما يتعاظم الضغط داخل المجتمعات الإنسانية ـ تسارع النمو الديموغرافي، تناقص الموارد، البطالة، الهجرة إلى مدن الصفائح، نقص التربية، يصبح إحتمال الإنفجار الاجتماعي والسياسي أعلى، خاصة إذا ما تفاعلت المتسببات البيئية للخلافات الحادة، مع النزاعات التقليدية على الحدود والمياه وحق الإدعاء الخ..[29].

وقد شكلت الحروب الأهلية أو الخارجية لكثرة ما ينجم عنها من ضحايا، بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة، الترياقَ المالتوسي المضاد للإنفجار السكاني. وقد كانت أفعل العلاجات على الإطلاق، لأنها كانت تنتقي ضحاياها من زهرة شبابهم. ولم يعد للإضطرابات اليوم أهميةٌ محلية محدودة، وذلك لأنها قد تحصل في مناطق، حيث تمتلك الأنظمة الطموحة والمهددة أسلحةً متطورة، مثل الصواريخ المتوسطة المدى المزودة برؤوس كيميائية أو بيولوجية أو حتى نووية، وهو ما يخلق تركيبة تنطوي على كارثة ذات نتائج أبعد عن أن تكون محلية.

وباختصار، علينا الاهتمام بوضع كوكبنا من حيث شموليته،

ليس فقط، لما يواجهه من مسائل ذات بعد أمني، مثل مفعول الدفيئة والهجرة الجماعية، بل أيضاً لأن التفاعل بين هذه الظواهر قد يؤدي إلى تحريك أخطار قديمة ما تزال تتهدد الأمن العالمي، مثل الحروب الإقليمية والقرصنة وإغلاق السبل البحرية. وفيما يبدو أن قوى التغيير الجديدة الفوقومية، تتجه نحو إهتماماتٍ مختلفة عما لدى الدولة القومية من إهتمامات تقليدية، كما سبق لي أن بينت، مثلاً في «ولادة وانهيار القوى العظمى»، فإنها تشكل مسبباتٍ إضافيةً للنزاع الإجتماعي.

وهكذا، في ظل ما بلغته مروحة المشاكل المطروحة، من اتساع وحدة، قد لا تكون أمام المسؤولين السياسيين، بما هم بالنهاية بشر مثلنا، فرصةٌ فعلية لإنجازات هامة ربما كان علينا إذاً والحال هذه، أن نواجه باستمرار الخضات والإحتكاكات والصدامات في الحياة الاجتماعية التي تعيشها الإنسانية، وذلك بشمولية وعنف متعاظمين. إذاً، سوف يكون من العبث فعلياً، أن يأمل أيُ بلد أو أيُ طبقة اجتماعية بأن ينعزلا عن التغيرات المستقبلية التي قد تكون أحياناً مفاجئة، وربما مأساوية، سواء على الصعيد السياسي أو البيئوي أو الاقتصادي. وحتى لو سلمنا بأن الحكومات والمجتمعات ستتخذ قراراً بالتحوّل ـ وهو ضعيف فعلاً ـ فإنه لا بد لنا من الإعتراف على الرغم من ذلك، بأنه قد لا يكون لجهودنا سوى أثرٍ هامشي على هذه القوى الواسعة النطاق التي تحرّك عالمنا الراهن. وعلينا أيضاً أن نعي بأنه قد يكون لتدخلنا على مستويات عدة (مثل تشجيع تعليم النساء في البلدان النامية) مفاعيلُ غيرُ متوقعة أو غيرُ إرادية. وإننا لا نمتلك سوى حقيقة يقينية

واحدة، وهي أننا نواجه عدداً لا يحصى من مواضع الشك. غير أن الإعتراف بهذا الأمر، يشكل بحد ذاته، منطلقاً حيوياً، وهو أفضل بكثير من التعامي عن التغيرات التي يعيشها عالمنا.

وعلى الرغم من حجم وتعقيد التحديات التي لا بد لنا من مواجهتها على مستوى كوكبنا، فإن الحكم المتشائم بالعجز المطلق عن فعل أي شيء، يبدو ساذجاً ومتسرعاً في آن. فقد حرص مالتوس على أن يختم «دراسته حول السكان» بالإيحاء بأنه قد يكون للتقدم التقني المدهش في عصره، ورغم ما تنطوي عليه الميول الديموغرافية من أخطار، أثرٌ إيجابي على أبعاد المجتمع المعنوية والسياسية. أي بعيداً من سحق البشر ـ بشعور من اليأس، أشار مالتوس إلى قدرة العلم على استثارة أجوبة بناءة وعلى تغيير العادات الاجتماعية[30]. نعم، ربما رأى أن هذه الإمكانية غيرُ محتملة، غير أنه لم يرفض، على الأقل نظرياً، كونَ الإنسانية قادرة على تغيير نحلها وتلافي المصير المتوقع لها. وهذا ما يصح أيضاً اليوم.

لقد اختتمت محاولات عديدة أخرى لاستشراف المستقبل، إما بتفاؤل مجنّح، وإما بتوقعات قاتمة، أو (بالنسبة لتوينبي) بدعوة إلى النهضة الروحية. وربما كان علينا أن نختم هذا الكتاب بالطريقة نفسها. ولكنْ، يبقى على الرغم من ذلك أنه يستحيل علينا، كوننا ببساطة نجهل مستقبلنا، أن نعطي القول الفصل في ما إذا كانت هذه الميول العالمية، ستؤدي إلى كوارث رهيبة، أم إذا ما ستستطيع الإنجازات المذهلة على صعيد التكيّف الإنساني أن تتلافاها. ومن الواضح الآن، أننا لا نشهد بعد نهاية الحرب الباردة «نظاماً عالمياً جديداً»، بل عالماً مضطرباً ومجزءاً، لا بد لرجال السياسة ولناخبيهم

من أن يتبصروا ملياً بما يطرحه من مشاكل. وكما ألمحتُ في الفصول السابقة، فإن قوى التغيير قد بلغت وتيرةً ودرجة من التعقيد، تجعلانها هائلةً ومرعبة. ولكنْ، ربما ما تزال توجد على الرغم من ذلك، فرصةٌ أمام الرجال والنساء الفطنين لقيادة أمتهم في ذاك السبيل المعقد، والتي تؤهلهم لمواجهة القرن القادم. أما إذا عجزت الإنسانية عن معالجة هذه التحديات، فلن تلوم إلا نفسها، لما قد ينتظرها من إضطرابات وكوارث.



هوامش الخاتمة

(1) *Economist,* 11 oct, 1930, p. 652.

(اشكر الدكتور مارتن بيريبوم Maarten Pereboom على هذا المرجع).

(2) نجد نقاشاً مفصلاً حول هذه التيارات في:

J.L. Gaddis, «Toward the Post-Cold War World», *Foreign Affairs,* vol. 70, n° 2, automne 1991, p. 102-22; Wright et McManus, *Flashpoints.*

(3) قد تشكل فرنسا استثناءً بسبب نموها الديموغرافي الشديد البطء خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين.

(4) تضم سويسرا التي تعتبر من البلدان الأكثر «تأهيلاً»، ثلاث مجموعات لغوية.

(5) 14 % من الهند تغطيها الغابات اليوم مقابل 50 % في القرن الماضي.

وفي أثيوبيا كانت النسبة 30 % منذ أربعين عاماً أما اليوم فلا تتجاوز 1 %.

(6) الفعالية بالقوة، وذلك بالطبع للتفاوتات الفعلية بين الدول القوية (كوريا) والضعيفة (أثيوبيا). وتنطلق المناقشة السابقة من أن الأمم قوية بما يكفي وقادرة على اتخاذ قرارات مع أو ضد التغيير.

(7) L.R. Brown *et al., State of the World 1989*, ch. 10, «Outlining a Global Action Plan».

(8) *Ibid., 1990,* ch. 7, «Cycling into the Future».

(9) D.M. Kamimen, «Technology for Development: Sustaining, not Obliterating, the Environment», *Research & Exploration*, hiver 1991, p. 3-5.

(10) Pour des exemples récents, *cf.* W.S. Dietrich, *In the Shadow of the Rising Sun,* University Park, Pa., 1991, *passim; Competing Economies: America, Europe and the Pacific Rim,* Office of Technology Assessment, Congress of the United States, Washington, D.C., octobre 1991, particulièrement les p. 13-14; Malabré, *Within Our Means*, ch. 6.

(11) نظرياً بالطبع، هناك أساليب أخرى مثلاً التعفف والزواج المتأخر (وهو ما قصده مالتوس «بالاحتشام الأخلاقي»). ولكننا لا نرى كيف ذلك ممكناً بالنسبة لأزواج لا يتجاوزون الخامسة عشرة في مجتمعات ذكورية مثل أفريقيا أو الهند.

(12) *World Resources 1990-1991,* p. 61-62, 256. On trouvera une vision plus critique des conditions brésiliennes dans L.R. Brown *et al., State of the World 1992*, p. 96.

(13) P. Waldman, «Conflict in Algeria over Islamic Military Pits Father Against Son», *Wall Street Journal,* 23 janvier 1992, p. A 1, A 8.

(14) *World Resources 1990-1991*, p. 262; Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990-1991*, p. 1087.

(15) عدد السكان في كوريا يبلغ خمسة أضعاف عدد السكان في الصومال ولكن حتى التفاوتات النسبية تبقى هائلة.

Paxton (ed.), *Statesman's Yearbook 1990-1991*, p. 785; *World Resources 1990-1991*, p. 263.

(16) Bien discuté dans H. Küng, *Global Responsability: in Search of a New World Ethic*, New York, 1991.

(17) قد تتمثل الاستثناءات الوحيدة ببعض الدول النفطية العربية حيث للنساء موقع متدنٍ فيما متوسط دخل الفرد مرتفع. غير أن هذه الثروة تنتج عن صدفة جغرافية وهي ليست ثمرة جهود السكان المبدعة.

(18) *World Resources 1990-1991*, p. 256-257, 262-263.

(19) *Ibid.*

(20) *Ibid.*, p. 266 (notes au tableau 16,5).

(21) Voir *Ibid.*, p. 149, 299.

(22) D. E. Sanger, «Minister Denies He Opposed College for Japanese Women», *New York Times*, 19 juin 1990; «The Dwindling Japanese», *Economist*, 26 janvier 1991, p. 36.

(23) «The Missing Children», *The Economist*, 3 août 1991, p. 43-44.

(24) A propos des termes de «corne d'abondance» et de «néo-malthusiens», lire l'excellente étude de T.F. Homer-Dixon, «On the Threshold», p. 76-116.

(25) انظر مثلاً:

J. Bellini, *High Tech Holocaust*, San Fransisco, cal., 1986, p. 251; Ehrlich et Ehrlich, *Population Explosion*, ch. 1 et 12.

لهذه الأدبيات لهجة شبيهة بتلك الصادرة عن اللوبي المناهض للطاقة النووية. اقرأ مثلاً:

J. Cox, *Overkill*, Harmondsworth, Mddsx., édit. de 1981.

(26) Ce raisonnement suit de prè: Homer-Dixon, «On the Threshold», p. 100-101.

(27) *Ibid.*

(28) كما يردد في كل طبعة سنوية مؤلف:

L.R. Brown *et al.*, *State of the World: cf.* l'édit. de 1992, ch. 3, 9, 11.

(29) Homer-Dixon, «On the Threshold», *passim;* Eberstadt, «Population Change and National Security», *passim;* Foster, «Global Demographic Trends to the Year 2010», *passim.*

(30) T. R. Malthus, *An Essay on Population,* 2 vol., Londres, édit. de 1914, p. 261-262.

لقد استمر مالتوس بانتاج صيغ جديدة عن دراسته الأولى طوال عشرات السنين، وهذا ما سمح له تصحيح بعض براهينه.




محمد خطاب

ملحق

مؤشر النمو الإنساني

يتضمن الجدول التالي، والذي أُنجز في إطار برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة قياساً لعناصر ثلاثة: معدل الحياة عند الولادة، معدل التعلّم لدى الراشدين والناتج القومي القائم للفرد. وهو ما يسمح بانتزاع تصنيف مركب «للنمو الإنساني» الخاص بمئة وتسعة وعشرين بلداً. ويتبع هذا التصنيف تسلسلاً تصاعدياً، وهكذا نجد جمهورية النيجر في المركز الأسوأ (أي في بداية الجدول) واليابان في المركز الأفضل (أي في نهاية الجدول) وتستند هذه اللوحة على احصاءات أنجزت بين منتصف الثمانينات ونهايتها. ولذا فإن مواقع بعض المجموعات السكانية مثل كوريا الجنوبية والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى قد تكون تغيّرت منذ ذلك الحين إلى حد بعيد.

هشام خطاب

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م. ن. إ.)
النيجر	45	14	452	0,116	20	1
مالي	45	17	543	0,143	15	2
بوركينا	48	14	500	0,150	13	3
سيراليون	42	30	480	0,150	27	4
تشاد	48	26	400	0,157	4	5
غينيا	43	29	500	0,162	31	6
الصومال	46	12	1,000	0,200	23	7
موريتانيا	47	17	840	0,208	40	8
افغانستان	42	24	1,000	0,212	17	9
بينين	47	27	665	0,224	28	10
بوروندي	50	35	450	0,235	18	11
بوتان	49	25	700	0,236	3	12
موزامبيق	47	39	500	0,239	10	13
مالاوي	48	42	476	0,250	7	14
السودان	51	23	750	0,255	32	15
افريقيا الوسطى	46	41	591	0,258	29	16
نيبال	52	26	722	0,273	8	17

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م.ن.إ.)
سنيغال	47	28	1 068	0,274	43	18
اثيوبيا	42	66	454	0,282	1	19
زائير	53	62	220	0,294	5	20
راوندا	49	47	571	0,304	26	21
انغولا	45	41	1 000	0,304	58	22
بنغلادش	52	33	883	0,318	6	23
نيجيريا	51	43	668	0,322	36	24
اليمن (الشمال)	52	25	1 250	0,328	47	25
ليبيريا	55	35	696	0,333	42	26
التوغو	64	41	670	0,337	24	27
أوغندا	52	58	511	0,354	21	28
هايتي	55	38	775	0,356	34	29
غانا	55	54	481	0,360	37	30
اليمن (الجنوب)	52	42	1 000	0,369	39	31
ساحل العاج	53	42	1 123	0,393	52	32
كونغو	49	63	756	0,395	59	33
ناميبيا	56	30	1 500	0,404	60	34

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م.ن.إ.)
تانزانيا	54	75	405	0,413	12	35
باكستان	58	30	1 585	0,423	33	36
الهند	59	43	1 053	0,439	25	37
مدغشقر	54	68	634	0,440	14	38
غينيا الجديدة	55	45	1 843	0,471	50	39
كمبوديا	49	75	1 000	0,471	2	40
الكاميرون	52	61	1 381	0,474	64	41
كينيا	59	60	794	0,481	30	42
زامبيا	54	76	717	0,481	19	43
المغرب	62	34	1761	0,489	48	44
مصر	62	45	1 357	0,501	49	45
لاوس	49	84	1 000	0,506	9	46
غابون	52	62	2 068	0,525	93	47
عُمان	57	30	7 750	0,535	104	48
بوليفيا	54	75	1 380	0,548	44	49
بورمانيا	61	79	752	0,561	11	50
هندوراس	65	59	1 119	0,563	53	51

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م.ن.إ.)
زمبابوي	59	74	1 184	0,576	45	52
ليسوتو	57	73	1 585	0,580	35	53
اندونيسيا	57	74	1 660	0,591	41	54
غواتيمالا	63	55	1 957	0,592	63	55
فيتنام	62	80	1 000	0,608	16	56
الجزائر	63	50	2 633	0,609	91	57
بوتسوانا	59	71	2 496	0,646	69	58
السلفادور	64	72	1 733	0,651	56	59
تونس	66	55	2 741	0,657	70	60
إيران	66	51	3 300	0,660	97	61
سوريا	66	60	3 250	0,691	79	62
الدومينيكان	67	78	1 750	0,699	51	63
المملكة السعودية	64	55	8 320	0,702	107	64
الفيليبين	64	86	1 878	0,714	46	65
الصين	70	69	2 124	0,716	22	66
ليبيا	62	66	7 250	0,719	103	67
جنوب افريقيا	61	70	4 981	0,731	82	68

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م.ن.إ.)
لبنان	68	78	2 250	0,735	78	69
مونغوليا	64	90	2 000	0,737	57	70
نيكاراغوا	64	88	2 209	0,743	54	71
تركيا	65	74	3 781	0,751	71	72
الأردن	67	75	3 161	0,752	76	73
البيرو	63	85	3 129	0,753	74	74
الاكواتور	66	83	2 687	0,758	68	75
العراق	65	89	2 400	0,759	96	76
الامارات العربية المتحدة	71	60	12,191	0,782	127	77
تايلاندا	66	91	2 576	0,783	55	78
باراغواي	67	88	2 603	0,784	65	79
البرازيل	65	78	4 307	0,784	85	80
جزيرة موريس	69	83	2 617	0,788	75	81
كوريا الشمالية	70	90	2 000	0,789	67	82
سيريلانكا	71	87	2 053	0,789	38	83
البانيا	72	85	2 000	0,790	61	84

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م.ن.إ.)
ماليزيا	70	74	3 849	0,800	80	85
كولومبيا	65	88	3 524	0,801	72	86
جامايكا	74	82	2 506	0,824	62	87
الكويت	73	70	13 843	0,839	122	88
فينزويلا	70	87	4 306	0,861	95	89
رومانيا	71	96	3 000	0,863	84	90
المكسيك	69	90	4 624	0,876	81	91
كوبا	74	96	2 500	0,877	66	92
باناما	72	89	4 009	0,883	88	93
ترينيداد وتوباغو	71	96	3 664	0,885	100	94
البرتغال	74	85	5 597	0,899	94	95
سينغافورا	73	86	12 790	0,899	110	96
كوريا الجنوبية	70	95	4 832	0,903	92	97
بولونيا	72	98	4 000	0,910	83	98
الأرجنتين	71	96	4 647	0,910	89	99
يوغوسلافيا	72	92	5 000	0,913	90	100
هنغاريا	71	98	4 500	0,915	87	101

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م.ن.إ.)
الأورغواي	71	95	5 063	0,916	86	102
كوستاريكا	75	93	3 760	0,916	77	103
بلغاريا	72	93	4 750	0,918	99	104
الإتحاد السوفياتي	70	99	6 000	0,920	101	105
تشيكوسلوفاكيا	72	98	7 750	0,931	102	106
شيلي	72	98	4 862	0,931	73	107
هونغ كونغ	76	88	13 906	0,936	111	108
اليونان	76	93	5 500	0,949	98	109
ألمانيا الديموقراطية	74	99	8 000	0,953	115	110
الولايات المتحدة	76	96	17 615	0,961	129	111
النمسا	74	99	12 386	0,961	118	112
ايرلاندا	74	99	8 566	0,961	106	113
اسبانيا	77	95	8 989	0,965	105	114
بلجيكا	75	99	13 140	0,966	116	115
ايطاليا	76	97	10 682	0,966	112	116
نيوزيلاندا	75	99	10 541	0,966	109	117
المانيا الفدرالية	75	99	14 730	0,967	120	118

	معدل الحياة عند الولادة (سنوات) 1987	معدل التعلّم للراشدين %، 1985	الناتج القومي غير الصافي الفعلي للفرد (دولار ثابت)، 1987	مؤشر النمو الإنساني (م.ن.إ.)	المرتبة حسب الناتج القومي غير الصافي الفردي	المرتبة حسب (م.ن.إ.)
فانلاندا	75	99	12 795	0,967	121	119
بريطانيا	76	99	12 270	0,970	113	120
الدانمارك	76	99	15 119	0,971	123	121
فرنسا	76	99	13 961	0,974	119	122
استراليا	76	99	11 782	0,978	114	123
النروج	77	99	15 940	0,983	128	124
كندا	77	99	16 375	0,983	124	125
هولاندا	77	99	12 661	0,984	117	126
سويسرا	77	99	15 403	0,986	130	127
سويد	77	99	13 780	0,987	125	128
اليابان	78	99	13 135	0,996	126	129


محمد خطاب

بيبليوغرافيا

NOTE : Les articles des quotidiens et des hebdomadaires comme *The Economist* (d'une utilité considérable pour cette étude) et les articles anonymes tirés d'autres périodiques ne font pas partie de cette bibliographie mais on en trouvera les références complètes dans les notes de chaque chapitre.

Travaux institutionnels, publications gouvernementales

Agricultural Biotechnology : The Next Green Revolution?, Banque mondiale, Technical Paper n° 133, Washington, D.C., 1991.
American Defense Annual, Lexington, Mass.
America's Choice : High Skills or Low Wages !, The Report of the Comparison of the Skills of the Average Work Force, Rochester, N.Y., 1990.
Annual Review of Engineering Industries and Automation 1988, vol. I, U.N. Economic Commission for Europe, New York, 1989.
Changing Climate, U.S. National Research Council, Washington, D.C., 1983.
CIA Handbook of Economic Statistics, 1990, Central Intelligence Agency, Washington, D.C., 1990.
Competing Economies : America, Europe, and the Pacific Rim, U.S. Congress, Office of Technology Assessment, Washington, D.C., 1991.
Current Population Reports, Series P-25, n° 1018, U.S. Bureau of the Census, Washington, D.C., 1989.
The Diffusion of Power : An Era of Realignment, Report of the National Security Group, Chicago, Ill, 1988.
Draft Report on Military Dependency on Foreign Technologies, National Security Council, Washington, D.C., avril 1987.
Economic and Social Progress in Latin America : 1989 Report, Inter-America Development Bank, Washington, D.C., 1989.
Economic Report of the President, Washington, D.C., 1990.
The Economist World Atlas and Almanac 1989, Londres, 1989.

Education in Japan, Foreign Press Center, Tokyo, 1988.

Everybody Counts : A Report to the Nation of the Future of Mathematics Education, National Research Council, Washington, D.C., 1989.

Global Economic Prospects and the Developing Countries, Banque mondiale, Washington, D.C., 1991.

The Military Balance 1990-1991, International Institute of Strategic Studies, Londres, 1990.

A Nation at Risk, The National Commission of Excellence in Education, Washington, D.C., 1983.

Our Common Future, World Commission on Environment and Development, Oxford, 1987.

Population : The UNFPA Experience, United Nations Fund for Population Activities, New York, 1984.

Reform and Innovation of Science and Education : Planning for the 1990 Farm Bill, U.S., Senate, Committee on Agriculture, Nutrition, and Forestry, Washington, D.C., 1989.

Report of the Secretary of Defense, U.S. Congress, Washington, D.C., Annual.

Robotics Technology and Its Varied Uses, U.S. Congress, Hearing Before the Subcommittee on Science, Research, and Technology, 25 septembre 1989, Washington, D.C., 1989.

RUSI and Brassey's Defence Yearbook, Royal United Services Institute for Defence Studies, New York, annuel.

Soviet Military Power, U.S. Department of Defense, Washington, D.C., annuel.

State of the Environment : A View Towards the Nineties, Conservation Foundation, Washington, D.C., 1987.

The Statesman's Yearbook, 1990-1991, J. Paxton, ed. New York et Londres, 1990.

Statistical Abstract of the United States, 1990, U.S. Bureau of the Census, Washington, D.C., 1990.

Survey of Current Business. Bureau of Economic Analysis, Washington, D.C., juillet 1990.

Technology, Public Policy, and the Changing Structure of American Agriculture, U.S. Congress, Office of Technology Assessment, Washington, D.C., 1986.

Trends in Developing Economies 1990, Banque mondiale, Washington, D.C., 1990.

UNESCO Statistical Digest 1987, Paris, 1987.

UNESCO Statistical Yearbook 1989, Paris, 1989.

Workforce 2000 : Work and Workers for the 21st Century, Hudson Institute. Indianapolis, Ind., 1987.

World Development Report 1990, Banque mondiale, Washington, D.C., 1990.

World Development Report 1991, Banque mondiale, Washington, D.C., 1991.
World Population Prospects 1988, United Nations Population Division, New York, 1989.
World Resources 1990-1991, World Resources Institute and International Institute for Environment and Development, New York/Oxford, 1990.

World Tables 1991, Banque mondiale, Washington, D.C., 1991.
Year Book of Labor Statistics 1988, Bureau international du travail, Genève, 1988.

Ouvrages

Adama, G., *The Iron Triangle*, New York, 1981.
Adriaansen, W. L. M. et Waardensburg J. G. eds, *A Dual World Economy : Forty Years of Development Experience*, Rotterdam, 1989.
Aganbegyan, A., *The Economic Challenge of Perestroika*, M. Barratt Brown, ed. Bloomington, Ind., 1988.
Aggarwal, R., « The Strategic Challenge of the Evolving Global Economy », *Business Horizons*, juillet-août 1987.
Agnelli, G., « The Europe of 1992 », *Foreign Affairs* 68 (automne 1989).
Ahluwalia, I. J., « Industrial Growth in India : Performance and Prospects », *Journal of Development Economics* 28 (1986).
Alexander, I., et Burnett, P., *Reinventing Man : The Robot Becomes Reality*, New York, 1983.
Alonso, W., ed., *Population in an Interacting World*, Cambridge, Mass., 1987.
Anderson, A., et Bork, D. L., eds, *Thinking About America : The United States in the 1990s*, Stanford, Cal., 1988.
Andrews, K. R., *Elisabethan Privateering : English Privateering During the Spanish War, 1585-1603*, Cambridge, 1964.
Angang, H., et Ping, Z., *China's Population Development*, Beijing, 1991.
Ashton, T. S., *The Industrial Revolution 1760-1830*, Oxford, 1968.
Atkinson, R., « Supply and Demand for Scientists and Engineers : A National Crisis in the Making », *Science 248* (27 avril 1990).
Attali, J., « Lines on the Horizon : A New Order in the Making », *New Perspectives Quarterly*, printemps 1990.
Avery, D., « The Green Revolution Is Our Real Food Security », Hudson Institute Briefing Paper n° 112, Indianapolis, 1989.
Axelbank, J., « The Crisis of the Cities », *Populi*, 15 (1988).
Baark, E., et Jamison A., *Technical Development in China, India and Japan*, Londres, 1986.

Bairoch, P., « International Industrialization Levels from 1750 to 1980 », *Journal of European Economic History* 11 (1982).
Baker, C. O., ed., *The Condition of Education 1989, vol. I, Elementary and Secondary Education*, Washington, D.C., 1989.
Balfour, M. L. G., *Britain and Joseph Chamberlain*, Londres/Boston, 1985.
Banac, I., « Political Change and National Diversity », *Daedalus* 119 (1990).
Baranson, J., *Robots in Manufacturing : Key to International Competitiveness*, Mt. Airy, Md., 1983.
Barnett, C., « *The Collapse of British Power*, New York/Londres, 1972.
Barnett, M. J., « The Case for More School Days », *Atlantic* 266 (novembre 1990).
Barraclough, G., *An Introduction to Contemporary History*, Harmondsworth, Mddsx., 1967 édit.
Barth, M. C. et Titus, J. G., eds, *Greenhouse Effect and Sea Level Rise : A Challenge for This Generation*, New York, 1984.
Becker, C.M., « The Demo-Economic Impact of the AIDs Pandemic in Sub-Saharan Africa », *World Development* 18 (1990).
Bellini, J., *High Tech Holocaust*, San Francisco, Cal., 1986.
Berardi, G. M. et Geisler, C. C., eds, *The Social Consequences and Challenges of New Agricultural Technologies*, Boulder, Colo., 1984.
Bergson, A. et Levine, H. S., eds, *The Soviet Economy : Towards the Year 2000*, Londres, 1983.
Bergsten, C. F., *America in the World Economy : A Strategy for the 1990s*, Washington, D.C., 1988.
« The World Economy After the Cold War », *Foreign Affairs* 69 (été 1990).
Bloom, D. E. et Bennett, N. G., « Future Shock », *New Republic*, 19 juin 1989.
Bornstein, M., ed., *The Soviet Economy : Continuity and Change*, Boulder, Colo, 1981.
Borrus, M. G., *Competing for Control : America's Stake in Microelectronics*, Cambridge, Mass., 1988.
Bowonder, B. et Miyake T., « Technology Development and Japanese Industrial Competitiveness », *Futures* 22 (janvier-février 1990).
Braisted, W.R., *The United States Navy in the Pacific, 1909-1922*, Austin, Tex., 1971.
Braudel, F., *Civilisation matérielle, économie et capitalisme*, vol. 3, *Le temps du monde*, Paris, 1979.
Briggs, A., *Victorian Cities*, Londres, 1963.
Brock, W. E. et Homats R. D., eds, *The Global Economy : America's Role in the Decade Ahead*, New York/Londres, 1990.
Browlee, S., « The Best Banana Bred », *Atlantic* 264 (septembre 1989).
Brown, H., *The Challenge of Man's Future : An Inquiry Concerning the Condition of Man During the Years That Lie Ahead*, New York, 1954.

Brown, L. R., *et al.*, *State of the World*, New York, annuel.
Bull, H. et Watson, A., eds, *The Expansion of International Society*, Oxford, 1983.
Bultot, F., *et al.*, « Estimated Annual Regime of Energy-Balance Components, Evapo-transpiration and Soil Moisture for a Drainage Basin in the Case of a CO_2 Doubling », *Climatic Change* 12 (1988).
Burstein, D., *Euroquake : Europe's Explosive Economic Challenge Will Change the World*, New York, 1991.
– *Yen ! Japan's New Financial and Its Threat to America*, New York, 1988.
Buruma, I., *Behind the Mask : On Sexual Demons, Sacred Mothers, Transvestites, Gangsters, Drifters, and Other Japanese Cultural Heroes*, New York, 1984.
Busch, L., *et al.*, *Plants, Power, and Profit : Social, Economic, and Ethical Consequences of the New Biotechnologies*, Oxford, 1991.
Bylinsky, G., « Trying to Transcend Copycat Science », *Fortune* 115 (30 mars 1987).
Calder, A., *The People's War : Britain, 1939-1945*, Londres, 1969.
Calder, N., *The Green Machines*, New York, 1986.
Caldwell, J. C. et Caldwell P., « High Fertility in Sub-Saharan Africa », *Scientific American* 262 (mai 1990).
Calleo, D. P., *The Bankrupting of America : How the Federal Budget is Impoverishing the Nation*, New York, 1992.
– *Beyond American Hegemony : The Future of the Western Alliance*, New York, 1987.
– *The German Question Reconsidered : Germany and the World Order, 1870 to the Present*, New York, 1978.
Carnoy, M., « High Technology and International Labour Markets », *International Labour Review* 124 (1985).
Castles, S., *et al.*, *Here for Good : Western Europe's New Ethnic Minorities*, Londres, 1984.
Chaliand, G. et Rageau J. P., *Atlas stratégique, géopolitique des rapports de forces dans le monde*, Paris, 1983.
Chambers, J. D., et Mingay, G. E., *The Agricultural Revolution 1750-1880*, New York, 1966.
Chancellor, J., *Peril or Promise : A Commentary upon America*, New York, 1990.
Choate, P., *Agents of Influence*, New York, 1990.
Chu, L., « The Chimera of the China Market », *Atlantic* 266 (octobre 1990).
Churba, J., *Soviet Breakout : Strategies to Meet It*, Washington, D.C./Londres, 1988.
Cipolla, C. M. *Before the Industrial Revolution*, 2ᵉ éd., Londres, 1981.
– ed., *The Economic Decline of Empires*, Londres, 1970.

The Economic History of World Population, 7e éd. Harmondsworth, Mddsx., 1978.
Clash, M., « Development Policy, Technology Assessment, and the New Technologies », *Futures* 22 (novembre 1990).
Coale, A.J., « Fertility and Mortality in Different Populations with Special Attention to China », *Proceedings of the American Philosophical Society* 132 (1988).
et Hoover E. M., *Population Growth and Economic Development in Low-Income Countries*, Princeton, N.J., 1958.
Cohen, E. A., « When Policy Outstrips Power – American Strategy and Statecraft », *Public Interest* 75 (1984).
Cohen, R. et Wilson P. A., *Superpowers in Economic Decline : U.S. Strategy for the Transcentury Era*, New York/Londres 1990.
Cohen, S. S. et Zysman, J., *Manufacturing Matters : The Myth of the Post-Industrial Economy*, New York, 1987.
Cohn, J. P., « Gauging the Biological Impacts of the Greenhouse Effect », *BioScience* 39 (mars 1989).
Colley, L., « The Apotheosis of George III : Loyalty, Royalty, and the British Nation, 1760-1820 », *Past and Present* 102 (février 1984).
Britons (New Haven/Londres, 1992).
Colton, T. J., *The Dilemma of Reform in the Soviet Union*, 2e édit., New York, 1986.
Cooley, M. J. E., « Robotics – Some Wider Implications », *The World Yearbook of Research and Development*, 1985.
Cox, J., *Overkill*, Harmondsworth, Mddsx., 1981 édit.
Cracraft, J., ed., *The Soviet Union Today : An Interpretative Guide*, 2e édit., Chicago/Londres, 1988.
Crouzet, F., *The Victorian Economy*, Londres, 1982.
Cruickshank, J., « The Rise and Fall of the Third World : A Concept Whose Time Has Passed », *World Press Review* 38 (février 1991).
Daly, H.E., *Steady State Economics : The Economics of Biophysical Equilibrium and Moral Growth*, San Francisco, 1977.
Cobb et J. B., *For the Common Good : Redirecting the Economy Toward Community, the Environment and a Sustainable Future*, Boston, Mass., 1989.
Davis, B. D., ed., *The Genetic Revolution : Scientific Prospects and Public Perceptions*, Baltimore/Londres, 1991.
Davis, K., *et al.*, eds, *Below-Replacement Fertility in Industrial Societies*, New York, 1987.
de Cecco, M., *Money and Empire : The International Gold Standard 1890-1914*, Oxford, 1974.

Decker, W. L., *et al., The Impact of Climate Change from Increased Atmospheric Carbon Dioxide on American Agriculture,* Washington, D.C., 1986.
DeGrasse, R. W., *Military Expansion, Economic Decline : The Impact of Military Spending on U.S. Economic Performance,* Armonk, N.Y., 1985 édit.
Dehio, L., *The Precarious Balance : Four Centuries of the European Power Struggle,* Londres, 1963.
de Jouvenel, H., « Europe at the Dawn of the Third Millennium : A Synthesis of the Main Trends », *Futures* 20 (octobre 1988).
Dertouzos, M. L., *et al.,* eds, *Made in America : Regaining the Productive Edge,* Cambridge, Mass., 1989.
Dibb, P., *The Soviet Union : The Incomplete Superpower,* Londres, 1986.
Dickson, D., « German Biotech Firms Flee Regulatory Controls », *Science* 248 (16 juin 1990).
Dietrich, W. S., *In the Shadow of the Rising Sun : The Political Roots of American Economic Decline,* University Park, Pa., 1991.
Dixon, C. J. *et al.,* eds, *Multinational Corporations and the Third World,* Londres/Sydney, 1986.
Dollinger, P., *La Hanse,* Paris, 1964.
Dore, R. P. et Sako M., *How the Japanese Learn to Work,* Londres, 1989.
Dornbush, R. *et al., The Case for Manufacturing in America's Future,* Rochester, N.Y., 1987.
Doyle, D.P., « Time for America to Set National Education Norms », *Hudson Opinion,* octobre 1989.
Drucker, P., « The Changed World Economy », *Foreign Affairs* 64 (printemps 1986).
Dumas, L. J., *The Overburdened Economy : Unconvering the Cause of Chronic Unemployement, Inflation, and National Decline,* Berkeley/Los Angeles, 1986.
Duncan, D. E., « Africa : The Long Goodbye », *New Republic* 203 (juillet 1990).
Eberstadt, N., « Population Change and National Security », *Foreign Affairs* 70 (été 1991).
Eekelaar, J. M. et Pearl, D., eds, *An Aging World : Dilemmas and Challenges for Law and Social Policy,* Oxford, 1989.
Ehrlich, P. R., *The Population Bomb,* New York, 1968.
– et Ehrlich A. E., *The Population Explosion,* New York, 1990.
Emmott, B., *The Sun Also Sets : The Limits to Japan's Economic Power,* New York, 1989.
Engelhardt, K. G., « Innovations in Health Care : Roles for Advanced Intelligent Technologies » *Pittsburgh High Technology Journal* 2 (1987).
Ernst, D. et O'Conne:, D., *Technology and Global Competition : The*

Challenge for Newly Industrializing Economies, OECD, Paris, 1989.
Fairbanks, C. H., « Russian Roulette : The Danger of a Collapsing Empire », *Policy Review* 57 (été 1991).
Fajer, E. D., *et al.*, « The Effects of Enriched Carbon Dioxide Atmospheres on Plant-Insect Herbivores Interactions », *Science* 243 (1989).
Fallows, J., *More Like Us. Making America Great Again*, New York, 1989.
Fardoust, S. et Dhareshwan A., *Long-Term Outlook for the World Economy : Issues and Projections for the 1990s*, Banque mondiale, Washington, D.C., 1990.
Farmer, B. H., « Perspectives on the Green Revolution in South Asia », *Modern Asian Studies* 20 (1986).
Fauriol, G. A., « The Shadow of Latin American Affairs », *Foreign Affairs* 69 (1989-1990).
Feldstein, M. S., ed., *The United States in the World Economy*, Cambridge, Mass., 1987.
Feshbach, M. et Friendly, A., *Ecocide in the U.S.S.R.*, New York, 1992.
Fischer, B., « Developing Countries in the Process of Economic Globalization », *Intereconomics* 25 (mars-avril 1990).
Fjermedal, G., *The Tomorrow Makers : A Brave New World of Living-Brain Machines*, New York, 1986.
Foster, G. D., « Global Demographic Trends to the Year 2010 : Implications for U.S. Security », *Washington Quarterly* 12 (printemps 1989).
Friedhouse, D. K., *Unilever Overseas : The Anatomy of a Multinational*, Stanford, Cal., 1978.
Friedman, B. M., *Day of Reckoning : The Consequences of American Economic Policy Under Reagan and After*, New York, 1988.
Friedman, G., et Lebard M., *The Coming War with Japan*, New York, 1991.
Fukuchi, T. et Kamagi, M., eds, *Perspectives on the Pacific Basin Economy : A Comparison of Asia and Latin America*, Tokyo, 1990.
Gable, F., « Changing Climate and Caribbean Coastlines », *Oceabus* 30 (hiver 1987-1988).
– et Aubrey, D. G., « Changing Climate and the Pacific », *Oceanus* 32 (hiver 1989-1990).
Gaddis, J. L., « Toward the Post-Cold War World », *Foreign Affairs* 70 (printemps 1991).
Gardels, N., « The Education We Deserve », *New Perspectives Quarterly* 7 (1990).
Garton Ash, T., *The Magic Lantern : The Revolution of '89 Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin and Prague*, New York, 1990.
– *The Uses of Adversity : Essays on the Fate of Central Europe*, New York, 1989.
Gati, C., *The BLOC That Failed : Soviet-East European Relations in Tran-*

sition, Boulder, Colo, 1984.
Gellner, E., *Nations and Nationalism*, Oxford, 1983.
Gendel, S. M., *et al.*, *Agricultural Bioethics : Implications of Agricultural Biotechnology*, Ames, Iowa, 1990.
Geremek, B., « The Realities of Eastern and Central Europe », in *Change in Europe*, Washington, D.C. : Plenary of the Trilateral Commission, avril 1990.
Gevarter, W. B., *Intelligent Machines : An Introductory Perspective of Artificial Intelligence and Robotics*, Englewood Cliffs, N.J., 1985.
Ghosh, P. K., ed., *Developing South Asia : A Modernization Perspective*, Westport, Conn., 1984.
– ed., *Technology Policy and Development : A Third-World Perspective*, Westport, Conn., 1984.
Gibbons, A., « Biotechnology Takes Root in the Third World », *Science* 248 (25 mai 1990).
Giese, G. S., et Aubrey D. G., « Losing Coastal Upland to Relative Sea-Level Rise : 3 Scenarios for Massachusetts », *Oceanus* 30 (automne 1987).
Gilder, G., « You Ain't Seen Nothing Yet », *Forbes* 141 (4 avril 1988).
Gill, S. et Law, D., *The Global Political Economy : Perspectives, Problems and Policies*, Baltimore, Md., 1988.
Gilpin, R., *The Political Economy of International Relations*, Princeton, N.J., 1987.
– *War and Change in World Politics*, Cambridge, Mass., 1981.
Glantz, M. H. et Ausubel, J. E., « The Ogallala Aquifer and Carbon Dioxide : Comparison and Convergence », *Environmental Conservation* 11 (été 1984).
Gleick, P. H., « Climate Change and International Politics : Problems Facing Developing Countries », *Ambio* 18 (1989).
– « The Implications of Global Changes for International Security », *Climatic Change* 15 (1989).
Goldman, C. S., ed., *The Empire and the Century : A Series of Essays on Imperial Problems and Possibilities, by Various Writers*, Londres, 1905.
Goldman, M. I., *Gorbatchev's Challenge : Economic Reform in the Age of High Technology*, New York, 1987.
– *The Enigma of Soviet Petroleum : Half-Full or Half-Empty?* Londres, 1980.
– *U.S.S.R. In Crisis : The Failure of an Economic System*, New York, 1983.
Goliber, T. J., « Africa's Expanding Population : Old Problems, New Policies », *Population Bulletin* 44 (1989).
Goodman, D. S. G., *China's Regional Development*, Londres, 1989.
– *et al.*, *From Farming to Biotechnology : A Theory of Agro-Industrial Development*, Oxford, 1987.

Gore, Albert, *Earth in the Balance : Ecology and the Human Spirit*, New York, 1992.
Gottfried, K. et Bracken, P., eds, *Reforging European Security : From Confrontation to Cooperation*, Boulder, Colo., 1990.
Govind, H., « Recent Developments in Environmental Protection in India : Pollution Control », *Ambio* 18 (1989).
Green, K. et Yoxen, E., « The Greening of European Industry : What Role for Biotechnology? », *Futures* 22 (juin 1990).
Green, M. et Pinsky, M., eds, *America's Transition : Blueprints for the 1990s*, Lanham, Md., 1990.
Gregory, P. R., et Stuart, R. C., *Soviet Economic Structure and Performance*, 3e édit., New York, 1986.
Griffith, W. E., ed., *Central and Eastern Europe : The Opening Curtain*, Boulder, Colo., 1989.
Gruner, W., *Die deutsche Frage : Ein Problem der Europaischen Geschichte seit 1800*, Munich, 1985.
Gupta, A., « The Indian Arms Industry : A Lumbering Giant », *Asian Survey* 30 (1990).
Guralnik, J. M., *et al.*, « Projecting the Older Population of the United States », *Milbank Quarterly* 66 (1988).
Gwynne, R. N., *New Horizons? Third World Industrialization in an International Framework*, New York/Londres, 1990.
Hamakawa, Y., « Photovoltaic Power », *Scientific American* 256 (avril 1987).
Hamerow, T. S., *Restoration, Revolution, Reaction : Economics and Politics in Germany, 1815-1871*, Princeton, N. J., 1958.
Hamilton, E. K., ed., *America's Global Interests : A New Agenda*, New York, 1989.
Hancock, G., *Lords of Poverty : The Power, Prestige, and Corruption of the International Aid Business*, Boston, Mass., 1990.
Hanke, D. E., « Seeding the Bamboo Revolution », *Nature* 22 (1990).
Hansen, J., *et al.*, « Global Climate Changes as Forecast by the Goddard Institute for Space Studies Three-Dimensional Model », *Journal of Geophysical Research* 93 (1988).
Hartley, J., « Are There Really So Many Robots in Japan? » *Decade of Robotics*, Special 10th Anniversary Issue of *Industrial Robot Machine*, Berlin, 1983.
Hassan, S., « Environmental Issues and Security in South Asia », *Adelphi Papers* 262 (automne 1991).
Hatsopoulos, N., *et al.*, « U.S. Competitiveness : Beyond the Trade Deficit », *Science* 241 (1988).
Hauner, M., *What Is Asia to Us? Russia's Asian Heartland Yesterday and Today*, Boston/Londres, 1990.
Hayes, M. D., « The U.S. and Latin America : The Lost Decade? », *Foreign*

Affairs 68 (1988-1989).
Hecht, S. et Cockburn, A., *The Fate of the Forest : Developers, Destroyers, and Defenders of the Amazon*, Londres/New York, 1989.
Heilbroner, R. L., *The Worldly Philosophers : The Lives, Times, and Ideas of the Great Economic Thinkers*, New York, 1986 édit.
Heisbourg, F., « Population Movements in Post-Cold War Europe », *Survival* 33 (janvier-février 1991).
Helleiner, E., « States and the Future of Global Finance », *Review of International Studies* 18 (janvier 1992).
Heller, M. A., « The Middle East : Out of Step with History », *Foreign Affairs* 69 (1989-1990).
Herrnstein, R. J., « IQ and Falling Birthrates », *Atlantic* 263 (mai 1989).
Hirsch, E. D., *Cultural Literacy : What Every American Needs to Know*, Boston, 1987.
Hoagland, J., « Europe's Destiny », *Foreign Affairs* 69 (1989-1990).
Hobsbawn, E. J., *Industry and Empire : The Making of Modern English Society*, Harmondsworth, Mddsx., 1969.
Hobson, J. A., *Imperialism : A Study*, Londres, 1902.
Hoffman, J., *et al.*, *Projecting Future Sea Level Rise : Methodology, Estimate to the Year 2000, and Research Needs*, Washington, D.C., 1983.
Hoffmann, S., « The European Community and 1992 », *Foreign Affairs* 68 (automne 1989).
Holzman, F. D., « Soviet Military Spending : Assessing the Numbers Game », *International Security* 6 (1982).
– *Financial Checks on Soviet Defense Expenditures*, Lexington, Mass., 1975.
Homer-Dixon, T. F., « On the Threshold : Environmental Changes as Causes of Acute Conflict », *International Security* 16 (Fall 1991).
Houghton, R. A. et Woodwell, G. P., « Global Climatic Change », *Scientific American* 260 (1989).
Howard, M., *The Lessons of History*, New Haven, Conn., 1991.
Hughes, H., « Catching Up : The Asian Newly Industrializing Economies in the 1990s », *Asian Development Review* 7 (1989).
Hunt, H. A. et Hunt T. L., *Human Resource Implications of Robotics*, Kalamazoo, Mich., 1983.
Huntington, S. P., « The U.S. – Decline or Renewal? », *Foreign Affairs* 67 (hiver 1988-1989).
Iklé, F. C. et Nakanishi, T., « Japan's Grand Strategy », *Foreign Affairs* 69 (été 1990).
– et Wohlstetter, A., eds, *Discriminate Deterrence : Report of the Commission on Integrated Long-Term Strategy*, Washington, D.C., 1988.
Ingham, K., « Africa's Internal Wars of the 1980s : Contours and Prospects », United States Institute of Peace, *In Brief* 18 (1990).

Politics in Modern Africa : The Uneven Tribal Dimensions, Londres/New York, 1990.
Inoguchi, T., et Okimoto, D. I., *The Political Economy of Japan*, vol. 2, *The Changing International Context*, Stanford, Cal., 1988.
Ishihara, Shintaro, *The Japan That Can Say No*, New York, 1991.
Ives, J. D. et Messerli, B., *The Himalayan Dilemma : Reconciling Development and Conservation*, Londres/New York, 1989.
Jacobs, J., « Training the Workforce of the Future », *Technology Review* 93 (août-septembre 1990).
Joffe, J., *The Limited Partnership : Europe, the United States, and the Burdens of Alliance*, Cambridge, 1987.
« Germany After NATO », *Harper's* 281 (septembre 1990).
Johnson, B. L. C., *Development in South Asia*, Harmondsworth, Mddsx., 1983.
Johnson, C., « Japan in Search of a " Normal " Role », *Institute on Global Conflict and Cooperation* 3 (juillet 1992), U.C. San Diego.
MITI and the Japanese Miracle : The Growth of Industrial Policy, 1925-1975, Stanford, Cal., 1982.
Johnson, D. G. et Lee, R. D., *Population Growth and Economic Development : Issues and Evidence*, Madison, Wis., 1987.
Joll, J., *The Origins of the First World War*, Londres/New York, 1984.
Jones, C., ed., *Britain and Revolutionary France : Conflict, Subversion, and Propaganda*. Exeter Studies in History, n° 5, Exeter, 1983.
Jones, E. L., *The European Miracle : Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia*, Cambridge, Mass., 1981.
Mingay, G. E., *et al.*, *Land, Labour and Population in the Industrial Revolution*, Londres, 1967.
Jones, R. S., « The Economic Implications of Japan's Aging Population », *Asian Survey* 28 (septembre 1988).
Judy, R. W. et Clough, V. L., *The Information Age and Soviet Society*, Indianapolis, 1989.
Juma, C., *The Gene Hunters : Biotechnology and the Scramble for Seeds*, Londres/Princeton, N.J., 1989.
Kahn, H., *The Emerging Japanese Superstate : Challenge and Response*, Londres, 1971.
Kaiser, D., *Politics and War : European Conflict from Philip II to Hitler*, Cambridge, Mass., 1990.
Kaldor, M., *The Baroque Arsenal*, Londres, 1982.
Kamata, S., *Japan in the Passing Lane : An Insider's Account of Life in a Japanese Auto Factory*, New York, 1984.
Kamimen, D. M., « Technology for Development : Sustaining, Not Obliterating, the Environment », *Research & Exploration*, hiver 1991.
Kant, Immanuel, *Zum Ewigen Frieden*, Stuttgart, 1954 édit.

Keegan, J. et Wheatcroft, A., *Zones of Conflict : An Atlas of Future Wars*, New York, 1978.
Kennedy, M., *Biotechnology : The University-Industrial Complex*, New Haven, Conn., 1986.
Kennedy, P. M., « Fin-de-Siècle America », *New York Review of Books* 37 (26 juin 1990).
– ed., *Grand Strategies in War and Peace*, New Haven/Londres, 1991.
– *The Realities Behind Diplomacy : Background Influences on British External Policies*, Londres, 1980.
– *The Rise and Fall of the Great Powers : Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*, New York, 1987.
– *The Rise of the Anglo-German Antagonism 1860-1914*, Londres/Boston, 1980.
Kerr, R. A., « New Greenhouse Report Puts Down Dissenters », *Science* 249 (1990).
Kiernan, V. G., « State and Nation in Western Europe », *Past and Present* 31 (1965).
Kim, S. S., ed., *China and the World : Chinese Foreign Policy in the Post-Mao Era*, Boulder, Colo., 1989.
Kindleberger, C., *The World in Depression, 1929-1939*, Berkeley, Cal., 1973.
Kloppenburg, J. R., *First the Seed : The Political Economy of Plant Biotechnology, 1492-2000*, Cambridge, 1988.
Kotkin, J. et Kishimoto, Y., *The Third Century : America's Resurgence in the Asian Era*, New York, 1988.
Kozol, J., *Illiterate America*, New York, 1985.
Krauthammer, C., « The Unipolar Moment », *Foreign Affairs* 70 (1990-1991).
Krugman, P., *The Age of Diminished Expectations : U.S. Economic Policy in the 1990s*, Cambridge, Mass., 1990.
Küng, H., *Global Responsibility : In Search of a New World Ethic*, New York, 1991.
Kvint, V., « Russia as Cinderella », *Forbes* 145 (19 février 1990).
Lall, S., *Developing Countries as Exporters of Technology : A First Look at the Indian Experience*, Londres, 1982.
Landan, G. W., *et al.*, *Latin America at a Crossroads : The Challenge to the Trilateral Countries*, Trilateral Commission, New York/Paris/Tokyo, 1990.
Landes, D. S., *The Unbound Prometheus : Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*, Cambridge, 1969.
Lardy, N. R., « Agricultural Reforms in China », *Journal of International Affairs* 39 (1986).

Larson, T. B., *Soviet-American Rivalry*, New York, 1978.
Lieven, D., « Gorbachev and the Nationalities », *Conflict Studies* 216 (1988).
– « The Soviet Crisis », *Conflict Studies* 241 (1991).
Lind, M., « America as an Ordinary Country », *American Enterprise* 1 (septembre-octobre 1990).
Linder, S. B., *The Pacific Century : Economic and Political Consequences of Asian-Pacific Dynamism*, Stanford, Cal., 1986.
Liverman, D. M., *et al.*, « Climatic Change and Grain Corn Yields in the North American Great Plains », *Climatic Change* 9 (1986).
Lowenthal, A. F., « Rediscovering Latin America », *Foreign Affairs* 69 (automne 1990).
Lubasz, H., ed., *The Development of the Modern State*, New York, 1964.
Luttwak, E. N., « From Geopolitics to Geo-Economics », *National Interest* 20 (été 1990).
MacNeill, J., *et al.*, *Beyond Interdependence : The Meshing of the World's Economy and the Earth's Ecology*, New York/Oxford, 1991.
Malabré, A. L., *Within Our Means : The Struggle for Economic Recovery After a Reckless Decade*, New York, 1991.
Malthus, T. R., *An Essay on the Principle of Population As It Affects the Future Improvement of Society*, Londres, 1798 ; nouvelle édition, annotée par J. Bonar, New York, 1965.
– *An Essay on Population*, 2 vols, Londres, 1914.
Manabe, S. et Wetherald, R. T., « Large-Scale Changes of Soil Wetness Induced by and Increase in Atmospheric Carbon Dioxide », *Journal of Atmospheric Sciences* 44 (1987).
Mann, P. S., « Green Revolution Revisited : The Adoption of High Yielding Variety Wheat Seeds in India », *Journal of Development Studies* 26 (1989).
Mansergh, N., *The Commonwealth Experience*, Londres, 1969.
Mareum, J. A., « Africa : A Continent Adrift », *Foreign Affairs* 68 (1988-1989).
Marien, M., « Driving Forces and Barriers to a Sustainable Global Economy », *Futures* 22 (décembre 1989).
Markin, J. H., « Japan's Investment in America : Is it a Threat ? », *Challenge* (novembre-décembre 1988).
Martin, L. G., « The Graying of Japan », *Population Bulletin* 44 (1989).
Martinez, T. E., « Argentina : Living with Hyperinflation », *Atlantic* 255 (décembre 1990).
Marton, K., *Multinationals, Technology, and Industrialization : Implications and Impact in Third World Countries*, Lexington, Mass., 1986.
Maruyama, M., « Japan's Agricultural Policy Failure », *Food Policy* 12 (mai 1987).

Marwick, A., *War and Social Change in the Twentieth Century*, Londres, 1974.
Marx, J. L., ed., *A Revolution in Biotechnology*, Cambridge, 1989.
Mathews, J. T., « Redefining Security », *Foreign Affairs* 68 (printemps 1989).
Mathias, P., *The First Industrial Nation : An Economic History of Britain, 1700-1914*, Londres, 1969.
Maull, H. W., « Germany and Japan : The New Civilian Powers », *Foreign Affairs* 69 (hiver 1991-1992).
Maxwell, K., « The Tragedy of the Amazon », *New York Review of Books* 38 (7 mars 1991).
McAfee, K., « Why the Third World Goes Hungry », *Commonwealth* 117 (15 juin 1990).
McCormick, B. J., *The World Economy : Patterns of Growth and Change*, Oxford, 1988.
McCormick, G. H. et Bissell, R. E., eds, *Strategic Dimensions of Economic Behavior*, New York, 1984.
McInnes, C., *NATO's Changing Strategic Agenda : The Conventional Defense of Central Europe*, Londres/Boston, 1990.
McIntyre, W. D., *Colonies into Commonwealth*, Londres, 1966.
McMillan, J., *et al.*, « The Impact of China's Economic Reforms on Agricultural Productivity Growth », *Journal of Political Economy* 97 (1989).
McNeill, W. H., *Plagues and People*, New York, 1976.
– *Population and Politics Since 1750*, Charlottesville, Va., 1990.
– *The Pursuit of Power : Technology, Armed Forces and Society Since 1000 A.D.*, Chicago, 1983.
– *The Rise of the West : A History of the Human Community*, Chicago, Ill., 1967.
Meadows, D. H., *et al.*, *The Limits to Growth : A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*, New York, 1972.
Mearsheimer, J. J., *Conventional Deterrence*, Ithaca, N.Y., 1983.
Mendelssohn, K., *Science and Western Domination*, Londres, 1976.
Meyer-Larsen, W., « America's Century Will End with a Whimper », *World Press Review* 38 (janvier 1991).
Moran, T. H., « International Economics and National Security », *Foreign Affairs* 69 (hiver 1990-1991).
– « The Globalization of America's Defense Industries : Managing the Threat of Foreign Dependence », *International Security* 15 (été 1990).
Morley, J. W., ed., *The Pacific Basin : New Challenges for the United States*, New York, 1986.
Morris, C. R., « The Coming Global Boom », *Atlantic* 264 (octobre 1989).
Morse, E. L., « The Coming Oil Revolution », *Foreign Affairs* 69 (hiver 1990-1991).

Morse, R. M., « Japan's Drive to Pre-eminence », *Foreign Policy* 69 (1987-1988).
Moynihan, M., *Global Consumer Demographics*, New York, 1991.
Mukerjie, D., « Economic Realities Forbid Sweeping Changes in Policy », *Asian Finance* 16 (15 avril 1990).
Murphy, R. T., « Power Without Purpose », *Harvard Business Review* 66 (mars-avril 1988).
Nau, H. R., *The Myth of America's Decline : Leading the World Economy into the 1990s.*, New York, 1990.
Nordhaus, W. D., « Global Warming : Slowing the Greenhouse Express », Cowes Foundation Paper nº 758, Yale University, New Haven, 1990.
Novak, M., « What Became of the Ugly American ? », *Forbes* 145 (30 avril 1990).
Nye, J. S., *Bound to Lead : The Changing Nature of American Power*, New York, 1990.
Odhiambo, T. R., « Human Resources Development : Problems and Prospects in Developing Countries », *Impact of Science on Society* 155 (1989).
Ogawa, N., « Aging in China : Demographic Alternatives », *Asia-Pacific Population Journal* 3 (1988).
Ohmae, K., *The Borderless World : Management Lessons in the New Logic of the Global Marketplace*, New York/Londres, 1990 ; *L'Entreprise sans frontières*, Paris, InterÉdition, 1991.
Olsen, E. A., *U.S.-Japan Strategic Reciprocity : A Neo-Nationalist View*, Stanford, Cal., 1985.
Onimode, B. A., *Political Economy of the African Crisis*, Londres/New Jersey, 1988.
Oppenheimer, M. et Boyle, R. H., *Dead Heat : The Race Against the Greenhouse Effect*, New York, 1990.
O'Reilly, B., « America's Place in the World Competition », *Fortune* 120 (6 novembre 1989).
Packard, G. R., « The Coming U.S. – Japan Crisis », *Foreign Affairs* 66 (hiver 1987-1988).
Parry, J. H., *The Age of Reconnaissance*, 2ᵉ édit., Londres, 1966.
Pearce, D. W., *et al.*, *Sustainable Development : Economics and Environment in the Third World*. Aldershot, Hants, 1990.
Perry, N. J., « How to Help America's Schools », *Fortune* 120 (4 décembre 1989).
Peterson, P. C. et Howe, N., *On Borrowed Time*, San Francisco, 1989.
Phillips, K., *The Politics of Rich and Poor : Wealth and the American Electorate in the Reagan Aftermath*, New York, 1990.
Pierog, K., « How Technology Is Tackling 24 – Hour Global Markets », *Futures* 17 (1989).

Pirages, D., *Global Technopolitics : The International Politics of Technology and Resources*, Belmont, Cal., 1989.
Pollard, S., *Peaceful Conquest : The Industrialization of Europe, 1760-1970*, Oxford, 1971.
Polumbaum, J., « Dateline China : The People's Malaise », *Foreign Policy* 20 (1990-1991).
Porter, B., *The Lion's Share : A Short History of British Imperialism 1850-1970*, Londres, 1976.
Porter, M., *The Competitive Advantage of Nations*, New York, 1990.
Postel, S., « Water : Rethinking Management in an Age of Scarcity », *Worldwatch Paper* 62 (décembre 1984).
Pradervand, P., *Listening to Africa : Developing Africa from the Grassroots*, New York, 1989.
Prakosh, A., « A Carrier Force for the Indian Navy », *Naval War College Review* 43 (automne 1990).
Prentis, S., *Biotechnology : A New Industrial Revolution*, New York, 1984.
Prestowitz, C. V., *Trading Places : How We Allowed Japan to Take the Lead*, New York, 1988.
Prestowitz, C. V., *et al., eds, Powernomics : Economics and Strategy After the Cold War*, Lanham, Md., 1991.
Pye, L. W., « China : Erratic State, Frustrated Society », *Foreign Affairs* 69 (automne 1990).
Quester, G., ed., *Nuclear Proliferation*, Madison, Wis., 1981.
Quinn, T. C., *et al.*, « AIDS in Africa : An Epidemiological Paradigm », *Science* 234 (novembre 1986).
Radharaman, R., ed., *Robotics and Factories of the Future '87*, Berlin/Heidelberg/New York, 1988.
Ranum, O., ed., *National Consciousness, History, and Political Culture in Early-Modern Europe*, Baltimore/Londres, 1975.
Ravenhill, J., « The North-South Balance of Power », *International Affairs* 66 (1990).
Reading, B., *Japan : The Coming Collapse*, Londres, 1992.
Reich, R. B., *The Work of Nations : Preparing Ourselves for the 21st. century Capitalism*, New York, 1990.
Reid, W. V. et Miller K. R., *Keeping Options Open : The Scientific Basis for Conserving Biodiversity*, Washington, D.C., 1989.
Reisner, M., *Cadillac Desert : The American West and Its Disappearing Water*, New York, 1986.
Reperant, D., *Les plus beaux villages de France*, New York, 1990.
Resnick, B. C., « The Globalization of World Financial Markets » *Business Horizons* 32 (novembre-décembre 1989).
Rexen, F. et Munck, L., *Cereal Crops for Industrial Use in Europe*, Copenhague, 1984.

Rhoades, R. E., « The World's Food Supply at Risk », *National Geographic* 179 (avril 1991).
Roberts, J., *The Pelican History of the World*, Harmondsworth, Mddsx., 1980.
Robinson, R., et Gallagher, J., *Africa and the Victorians : The Official Mind of Imperialism*, Londres, 1961.
Rohlen, T. P., *Japan's High Schools*, Berkeley, Cal., 1983.
Rosecrance, R., ed., *America as an Ordinary Power*, Ithaca, N.Y., 1976.
– *America's Economic Resurgence : A Bold New Strategy*, New York, 1990.
– *The Rise of the Trading States : Commerce and Conquest in the Modern World*, New York, 1985.
Rosenau, J. N., « The Relocation of Authority in a Shrinking World », travail non publié, 1980.
Roskill, S. W., *Naval Policy Between the Wars*, vol. 1, Londres, 1968.
Rostow, W. W., *The World Economy : History and Prospects*, Austin, Tex., 1978.
Rowen, H. S. et Wolf, C., Jr., eds, *The Future of the Soviet Empire*, New York, 1987.
– eds, *The Impoverished Superpower : Perestroika and the Soviet Military Burden*, San Francisco, 1990.
Rudney, R. S., « Mitterrand's New Atlanticism : Evolving French Attitudes Toward NATO », *Orbis* 28 (1984).
Russett, B., « Defense Expenditures and National Well-Being », *American Political Science Review* 76 (1982).
Sadik, N., *The State of the World Population*, U.N. Population Fund, New York, 1990.
Sayle, M. et Sayle, J., « Why We Send Our Children to a Japanese School » *Tokyo Journal*, août 1990.
Scalapino, R. A., « Asia and the United States : The Challenges Ahead », *Foreign Affairs* 69 (1989-1990).
Scammell, G. V., *The World Encompassed : The First European Maritime Empires, c. 800-1650*, Berkeley, Cal., 1981.
Schell, O., *To Get Rich Is Glorious : China in the '80s*, New York, 1985.
Schlosstein, S., *The End of the American Century*, New York, 1989.
Schneider, B., *The Barefoot Revolution*, Londres, 1988.
Schneider, S. H., *Global Warming*, San Francisco, Cal., 1989.
Schodt, F. L., « In the Land of Robots », *Business Month* 132 (novembre 1988).
Schoenfeld, G., « The Soviet Union : Rad Storm Rising », *Atlantic* 266 (décembre 1990).
Schwarz, H. E. et Dillard, L. A., « The Impact on Walter Supplies », *Oceanus* 32 (été 1989).
Scott, P. B., *The Robotics Revolution : The Complete Guide for Managers and Engineers*, Oxford/New York, 1984.

Searle, G. R., *Eugenics and Politics in Britain, 1900-1914*, Leyden, 1976.
– *The Quest for National Efficiency, 1899-1914*, 2ᵉ édit., Atlantic Highlands, N.J., 1990.
Segal, G., « As China Grows Strong », *International Affairs* 64 (1988).
– *Degending China*, Oxford, 1985.
– *Rethinking the Pacific*, Oxford, 1990.
Shennan, J. H., *The Origins of the Modern European State, 1450-1725*, Londres, 1974.
Sheridan, T., « Merging Mind and Machine », *Technology Review* 87 (octobre 1984).
Shulman, S., « Hot Air – or What ? », *Nature* 345 (14 juin 1990).
Simon, J. L., *Population Matters : People, Resources, Environment and Immigration*, New Brunswick, N.J., 1990.
– *The Ultimate Resource*, Princeton, N.J., 1981.
Singer, H. W., « The African Food Crisis and the Role of Food Aid », *Food Policy* 14 (1989).
Singh, M. P., « The Crisis of the Indian State », *Asian Survey* 30 (1990).
Smit, B. et al., « Sensitivity of Crop Yields and Land Resource Potential to Climate Change in Ontario, Canada », *Climatic Change* 14 (1989).
Smith, A., *The Geopolitics of Information : How Western Culture Dominates the World*, Oxford/New York, 1980.
Smith, H. W., « Nationalism and Religious Conflict in Imperial Germany, 1887-1914 », Ph. D. dissertation, Yale University, 1991.
Smith, M., *et al.*, *Asia's New Industrial World*, Londres, 1985.
Snyder, J. C. et Wells, S. F., eds, *Limiting Nuclear Proliferation*, Cambridge, Mass., 1985.
Sorensen, T. C., « Rethinking National Security », *Foreign Affairs* 69 (été 1990).
Spence, J., *To Change China : Western Advisors in China, 1620-1969*, New York, 1969, édit.
Starr, J. R. et Stoll, D. C., *The Politics of Scarcity : Water in the Middle East*, Boulder, Colo., 1988.
Steinberg, J., *Why Switzerland ?*, Cambridge, 1976.
Strange, S., « Finance, Information, and Power », *Review of International Studies* 16 (1990).
Taylor, A. J. P., *The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918*, Oxford, 1954.
– *The Trouble Makers : Dissent Over Foreign Policy, 1789-1939*, Londres, 1969, édit.
Taylor, J., *Shadows of the Rising Sun : A Critical View of the « Japanese Miracle »*, New York, 1984.
Taylor, P. A. M., ed., *The Industrial Revolution in Britain : Triumph or*

Disaster ?, Lexington, Mass., 1970.
Teitelbaum, M. S. et Winter, J. M., *The Fear of Population Decline*, Orlandi, Fla./Londres, 1976.
Teitelman, R., *Gene Dreams : Wall Street, Academia, and the Rise of Biotechnology*, New York, 1989.
Thomas, H., *A History of the World*, New York, 1979.
Thomas, R. G. C., *Indian Security Policy*, Princeton, N.J., 1986.
Thucydides, *The Peloponnesian War*, Harmondsworth, Mddsx, 1954 édit.
Thurow L., « How to Wreck the Economy », *New York Review of Books* 28 (14 mai 1981).
– *The Zero-Sum Society : Distribution and the Possibilities for Economic Change*, New York, 1980.
Tilly, C., ed., *The Formation of National States in Western Europe*, Princeton, N.J., 1975.
Titus, J. G., ed., *Effects of Changes in Stratospheric Ozone and Global Climate*, vol. 4, *Sea Level Rise*, Washington, D.C., 1986.
Tolchin, M. et Tolchin S., *Buying into America : How Foreign Money is Changing the Face of Our Nation*, New York, 1988.
Tranter, N., *Population Since the Industrial Revolution : The Case of England and Wales*, New York, 1973.
Treverton, G. F., *Making the Alliance Work : The United States and Western Europe*, Ithaca, N.Y., 1985.
Trewartha, G. T., *A Geography of Population : World Patterns*, New York, 1969.
Tucker, R. W. et Wrigley L., eds, *The Atlantic Alliance and Its Critics*, New York, 1983.
Tucker, W., *Progress and Privilege : America in the Age of Environmentalism*, New York, 1982.
Turner B. L. Turner, *et al.*, *The Earth As Transformed by Human Action : Global and Regional Changes in the Biosphere over the Past 300 Years* (Cambridge, 1990).
Urbanials, D. F., « The Unattended Factory : FANUC's New Flexibility Automated Manufacturing Plant Using Industrial Robots », *13th International Symposium on Industrial Robots and Robots 7 : Conference Proceeding*, vol. 1, Dearborn, Mich., 1983.
Van de Kaa, D. J., « Europe's Second Demographic Transition », *Population Bulletin* 42 (1987).
Van Evera, S., « Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't : American Grand Strategy After the Cold War », *Journal of Strategic Studies* 13 (1990).
Veit, L. A., « Time of the New Asian Tigers », *Challenge* 30 (juillet-août 1987).
Vogel, E. F., « Pax Nipponica », *Foreign Affairs* 64 (printemps 1986).

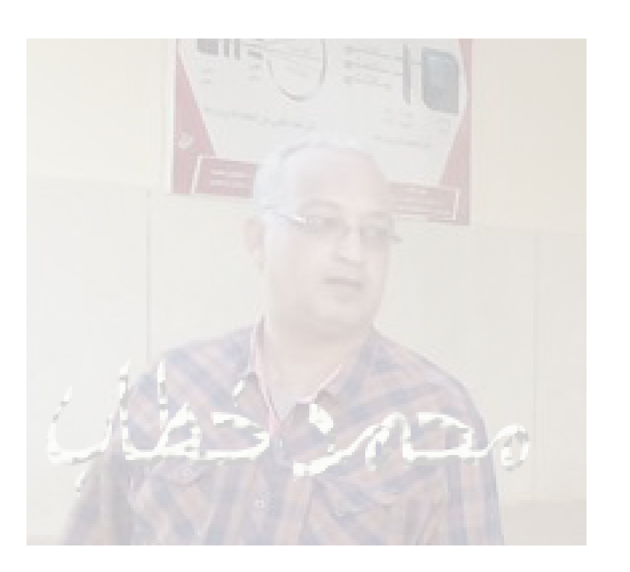
– *Japan as Number One : Lessons for American*, New York, 1980 édit.
– *One Step Ahead in China : Guangdong Under Reform*, Cambridge, Mass., 1990.
Von Laue, T. H., *The World Revolution of Westernization*, New York/Oxford, 1987.
Wattenberg, B., *The First Universal Nation : Leading Indicators and Ideas about the Surge of America in the 1990 s.*, New York, 1990.
– *The Birth Dearth*, New York, 1987.
Wells, S. F. et Bruzonsky M. A., eds, *Security in the Middle East : Regional Change and Great Power Strategie*, Boulder, Colo./Londres, 1987.
Westing, A. H., *Global Resources and International Conflict : Environmental Factors in Strategic Policy and Action*, Oxford/New York, 1986.
Wheeler, D. L., « Scientists Studying " The Greenhouse Effect " Challenge Fears of Global Warming », *Journal of Forestry* 88 (1989).
Whitaker, J. S., *How Can Africa Survive ?*, New York, 1988.
White, M., *The Japanese Educational Challenge : A Commitment to Children*, New York, 1989.
William, D. V., « Estimated Bioresource Sensitivity to Climate Change in Alberta, Canada », *Climatic Change* 7 (1985).
Wilson, C., *Profit and Power : A Study of England and the Dutch Wars*, Londres, 1957.
Wilson, C. A. et Mitchell F. B., « Simulated Climate and CO_2-Induced Climate Change Over Western Europe », *Climatic Change* 8 (1986).
Wolferen, K. van, « The Japan Problem », *Foreign Affairs* 65 (hiver 1986-1987).
– « The Japan Problem Revisited », *Foreign Affairs* 69 (automne 1990).
– *The Enigma of Japanese Power : People and Politics in a Stateless Nation*, New York, 1989.
Womack, J., *et al.*, *The Machine That Changed the World : Based on the Massachusetts Institute of Technology 5-Million-Dollar 5-Year Study on the Future of the Automobile*, Londres, 1990.
Woodruff, W., *The Impact of Western Man : A Study of Europe's Role in the World Economy*, New York, 1967.
Wright, R., et MacManus, D., *Flashpoints : Promise and Peril in a New World*, New York, 1991.
Wriston, W. B., « Technology and Sovereignty » *Foreign Affairs* 67 (hiver 1988-1989).
Yamaguchi, H., « Biotechnology : New Hope for Japan's Farmers », *Business Japan* (avril 1987).
Yang, Y. et Tyers, R., « The Economics Costs of Self-Sufficiency in China », *World Development* 17 (1989).
Young, C., « Australia's Population : A Long-Term view », *Current Affairs Bulletin* (Sydney) 65 (mai 1989).

Yoxen, E., *The Gene Business : Who Should Control Biotechnology ?*, New York, 1983.
– et Di Martino, V., *Biotechnology in Future Society : Scenarios and Options for Europe*, Luxembourg, 1989.
Yuanjun, H., et Zhongzing Z., « Environmental Pollution and Control Measures in China », *Ambio* 16 (1987).
Yudken, J. S. et Black, M., « Targeting National Needs : A New Direction for Science and Technology Policy », *World Policy Journal* 7 (printemps 1990).
Yuging, W., « Natural Conservation Regions in China », *Ambio* 16 (1987).
– « Z », « To the Stalin mausoleum », *Daedalus* 119 (hiver 1990).
Zengage, T. R. et Ratcliffe, C. T., *The Japanese Century : Challenge and Response*, Hong Kong, 1988.
Zysman, J., « U.S. Power, Trade, and Technology », *International Affairs* 67 (1991).



المحتويات




محمد خطاب

هذا الكتاب

في هذا الكتاب يواصل بول كينيدي عرض التحدّيات التي تواجه مجتمعاتنا اليوم والتي لم تعد لا إيديولوجيّة ولا عسكريّة، إنّما تتعلّق بالتغييرات السريعة في مجالات التكنولوجيا البيولوجيّة والمعلوماتيّة والانفجار السكّاني والأضرار التي تلحق بالبيئة وتعاظُم أخطار الفوضى المالية تعزّزها التبادلات الألكترونية لمبالغ تفوق الناتج القومي في معظم الدول، وكذلك ثورة المرئيات وانتشارها التي كسرت احتكار الحكومات للإعلام وجعلت العالم بمثابة «قرية صغيرة» وهي تغييرات تبدّل المعادلات الحالية وتفقد بعض البلدان التحكُّم بمصيرها.

وهو يرى أن العقدين المقبلين سيشهدان ولادة دول فوقومية (أوسع من الحدود القومية) مثلما يشهدان تفكُّك مناطق وبلدان عديدة على أساس العرق أو النفوذ الاقتصادي. ويعتقد أنّ هذا التفكيك والتركيب يطال البلدان الصناعية القديمة والبلدان الأخرى على حدّ سواء.

ويسعى الكتاب للإجابة على سؤال كيف يمكن للأمم أن تستعد بصورة أفضل للقرن المقبل؟

كتاب لا بدّ منه لفهم عالم اليوم والاستعداد لعالم الغد.



دار الأزمنة الحديثة